

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٤٢١

المكتبة العامة

١٥٠٩ / المكتبة العامة
١٤٢١ / المكتبة العامة

الحلي

٢٠٠٣٥٦٦

كتاب الحاوي

من أوله حتى نهاية غسل الجمعة والعيدين

للامام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

في الفقه



إعداد الطالبة:

راوية بنت أحمد بن عبد الكريم الظاهر

إشراف الأستاذ الدكتور:

حسن أحمد مرعي

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م



«(إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين)»

سورة البقرة آية ٢٢٢

شكر وتقدير

- * إلى من علمني مالم أعلم ، ووهبني العقل والقلم
والهمني الصبر ووعد المخلصين الأجر .
- * إلى التي لولا الله ثم دعاؤها وعطاؤها . . .
ما خرج هذا البحث إلى عالم الوجود . . .
إلى أمي الحبيبة أمد الله في عمرها .
- * إلى التي ربنتني روحيا . . . وغذتني فكريا . . .
ولن أنسى فضلها ما حييت . . .
- إلى كلية الشريعة أصلح الله شأنها وزادها فضلا .
- * إلى من مهد لي الدرب . . . وذل لي الصعب . . .
إلى شيعي الوقور فضيلة الدكتور حسن مرعي .
- * إلى أساتذتي الأفاضل . . . الذين نظروا في بحثي
فصححوا أخطائي . . . وقوموا زلاتي . . .
- * إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو بعيد . . .
أقدم عظيم شكري . . . وخالص دعائي وامتناني .

راوية

إهداء

إلى من كانت نبراساً مازال نوره يضيء طريقي
ولم يفارقني طيفه فكان أنيسي وجليسي يحثني على
الاخلاص في العمل . . . والجد في التحصيل دون كلل
أو ملل . . .

إلى من اختطفته يد المنون قبل أن يحني ثمار غرسه
وحصاد كده . . .

إلى أبي الحبيب . . . أهدي ثواب هذا العمل داعية
المولى سبحانه وتعالى أن يجمعنا قريباً في مستقر رحمته . . .
في جنة الخلد مع الذين انعم الله عليهم من النبيين
والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك
رفيقاً . . . آمين

ابنتك

راوية

ملخص الرسالة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ، ومن اتبع هديه ، وسار على منهاجه .
وبعد :

فهذا تحقيق لكتاب الحاوي من أوله حتى نهاية كتاب الجمعة والعديد للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
ابتدأته بمقدمة ألفت الضوء على عمر المؤلف ، ونشأته وحياته ومكانته العلمية ، وأهمية الكتاب ...

وحيث إن الكتاب شرح لمختصر المزني ، فقد ابتدأه المؤلف بخطبة قصيرة ، أوضح فيها منهجه ، ثم شرح مقدمة المزني ، وذكر فيها الاعتراضات على هذه المقدمة ، والردود عليها ، وضمن هذه الردود تكلم عن عدة موضوعات أولية منها : التقليد ، والاجتهاد ، وخبر الواحد ، والإجماع .

واشتملت المقدمة على مسألة وخمسة عشر فصلاً .

وبعد المقدمة بدأ بشرح الأبواب ، وقد اشتمل الجزء المحقق على سبعة عشر باباً

على النحو الآتي :

- ١ - باب الطهارة وفيه سبع مسائل ، وثمانية فصول .
- ٢ - باب الآنية وفيه سبع مسائل ، واثنان وعشرون فصلاً .
- ٣ - باب السواك وفيه مسألة واحدة ، وثلاثة فصول .
- ٤ - بابنية الوضوء وفيه ثلاث مسائل ، وأربعة فصول .
- ٥ - باب سنة الوضوء وفيه عشرون مسألة ، وثلاثة وثلاثون فصلاً .
- ٦ - باب الاستطابة وفيه اثنا عشرة مسألة ، وستة عشر فصلاً .
- ٧ - باب الحسث وفيه ست عشرة مسألة ، وأربعة عشر فصلاً .
- ٨ - باب ما يوجب الغسل وفيه ست مسائل ، وستة فصول .
- ٩ - باب غسل الجنابة وفيه خمس مسائل ، وثمانية فصول .
- ١٠ - باب فضل الجنب وغيره وفيه مسالتان .
- ١١ - باب التيمم والعذر فيه وفيه أربع عشرة مسألة ، وواحد وعشرون فصلاً .
- ١٢ - باب جامع التيمم والعذر فيه وفيه ست عشرة مسألة ، وأربعة وعشرون فصلاً .
- ١٣ - باب ما يفسد الماء وفيه ثلاث عشرة مسألة ، وتسعة عشر فصلاً .
- ١٤ - باب صفة الماء الذي ينجس والذي لا ينجس وفيه ست مسائل وثمانية وعشرون فصلاً .
- ١٥ - باب المسح على الخفين وفيه عشر مسائل ، وعشرون فصلاً .
- ١٦ - باب كيف المسح على الخفين وفيه أربع مسائل .
- ١٧ - باب غسل الجمعة والعديد وفيه خمس مسائل ، وسبعة فصول .

ثم اختتمت البحث بالقهارس .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونتوب إليه
ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن
يغلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله بلغ
الرسالة ، وأدى الأمانة ، وجاهد في الله حق جهاده ، فعلاة ربي وسلامه عليه ،
وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه .

وبعد :

فإن من عظمة الدين الإسلامي شموله لجميع نواحي الحياة ، فما من صغيرة
ولا كبيرة إلا أتى بها وبين للناس طريقها .

وقد تعجب بعضهم من هذا وقال لسلمان الفارسي رضي الله عنه لقد
علمكم نبيكم كل شيء حتى الخرافة ، قال أجل^(١)

نعم لقد علمنا رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم أدق الأشياء في أخى
الأمور وعلمنا أنه لا حياة في الدين ، لأن كل هذه الأمور لها علاقة بما خلقنا
من أجله وهي عبادة الله ، ولكي نعبد الله على هدى وبصيرة ، فلا بد أن نكون
على إدراك كامل بكل ما يتعلل بهذه العبادة حتى نؤديها على الوجه المطلوب .

وكما هو معلوم من الدين بالضرورة أن الصلاة هي الركن الثاني من
أركان الإسلام وعمود الدين وسنانه ، والأس الذي تبنى عليه جميع الأعمال ، ولكي
تكون الصلاة كاملة مقبولة فلا بد من معرفة أركانها وشروطها .

وأهم شرط لا تقبل الصلاة بدونه ، بل هو مفتاح الصلاة الذي
إن جعل عليه الإنسان جاره اندخول فيها ، وإن فقد ، فالباب مود أمامه
لا يستطيع الولوج إلا به ، هذا المفتاح هو الطهارة .

(١) انظر: سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء
الحاجة ٣/١ .

فالإسلام عندما قرن الطهارة بالملاة أراد بذلك أن يكون الإنسان طاهراً
ظاهراً وباطناً ، فالملاة إن آداها حق آداها فإنها تظهر نفسه من الأقدار
والأدناس المعنوية ، والطهارة تظهر بدنه وثوبه من الأقدار الحسية ، ولا تقتصر
مهمتها على ذلك وإنما تذكره دائماً بتطهير النفس ، فمثلاً عندما يتوضأ الإنسان
ويبدأ بالمغسفة فلا بد أن يتذكر أنه كما نظف نفسه من الأوساخ فلا بد أن يجعله نظيفاً
من الغيبة والنميمة وأن لا يدخل فيه إلا حلالاً ،

وعندما يغسل يده لابد أن يدرك أنها لابد أن تكون نظيفة من الامتداد إلى
ما حرم الله من دم أو عرق أو مال .

إذا الطهارة بمعناها الشرعي تجعل الإنسان نظيف المظهر والمخبر ،
وهذا هو المطلوب من الإنسان المسلم .

ولأهمية هذا الباب فقد بدأ الفقهاء كتبهم غالباً بكتاب الطهارة .

وأحببت أن اقتدي بهم وأجل رسالتي لنيل درجة الدكتوراه في هذا الكتاب
وتكميلاً لما بدأت في الماجستير إذ كان موضوعي من: " الحيف والنفاس والاستحاضة
وما يتعلق بها من الأحكام " .

وبما أن النفس تواقفة دائماً لتعلم كل جديد ومفيد فقد أحببت أن استكمل
ما بدأت ، ولكن ليس على نفس الطريقة السابقة ، أردت أن أسلك طريقاً جديداً ،
ليس شرطاً أن يكون سهلاً معبداً ، ولكن يشترط فيه أن يكون نافعا مفيداً مشمراً .

وأثناء البحث من هذا الطريق ، قرأت أسماء كتب كثيرة بحثت منها لعلها
ترشدني إلى ما أصبو إليه فلم أجد لها أثراً في الكتب المطبوعة ، سألت أهل
الخبرة والاختصاص منها فقالوا يعوت كله حزن وأسى إن بعضها قد فقد والبعض
الأخر يعد بالآلاف أسير خزائن الكتب يستجد بالمسلمين ليفكوا أسرهم ، وليخرجوه
من ذل الأسر إلى من النشر .

فسألت من الطريقة لفك هذا الأسر ، فأرشدوني إلى طريق وجدت فيه ما كنت
أبحث عنه ، هذا الطريق هو التحقيق ، ولكن من أرشدني حذرني من المضي في هذا
الطريق لما فيه من المشاق من جمع النسخ المخطوطة ، وتمحيب الجمل المبتسورة

والأحكام المنشورة ، والأشعار المكسورة ، واستشهد لي بقول الجاحظ :
" ولربما أراد مؤلف الكتاب أن يعلح تعميماً أو كلمة ساقطة ، فيكون إنشياء
عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى
موقعه من اتعال الكلام....." (١).

كل هذا لم يشنني عن مزمي ، واستخرت الله تعالى فشرح صدي لما اخترت
ولكن أي كتاب أحقق ؟ فبدأت البحث من جديد ، وأثناء القراءة ، وبالذات في كتاب
المجموع للنووي لغت نظري ورود اسم كتاب ومأخذه قلما تخلو منه صفحة من صفحات
الكتاب ، هذا هو الحاوي للماوردي ،

إذاً لابد أن يكون الكتاب ذا أهمية كبرى حتى ينقل عنه بهذه الكثرة وعند
القراءة منه ، وجدت أن بعض العلماء قال : إنه لم يصف في المذهب مثله ، وأن صاحبه
بلغ مرتبة كبيرة في العلم.

فوقع اختياري عليه ، وعلمت أن جمهرة من طلاب الدكتوراه في جامعة أم القرى
قد سبقوني إلى اختيار أجزاء منه ، فوجدتها فرمة في فك أس جزء منه ولم شمله
مع بقيته .

فأصبح الطريق مندي واضحاً ، والموضوع حاضرأ ، والكتاب جاهزأ فاستعنت
بالله وبدأت ، فقسمت البحث قسمين :
القسم الأول : مقدمة التحقيق .
وتشمل خمسة فصول :

الفصل الأول : عمر المؤلف .

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : في الحالة السياسية .
- المبحث الثاني : في الحالة الاجتماعية .
- المبحث الثالث : في الحالة العلمية .

الفعل الثاني : نشأة المؤلف وحياته .
وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في اسمه ونسبه .
المبحث الثاني : في أسرته ونشأته .
المبحث الثالث : في أخلاقه ومفاته .
الفعل الثالث : حياته العلمية .

وفيه أربعة مباحث :
المبحث الأول : في شيوخه وتلاميذه .
المبحث الثاني : في مؤلفاته .
المبحث الثالث : في مكانته العلمية .
المبحث الرابع : في اتهامه بالاعتزال .
الفعل الرابع : دراسة عامة لكتاب الحاوي .
وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في اسم الكتاب ونسبته ومعاديره ومطلحاته .
المبحث الثاني : في أهمية الكتاب وأثره في كتب المذهب .
المبحث الثالث : في منهج الماوردي في الكتاب .
الفعل الخامس : وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق .

القسم الثاني : التحقيق .

وقد بينت المنهج الذي اتبعته في الفعل الخامس .
وبعد : فأرجو أن أكون قد وفقت في الاختيار ، وفي جميع ما كتبت ، وأن أكون
قد أخرجت الكتاب إلى النور كما كتبه مؤلفه .

وها هو بين أساتذتي الأفاضل لينظروا فيه بعين الناقد الحنيف ، والموجه
الشريف ولا أدعي الكمال فيما عملت ، وكيف أدعيه وأنا من البشر الذين من طبعهم
التقصير ، وحسبي أنني بذلت فيه طاقتي ووسعي ، ولم أدخر فيه جهداً ولا وقتاً ولا مالاً ،
وغاية مقصدي فيما عملت رضى الله وحسن القبول منه .

اللهم إني أشهدك ، وأشهد حملة مرثك أنني لم أرد بعملني هذا جاهاً ولا
مركزاً ، وإنما أردت به عفوك ورفاك ، وجعلته خالماً لوجهك الكريم فتقبله
مني ، وثقل به ميزاني ووالدي وأستأذي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من
أتى الله بقلب سليم .

اللهم هذا الجهد وعليك التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم
سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك
وملي اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ... آمين .

القسم الأول

مقدمة التحقيق

وفيه خمسة فصول :

الفصل الأول : عصر المؤلف .

الفصل الثاني : نشأة المؤلف وحياته .

الفصل الثالث : حياته العلمية .

الفصل الرابع : دراسة عامة لكتاب الحاوي

الفصل الخامس : وصف النسخ المعتبرة وبيان منهج التحقيق .



الفصل الأول عصر المؤلف

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول : الحالة السياسية

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية

المبحث الثالث : الحالة العلمية



البحث الأول
الحالة السياسية



عاش الماوردي في أواخر القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس الهجري ،

أي أنه عاش في عصر الدولة العباسية التي امتد حكمها من سنة ١٣٢ هـ إلى سنة ٦٥٦ هـ حيث قسم المؤرخون المعاصرون الدولة العباسية سياسياً إلى أربعة عصور : (١)

- العصر العباسي الأول : من سنة ١٣٢ هـ - ٢٣٢ هـ .
- العصر العباسي الثاني : من سنة ٢٣٢ هـ - ٣٣٤ هـ .
- العصر العباسي الثالث : من سنة ٣٣٤ هـ - ٤٤٧ هـ .
- العصر العباسي الرابع : من سنة ٤٤٧ هـ - ٦٥٦ هـ .

فالماوردي عاش في العصر العباسي الثالث الذي يعرف بالعصر البويهي : (٢) كان بنو بويه على درجة كبيرة من القوة العسكرية ، وقد امتد نفوذهم وسيطرتهم على مناطق كبيرة من الدولة العباسية ، وكانت السلطة الحقيقية في إدارة دولة الحكم في أيديهم ، وأنشأوا في بغداد إمارة وراثية ظلت بأيديهم ، وكانوا شيعة يخالفون في مذهبهم الخليفة ، لذلك لم يعترفوا بسيادة الخليفة العباسي لأنه لم يكن لديهم باعث ديني يحثهم على طاعة الخليفة ، وقد سقط السلطان الحقيقي من أيدي الخلفاء ، ومير بني بويه الخليفة رئيساً دينياً لا أمراً ولا رئيساً

-
- (١) محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية - للخفري بك ٣ .
 - (٢) نسبة إلى رجل فارسي يسمى بويه ، ويقال أنه كان صياداً على بحر قزوين وكان أبناؤه علي والحسن وأحمد من حوله يحتطبون ، وقد التحق بويه وأبناؤه بخدمة مرادويج وكان علي أحد قواده ، فولاه الكرج واستولى على فارس ، وأرجان ، واتخذ شيراز مقراً له ، وفي سنة ٣٢٣ هـ قتل مرادويج ، فاستولى علي وأخوه الحسن على أمفهان والري اللتين كانتا تابعتين له ، وتولى الحسن شئونهما وشئون بسلاط الجبل واستولى أخوهما أحمد على كرمان وظل يتقدم تدريجياً نحو الغرب حتى استولى على الأهواز ، وتقدم حتى استولى على واسط ، وفي هذه الأثناء كانت المجاعة تهدد بغداد ، وكان الجند الأتراك شائرين على الخليفة وقواده ، لعجزه عن دفع رواتبهم ، فوجد أحمد الأبواب جميعها مفتوحة إلى بغداد فدخلها فسي جمادى الأولى سنة ٣٣٤ هـ ، ورحب به الخليفة المستكفي منقذاً ومخلصاً ومنحه إمرة الأمراء ولقبه معز الدولة ، ولقب أخاه علياً صاحب فارس وشيراز عماد الدولة والحسن صاحب بلاد الجبل ركن الدولة ، وضربت ألقابهم على السكة وذكرت أسماءهم وألقابهم مع الخليفة في خطبة الجمعة .

وسمل (١) المستكفي وأحضر الفضل بن المقتدر (٢) فبويج ولقب المطيع لله (٣).

وكان من قوة سلطانهم وتمكنهم من الحكم أن فكر معز الدولة أن يزيل اسم الخلافة من بني العباس ويوليها علويًا ؛ لأن القوم كانوا شيعة زيدية ، وكانوا يعتقدون أن بني العباس قد غصبوا الخلافة وأخذوها من مستحقيها ، ولكن بعض خواصه أشار عليه ألا يفعل وقال له : إنك اليوم مع خليفة تعتقد أنت وأصحابك أنه ليس من أهل الخلافة ولو أمرتهم بقتله لقتلوه مستحلين دمه ومتى أجلست بعض العلويين خليفة كان معك من تعتقد أنت وأصحابك صحة خلافته ، فلو أمرهم بقتلك لفعلوا ، فأعرض مما كان قد عزم عليه وأبقى اسم الخلافة لبني العباس ، وانفرد هو بالسلطان ولم يبق بيد الخليفة شيء البتة (٤)

وقد عاصر الماوردي ثلاثاً من خلفاء الدولة العباسية .

الأول : الطائع لله (٥) حكم من سنة ٣٦٣ هـ إلى سنة ٣٨١ هـ .

وقد قبض عليه بهاء الدولة (٦) : لأنه عيسرجل من خواصه ، وأجبره أن يخلع نفسه ، وسلم الأمر إلى القادر بالله (٧)

(١) سمل العين فقوها بحديدة محماة .

انظر: مختار المحاج ٣١٤ .

(٢) أبو القاسم الفضل بن المقتدر بالله ، بويج بالخلافة بعد ابن عمه ولقب بالمطيع لله كان كريماً حليماً .

انظر: الإنباء في تاريخ الخلفاء ١٧٧ ، تاريخ الخلفاء ٣٩٨ ، تنمة المختصر ١٥/٤١ التنبيه والإشراف ٣٩٩ ، فوات الوفيات ٢/٢٥٠ .

(٣) انظر : المنتظم ٦/٣٤٣ ، البداية والنهاية ١١/٢١٢ ، الكامل ٦/٣١٤ ، تاريخ الخلفاء ٣٩٧ ، تجارب الأمم ٢/٨٧ .

(٤) الكامل ٧/٣١٥ ، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ٢٧٨ .

(٥) أبو بكر عبد الكريم بن المطيع لله الفضل بن المقتدر ، نزل له أبوه من الخلافة ولقب الطائع لله كان شجاعاً قوياً توفي سنة ٣٩٣ هـ .

انظر: الإنباء في تاريخ الخلفاء ١٧٩ ، البداية والنهاية ١١/٣٣٢ ، تاريخ الخلفاء ٤٠٥ ، تنمة المختصر ٤٤٦ ، الفخري ٢٩٠ ، فوات الوفيات ٢/٦ .

(٦) فيروز أبو نصر بن عضد الدولة بسن بويسه ، صاحب العراق وفارس ، توفي بعلبة المرقع سنة ٤٠٣ هـ .

انظر: شذرات الذهب ٣/١٦٦ ، المنتظم ٧/٢٦٤ ، الكامل ٨/٢٦٨ ، النجوم الزاهرة ٤/٢٣٢ .

(٧) أبو العباس أحمد بن إسحاق المتقي ، كان عفيفاً صينياً دينياً عالماً متواضعاً كريماً =

والثاني: القادر بالله حكم من سنة ٣٨١ هـ إلى ٤٢٢ هـ .

وكان القادر رجلاً صالحاً شافعي المذهب قرب إليه العلماء .

وكان السلطان في عهده لأربعة من بني بويه يتلو أحدهم الآخر .

الأول : بهاء الدولة وهو الذي ولي القادر بالله الخلافة ، وكان عهده عهد اضطراب بينه وبين أهل بيته فغضب سلطانه وتوفي سنة ٤٠٣ هـ .

والثاني: سلطان الدولة أبو شجاع (١) بن بهاء الدولة ، ولم يكن عهده أحسن من عهد أبيه بل كان عهد ضعف واستكانة ، فإن جنده لم يكونوا بطيعونه ، وكثييراً ما شغبوا عليه ويطلبون منه طلبات لا يقدر عليها وكان ذلك سبباً لقيام أخيه وانتزاع السلطة منه .

والثالث : مشرف الدولة أبو علي (٢) قام على أخيه وانتزع منه ملك العراق فخطب له ببغداد ، ونفى سلطان الدولة من العراق فذهب إلى بلاد فارس وفسطها ، ثم اصطحب الأخوان على أن يكون مشرف الدولة العراق ولسطان الدولة فارس (٣) ، وكرمان (٤) وتوفي سلطان الدولة وخلفه ابنه أبو كاليجار (٥) ، وتوفي مشرف الدولة وكان كثير الخير قليل الشر عادلاً حسن السيرة ، وخلفه أخوه .

== صنف كتباً كثيرة في فنون عديدة من العلوم ، منها : كتاب في السنة ودم المعتزلة والروافض توفي سنة ٤٢٢ هـ .

انظر : الانباء في تاريخ الخلفاء ١٨٣ ، تنمة المختصر ٥١٢/١ ، الحوهر الثمين ١٨٩ ، طبقات السبكي ٢/٣ ، الكامل ٣٥٤/٧ .

(١) أبو شجاع سلطان الدولة بن بهاء الدولة ، تولى الملك صبياً وكانت مدة ملكه ١٢ سنة وأشهر توفي سنة ٤١٥ هـ . انظر : المنتظم ١٧/٨ ، الكامل ٣١٧/٧ ، النجوم الزاهرة ٢٦١/٤ .

(٢) مشرف الدولة أبو علي بن بهاء الدولة ، أمه بهاء مرض حاداً فتوفي سنة ٤١٦ هـ . انظر : الكامل ٣٤٢/٧ ، المنتظم ٤٤/٨ .

(٣) فارس : بلد معروف ، أمه بالفارسية فارس بالبهاء ، يضم عشر كور منها : سابسر ، وامطر ، وأزدشير ، وأرجان وغيرها .

انظر : الروض المعطار ٤٣٣ ، آثار البلاد وأخبار العباد ٢٢٢ .

(٤) كرمان : ناحية مشهورة ، شرقها مكران وغربها فارس وشمالها خراسان ، وجنوبها بحر فارس تنسب إلى كرمان بن فارس ، وهي بلاد واسعة ذات واحة الغلات .

انظر : الروض المعطار ٤٩١ ، آثار البلاد وأخبار العباد ٢٤٧ .

(٥) أبو كاليجار المرزبان بن سلطان الدولة ، ولد سنة ٣٩٩ هـ ، وتوفي سنة ٤٤٠ هـ .

انظر : المنتظم ١٣٩/٨ ، تنمة المختصر ٥٢٩/١ .

والرابع : جلال الدولة أبو طاهر^(١)، خطب له بعد وفاة أخيه وكان واليا على البصرة وطلب إلى بغداد ولم يبعد إليها ، وإنما بلغ واسطا^(٢) وأقام بها ثم عاد إلى البصرة فقطعت خطبته لابن أخيه أبي كالجار بن سلطان الدولة ، وكان في الأهواز^(٣) ورأسه الجند في ذلك فومدهم أن يجيء ولكنه تأخر لما كان بينه وبينهم صاحب كرمان من الحرب فازدادت الفتنة ببغداد لعدم السلطان ، وكثر شر الأتراك بها ، ولما رأى ذلك مقلوا القواد راسلوا جلال الدولة ليعمد إليهم فيملك أمرهم ، وخطبوا باسمه فعمد إليهم وملك أمرهم ، ولم يكن عنده من المال ما يضمن راحتهم وراحته فكثر الشغب عليه من الجند وأتراك بغداد حتى كسادوا يخلعوناه وكان ينازعه أبو كالجار .

وانتهت مدة القادر بالله وهما على ذلك النزاع ، ولم يكن للقادر بالله شيء من السلطان كمن مضى من الخلفاء ، إلا أن فعل البيت المالك أحياله شيئا من الكلمة والنفوذ ، وكان فيه من خلال الخير ما يساعده على ذلك ، وتوفي القادر بالله سنة ٤٢٢ هـ .

الخليفة الثالث : القائم بأمر الله^(٤) : حكم من سنة ٤٢٢ هـ إلى سنة ٤٦٧ هـ .

وقد ولي الخلافة بعد أبيه ، وكان ورعاً ديناً زاهداً عالماً قوي اليقين بالله وكان السلطان في مهده جلال الدولة ، ولم يكن أمره في سلطانه على سداد لكثرة شغب الغلمان والأتراك عليه طالبين مرتباتهم التي لم يكن يقدر على أدائها في أوقاتها لقلة الوارد عليه ، ومع فعل جلال الدولة وسقوط هيئته سأل

(١) أبو طاهر جلال الدولة ، كان ضعيفا استولى الجند والنواب عليه ، دام ملكه ١٦ سنة و١١ شهراً ولد سنة ٣٨٣ هـ ، وتوفي سنة ٤٣٥ هـ .

انظر : الكامل ٣٧/٨ ، المنتظم ١٨/٨ ، النجوم الزاهرة ٣٧/٥ .

(٢) واسط : مدينتان على جانبي دجلة ، والمدينة القديمة في الجانب الشرقي ، وابتنى الحجاج مدينة في الجانب الغربي وجعل بينهما جسراً .

انظر : الروض المعطار ٥٩٩ .

(٣) الأهواز : مدينة متملة بالجبل فتحها حرقوص بن زهير السعدي في خلافة عمسر ، وهي خوزستان وهي رام هرمز .

انظر : الروض المعطار ٦١ .

(٤) أبو جعفر عبدالله بن الإمام القادر بالله بويج بالخلافة بعد أبيه ، وكان قد لقبه أبوه في حال حياته بالقائم ، لما تولى الخلافة أمر بالمعروف ونهى عن

المنكر وأحسن إلى الرعية ، توفي سنة ٤٦٧ هـ .

الخليفة القائم بأمر الله أن يلقبه بملك الملوك ، فامتنع الخليفة عن ذلك فاستعان عليه جلال الدولة بالفقهاء - والقبة ستأتي - حيث امتنع الماوردي عن الفتيا مع أنه كان من أخص الناس بجلال الدولة .

قضى جلال الدولة حياته في منازعات بينه وبين جنوده ، وبينه وبين أبي كاليبجار إلى أن توفي وفي السنة التي مات فيها جلال الدولة أرسل الخليفة القائم بأمر الله أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي إلى السلطان طغرلبيك (١) وأمره أن يقرر الملح بين طغرلبيك وجلال الدولة وأبي كاليبجار ، فسار إليه وهو بجرجان (٢) فلقبه طغرلبيك على أربعة فراسخ إجلالا لرسالة الخليفة ، وعاد الماوردي وأخبر عن طاعة طغرلبيك للخليفة وتعظيمه لأمره ووقوفه عندها . (٣)

وبعد وفاة جلال الدولة تسلم السلطان أبو كاليبجار ، ولقبه الخليفة محيي الدين ، وفي زمانه كان النزاع كثيرا ما يستحكم بين الديلم وبين الأتراك وتوفي سنة ٤٤٠ هـ ، وبويع بالسلطان بعده أبو نصر خسرو فيروز (٤) ، وطلب من الخليفة أن يلقبه بالملك الرحيم فلم يجبه إلى ذلك وقال لا يجوز أن يلقب بأخص صفات الله تعالى فأبى إلا أن يكون ذلك لقبه فكان ما أراد ، واستقر ملكه بالعراق وخوزستان (٥) والبصرة ، وقد استمر سلطانا حتى ورد إلى بغداد طغرلبيك فأزاله من ملكه ونفاه ، وبذلك انقضت مدة آل بويه .

= انظر: تاريخ الخلفاء للسيوطي ٤١٧ ، الجوهر الثمين ١٩٢ ، العبر ٣٢٢/٣ ، الفخري ٢٩٢ ، النجوم الزاهرة ٩٧/٥ ، مرآة الجنان ٩٤/٣ .

(١) طغرلبيك بن مكيال بن سلجوق بن دقان ، ركن الدين أبو طالب التركي الغزي السلجوقي ، أول ملوك السلاجقة ، كان كريماً حليماً ، وكان لا يرى القتل ولا يسفك دماً ولا يهتك محرماً .

انظر: تاريخ دولة آل سلجوق ٢٨ ، العبر ٣٠٤/٢ ، الكامل ٩٤/٨ ، المنتظم ٣٣٣/٨ .

(٢) جرجان: مدينة عظيمة مشهورة بقرب طبرستان بناها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة انظر: آثار البلاد وأخبار العباد ٣٤٨ .

(٣) انظر: الكامل ٣٩/٨ .

(٤) وهو آخر ملوك بني بويه .

انظر: تنمة المختصر ٥٣٦/١ .

(٥) خوزستان: في أرض مبادان في شرقي موضع دجلة ، وهي بلاد كبيرة سهلة الأرجاء كثيرة المياه ، وبلادها عامرة ، وقامدة بلادها الأهواز .

انظر: الروض المعطار ٢٢٥ .

وقدم البساسيري (١) بغداد سنة ٤٥٠ هـ ، ومعہ الرايات المعمرية ، ووقع القتال بينه وبين الخليفة ، وقبض على الخليفة وحبسه ، وجهز ظفر بك جيشاً فحارب البساسيري فظفر به فقتل وحمل رأسه إلى بغداد ، ولما رجع الخليفة إلى داره لم ينم بعدها إلا على فراش معلاه ولزم الصيام والقيام ومنا من كل من آذاه ، ولم يسترد شيئاً مما نهب من قصره إلا بالثمن ، وقال هذه أشياء احتسبناها عند الله ولم يضع رأسه بعدها على مخدة ، ولما نهب قصره لم يوجد فيه شيء من آلات الملاهي . (٢) ومات سنة ٤٦٧ هـ .

ويتميز العصر العباسي بانقسام الدولة الإسلامية إلى عدة دويلات (٣) هي : الدولة الأموية (٤) ، والدولة العبيدية (٥) ، والدولة الإخشيدية (٦) والدولة الحمدانية ، (٧) ودولة القرامطة (٨) ، ودولة بني بويه (٩) ، والدولة السامانية (١٠) .

من هذا العرض السريع يبدو لنا أن العصر الذي عاش فيه الماوردي يتميز بالاضطرابات السياسية وكثرة الفتن والثورات والتنازع على السلطة وهفء الخلفاء وضياع هيبتهم ، وانقسام الدولة الإسلامية إلى دويلات ، لذا نلمح في فكر الماوردي إبداعاً في السياسة والفقه حيث حاول أن يؤكد الخلافة ويؤكد ضرورة وجودها ، وفي نفس الوقت يوجه النصح للملوك والوزراء في محاولة فكرية لإيجاد جو الاستقرار وفي نفس الوقت كان يحاول أن يجمع الأمة على خط واضح مستقيم هو خط الإسلام . (١١)

(١) أرسلان أبو العارث ولقب بالمظفر ، البساسيري التركي ، كان مقدماً على الأتراك ، وكان القاشم بأمر الله لا يقطع أمراً دونه ، فتجبر وأراد تغيير الدولة ، وتوفي سنة ٤٥١ هـ .

(٢) انظر: تاريخ الخلفاء ٤١٨ ، الأنباء في تاريخ الخلفاء ١٩٦ .

(٣) انظر: محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ٣٧٨ .

(٤) كانت في بلاد الأندلس .

(٥) كانت في أفريقيا .

(٦) كانت في مصر والشام .

(٧) كانت بطلب والثغور والجزيرة الفراتية .

(٨) كانوا بعمان والبحرين واليمامة وبادية البصرة .

(٩) كانوا بفارس والأهواز والجبل والري والعراق والديلم .

(١٠) كانت بخراسان وما وراء النهر .

(١١) انظر: قراءة تربوية في فكر الماوردي من خلال كتاب أدب الدنيا والدين ١٧ .

البحث الثاني
الحالة الاجتماعية



كان المجتمع في عهد الماوردي يتألف من عدة عناصر هي العرب ، والفرس ، والأتراك والأكراد مع وجود أ قليات غير إسلامية من اليهود والنصارى وقبل دخول البويهيين إلى بغداد كان الناس على مذهب أهل السنة والجماعة فلما جسامت هذه الدولة وهم شيعة نعا مذهبهم ووجد له من الدولة أنصاراً ففي سنة ٣٥٢هـ فسي العاشر من محرم أمر معز الدولة الناس أن يخلقوا دكاكينهم ، ويبطلوا الأسواق والبيع والشراء ، وأن يظهروا النياحة ويلبسوا قبابا عملوها بالمسوح، وأن يخرج النساء منشرات الشعور مسودات الوجوه قد شققن ثيابهن يدرن في البلد بالنواشح ويلطمن وجوههن على الحسين بن علي رضي الله عنهما، ففعل الناس ذلك ، ولم يكن لأهل السنة قدرة على المنع منه لكثرة الشيعة ولأن السلطان معهم .

وفي الثامن عشر من ذي الحجة في نفس السنة أمر معز الدولة بإظهار الزينة في البلاد ، وأشعلت النيران بعجس الشرطة ، وأظهر الفرع وفتحت الأسواق بالليل كما يفعل ليالي الأعياد ، فعل ذلك فرحا بعيد الغدير يعني غدير خم ، وضربت الدباب (١) والبوقات وكان يوماً مشهوداً. (٢)

أما التركيب الاجتماعي الطبقي فيتكون من ثلاث طبقات : (٣)

١ - الطبقة العليا :

وعلى رأسها الخليفة والسلطان الحاكم ويتلوهما حواشيها من الوزراء والقادة والأمراء والولاة وكبار الموظفين والاقطاعيين وكبار التجار وكانت هذه الطبقة تعيش في ترف لكثرة ما كان يصب في جورها من الأموال من طريق الضرائب التي كانت تؤخذ من الناس ، وكانت موارد الدولة كثيرة، فالخليفة وكل حاشية قصره كانوا يعيشون في ترف شديد، وكذا السلطان وحاشيته والأشراف وكبار الموظفين والوزراء وأكثر ما كانت تظهر مظاهر الترف في الأتسي :

(١) الدباب : الطبول .

انظر : - ديب - لسان العرب ١/٣٧٢ .

(٢) انظر : المنتظم ١٥/١٦ ، الكامل ٧/٧ ، البداية والنهاية ١١/٢٤٣ .

(٣) عصر الدول والإمارات ٢٥١ - وما بعدها ، قراءة تريبوية في فكر الماوردي من خلال كتابه أدب الدنيا والدين ١٨ .

- أ - حفلات الزفاف إذ كان بعض الخلفاء ينشرون الأموال على حواشيهم.
- ب - بناء القصور وممارتها فقد كانت سقوف القصور قد غشيت بالساج وزينت تعاريجها بالآبنوس والعاج ، وفرشت بالطنافس^(١) والمخاد المذهب والأبسطة والمقاعد المموهة بالذهب .
- ج - الملابس المجلوبة من جميع البلدان موشاة بديباج الذهب المنسوج .
- د - المجالس الحافلة بالمغنيين والمغنيات ، والموائد الحافلة بالأطعمة والأشربة من كل صنف والأواني المستعملة فيها من الذهب والفضة .

٢ - الطبقة الوسطى :

وتتكون من مغار الموظفين ، والتجار ، والصناع ، والقضاة ، والعلماء وكانت هذه الطبقة تعيش في يسار لما كانت تقوم به من نشاط اقتصادي يخدم الطبقة العليا ، وفي نفس الوقت كان هناك أناس في هذه الطبقة لم يكونوا على نفس المستوى ، وعموما فقد عاشت هذه الطبقة في يسار رغم وجـود بعض الأزمات .

٣ - الطبقة الدنيا :

وهي طبقة العامة من الزراع والخدم ، والرقيق ، وأصحاب الحرف ، وكانت هذه الطبقة تعاني كثيرا من الفقر والخيـق لكثرة الضرائب التي كانت تحبى منها وقلة ما كان يعود عليها من الكسب .

ونتيجة لهذا التفاوت في المستوى المعيشي فقد كثرت في بغداد حالات السرقة والسلب والنهب وقلت الأسعار .

ففي سنة ٣٧٣هـ غلت الأسعار ببغداد حتى بلغ الكر من الطعام إلى ٤٨٠٠ درهم ومات كثير من الناس جوعاً ، وامتألت الطرقات بالموتى من الجوع ، وضج الناس وكسروا منابر الجوامع ومنعوا الصلاة^(٢) .

(١) الطنافس : هي النمارق فوق الرجل ، وقيل البساط الذي له خمل رقيق .

انظر : طنفس - لسان العرب ١٢٧/٦ .

(٢) انظر : المنتظم ١٢١/٧ ، البداية والنهاية ٣٠٢/١١ .

وبينما الناس يعموتون جوعاً تزوج مؤيد الدولة^(١) بن ركن الدولة ابنه^(٢)
عممه فأنفق على عرسه ٧٠٠ ألف دينار.^(٣)

وفي سنة ٣٨٢ هـ غلت الأسعار ببغداد حتى بيع رطل الخبز بأربعين درهماً^(٤)
وكثر العيaron^(٥) في بغداد.

ففي سنة ٣٦٤ هـ أحرق العيaron سوق باب الشعير، وأخذوا أموالاً كثيرة ،
وركبوا الخيول ، وتلقبوا بالقواد، وأخذوا الخمر من الأسواق والدروب ومظمت
المنعة بهم واستفحل أمرهم ، وتكرر أمرهم في سنوات عديدة.^(٦)

ولقد مايش الماوردي هذا المجتمع وتعامل معه ولم يرفض بالامواجساج
الذي حمل ، فكانت كتبه تعبر عن محاولة لتمحيص الواقع فنجد مثلاً في كتابه
نصيحة الملوك يتكلم عن عاقبة الترف وعن كبح النفس من الشهوات واللذات
الزائلة ، ومن شكر النعمة والتنزه عن الفواحش والتوسط في الإنفاق وغير ذلك.

(١) مؤيد الدولة بويه بن ركن الدولة .

انظر : الأعلام ١٨٥/٢ .

(٢) ركن الدولة : الحسن بن بويه بن فناخسرو الديلمي من كبار الملوك فسي
الدولة البويهية ، توفي سنة ٣٦٦ هـ .

انظر : المنتظم : ٨٥/٧ .

(٣) انظر : البداية والنهاية : ٢٠٢/١١ .

(٤) انظر : البداية والنهاية : ٣١١/١١ .

(٥) العيaron : يقال رجل عيار أي كثير الحركة والتطواف
انظر : عبرة مختار الصحاح : ٤٦٥ .

(٦) انظر : المنتظم : ٧٥/٧ ، البداية والنهاية : ٢٧٩/١١ .

المبحث الثالث
الحالة العلمية





يتميز عصر الماوردي بازدهار الحركة الفكرية ووجود نهضة علمية حقيقية شملت كافة أقطار وأعمار العالم الإسلامي وزخر هذا العصر بجمهرة كبيرة من العلماء والأدباء والشعراء والفقهاء والمحدثين والمفسرين .

ومما ساعد على استمرار نشاط الحركة العلمية الأسباب الآتية: (١)

١ - وجود المؤسسات التعليمية متمثلة في :

أ - المكتاتب : تعددت في كافة المدن والعوامم والقرى ، وكان الصبية المغفار يتعلمون فيها القراءة والقرآن والشعر، وكان المسي لا يبلغ التاسعة من عمره إلا وقد حفظ القرآن وكثيراً من قصائد الشعراء .

ب - المسجد : كانت المساجد راخرة بالعلماء حيث تعقد فيها حلقات العلماء من القراء والمفسرين والمحدثين والفقهاء والمتكلمين واللغويين والنحويين والمؤرخين وكانت المساجد تحل محل التعليم الثانوي والجامعات في عصرنا .

ج - منازل العلماء : قام بعض العلماء بعقد حلقات تدريسية وتعليمية في بيوتهم ، وكانت تلقى فيها الدروس بانتظام .

د - دور العلم : وعادة يكون فيها مقاعد للطلاب ، وقد يحاضرهم العلماء وألحقت بها مكتبات فخمة، ومن أشهر هذه الدور: دار العلم التي أنشأها أحد وزراء بني بويه (٢) سنة ٣٨٣ هـ في الكرخ (٣) قرب بغداد، ووقفها على العلماء ، واشترى لها كتباً كثيرة بلغت عشرة آلاف وأربعمائة مجلد كان معظمها بخط أصحابها ، أو من الكتب الموثقة التي كان يملكها علماء وثقات مشهورون ، وكان بها مائة مصحف نفيس (٤) وأنشئت دور كثيرة في البصرة، والموصل وغيرها .

(١) الحضارة الإسلامية لأدم متز ٣١٩ هـ وما بعدها ، عصر الدول والإمارات ٢٧٦ وما بعدها ،

قراءة تربوية في فكر الماوردي ٣١٩ وما بعدها .

(٢) وهو سابور بن أردشير .

(٣) الكرخ : بتسكين الراء ، وبثاء المعجمة من فوق ببغداد ، وهو اسم نباتي ، وهي

مدينة صغيرة عامرة بشرقي دجلة ، وهي في الجانب الغربي من بغداد .

انظر : الروض المعطار ٤٩٠ .

(٤) انظر : المنتظم ١٧٢/٧ ، النجوم الزاهرة : ١٦٤/٤ .

هـ - المدارس : انتشرت المدارس في هذه الفترة في العراق وغيرها .
 وأنشئت مدرسة في نيسابور^(١) تدرس فيها أنواع من العلوم^(٢) ، وكذا
 أنشئت المدرسة البيهقية ، وغيرها من المدارس .
 ومن أشهر المدارس في القرن الخامس الهجري المدرسة النظامية^(٣) .
 وهي أشبه بجامعة كبيرة كان فيها أساتذة مختلفون يحاضرون في علم الكلام
 والفقه ، وعلوم الحديث ، والتفسير واللغة والرياضيات والأدب .
 وولفت لهذه المدرسة أوقاف كثيرة ، وبني فيها للأساتذة مساكن وجعل
 لهم رواتب ثابتة ، كما جعل لطلابها نفقات معيشة ، وألحق بها مكتبات
 نفيسة .

٢ - اهتمام الخلفاء والملوك بالعلم والعلماء وتشجيعهم على التأليف -
 ومن ذلك ما سنذكره من تقدم القادر بالله إلى أربعة من أئمة المسلمين
 في المذاهب الأربعة من بينهم الماوردي أن ينفذ كل واحد منهم
 مختصراً على مذهبه^(٤)
^(٥)
 وكان عهد الدولة يقرب العلماء ويجري الجرايات على الفقهاء والمحدثين
 والمفسرين والنحاة والشعراء والنسابين والأطباء والحساب والمهندسين
 وبالف في إكرام العلماء والإنعام عليهم وصار يقربهم من حفرته ويذنبهم
 من خدمته ومنعت في أيامه المنافع الرائعة^(٦) .

(١) نيسابور: هي من بلاد خراسان ، سميت بذلك لأن سابور مر بها ، فلما نظر إليها
 قال : هذه تطلع لأن تكون مدينة فأمر بها فقطع قصبتها ثم كسب ثم بنيت فقبل
 لها نيسابور .

انظر: الروض المعطار ٥٨٨ .

(٢) وهي مدرسة أبي علي الحسيني المتوفي سنة ٤٠٦ هـ ، قال ابن العماد : " وبني
 لابن فورك مدرسة بنيسابور فأحيا الله به أنواعاً من العلوم وظهرت بركته
 على المتفقهة " .

انظر: شذرات الذهب ١٨١/٢ .

(٣) أنشأ المدرسة النظامية الوزير نظام الملك . (٤) انظر : ص ٢١ .

(٥) عهد الدولة : فناخسرو بن الحسن ركن الدولة .

انظر : الاعلام ١٥٦/٥ .

(٦) انظر : تجارب الأمم ٤٠٨/٢ ، الكامل ١٤/٧ ، التاريخ العباسي والفاطمي ١٢٠ .

- ٣ - وجود الصراع المذهبي بين الشيعة والسنة أدى إلى خدمة التعليم حيث ازدهرت المدارس وزاد عددها في سبيل تدعيم المذاهب .
- ٤ - وجود المناظرات التي كانت تتم بين عالم وآخر وتتناول مختلف الموضوعات الدينية والأدبية ، وأصبحت المناظرة من أسس العلم والتعليم الإسلامي وأثرت فيه تأثيراً بالغاً وذلك لأنها استلزمت أن يكون المتناظرون محيطين بعلوم شتى مع الالتزام بقواعد المنطق .
- ٥ - وجود الورق والوراقين :
ففي زمن الدولة العباسية اخترع ورق الكاغد (١) وكتب فيه الكتب ، وكان من أعظم التسهيلات لنشر العلم وتدوينه . (٢)
- أما حالة الفقه بعفة خاصة : فقد كان في نهاية القرن الرابع في الأيسام الأخيرة من طور الكهولة الذي اختلط فيه المجتهدون بغيرهم ، فكان يوجد أهل الاجتهاد المطلق ولكن غلب التقليد في العلماء .
- وفي بداية القرن الخامس دخل الفقه طور الهرم الذي نصرت فيه الهمم من الاجتهاد إلى الاقتصار على الترجيح في الأقوال المذهبية والاختيار منها ، وانعزلت همتهم لشرح كتب المتقدمين وتلخيصها ثم اختصارها . (٣)

(١) أول من اخترع ورق الكاغد الغفل بن يحيى البرمكي .

(٢) انظر: الفكر السامي ١٤/٢ .

(٣) انظر: الفكر السامي ٧/٢ ، ١٦٣ ، تاريخ الحضارة الإسلامية ٢٢٢ .

الفصل الثاني فساة المؤلف وحياته

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه .

المبحث الثاني : أسرته ونشأته .

المبحث الثالث : أخلاقه وصفاته .



المبحث الأول
اسمه ونسبه



اسمه ونسبه :

هو علي بن محمد ^(١) بن حبيب الماوردي البصري ^(٢).

والماوردي : بفتح الميم وسكون الالف ، وفتح الواو وسكون الراء وفي آخرها دال مهملة .

وهذه النسبة إلى ماء الورد إما عمله أو بيعه ^(٣).

هذا اللقب هو لقب العاطلة الذي اشتهر به .

وله لقب آخر وهو لقب المنصب "أقضى القضاة" وهو أول من لقب بهذا اللقب ، وقد اعترض عليه كثير من العلماء ، وسيأتي مفصلاً في موضعه ^(٤).

كنيته :

يكنى بأبي الحسن ، إلا أن صاحبي الكامل ومرآة الجنان قالاً : إن كنيته أبو الحسين ^(٥).

ولعل هذا من تحريفات النساخ ، إذ اتفق من ترجم له على أن كنيته أبو الحسن .

(١) ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون أن اسمه علي بن حبيب .

قال محقق أدب القاضي : إنه سهو .

وقال محقق كتاب السير من الحاوي : إن مثل هذا معروف وله نظائر في الأنساب والاختصار

في هذا معهود مستحسن كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

أنا النبي لا كذب . أنا ابن عبد المطلب

وكما قيل أحمد بن حنبل مع أنه أحمد بن محمد بن حنبل .

قلت : هذا محتمل ، وإن كنت أرى ما رآه محقق أدب القاضي من أنه سهو ، حيث ذكر

حاجي خليفة في صفحة ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ، ٤٠٨ ، ٦٢٨ ، أن اسمه علي بن محمد ، فلا يبعد ما ذكره في

صفحة ٤٥٨ أن يكون سهواً والله أعلم .

انظر : كشف الظنون المفحات المتقدمة ، مقدمة أدب القاضي ١٥ ، مقدمة كتاب السير ٢٩ .

(٢) انظر ترجمة الماوردي في : الإكمال ٤٧٧/١ ، الأنبا في تاريخ الخلفاء ١٩٠ ، البدايسة

والنهاية ٨٠/١٢ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢١٠/٢ ، تنمة المختصر

٥٤٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٦٤/١٨ ، شذرات الذهب ٢٨٥/٢ ، طبقات السبكي ٣٠٣/٣ ، طبقات

ابن قاضي شعبة ٢٤٠/١ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢٠ ، طبقات الأسوي ٢٨٧/٢ ، طبقات

الشيرازي ١٣٨ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٧/١ ، الفكر

السامي ٣٢٧/٢ ، الكامل ٨٧/٨ ، العبر ٢٩٦/٢ ، لسان الميزان ٢٦٠/٤ ، اللبس ١٥٦/٣ ،

المنتظم ١٩٩/٨ ، ميزان الاعتدال ١٥٥/٣ ، المعين في طبقات المحدثين ١٣٠ ، مرآة الجنان ٧٢/٣

معجم الأدباء ٥٢/١٥ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢ ، النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ،

الوفيات لابن تقي ٢٤٥ ، الأعلام ٣٢٧/٤ ، تاريخ آداب اللغة العربية ٦٤٢/١ ، كشف الظنون ١٢٦ ،

١٤٠ ، ١٦٨ ، ٤٠٨ ، ٤٥٨ ، ٦٢٨ ، ١١٨٨ ، ١٣١٥ ، ١٩٧٨ ، معجم المؤلفين ١٨٩/٧ ، هدية العارفين ٦٨٩/١ .

(٣) انظر : الإكمال ٤٧٧/١ ، تنمة المختصر ٥٤٩/١ ، شذرات الذهب ٢٨٧/٣ ، اللباب ١٥٦/٣ ، المفسني

في ضبط أسماء الرجال ٢٤٥ ، وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ - (٤) انظر : ص ٣٩ .

(٥) انظر : الكامل ٨٧/٨ ، مرآة الجنان ٧٢/٣ .

البحث الثاني
أسرته ونسأته



أولا : أسرته :

المطلع على سيرة الماوردي يستنتج أنه كان من أسرة تحب العلم، دأبت على تهيئة المناخ المناسب لأولادها لتلقي العلم وحثهم عليه ، إذ أن ما وصل إليه الماوردي لم يكن إلا نتيجة لتربية صالحة ، وتأثر بمن حوله من أهل بيته .

ولم تذكر المصادر أي شيء من أسرته سوى أن له ابنا يدعى أبو الفاضل ويقال أبو القاسم عبد الوهاب شهد عند ابن مأكولا (١) في سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة وقبل شهادته في بيت النبوة ولم يفعل ذلك مع غيره احتراماً لأبيه ، توفي في محرم سنة ٤٤١ هـ (٢).

وفي كتاب الشهادات من الحاوي قال الماوردي : كتب إلي أخي من البصرة وقد اشتد شوقه إلى لقائي ببغداد لما ارتحلت إلى الشيخ أبي حامد الأسطراينسي شعرا قال فيه :

طيب الهواء ببغداد يثوقني

قدمسا إليهما وإن عافت مقادير

فكيف صبري منها الآن إذ جمعت

طيب الهواء شين ممدود ومتمسور (٣)

وحكى الخطيب البغدادي من أبي الحسن قال : كتب إلي أخي من بغداد وأنا بالبصرة شعرا يثوقني فيه يقول :

ولولا وجد مشتساق يقاسي فيكم جهدا

وما بالقلب من نزار إذا ما ذكركم جسدا

لقلنا قول مشتساق إلى البصرة قد جسدا

شربنا ماء بغسداد فأنسانكم جسدا

ولكن ذكركم أحسسى على الأيام مشتسدا (٤)

(١) الحسين بن علي بن جعفر العجلي أبو عبد الله ابن مأكولا ، قاضي قضاة بغداد ، من نسل أبي دلف العجلي ، كان شافعيًا نزيهًا أمينًا ولي القضاء سنة ٤٢٠ هـ واستمر إلى أن توفي سنة ٤٤٧ هـ ، وهو عم ابن مأكولا المؤرخ وأخو ابن مأكولا الوزير .
انظر : سير أعلام النبلاء ٥٧٢/١٨ ، شذرات الذهب ٢٧٥/٣ ، الكامل ٧٣/٨ ، الأعلام ٢٤٦/٢ .
(٢) انظر : المنتظم ١٤٣/٨ ، الكامل ٥٤/٨ ، البداية والنهاية ٦٠/١٢ .
(٣) انظر : كتاب الشهادات من الحاوي ٥٤٤/٢ ، وفيات الأعيان ٢٨٣/٢ ، طبقات السبكي ٣٠٦/٣ .
(٤) انظر : تاريخ بغداد ٥٣/١ .

ثانياً: نشأته:

ولد أبو الحسن الماوردي في البصرة سنة ٣٦٤هـ^(١) الموافق لسنة ٩٧٤م^(٢) ونشأ في البصرة ، وقد كانت متهاة من مناهل العلم في ذلك الوقت ، وامتازت بكثرة علماءها في شتى المجالات ، وكانت مقعداً لكثير من الطلبة المتعطشين للعلم فشب الماوردي في هذا الجو العلمي ، فتتلمذ على كبار علماء البصرة كآبي القاسم الصيمري الذي انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره وسمع الحديث عن العلماء المشهورين في ذلك الوقت .

ولم يكتف الماوردي بما أخذ وسمع في البصرة فدفعه حبه للعلم وتعطشه إليه بأن يشد الرحال إلى بغداد مركز العلم ومنتدى الأدب ، فتتلمذ على أيدي علماء الأفاضل وعلى رأسهم الشيخ أبو حامد الاسفرايني . وانكب ينهل من ينابيع العلم ويجد في التحصيل حتى بلغ في ذلك شأنًا كبيراً فأقبل على التدريس يعطي من علمه الغزير، وأخذ منه الكثيرون مثل الخطيب البغدادي وغيره .

ونظراً لما يتمتع به من العلم الغزير، وحسن الخلق والسيرة العطرة فقد اختير لمنصب القضاء ، ووليه في بلدان كثيرة . ثم سكن بغداد في درب الزعفراني .

وكان ذا منزلة عالية ، مقرباً إلى ملوك بني بويه يرسلونه في التوسطات بينهم وبين من يناوئهم ويرتغون بوساطته ، ويقفون بتقريراته^(٣) ، ومع قرب مسكن

(١) ذكر صاحب هدية العارفين أن مولده كان سنة ٣٢٠هـ ، وهذا وهم منه إذ اتفق أكثر من ترجم للماوردي على أن وفاته كانت سنة ٤٥٠هـ ، وله من العمر ٨٦ سنة ، فعلى هذا يكون مولده سنة ٣٦٤هـ .

(٢) ذكر عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين أن سنة ٣٦٤هـ يوافقها بالتاريخ الميلادي سنة ٩٧٥م .

(٣) انظر : معجم الأدباء ٥٣/١٥ ، العبر ٢/ ٢٤ .

بني بويه لم ينفعل عن الخليفة ، ومما يدل على ذلك ما ذكرناه سابقا مسن
أن الخليفة القائم بأمر الله أرسله إلى طغرلبيك ، وأيضا حضوره لعقد زواج الخليفة
القائم بأمر الله على ابنة أخ طغرلبيك (١)

وكذا عاش العاوردى حياة مليئة بالأخذ والعطاء وخدمة العلم إلى أن توفي يوم
الثلاثاء سلخ ربيع الأول سنة ٤٥٠ هـ ، ودفن في مقبرة باب حرب ببغداد (٢) وعلى عليه
تلميذه الخطيب البغدادي (٣).

-
- (١) انظر : الكامل : ٤٧/٨ .
(٢) انظر : طبقات المفسرين للداودي ٤٢٩/١ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، الانباء
في تاريخ الخلفاء ١٩٠ ، طبقات السبكي ٣٠٤/٣ ، وفيات الأعيان ٢٨٤/٣ .
وقال في الفكر السامي : توفي سنة ٤٥٢ هـ ،
انظر : الفكر السامي ٣٢٧/٢ .
وقال ابن قنفذ توفي سنة ٤٥٦ هـ .
انظر : الوفيات ٢٤٥ .
(٣) انظر : تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ .

المبحث الثالث

أخلاقه وصفاته



إلحاحاً بما تحلى به الماوردي من العلم الغزير ، فقد اتعفاً بأخلاق عالية
وصفات سامية جعلته مثالا يحتذى ، وعلماً يقتفراً أثره .

فلا غرو فهو صاحب كتاب آدب الدنيا والدين الذي نادى فيه بجملة مـسـنـن
الأخلاق والفضائل الدينية تسعد من امتثل بها في الدنيا والآخرة ولا أحسب هذا
الكتاب قد كتب إلا من شخص ذي إحساس صادق ، كتب ما يعتلج في صدره ويجول في
خاطره من أفكار بعد أن تشبع بها وطبقها أحسن تطبيق ، كيلا ، وهو السـنـنـي
يطلب العالم بأن يعمل بما علم وأن لا يقول ما لا يفعل .

وحقا عمل الماوردي بما علم وقال بما فعل ، وهاك بعضاً من صفاته التي
قالها وفعل بها مقتبسة من كتابه آدب الدنيا والدين :

١ - التواضع وعدم العجب وإبعاد النفس من الغرور .

قال أبو الحسن : " ومما أنذرك به من حالي ، أنني صفت في البيوع كتاباً
جمعت فيه ما استطعت من كتب الناس ، وأجهدت فيه نفسي وكددت فيه خاطري
حتى إذا تهذب واستكمل وكدت أعجب به ، وتعمرت أنني أشد افضالاً بعلمه
حفرني وأنا في مجلسي أمراء بيان فسلاني من بيع عقده في البادية على
شروط تفمنت أربع مسائل لم أرف لواحدة منهن جواباً ، فأطرت مفكراً ،
بحالي وحالهما معتبراً ، فقالا : ما عندك فيما سألناك جواباً وأنت زعيم هذه
الجماعة ؟ فقلت : لا ، فقالا : واهالك ، وانمرنا ، ثم أتيا من يتقدمه في
العلم كثير من أصحابي فسألاه ، فأجابهما مسرعاً بما اتنعهما ، وانمرنا
منه راضيين بجوابه ، حامدين لعلمه ، فبقيت مرتبكا ، وبحالهما وحالسي
معتبراً وإني لعل ما كنت عليه في تلك المسائل إلى وقتي ، فكان ذلك راجع
نصيحة ونذير عظة ، تذلل بهما قياد النفس ، وانخفض لهما جناح العجب ،
توفيقاً منحته ورشداً أو تيته ، وحق على من ترك العجب بما يحسن أن يسدع
التكلف لما لا يحسن " (١)

(١) انظر: آدب الدنيا والدين ٨١ - ٨٢ .

وحكاها السبكي في طبقاته عن الماوردي .

انظر : طبقات السبكي ٣٠٤/٣ .

٢ - الحلم وضبط النفس وسعة الصدر .

قال الماوردي : " ومما أظرفك به عني أنني كنت يوماً في مجلسي بالبعرة وأنا مقبل على تدريس أصحابي ، إذ دخل علي رجل من قد ناهز الثمانين أو جاوزها فقال لي : قد قعدتكم بمسألة اخترتكم لها ، فقلت : أسأل عافاك الله ، وظننته يسأل من حادث نزل به ، فقال أخبرني من نجم إبليس ونجم آدم ماهو ؟ فإني هذين لعظم شأنهما لا يسأل عنهما إلا علماء الدين فعجبت وعجب من في مجلسي من سؤاله ، وبدا إليه قوم منهم بالإنكار والاستخفاف فكلفتهم وقلت : هذا لا يقنع مع ما ظهر من حاله إلا بجواب مثله ، فأقبلت عليه وقلت : ياهـ هذا إن المنجمين يزعمون أن نجوم الناس لا تعرف إلا بمعرفة مواليدهم ، فإن ظفرت بمن يعرف ذلك فاسأله ، فحينئذ أقبل علي وقال : جزاك الله خيراً ، ثم انصرف مسروراً ، فلما كان بعد أيام عاد وقال : ما وجدت إلى وقتي هذا من يعسرف مولد هذين" . (١)

٣ - الصدق والقوة في الحق وعدم المداينة على حساب الدين :

في سنة ٤٢٩هـ أمر الخليفة أن يزاد في القاب جلال الدولة بن بويه شاهنشاه الأمظم ملك الملوك ، وخطب له بذلك ، فأفتى بعض الفقهاء بالمنع وأنه لا يقال ملك الملوك إلا لله ، وتبعهم العوام ورموا الخطباء بالأجر ، وكتب إلى الفقهاء في ذلك ، فكتب الصميري الحنفي أن هذه الاسماء يعتبر فيها القصد والنية ، وكتب القاضي أبو الطيب الطبري بأن إطلاق ملك الملوك جائز ومعناه ملك ملوك الأرض قال : وإذا جار أن يقال قاضي القضاة جاز أن يقال ملك الملوك ، وأفتى الماوردي بالمنع وشدد في ذلك ، وكان من خواص جلال الدولة ، فلما أفتى بالمنع انقطع عنه ، فطلبه جلال الدولة فعفى إليه على وحل شديداً فلما دخل قال له : أنا أتحقق أنك لو حابيت أحداً لحابيتني لما بيني وبينك ، وما حملك إلا الدين فراد بذلك محك عندي" . (٢)

(١) انظر: أدب الدنيا والدين ٢٦٧.

(٢) الحسين بن علي بن جعفر أبو عبد الله القاضي الصميري ، من كبار فقهاء الحنفية ، كان حسن العبارة جيد النظر ولي قضاء مدائن وغيره ، وله كتاب في أخبار أبي حنيفة وأصحابه . توفي سنة ٤٣٦هـ .
انظر : الفوائد البهية ٦٧ .

(٣) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري تفقه على أبي علي الزجاجي ، قرأ على أبي سعيد الإسماعيلي وعلى القاضي أبي القاسم بن كج ، شرح المزني ، ومنفذ في الخلاف والمذهب والأصول والجدل كتباً كثيرة . مات وهو ابن مائة وستين لم يختل عقله ولا تغير فهمه يفتي مع الفقهاء ، ويستدرك عليهم الخطأ ، ويتقي ويشهد ويحضر المواقب في دار الخلافة إلى أن مات ، ولد سنة ٣٤٨هـ ، وتوفي سنة ٤٥٠هـ .
انظر : شذرات الذهب ٢٨٤/٣ ، طبقات الشيرازي ١٣٥ ، مفتاح السعادة ١٨٨/٢ .
(٤) طبقات السيكي ٣٠٥/٣ .

٤ - النور والإخلاص لله والخوف منه .

قيل أن الماوردي لم يظهر شيئاً من تعانيفه في حياته ، وإنما جمعت كلها في موضع فلما دنت وفاته قال لشخص يثق به : الكتب التي في المكان الفلاني كلها من تمنيفي وإنما لم أظهرها لأنني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبها كدر ، فإن عاينت الموت ووقعت في النزاع فاجعل يدك في يدي ، فإن قبضت عليها ومصرتها ، فاعلم أنه لم يقبل مني شيء منها فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً ، وإن بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم أنها قبلت وأني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة ، قال ذلك الشخص : فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض على يدي فعلمت أنها علامة القبول فأظهرت كتبه بعده (١)

قال ابن خيرون : لعل هذا بالنسبة إلى الحاوي وإلا فقد رأيت من مصنفات مدة كثيرة ومليها خطه ، ومنها ما أكملت قراءته عليه في حياته . (٢)

٥ - الدراسة :

كان ذا فراسة تدل على قوة ملاحظته فقد روى من نفسه فقال : " وكنت يوماً في مجلسي بجامع البصرة ورجل يتكلم معي ، وأصحابي حفور ، فلما سمعت كلامه قلت : ولدت بأذربيجان (٣) ونشأت بالكوفة قال : نعم ، فعجب لي من حفور (٤)

٦ - الحياة والعفة والأدب والوقار .

وصف الماوردي بأنه كان حليماً وقوراً أديباً لم ير أصحابه ذراعاً يوماً من الدهر من شدة تحرزه وأدبه . (٥)

(١) انظر : وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ، طبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٢/١ ، طبقات المفسرين

للداودي ٤٢٨/١ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٦/١٨٠ .

(٢) حكاية السيكي عنه .

انظر : طبقات السيكي ٣٠٤/٣ .

(٣) أذربيجان : هي كورة تلي الجبل من بلاد العراق ، وهي مفتوحة الألف وتلي كور

أرمينية من جهة المغرب .

انظر : الروض المعطار ٢٠ .

(٤) انظر : أدب القاضي ٢٦/١ .

(٥) انظر : البداية والنهاية ٨٠/١٢ .

الفصل الثالث

حياته العلمية

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الثاني : مؤلفاته .

المبحث الثالث : مكانته العلمية .

المبحث الرابع : احترامه بالاعتزال .



البحث الأول
شيوخه
وتلاميذه



أولا : شيوخه :

تتلمذ الماوردي على شيوخ أجلاء في الفقه والحديث

فمن شيوخه في الفقه :

- ١ - الإمام أبو القاسم عبدالواحد بن الحسين بن محمد الميمري . (١)
- ٢ - الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني . (٢)
- ٣ - الشيخ أبو محمد عبدالله بن محمد الباقلي الخوارزمي . (٣)

شيوخه في الحديث

- ١ - أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلي . (٤)

(١) القاضي أبو القاسم الميمري ، منسوب إلى ميمرة بلدة قديمة في طرف ولاية خورستان ، وقال ابن الجوزي : منسوب إلى ميمرنهر من أنهار البصرة ، قال النووي: وهو الأظهر ، كان حافظاً للمذهب ، سكن البصرة ، وحضر مجلس القاضي أبي حامد المرورودي ، وتفقه بمأخذه أبي الفياض ، وارتحل الناس إليه من البلاد ، ويعد من أصحاب الوجوه في المذهب ، تخرج عليه الماوردي وجماعة . له تمانيف كثيرة منها : الإيفاح في المذهب ، الكفاية ، كتاب القياس والعلل كتاب في الشروط ، توفي بعد سنة ٣٨٦ هـ .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٥ ، طبقات الشيرازي ١٢٢ ، طبقات السبكي ٣/٣٢٩ ، طبقات الأسنوي ٢/١٢٧ ، طبقات ابن هداية الله ١٢٩ ، اللباب ٢/٥٥ ، الفكر السامي ٢/١٣٣ ، الفتح المبين ١/٢١٠ ، كشف الظنون ١/٢١١ .

(٢) ستأتي ترجمته ص . ١٩١

(٣) أبو محمد الباقلي ، وقال الثعالبي : النامي ، والباقي منسوب إلى بساف إحدى قرى خوارزم ، كان فقيهاً ، أديباً ، شاعراً ، كريماً ، درس ببغداد . بعد الداركي من أصحاب الوجوه ، تفقه على أبي إسحاق المروزي ، وأبسمي علي بن أبي هريرة ثم أخذ من الداركي ، أخذ منه أبو الطيب الماوردي .

انظر: الأنساب ٢/٤٧ ، البداية والنهاية ١١/٣٤٠ ، تاريخ بغداد ١٠/٣٩ ، تبصير المنتبه ١/٢٢ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١/١٤٤ ، طبقات السبكي ٢/٢٣٤ ، طبقات الأسنوي ١/١٩١ ، طبقات العبادي ١١٠ ، طبقات ابن هداية الله ١٠٧ ، اللباب ١١٢/١ ، النجوم الزاهرة ٤/٢١٩ ، يثيمة الدهر ٣/١٢٢ .

(٤) أبو علي الجبلي ، يمري حدث من أبي خليفة الغفل بن الحباب ، روى عنه

محمد بن عزة الجوهري ، ويكر بن أحمد بن مقبل . وجماعة ، وروى عنه =

- ٢ - محمد بن عدي بن زحر المنقري . (١)
٣ - محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي . (٢)
٤ - جعفر بن محمد بن الفضل أبو القاسم الدقاق ويعرف بابن المارستاني . (٣)

ثانياً : تلاميذه :

- ١ - من أخذ عنه في الفقه .
١ - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي . (٤)

= الماوردي .

- انظر: الإكمال ٢٢٤/٣ ، الأنساب ٨١/٣ ، تبصير المنتبه ٢٩٤/١ ، المشتبه ١٣٥/١ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ .
(١) والمنقري نسبة إلى منقر بن عبيد بن مقاس حدث عنه الماوردي .
انظر: تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، طبقات السبكي ٣٠٣/٣ ، اللباب ١٥٦/٣ ، مجالسة المبتدي ١١٥ ، الفتح المبين ٢٤٠/١ .
(٢) أبو عبد الله الأسدي ، نحوي ، لغوي ، روى عن أبي العباس الفضل بن محمد ابن سهل من الحزنبل ، وعن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن يعقوب عن أبي بكر محمد بن الحسن بن حمادة حدث عنه الماوردي ، شرح ديوان تميم بن أبي ابن مقبل .
انظر: بغية الوعاة ٢٤٧/١ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، معجم الأدباء ٥٥/١٩ ، الوافي بالوفيات ٤٣/٥ .
(٣) أبو القاسم ، المعروف بابن المارستاني ، حدث عن أبي بكر بن مجاهد ، وروى عنه الخلال وابن المذهب والماوردي ، كذبه الدارقطني والموري ، قال أبو زرعة الجرجاني : ليس بمرفي في الحديث ولا في دينه . ولد ببغداد سنة ٣٠٨ هـ ، وتوفي سنة ٣٨٧ هـ .
انظر: تاريخ بغداد ٢٣٣/٧ ، ١٠٢/١٢ ، لسان الميزان ١٢٤/٢ ، ميزان الاعتدال ٤١٦/١ ، المنتظم ١٩١/٧ .
(٤) أبو بكر الخطيب البغدادي ، كان والده خطيب درزيجان قرية من سواد العراق فحرص على ولده وأسمعه ، ثم طلب بنفسه ورحل إلى الأقاليم ، تفقه بأبي الحسن المحاملي ، وأبي الطيب الطبري والماوردي ، كان من كبار الشافعية آخر الأيمان معرفة وحفظاً وإتقاناً وضبطاً للحديث وتفناً في مله وأسانيده وعلماً بحقيقته وغريبه وفردته ومنكره ومطروحه ، ولم يكن ببغداد بعد الدارقطني مثله ، له معنفات عديدة منها : تاريخ بغداد ، الجامع ، الكفاية ، السابستق واللاحق ، ولد سنة ٣٩٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٦٣ هـ .
انظر: البداية والنهاية ١٠١/١٢ ، تبصير كذب المفتري ٢٦٨ ، الرسالة المستطرفة ٤٠ ، طبقات الأسنوي ٢٠١/١ ، طبقات الحفاظ ٤٣٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٦٤ ، مفتاح السعادة ١٤/٢٥ ، النجوم الزاهرة ٨٧/٥ ، الوافي بالوفيات ١٩٠/٧ .

- ٢ - عبد الملك بن إبراهيم بن أحمد المقدسي . (١)
- ٣ - أبو القاسم علي بن الحسين بن عبد الله الربيعي المعروف بابن مربية . (٢)
- ٤ - أبو محمد عبد الغني بن بازل بن يحيى بن الحسن بن يحيى الألواحي . (٣)
- ٥ - أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون البغدادي المعروف بابن الباقلائي (٤)

- (١) أبو الفضل عبد الملك المقدسي الفرزي الهمداني ، كان أوجد عمره في علم الفرائض والمقدرات ، تفقه على أبي الحسن الماوردي ، كان يحفظ فريسة الحديث لأبي عبيد ، والمجمل لابن فارس كان عفيفاً زاهداً ، سكن بغداد ومات بها سنة ٤٨٩ هـ .
- انظر: طبقات الأسوي ٢/٢٩ ، المنتظم ٩/١٠٠ ، معجم المؤلفين ٦/١٧٩ ، نكت الهميان ٥٤٠ .
- (٢) أبو القاسم الربيعي ، وقال في الشذرات - الربيعي - المعروف بابن مربية على التمهيز . تفقه على القاضي أبي الطيب الماوردي ، وأبي القاسم الكرخي ، ثم قرأ الكلام على أحد شيوخ المعتزلة فأخذ بمذهبه ، وقيل: أنه رجع عن الاعتزال وأشهد على نفسه بذلك ، سمع الحديث وحدث .
- ولد سنة ٤١٤ هـ ، وقيل ٤١٢ هـ ، ومات سنة ٥٠٢ هـ .
- انظر: شذرات الذهب ٤/٤ ، طبقات السبكي ٤/٢٧٧ ، طبقات الأسوي ٢/٢١١ ، العبر ٢/٣٨٤ ، النجوم الزاهرة ٥/١٩٩ .
- (٣) أبو محمد الألواحي المصري ، شيخ فاضل متدين ، تفقه على أبي الحسن الماوردي وأبي إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي والقاضي أبي الطيب الطبري . وآخرين
- تولس سنة ٤٨٦ هـ وقيل سنة ٤٨٣ هـ .
- انظر: الأنساب ١/٣٤٢ ، طبقات السبكي ٣/٢٣٧ ، اللباب ١/٨٢ ، معجم البلدان ٤/٨٧٣ .
- (٤) أبو الفضل أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي ابن الباقلائي كان يقال هو في زمانه كـيحيى بن معين في زمانه إشارة إلى كلامة في شيوخ العمر جرحاً وتعديلاً مع الإنصاف ، سمع البرقاني وابن شاذان
- وخلأق ، وعنه أبو الفضل بن ناصر وعبد الوهاب الأنماطي وآخرون ، وروى عنه الخطيب البغدادي وهو من شيوخه وآخر من حدث عنه ابن البسطي . ولد سنة ٤٠٦ هـ .
- وتوفي سنة ٤٨٨ هـ .
- انظر: البداية والنهاية ٢/١٤٩ ، تذكرة الحفاظ ٤/١٢٠٧ ، شذرات الذهب ٣/٣٨٣ ، طبقات الحفاظ ٤٤٤ ، العبر ٢/٣٥٧ ، ميزان الاعتدال ١/٩٢ ، المنتظم ٩/٨٧ ، الوافي بالوفيات ٦/٣٢٠ ، طبقات الشافعية ٣/٣٠٤ .

- ٥ - محمد بن أحمد بن عبد الباقي الربيعي . (١)
٦ - محمد بن عبيد الله بن أبي البقاء . (٢)

من أخذ عنه في الحديث :-

- ١ - أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله المعروف بابن كادش العكبري . (٣)
٢ - أحمد بن محمد الجرجاني . (٤)
٣ - أحمد بن علي بن بدران الحلواني . (٥)

(١) أبو الفاضل محمد بن أحمد الربيعي الموملي ، كان فقيهاً صالحاً ، تلقاه علي أبي الحسن الماوردي وأبي إسحاق الشيرازي ، سمع الحديث من أبي إسحاق البرمكي ، وأبي طالب محمد بن محمد بن غيلان وغيرهم ، توفي سنة ٤٩٤ هـ .
انظر: البداية والنهاية ١٦١/١٢ ، طبقات السبكي ٤١/٣ ، طبقات الأسنوي ٤١٧/٢ ، المنتظم ١٢٦/٩ ، الوافي بالوفيات ١٠٥/٢ .

(٢) أبو الفرج محمد بن أبي البقاء ، قاضي البصرة ، كان شيخاً مهيباً عالمياً بالمذهب ، له يد باسطة في اللغة والأدب ، وله تمانيف في اللغة ، درس الفقه ببغداد على أبي الحسن الماوردي وأبي الطيب الطبري ، وأبي إسحاق الشيرازي روى عن الماوردي كتبه كلها له مقدمة في النحو ، وكتاب المتقربين ، توفي بالبصرة سنة ٤٩٩ هـ .

انظر: البداية والنهاية ١٦٦/١٢ ، بغية الوعاة ١٧٠/١ ، المنتظم ١٤٧/٩ ، معجم الأدباء ٢٣٤/١٨ ، الوافي بالوفيات ٩/٤ .

(٣) أبو العز أحمد المعروف بابن كادش ، وفي الشذرات ابن كاوش العكبري ، وفي المنتظم أبو ياسر . آخر من روى عن الماوردي ، أثنى عليه غير واحد ، كان محمد بن ناصر يتهمة ويرميه بأنه اعترف بوضع الحديث ، قال عبد الوهاب الأنماطي كان مخطئاً ، أقر بوضع حديث وثاب وأناب ، ولد سنة ٤٣٧ هـ ، ومات سنة ٥٥٦ هـ ، وقيل سنة ٥٢٦ هـ .

انظر: البداية والنهاية ٢٠٤/١٢ ، شذرات الذهب ٧٨/٤ ، لسان الميزان ٢١٨/١ ، النجوم الزاهرة ٢٥٠/٥ ، ميزان الاعتدال ١١٨/١ ، المنتظم ١٣٦/٩ .

(٤) أبو العباس الحرجاني ، كان قاضي البصرة وشيخ الشافعية بها ، من أميين الأدباء في وقته ، سمع الحديث من أبي طالب بن غيلان ، وأبي الحسن القزويني ، وأبي عبد الله العموري والقاضي أبي الطيب الماوردي . وآخرين .
انظر: طبقات السبكي ٣١/٣ ، طبقات الأسنوي ٢٤٠/١ ، طبقات ابن هداية الله ١٧/١ ، المنتظم ٥٠/٩ ، الوافي بالوفيات ٣٣١/٧ .

(٥) أبو بكر الحلواني - بضم الحاء - المعروف بخالوه ، كان من أهل الخير والدين قرأ القرآن بالروايات على الحسن بن غالب ، وعلي بن فارس الخياط وغيرهما ، وسمع الحديث الكثير من الحسن بن علي الجوهري والقاضي أبو الطيب الطبري ، والماوردي وغيرهم ، شيخ صالح فيه ضعف ، لا يحتج بحديثه .

- ٤ - عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن القشيري. (١)
- ٥ - عبد الواحد بن عبد الكريم القشيري. (٢)
- ٦ - محمد بن أحمد بن عمر النهاوندي الحنفي. (٣)
- ٧ - مهدي بن علي الاسفرايني. (٤)
- ٨ - علي بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري. (٥)

= انظر: تذكرة الحفاظ ١٢٤١/٤، شذرات الذهب ١٦/٤، طبقات الأسنوي ٤١٢/١، طبقات السبكي ٤٢/٤، المنتظم ١٧٥/٩، الوافي بالوفيات ١٩٠/٧.

(١) أبو منصور ابن الأستاذ أبي القاسم القشيري، كان فاضلاً ديناً، ورعاً، يستوعب الوقت بالخلوة والتلاوة، سمع الكثير، وكتب الكثير، ورد بغداد مع والده، وسمع بها من القاضي أبي الطيب والماوردي ١٠٠٠ وغيرهم، ولد سنة ٤٢٦ هـ، وتوفي سنة ٤٨٢ هـ.

انظر: طبقات السبكي ٢٢٣/٣، طبقات الأسنوي ٣١٦/٢، العقد الثمين ٣٧٩/٥.
(٢) أبو سعيد، الملقب بركن الإسلام، شيخ خراسان علماً وزهداً، كان قوي الحفظ نحوياً، أديباً، شاعراً، حسن الخط، كثير التلاوة، ملازماً للعبادة لا يفتسر منها، سمع الحديث من والده، والقاضي أبي الطيب والماوردي. ولد سنة ٤١٨ هـ، وتوفي سنة ٤٩٤ هـ.

انظر: التحبير ٧٦/١، ٤٧٤، طبقات السبكي ٢٨٤/٣، طبقات الأسنوي ١٣١٧/٢، العبر ٣٦٩/٢.

(٣) أبو عمر النهاوندي الحنفي، بصري، ولي القضاء بالبصرة، وكان فقيهاً عالماً، سمع من جماعة منهم أبو الحسن الماوردي. والنهاوندي: نسبة إلى نهاوند وهي مدينة من بلاد الجبل.

انظر: التحبير ٢٢٩/٢، اللباب ٣٢٥/٣، المنتظم ١٤١/٩، مرآمد الاطلاع ١٣٩٧/٣.
(٤) أبو عبدالله، فقيه من القضاة، له مختصر لطيف في الفقه سماه الاستغناء ذكر فيه واضحات المسائل، حدث فيه عن الماوردي والخطيب البغدادي بشعشعر ذكره في خطبة كتابه، فذكر أن الماوردي أنشده لبعض أهل البصرة، كان حياً ببغداد سنة ٤٢٨ هـ.

انظر: طبقات السبكي ٢٧/٤، معجم المؤلفين ٢٩/١٣.
(٥) أبو الحسن العبدري، من بني عبدالدار من أهل مورقة من بلاد الأندلس، كان رجلاً عالماً مفتياً عارفاً باختلاف العلماء، أخذ عن أبي محمد بن حزم، وأخذ عنه ابن حزم، ثم جاء إلى المشرق وحج، ودخل بغداد وترك مذهب ابن حزم، وتفق للشافعي على أبي إسحاق والقاضي أبي علي الشاشي، سمع الحديث من أبي الطيب الطبري والقاضي الماوردي، صنف كتاباً أسماه الكفاية في مسائل الخلاف، توفي سنة ٤٩٣ هـ.

انظر: طبقات السبكي ٢٩٨/٣، طبقات الأسنوي ١٩١/٢، طبقات ابن هداية اللسه ١٨٣، معجم المؤلفين ١٠٠/٧.

== فائدة : ذكر من سبقني من محققي كتاب الحاوي، أن من تلاميذه في الحديث أبو الغنائم النرسي وعند البحث عن ذلك لم أجد نسبة تلميذته للماوردي . وهو أبو الغنائم محمد بن علي بن ميمون المقرئ الكوفي ، يعرف بأبَسَسِيّ لأنه كان جيد القراءة ، قال محمد بن ناصر: ما رأيت مثل أبي الغنائم ابن النرسي في ثقته وحفظه ، ما كان أحد يقدر أن يدخل في حديثه ما ليس منه .

سمع بالكوفة من الشريف أبي عبد الله محمد بن علي الحسني، ومن محمد بن إسحاق بن فدويه وغيرهما، وبغداد من أبي إسحاق البرمكي وأبي محمد الجوهري وأبي الطيب الطبري وغيرهم من شيوخ بغداد . ولد سنة ٤٢٤ هـ ، ومات سنة ٥١٠ هـ ، ويقال ٥٠٧ هـ .

انظر: الإكمال ٣٧٥/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٢٦٠/٤ ، شذرات الذهب ٢٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ٢٧٤/١٩٠ ، طبقات الحفاظ ٤٥٨ ، اللباب ٣٠٦/٣ ، العبر ٣٩٦/٢ ، المنتظم ١٨٩/٩ ، النجوم الزاهرة ٢١٢/٥ ، الوافي بالوفيات ١٤٣/٤ ، هدية العارفين ٨٣/٢ ، معجم المؤلفين ٦٦/١١ .

البحر الثاني
مؤلفاته



لم يكن الماوردي فقيها فحسب بل هو مفسر ، ومحدث ، وأصولي ،
ولغوي ، وسياسي بارع ، ويظهر ذلك من خلال مؤلفاته المتعددة التي تظهر
فيها شخصيته كعالم آحاظ بمعظم الفنون .

قال تاج الدين السبكي^(١) في طبقاته : " له اليد الباسطة في المذهب
والتفنن التام في سائر العلوم " (٢)

وقال ياقوت الحموي^(٣) : " له تصانيف حسان في كل فن " (٤) .

وقال الذهبي^(٥) : " له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول
الفقه والأدب " (٦) .

(١) تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، أبو نصر ، قاضي
القضاة ، المؤرخ ، الباحث ، ولد في القاهرة ، وانتقل إلى دمشق مسع
والده فسكنها وتوفي بها ، كان طلق اللسان قوي الحجة انتهى إليه قضاء
القضاة في الشام ، ومزل ، جرى عليه من المحن والشدائد ما لم يجر على
قاضي مثله .

من تصانيفه : طبقات الشافعية الكبرى ، معيد النعم ومبيد النقم ، جمع
الجوامع في أصول الفقه ، الطبقات الوسطى ، الطبقات المفري .
ولد سنة ٧٢٧ هـ ، وتوفي بالطاعون سنة ٧٧١ هـ .

انظر: البدر الطالع ١/٤١٠ ، الدرر الكامنة ٢/٤٢٥ ، شذرات الذهب ٦/٢٢١ ،
النجوم الزاهرة ١١/١٠٨ ، الأعلام ٤/١٨٤ ، معجم المؤلفين ٦/٢٢٥ .

(٢) انظر: طبقات السبكي ٣/٣٠٣ .

(٣) ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي ، أبو عبد الله ، مؤرخ ، ثقة من أئمة
الجغرافيين ، أصله من الروم أسر صغيرا وابنتاه عسكر بن إبراهيم الحموي ،
واعتقه ، له عدة مصنفات منها : معجم البلدان ، ومعجم الأدباء ، المشترك وفصا
والمفترق مقعاً ، ولد سنة ٥٧٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٣٦ هـ .

انظر: سير أعلام النبلاء ٢٢/٣١٢ ، شذرات الذهب ٥/١٢١ ، العبر ٣/١٩٨ ، وفيات
الأعيان ٦/١٢٧ ، الأعلام ٨/١٣١ .

(٤) انظر: معجم الأدباء ١٥/٥٤ .

(٥) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي شمس الدين أبو عبد الله ، حافظ ،
مؤرخ تركماني الأصل من أهل ميافارقين ، له تصانيف كثيرة تقرب المائسة
منها : دول الإسلام ، العباب ، تاريخ الإسلام الكبير ، سير أعلام النبلاء ، الكاشف ،
تذكرة الحفاظ . ولد في دمشق سنة ٦٧٣ هـ ، وتوفي بها سنة ٧٤٨ هـ .

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء ١٨/٦٥ .

وقال ابن خيرون : " له التعمانيف الحسان في كل فن من العلم " (١)

أولا : مؤلفاته في العقيدة :

كتاب أعلام النبوة : (٢)

يبحث الكتاب في أمارات النبوة وعلاماتها وأدلة ثبوتها واشتمل على واحد وعشرين بابا وقد حظي الكتاب بشناء العلماء له ، يقول صاحب مفتاح دار السعادة عند حديثه في علم أمارات النبوة : " وفي هذا العلم معنات كثيرة ، لكنه لا أنفع ولا أحسن من كتاب (أعلام النبوة) للشيخ الإمام أبي الحسن علي بن محمد الماوردي " . (٣)

ثانيا : مؤلفاته في القرآن وعلومه :

أ - كتاب النكت والعيون (٤) :

وهو كتاب في التفسير، ضمنه أقوال المحابة والتابعين والمفسرين قبله .

ب - كتاب أمثال القرآن (٥) :

(١) انظر: طبقات السيكي ٣/٣٠٣، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٤٢، طبقات المفسرين

للداودي ١/٤٢٨، شذرات الذهب ٣/٢٨٦، لسان الميزان ٤/٢٦٠.

(٢) الكتاب مطبوع، وذكر الدكتور محيي هلال السرحان أنه طبع ثلاث طبعات : أولاها وأقدمها في المطبعة البهية سنة ١٣١٩هـ، والثانية في مطبعة التمدن بالقاهرة سنة ١٣٣٠هـ، والثالثة في المطبعة المحمودية بالقاهرة سنة ١٣٥٣هـ . انظر: مقدمة أدب القاضي ١/٥١.

قلت : والكتاب الذي بين يدي، نشر دار الكتب العلمية ببيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٤٠١هـ . ولعله نسخة معورة عن الطبعة الثانية المشار إليها سابقا .

(٣) انظر: مفتاح السعادة ١/٢٩٨ .

(٤) الكتاب مطبوع، حققه الشيخ خضر محمد خضري أربعة مجلدات وقامت بنشره وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت سنة ١٤٠٢هـ.

كما قام بتحقيق ثلثه الأول ، الدكتور محمد بن عبدالرحمن الشايح ، نال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود ، كلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه . (٥) الكتاب مازال مخطوطا ، وقد ذكر الدكتور فؤاد عبدالمنعم أنه توجد منه نسخة في تركيا ومرجعه في ذلك نواذر المخطوطات في مكاتب تركيا . انظر: مقدمة الأمثال والحكم ٨ .

ذكر هذا الكتاب ونسبه إلى الماوردي السيوطي^(١) في الإتيان^(٢)، وطاش
كبري زاده^(٣) في مفتاح السعادة^(٤) ونقل عنه بعض العبارات ، وكذلك
ذكره صاحب كشف الظنون^(٥).

ج - مختصر علوم القرآن:

ونسبة هذا الكتاب للماوردي ثابتة في مقدمته لكتاب أمثال القرآن ،
ولم يحظ هذا الكتاب بالإثبات في المصادر التاريخية ويبدو أنه مفقود^(٦).

ثالثاً: مؤلفاته في الفقه وأموه:

١ - مؤلفاته في الفقه :

١ - كتاب الحاوي^(٧).

وهو موسوعة علمية ضخمة ، سيأتي الكلام على الكتاب في

فصل لاحق . (٨)

(١) جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي ، إمام ، حافظ ، مؤرخ ،
أديب ، له نحو ٦٠٠ مصنف منها الكتاب الكبير والرسالة المفيدة ، نشأ في
القاهرة يتيماً ، ولما بلغ أربعين سنة امتزل الناس ، وخلا بنفسه في روضة
المقاييس على النيل منزوياً من أمحابة جميعاً كأنه لا يعرف أحداً منهم فالتسلف
أكثر كتبه وبقي على ذلك إلى أن توفي . من مصنفاته : الإتيان في علوم القرآن
الأحاديث المنيفة ، الأشباه والنظائر ، الألفية في النحو ، بغية الوعاة ، تاريخ
الخطباء ، ولد سنة ٨٤٩ هـ ، وتوفي سنة ٩١١ هـ .

انظر: البدر الطالع ١/٢٢٨ ، شذرات الذهب ٨/٥١ ، الكواكب السائرة ١/٢٢٦ ،
الأعلام ٣/٣٠١ ، معجم المؤلفين ٥/١٢٨ .

(٢) انظر: الإتيان ٢/١٣١ .

(٣) أحمد بن مصطفى بن خليل أبو الخير ، المعروف بطاش كبري زاده ، مؤرخ ، تركي
الأصل ، مستعرب نشأ في أنقرة ، وتأدب وتفقّه وتنقل في البلاد التركية مدرّساً
للفقه والحديث وعلوم العربية ، ولي القضاء بالقسطنطينية .

من مصنفاته : الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية ، مفتاح السعادة ،
الشفاء لأدواء الوباء ، الرسالة الجامعة لوصف العلوم النافعة ، العناية في
تحقيق الاستعارة بالكناية ، ولد سنة ٩٠١ هـ ، وتوفي سنة ٩٦٨ هـ .

انظر: البدر الطالع ١/١٢١ ، شذرات الذهب ٨/٢٥٢ ، إيفاح المعنون ١/١٣٤ ، ٣٥٩ ،
١٢٦/٢ ، معجم المؤلفين ٢/١٧٧ ، الأعلام ١/٢٥٢ .

(٤) انظر: مفتاح السعادة ٢/٣٧٣ .

(٥) انظر: كشف الظنون ١/١٦٨ .

(٦) انظر: مقدمة الأمثال والحكم ٨ .

(٧) كان كتاب الحاوي إلى وقت غير بعيد رهين خزائن الكتب إلى أن قام بعض طلبه

(٨) انظر ، ص ٥٢

= العلم في جامعة الأزهر، وجامعة أم القرى بفك رهانه وتحقيق بعض الأجزاء منه .
وأول من قام بتحقيق الدكتور محيي هلال السرحان حقق كتاب أدب القاضي ،
ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر وقد طبع الكتاب بمطبعة الإرشاد
ببغداد ، وقد بين في مقدمته أما كنز وجود مخطوطات الكتاب وقد ذكر ضمنها
أنه يوجد في المكتبة الظاهرية بدمشق جزء أول وشان من الحاوي .
ومند البحث منها تبين أنها نسخة من الحاوي المغير للقزويني .
أما الأجزاء التي سجلت في جامعة أم القرى لتحقيقها فهي :
أولا : الرسائل التي نوقشت :

- ١ - كتاب الحدود: تحقيق الدكتور إبراهيم بن علي مندقجي، نال به
درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٢ هـ .
- كما قام المحقق بتحقيق كتاب قتال أهل البغي ، وكتاب حكم
المرتد من الحاوي، سنة ١٤٠٧ هـ، توزيع مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة .
كتاب السير: تحقيق الدكتور محمد بن رديد المسعودي ، نال به
درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٢ - كتاب الزكاة: تحقيق الدكتور ياسين ناصر محمود الخطيب نال به
درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٣ هـ .
- ٣ - كتاب الجنایات: تحقيق الدكتور يحيى الجردى نال به درجة
الدكتوراه سنة ١٤٠٤ هـ .
- ٤ - كتاب النفقات والرضاع: تحقيق الدكتور عامر سعيد نوري نال به
درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٥ هـ .
- ٥ - كتاب النكاح من أوله إلى المداق: تحقيق الدكتور عبد الرحمن شميله
الأهدل نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧ هـ .
- ٦ - كتاب الديات: تحقيق الدكتور عبد الله حليم سايسنج نال به درجة
الدكتوراه سنة ١٤٠٧ هـ .
- ٧ - كتاب الملاة من أوله إلى ملاة الجمعة: تحقيق الدكتور السيد مقبل
منور نال به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٧ هـ .
- ٨ - كتاب القسامة وتكملة كتاب الجنایات: تحقيق الأستاذ يحيى حسن
زكري، نال به درجة الماجستير سنة ١٤٠٧ هـ .
- ٩ - كتاب الحج: تحقيق الدكتور غازي طه خميفان نال به درجة الدكتوراه
سنة ١٤٠٨ هـ .
- ١٠ - كتاب الشهادات: تحقيق الدكتور محمد ظاهر أسد الله الأفغاني نال
به درجة الدكتوراه سنة ١٤٠٨ هـ .

ثانياً: السمرسائل التي تم تسجيلها ولم تناقش :

- ١ - كتاب البيوع : تحقيق الأستاذ محمد مغفل مغلح الدين .
- ٢ - كتاب الفرائض والوصايا : تحقيق الأستاذ أحمد حاج شيخ حاجي .
- ٣ - كتاب العارية والغصب والشفعة: تحقيق الأستاذ حسن علي .
- ٤ - بقية كتاب الملاة: تحقيق الأستاذ درويش أحمد محمد .
- ٥ - كتاب الطلاق والرجعة والإيلاء: تحقيق الأستاذ عبد الجليل حسن العروسي .
- ٦ - كتاب الأيمان والنذور: تحقيق الأستاذ عطية المالكي .
- ٧ - كتاب العدد : تحقيق الأستاذة وفاء معتوق فراش .

ب - كتاب الإقناع : (١)

وهو مختصر^(٢) يشتمل على الأحكام بدون أدلة ، يقول الماوردي : "بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة وقد اختصرته في أربعين " يريد بالمبسوط الحاوي ، وبالمختصر الإقناع^(٣) .

وسبب تأليفه : ذكر ياقوت الحموي أن القادر بالله تقدم إلى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة أن يعنفه كل واحد منهم مختصراً على مذهبه ، فنفذ الماوردي الإقناع ، ونفذ أبو الحسين القُدوري^(٤) مختصره المعروف بالكتاب على مذهب أبي حنيفة ، ونفذ له القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن نصر المالكي^(٥) مختصراً آخر ولا أدري من صنعه على مذهب أحمد ، وعُرفت عليه فخرج الخادم إلى أقصى القضاة الماوردي وقال له يقول لك أمير المؤمنين حفظ الله عليك دينك كما حفظت علينا ديننا . (٦)

(١) الكتاب مطبوع حققه الشيخ خفر محمد خفر ، قامت بنشره مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع بدولة الكويت سنة ١٤٠٢ هـ .

(٢) انظر : طبقات ابن قاضي شهبة ٢٤٢/١ ، وفيات الأعيان ٢٨٣/٣ ، كشف الظنون ١٤٠/١ .

(٣) انظر : المنتظم ١٩٩/٨ ، البداية والنهاية ٨٠/١٢ ، معجم الأدباء ٤٤/١٥ .

(٤) أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد البغدادي القُدوري ، قيل أنه نسبة إلى قرية من قرى بغداد يقال لها قدورة ، وقيل نسبة إلى بيع القدور ، أخذ الفقه من أبي عبد الله الفقيه محمد بن يحيى الجرجاني ، كان ثقة مدوناً انتهت إشرافه الحنفية في زمانه صنّف المختصر ، وشرح مختصر الكرخي ، وكتاب التجريد مشتمل على الخلاف بين أبي حنيفة والشافعي مجرداً عن الدلائل ، ولد سنة ٣٦٢ هـ ، وتوفي سنة ٤٢٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٧٧/٤ ، الجواهر المغية ٢٤٧/١ ، شذرات الذهب ٢٣٣/٣ ، الفوائد البهية ٣٠ ، وفيات الأعيان ٧٨/١ .

(٥) في معجم البلدان : أبو محمد عبد الوهاب بن محمد ، والمصحح أبو محمد عبد الوهاب ابن علي بن نصر البغدادي الفقيه ، الحافظ ، الحجة ، من أعيان علماء الإسلام ، له تأليف كثيرة مفيدة في فنون من العلم منها : المعونة بمذهب عالم المدينة ، الأدلة في مسائل الخلاف ، التلقين ، الإشراف على مسائل الخلاف ، ولد سنة ٣٦٣ هـ وتوفي سنة ٤٢٢ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٣٢/١٢ ، ترتيب المدارك ٦٩١/٤ ، تبیین کذب المفتری ٢٤٩ ، شجرة النور الزكية ١٠٤ ، شذرات الذهب ٢٣٣/٣ ، طبقات الشيرازي ١٧٠ ، فوات الوفيات ٤١٩/٢ ، وفيات الأعيان ٢١٩/٣ .

(٦) انظر : معجم الأدباء ٥٤/١٥ .

ج - كتاب البيوع: (١)

هذا الكتاب لم يذكره المؤرخون الذين ترجموا للماوردي، وإنما ذكره هو في معرض كلامه عن نفسه في كتاب أدب الدنيا والدين حيث قال: "ومما أندرك به من حالي أنني صفت في البيوع كتاباً..." (٢)

د - كتاب الكافي في شرح مختصر المزني: (٣)

ذكره تاج الدين السبكي في ترجمته لشبيب بن عثمان بن صالح الرحبي (٤) حيث قال: "ورأيت لشبيب فوائد علقها من كتاب الكافي في شرح مختصر المزني لأبي الحسن الماوردي صاحب الحاوي ثم نقل منه جملة من هذه الفوائد..." (٥)

(١) قال أويس وفا في كتابه منهاج اليقين شرح كتاب أدب الدنيا والدين منسند قول الماوردي "إنني صفت في البيوع كتاباً" هو الحاوي أو الإقناع. قلت: أما قوله: إنه الإقناع فمستبعد حيث إن الإقناع كله ٤٠ ورقة، إذ قال الماوردي من هذا الكتاب: "جمعت فيه ما استطعت من كتب الناس وأجهست فيه نفسي وكددت فيه خاطري..." والناظر في كتاب البيوع من الإقناع يرى أنه لم يستوف فيه جميع الأقوال والآراء. وجزم مؤلفا كتاب الإمام أبي الحسن الماوردي بأنه من كتاب الحاوي، وكذا جزم محقق كتاب الزكاة أنه من الحاوي حيث قال: "ومند البحث والتدقيق وجدت أن هذا الكتاب هو جزء من كتاب الحاوي الكبير" وامتد على قول أويس وفا.

وفي الجزم بأنه من الحاوي نظر إذ أنه لا يوجد عندنا أي دليل قاطع يثبت ذلك، فيبقى الكتاب على الاحتمال بأنه من الحاوي، أو أنه كتاب مستقل ولعل الأيام تظهر لنا حقيقته، وفي الرد على من جزم بأنه من الحاوي قال الدكتور إبراهيم مندجي: "ولا أعلم كيف جزم من قال بهذا والكتساب مازال مفقوداً".

انظر: منهاج اليقين ١٠٩، كتاب الزكاة من الحاوي ٨٢، الإمام أبي الحسن الماوردي ٢٧، كتاب قتال أهل البغي من الحاوي ٣٤.

(٢) انظر: أدب الدنيا والدين ٨١-٨٢.

(٣) يعد هذا الكتاب من الكتب المفقودة.

(٤) شبيب بن عثمان بن صالح الرحبي أبو المعالي من أهل رجة الشام، سمع بهما أبا عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن بن سعدون الموصلي وغيره، ورحل إلى بغداد في طلب العلم فسمع أبا الخطاب نصر بن أحمد، والحسين بن أحمد.

انظر: طبقات السبكي ١٧٤/٣.

(٥) انظر: طبقات السبكي ١٧٤/٣، ١٧٥.

٢ - مؤلفاته في أصول الفقه :

ذكر كثير ممن ترجم للماوردي أن له تمانيناً كثيرةً في أصول الفقه وفروعه (١) ولكنهم لم يذكروا اسماً لهذه التمانين .

والمطلع على أول كتاب الحاوي ، وكتاب أدب القاضي يرى مدى تفقهه في هذا العلم ، وأقواله في المسائل الأمولية منثورة في كثير من كتب الأصول . (٢)

رابعاً : مؤلفاته في السياسة :

أ - الأحكام السلطانية والولايات الدينية : (٣)

يعتبر هذا الكتاب من أشهر كتب الماوردي ، حيث تكلم فيه مسنن الخلافة أو الإمامة والوزارة ، والإمارة ، والقضاء ، وولاية المقاطع وأنواع الولايات ، كالولاية على إمارة الإملاء والولاية على المال ، ووقع الدواوين وترتيبها ونظامها واختصاصها .

- (١) انظر: البداية والنهاية ٨٠/١٢ ، تاريخ بغداد ١٠٢/١٢ ، طبقات ابن قاضي شهاب ٢٤١/١ ، سير أعلام النبلاء ٦/١٨ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، وفیات الأعيان ٢٨٢/٣ .
 - (٢) انظر: شرح الكوكب المنير ٥٤٧/٤ ، ٥٥٩ ، ٧١٤ ، إرشاد الفحول ٨٤٠٧٩ ، ٨٩ ، ٠٠٠ .
 - (٣) الكتاب طبع عدة طبعات وترجم إلى عدة لغات ، ذكر الدكتور محيي هلال السرحان أن الكتاب قد نال قسطاً من الرعاية لطبع منذ أكثر من مائة عام طبعات عدة أقدمها بإشراف المستشرق (ر. انقر) في بون سنة ١٨٥٣م ، وفي باريس بالعهد السلطاني العلامة (دارينبورغ) مع ترجمة فرنسية ، وشروح في سنة ١٨٩٥م ، وفي القاء مرة سنة ١٢٩٨م بمطبعة الوطن ، وفي سنة ١٣٢٤هـ ، وسنة ١٣٢٧هـ ، وآخر طبعة كانت بمطبعة معطف البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٠م .
- وقد ترجم إلى لغات أجنبية منذ أواسط القرن السابق ، إلا أن أغلبها ترجمت من قائمة منها ترجمة هولندية أجريت لأغراض إدارية في لاهن سنة ١٨٦٦م ، وترجمة (انقر) في كتابه الذي سماه (أبحاث حول الملكية الربيعية من السلالة الإسلامية) طبع في باريس سنة ١٨٤٦م ، وبعض فصول هذا الكتاب طبع في الدخلة الآسيوية سنة ١٨٤٢م و ١٨٤٣م ، وهناك تراجم جزئية أخرى كترجمة (كريبس) وغيره ، ولكن الترجمة الكاملة هي ترجمة (دارينبورغ) في باريس سنة ١٨٩٥م ، والترجمة الرافدة هي التي قام بها (الكونت ليون أر ستوروج) التي شرع بها سنة ١٩٠١م .
- الجزء الأول ، ثم أخرج الثاني سنة ١٩٠٦م ، وهذه الترجمة هي التي نشرت في تركيا أثناء حكم السلطان عبد الحميد الثاني إلى أن ظهرت الترجمة المتقنة التي قام بها المستشرق (أ. فاجنجان) فترجمه إلى الفرنسية وترجمه إلى العربية .

وتبدو قيمة الكتاب في أنه يعرض أولي الأمر ومن بيدهم زمام الحكم من الخليفة إلى المحتسب .

وذكر محققا قوانين الوزارة أن هذا الكتاب يعتبر بحثا فيما نطلق عليه اليوم " القانون الدستوري " (١)

ب- قوانين الوزارة وسياسة الملك. (٢)

يتكلم في آداب الوزارة ورسومها وأحكامها ، وما للوزير ، وما عليه نحو سلطانه وبلاده ونفسه .

ج- كتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر: (٣)

لسم الماوردي هذا الكتاب قسمين واضحين :

الأول : في الأخلاق التي ينبغي أن يتسم بها الملك أو السلطان .
الثاني: في السياسة التي ينبغي أن يملكها السلطان أو يسير عليها .

== سنة ١٩٥١م وقد ترجمه إلى اللغة الانجليزية (ك .أ .ج .هويننج) وطبع بلنسنسدن سنة ١٩٤٧م ، وترجمه آخرون حتى غدا كتاباً عالمياً ليس محموراً في لغة واحدة .

انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٢/١

(١) انظر: مقدمة قوانين الوزارة ١٧

(٢) طبع الكتاب بدون تحقيق في مصر سنة ١٢٤٨هـ باسم: الوزارة وأدب الوزير وطبع سنة ١٣٩٨هـ في مصر بتحقيق الدكتور محمد سليمان داود، والدكتور فؤاد عبد المنعم قامت بنشره مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية .

ورقع في بعض المصادر التي ترجمت للماوردي اختلاف في اسم الكتاب ، فطسي سير أعلام النبلاء ومفتاح السعادة ، وفيات الأعيان، والفكر السامي ، ذكروا أن اسمه (قانون الوزارة وسياسة الملك) ، وفي تتمة المختصر والأعلام (قانون الوزارة) وفي المنتظم ومعجم المؤكفين (قوانين الوزارة) ، وفي الوافي بالوفيات : (سياسة الملك وقوانين الوزارة) وذكر الداودي والسيوطي والبغدادى على أنه كتابان فقالوا عند ذكر موكفاته : (قانون الوزارة ، سياسة الملك ، ٥٠) انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٢/١ ، الإمام أبو الحسن الماوردي ٢٩ ، سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨ ، وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢٥ ، طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٨/١ ، معجم الأدباء ٥٤/١٥ ، المنتظم ١٩٩/٨ ، النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، الوافي بالوفيات ٥٦٥/٢١ ، تتمة المختصر ٥٤٩/١ ، هدية العارفين ٦٨٩/١ ، الفكر السامي ٣٢٧/٢ ، معجم المؤكفين ١٨٩/٧ ، الأعلام ٣٢٧/٤

(٣) الكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ رضوان السيد، قامت بنشره دار العلوم العربية للطباعة والنشر بلبنان والمركز الإسلامي للبحوث سنة ١٩٨٧م

د - كتاب نعيحة الملوك : (١)

قسمه الماوردي عشرة أبواب :

الباب الأول : في أهمية النعائج والحث على قبولها ، والباب الثاني : في جلالة شأن الملوك وما يجب عليهم من الأخلاق التي تناسب منازلهم ، والباب الثالث : في الأسباب التي تؤدي إلى فساد الممالك ، والباب الرابع : في مواضع تعالج قسوة القلوب وتداوي أمراض النفس وآفات الشهوات ، والباب الخامس : في سياسة النفس ورعايتها ، والباب السادس : في سياسة الخاصة من الأهل والولد والأقارب والخدم ، والباب السابع : في سياسة العامة وتدبير أهل المملكة ، والباب الثامن : في الاقتصاد وتدبير المال ، والباب التاسع : في مواجهة الأعداء الذين يريدون النيل من الدولة وسياسة الحرب والسلام ، والباب العاشر : في أمور اختلسف فيها العلماء من ناحية التحليل والتحريم كتولي العمل للحاكم الظالم ، وحكم لبس الحرير ، واستعمال أواني الذهب وآلات الطرب والملاهي .

هـ - التحفة المملوكية في الآداب السياسية . (٢)

== وذكر صاحب كتاب : "الإمام أبو الحسن الماوردي" أن الدكتور محيي هلال السرحان يقوم بتحقيقه .

وذكر الشيخ خضر محمد خضر ، في مقدمته لكتاب نعيحة الملوك ، أن الكتاب بتحقيق الدكتور محيي هلال السرحان قد طبع ونشر سنة ١٩٨١م .

انظر : الإمام أبو الحسن الماوردي ٢٩ ، مقدمة كتاب نعيحة الملوك ١٤ .
(١) الكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ خضر محمد خضر ، قامت بنشره دار الفلاح بدولة الكويت سنة ١٤٠٣ هـ .

(٢) قال الدكتور محمد الشايح : إن هذا الكتاب لم يذكره أحد ممن ترجم للماوردي ، وذكر أشاره وإن أشارت تلك الكتب بأن له كتابا باسم سياسة الملك ، وقد وجد الدكتور فؤاد عبد المنعم نسخة مخطوطة في مكتبة الإسكندرية المشهورة بمكتبة البلدية تحمل ذلك الاسم ومنسوبة للماوردي ، وقام بتحقيقها ونشرها ، ولعسدم جزمه بعمه نسبتها للماوردي فقد نشرها بعنوان التحفة المملوكية في الآداب السياسية المنسوبة للإمام أبي الحسن الماوردي .

وهذه المخطوطة موزعة مطابقة لكتاب مطبوع بعنوان التبر المسبك في تدبير الملك المشتمل على تهذيب الرئاسة وترتيب السياسة لأبي الحسن علي بن محمد الأهوازي الحنفي .

انظر : تفسير النكت والعيون : تحقيق الدكتور محمد الشايح ٦٢ .

خامساً: مؤلفاته في النحو: (١)

قال ياقوت الحموي عند ذكر تعانيف الماوردي "له تعانيف حسان في كل فن منها: "كتاب في النحو رأيت في حجم الإيفاح" (٢) أو أكبر" (٣)

سادساً: مؤلفاته في الأخلاق:

أ - كتاب أدب الدنيا والدين، أو كتاب البغية العليا في أدب الدين والدنيا (٤).

يبحث في الأخلاق والآداب، ويشتمل على فصول في فضل العقل، ودم الهوى والحث على العلم، وأخلاق العلماء، والآداب الدينية والدنيوية، ويدخل تحتها ما يطلع به حال الإنسان من المواقاة، وأدب النفس وما يتعلق به كحسن الخلق والحياء والحلم، والصدق... وهو في هذا الكتاب يقرر المبدأ الأخلاقي ثم يبحث عن النصوص التي تؤيده من القرآن والسنة ومنشور الكلم ومنظومه.

(١) يعد كتابه في النحو من الكتب المفقودة، وقد أطلق عليه الدكتور محمد سليمان داود والدكتور فؤاد عبدالمنعم اسم العيون في اللغة. وعند مراجعة الكتب التي ترجمت للماوردي لم يذكر أحد غير ياقوت الحموي أن له كتاباً في النحو ولم يسمه.

انظر: الإمام أبو الحسن ٣٠، مقدمة قوانين الوزارة ١٣٠١.

(٢) قال الأستاذ معطي السقا: "والإيضاح كتاب متوسط في النحو لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ".

انظر: مقدمة أدب الدنيا والدين - تحقيق معطي السقا ١١٠.

(٣) انظر: معجم الأدباء ٥٤/١٥٠.

(٤) الكتاب مطبوع، قال جرجي زيدان: "طبع في الأستانة سنة ١٢٩٩هـ، وفي مصر مراراً، وهو من كتب الأدب المعول عليها في كثير من المدارس".

وذكر الدكتور محمد صبح في مقدمته لأدب الدنيا والدين أنه قد طبع مسددة طبعات وهي: الجواثب سنة ١٢٩٩هـ، العثمانية سنة ١٣٠٤هـ، مصر سنة ١٣١٥هـ، الأستانة سنة ١٢٩٩هـ، بولاق بمصر سنة ١٣١٦هـ، الشرفية بمصر سنة ١٣١٨هـ، مكتبة معطي البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٥٨م.

ولقد اعطني بتحقيقه الأستاذ معطي السقا، ونشرته دار الكتب العلمية بـلبنان الطبعة الرابعة سنة ١٣٩٨ وحققه أيضاً الدكتور محمد صبح، نشرته دار مكتبة الحياة ببيروت سنة ١٩٨٦م.

واعطني بشرحة الشيخ أويس وفا، وطبعه بالأستانة سنة ١٣٢٨هـ، وعني فيه بتخريج

ب- كتاب معرفة الغفائل: (١)

سابعاً: مؤلفاته في الأدب:

١- كتاب الأمثال والحكم: (٢)

يشتمل الكتاب على عشرة فصول ، قال الماوردي : " جعلت ما تغمته من السنة ثلاثمائة حديث ، ومن الحكمة ثلاثمائة فعل ، ومن الشعر ثلاثمائة بيت .

وقسمت ذلك عشرة فصول أودعت كل فعل منها ثلاثين حديثاً ، وثلاثين فعلاً وثلاثين بيتاً فيكون ما يتخلل الفصول من الفصول من اختلاف أجناسها أبعد على درسها واقتباسها " . (٣)

ب- كتاب أدب التكلم: (٤)

شامناً: مؤلفاته في علوم مختلفة:

= الأحاديث وترجمة الأعلام مع قليل من شرح المعاني والألفاظ الغامضة ، وسماه منهاج اليقين شرح أدب الدنيا والدين . والكتاب الذي بين يدي نشرته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٠ هـ .

انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ١/٦٤٢ ، مقدمة أدب الدنيا والدين: تحقيق مصطفى السقا ، مقدمة أدب الدنيا والدين: تحقيق محمد صبح ١٠ .

(١) ذكر الدكتور محيي هلال السرحان أن فهرس مكتبة الاسكوريال بمديرية بأسبانيا حمل اسم كتاب مجهول المؤلف وقد نسبته (ديرنبورغ) إلى الماوردي ، وقد أشار إلى ذلك بروكلمان ، وهذا الكتاب يحمل الرقم ٧٤٨ اسكوريال ، قال: ولسم أعلم منه شيئاً إلى الآن وربما كان نسخة من أدب الدنيا والدين وقع عليها اسم معرفة الغفائل حدساً ، لأن الأقدمين لم يذكروه مع كتبه .

قلت: وقد ذكره من ضمن كتب الماوردي من المحدثين الزركلي في الأعلام .

انظر: مقدمة أدب القاضي ١/٥٩ ، الأعلام ٤/٣٢٧ .

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، نشرته دار الحرمين بدولة قطر سنة ١٤٠٣ هـ .

(٣) انظر: الأمثال والحكم ٣٠ .

(٤) قال الدكتور محيي هلال السرحان : إن فهرست مكتبة جامعة ليدن في هولندا حمل اسم كتاب للماوردي بعنوان: " جزء في أدب التكلم " تحت رقم ٩٨٩:٩ مخطوطات شرقية ، جمعه محمد بن علي الزهرة الحسيني الحلبي ، يقول السرحان: وحين مقارنة هذا الجزء بما في كتاب أدب الدنيا والدين وجدته ينطبق تمام الانطباق على الفعل الأول من فصول آداب المواظعة والامطلاح من كتاب أدب الدنيا والدين =

- ١ - كتاب الرتبة في طلب الحسبة. (١)
 ب - كتاب المقترن :
 ذكره ابن الجوزي (٢) ضمن كلامه عن مؤلفات الماوردي حيث قال : "ولله
 المقترن ، والنكت في التفسير..." (٣)
 ج - كتاب شرح صحيح مسلم. (٤)

= لهذا لا يمكن عد هذا الكتاب كتابا مستقلا للماوردي يقابل بكتبه الأخرى .
 انظر: مقدمة أدب القاضي ٥٩/١ .

(١) حمل فهرس مكتبة مسجد فاتح باستانبول اسما للكتاب منسوباً للماوردي بعنوان
 "الرتب في طلب الحسب" تحت رقم ٣٤٩٥ ، مورثه الجامعة العربية ووقع له المرحوم
 فؤاد سيد عنوان باسم الرتبة في طلب الحسبة ، وجاء في فهرس المكتبة الخالدية
 بالقدس اسم لمخطوطة بعنوان: كتاب الأحكام في الحسبة الشريفة .
 وهذه النسخة تتشابه مع كتاب معالم القرية في أحكام الحسبة لابن الاخوة القرشي، ولا شك
 أن الماوردي أول المؤلفين في مباحث الحسبة ، ولكنه بلا شك لم يؤلف الكتاب
 الذي نتكلم منه بمورثه المماثلة لأنه ورد فيها أسماء لعلماء متأخرين عن
 الماوردي أمثال الغزالي والعز بن عبد السلام ، وابن الصباغ ، ومن المستحيل
 أن يذكرهم الماوردي .

وذكر الخالدي: أنه إذا جاز لنا أن نفترض أن هذه الكتب أضيفت على نسخة
 الماوردي الأصلية وهذا ممكن معقول ، تحقق لدينا أن مؤلف الكتاب هو الماوردي .
 انظر: أدب القاضي ٦٣/١ .

(٢) عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج ، علامة عصره
 في التاريخ والحديث ، كثير التمانيف له نحو ٣٠٠ مصنف منها: تلقيح فهوم أهل
 الآثار في مختصر السير والأخبار ، الأذكياء وأخبارهم ، المدهش ، المنتظم في
 تاريخ الملوك والأمم ، ولد ببغداد سنة ٥٠٨ هـ وقيل سنة ٥٠٩ هـ وقيل سنة ٥١٠ هـ وتوفي
 سنة ٥٩٧ هـ .

انظر: البداية والنهاية ٢٨/٨٣ ، ذيل طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ ، سير أعلام النبلاء
 ٣٦٥/٢١ ، طبقات المفسرين ٥٠ ، مفتاح العادة ٢٣٤/١ ، النجوم الزاهرة ١٧٤/٦ ، وفيات
 الأعيان ٢٧٩/١ ، الأعلام ٣١٦/٣ .

(٣) انظر: المنتظم ١٩٩/٨ .

(٤) ذكر الدكتور ياسين ناصر محمود : أن الشيخ زكريا بن محمد بن زكريا في كتابه
 الإتحاف بتمييز ما يتبع به البيضاوي صاحب الكشاف قال : قال الماوردي في شرح
 مسلم: "الموت عند أهل السنة عرض من الأعراض ، وعند المعتزلة عدم محض" ، فمثل
 هذه العبارة لا تقال إلا إذا كان الماوردي قد شرح صحيح مسلم ، وإلقال مثلاً
 قال النووي في شرح مسلم نقلاً عن الماوردي كذا .

قلت : العبارة تحتل الأمرين ، وإن كنت أرى أنه ذكر ما نقله النووي عن
 الماوردي ، حيث إن النووي كثير ما يذكر في كتبه أقوال الماوردي والله أعلم .

المبحث الثالث
مكانة العلمانية



لقد أكب الماوردي ينهل من بحر العلم يخوض غماره ، ويستخرج كنوزه ، حتى
ملا كعبه وذراع صيته ، وفاق أقرانه •
فقد لقب بأفنى القضاة وهو أعلى لقب في زمانه •

قال ياقوت الحموي : " لقب به في سنة ٥٤٢٩ هـ ، وجرى من الفقهاء ، كأبي الطيب
الطبري والعميري إنكار لهذه التسمية ، وقالوا : لا يجوز أن يسمى به أحد ، هذا
بعد أن كتبوا خطوطهم بجواز تلقيب جلال الدولة بن بهاء الدولة بملك الملوك
الأعظم ، فلم يلتفت إليهم ، واستمر له هذا اللقب إلى أن مات ثم تلقب به القضاة
إلى أيامنا هذه " (١) .

وكان لا يحب التقليد بل يميل إلى الاجتهاد •

ذكر ياقوت أنه قد سلك طريقة في ذوي الأرحام يورث القريب والبعيد بالسوية
فجاءه في يوم رجل (٢) فعمد إليه المسجد وولى ركعتين والتفت فقال له : أيها
الشيخ اتبع ولا تتبدع ، فقال : بل أجتهد ولا أقلد ، فلبس نعليه وانصرف . (٣)

وهناك جملة من أقوال العلماء تدل على مكانته :

قال الداودي : (٤) " أحد أئمة أصحاب الوجوه " (٥)

وقال ابن الجوزي : " كان من وجوه فقهاء الشافعية " . (٦)

(١) انظر : معجم الأدباء ٥٢/١٥ ، ٥٣ •

(٢) الرجل يدعى الشينيزي •

(٣) انظر : معجم الأدباء ٥٥/١٥ •

(٤) محمد بن علي بن أحمد شمس الدين الداودي المالكي شيخ أهل الحديث في عصره
من تلاميذ جلال الدين السيوطي ، له عدة مؤلفات منها : طبقات المفسرين —
وذيل طبقات الشافعية للمسيكي ، وترجمة الحافظ السيوطي ، توفي سنة ٨٩٤٥ هـ •

انظر : شذرات الذهب ٢٦٤/٨ ، الأعلام ٢٩١/٦ •

(٥) انظر : طبقات المفسرين للداودي ٤٢٧/١ •

(٦) انظر : المنتظم ١٩٩/٨ •

وقال ابن خلكان (١) : " كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم وكان حافظاً للمذهب وله فيه كتاب الحاوي الذي لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب " (٢)

وقال السيوطي : " وكان حافظاً للمذهب عظيم القدر مقدماً عند السلطان " (٣)

وهذه الأقوال قليل من كثير قيل فيه .

قلت : لولم يكن له إلا كتاب الحاوي لكفى في بيان ما وصل إليه من علم وسعة اطلاع ورفعة منزلة . والله أعلم .

-
- (١) قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان
البرمكي الشافعي ولد بإربل ، وتفقّه بالمومل على كمال الدين بن يونس
وبالشام على ابن شداد ، برع في الفضائل والآداب .
ولد سنة ٦٠٨ هـ ، وتوفي سنة ٦٨١ هـ .
- انظر : شذرات الذهب ٢٧١/٥ ، النجوم الزاهرة ٣٥٣/٢ ، فوات الوفيات ١١٠/١ ،
الأعلام ٢٢٠/١ .
- (٢) انظر : وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ .
- (٣) انظر : طبقات المفسرين للسيوطي ٧١ .

المبحث الرابع

التزامه بالاعتزال



حين اشتد الجدل حول مرتكب الكبيرة ،ويقوم مذهبهم على أصول خمسة هي :

أن شباتها يستلزم التشبيه ،ومن شبه الله بخلقه كفر .

ب- نفیهم رؤیة الله يوم القيامة •

٢- العدل : ومعناؤه تنزيه الله عن الظلم ، وأن العقل السليم يدل عليه ،

أ - ففي القدر : وذلك أنهم يقولون أن الله سبحانه وتعالى ليكون عادلاً

لأنه لو كان خالقاً لأفعال العباد لما جاز أن يحاسبهم عليها، ولو

فَعَلْ لَكَانَ ظَالِمًا لَهُمْ •

العبد وخيره ويجب عليه من حيث الحكمة رعاية معالم العباد .

الحسن والقبح مفتان ذاتيتان تكون معرفتهما بالمقل لا بالشم ، وإن

العقل بما ركب الله فيه من قدرة على التمييز يستطيع بمفرده الوصول

إلى الحق فيها •

انظر : لوامع الأنوار ١/٢٦٩، الملل والنحل ١/٤٥٠ .

بالعقاب وأنه يفعل ماوعده به وتوعد عليه لامحالة ، ولايجوز عليه الخلف

والكذب •

وترتب على قولهم هذا أن مرتكب الكبيرة إذا مات ولم يتب منها خلص

في النار وكان عذابه أخف من عذاب الكفار ، وقد أنكر بعضهم شفاعة الرسول

ملى الله عليه وسلم أملا ، وأنكرها بعضهم لأهل الكبائر الذين لم يتوبوا

منهم ، وبلغ بعضهم إلى أن قالوا إن الله لا يقبل توبة المقلع من

الذين بعد العجز عن اقتراحه ،ويقول أبو هاشم الجبائي لاتمح توبة من

خرس لسانه عن الكذب، ولاتوبة من جب ذكره عن الزنا .

انظر : شرح الأصول الخمسة ١٣٥، ١٣٦، الفرق بين الفرق ١٢١ .

٤- وهذا الأصل يعتبر نواة مذهب المعتزلة ومنطلقه الأول وهو المنزلة بين

المنزلتين فهم يقولون إن مرتكب الكبيرة لا يسمى مؤمناً ولا كافراً بل هو

فاسق وإنه يوم القيامة يخلد في النار إلا أن عذابه أخف من عذاب الكافر.

انظر : شرح الأصول الخمسة ١٣٧، ٦٩٥ .

٥- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومعناه عندهم وجوب الأمر بالمعروف والنهي

من المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدرُوا على ذلك .

انظر : شرح الأصول الخمسة ١٤١، ٧٣٩.

واتهمه الذهبي في ميزان الاعتدال بدون ذكر دليل على اتهمه فقال : " صدوق في نفسه لكنه معتزلي " (١) وربما بنى قوله على اتهام ابن الملاح .

وذكر في السير قول ابن الملاح وزاد منذ قوله ويوافقهم في القدر قسمال في قوله " إِنَّمَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ " (٢) أي بحكم سابق . (٣) (٤)

وذكر بإقوت الحموي هذا الاتهام إلا أنه لم ينفه ولم يشبهه فقال : " كان عالماً بارعاً متفنناً شافعيّاً في الفروع ، ومعتزليّاً في الأصول على ما بلغني والله أعلم " (٥)

وذكر الداودي ، وابن قاضي شعبة (٦) ، وابن العماد الحنبلي (٧) اتهام ابن الملاح للماوردي فقالوا :

وذكره ابن الملاح في طبقاته واتهمه بالاعتزال في بعض المسائل بحسب ما فهم منه في تفسيره في موافقة المعتزلة فيها ، ولا يوافقهم في جميع أصولهم ، ومما خالفهم فيه أن الجنة مخلوقة نعم يوافقهم في القول بالقدر ، وهي بلية غلبت على البهريين . (٨)

(١) انظر : ميزان الاعتدال ١٥٥/٣ .

(٢) سورة القمر ، آية (٤٩) .

(٣) انظر : النكت والعيون ١٤٣/٤ .

(٤) انظر : سير أعلام النبلاء ٦٧/١٨ .

(٥) انظر : معجم الأدباء ٥٣/١٥ .

(٦) تقي الدين أبو بكر بن شهاب الدين أحمد بن محمد بن قاضي شعبة الشافعي ، كان إماماً علامة تفقه بوالده وغيره ، وسمع من أكابر أهل عصره وأفتى ودرس وجمع وصنف من مصنفاته : طبقات الشافعية ، شرح المنهاج ، لباب التهذيب ، الذيل على تاريخ ابن كثير .. توفي بدمشق سنة ٨٥١ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٢٦٩/٧ .

(٧) عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي أبو الفلاح ، مؤرخ ، فقيه ، عالم بالأدب ، له مصنفات منها : شذرات الذهب ، شرح متن المنتهى ، شرح بديعة ابن حجة .

ولد في صالحية دمشق سنة ١٠٢٢ هـ ، ومات بمكة حاجاً سنة ١٠٨٩ هـ .

انظر : الأعلام ٢٩٠/٣ ، تاريخ : اللغة العربية ٢٢٥/٢ ، إيفاج المكنون ٤٢/٢ ، معجم المؤلفين ١٠٧/٥ .

(٨) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة ٢٤٢/١ ، طبقات الداودي ٤٢٨/١ ، شذرات الذهب ٢٨٦/٣ .

وأثبت عليه بعض المعاصرين هذه التهمة حيث عد تفسير الماوردي من تفاسير المعتزلة وأنه وضع على أموالهم ومنهجهم في التفسير. (١)

وقال محقق أدب الدنيا والدين (٢): إن نزعة الاعتزالية تتجلى في هذا الكتاب رغم أن الكتاب لا يعرض للعقائد فهو يؤكد كواحد من المعتزلة على أهمية دور العقل في حياة الإنسان ثم هو يقول بقول المعتزلة بالعلاج والأملح دون تسميته عند قوله: فالله خلق الخلق وكلفهم لنفعهم وملاحهم وذلك تفضلاً منه عليهم.

وقوله في موضع آخر: إن العقل متبوع فيما لا يمنع منه الشرع، والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل، لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل، والعقل لا يتبع فيما يمنع منه الشرع. (٣)

والسبكي حين اتهم الماوردي بالاعتزال نفى أن يكون معتزلياً مطلقاً، ويريد المحقق أن يكون الماوردي معتزلياً مطلقاً إذ يقول: إن هذا النفي لانستطيع الأخذ به قبل أن تنشر مؤلفات عديدة للماوردي مازالت مخطوطة، خاصة أنه مسع مطلع القرن الخامس الهجري والماوردي في السادسة والثلاثين من عمره كـ المعتبرة يشهدون آخر أيامهم، حتى أن الخليفة القادر بالله منفا كما قيل كتاباً أكفر فيه المعتزلة وذهمهم وطالبهم بترك مقالاتهم تحت طائلة العقوبة وإذا لم يكن هذا ثابتاً، فإنه من الثابت حتى اليوم أن السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي أقتحم سنة ٤٢٠هـ مدينة الري (٥) ونفى منها المعتزلة إلى خراسان (٦) وأحرق كتبهم، وفي هذا الواقع، أفلا تكون ملاحقة المعتزلة وراء تستر الماوردي الشافعي وإخفاء معتزليته الأمر الذي يصح مع ما أضافه السبكي من أنسه رجل لا يتظاهر بالانتماء إلى المعتزلة بل يجتهد في كتمان موافقتهم.

(١) هو الدكتور عدنان زرزور في كتابه الحاكم الجشمي وتفسيره في القرآن.

حكيتة نقلا عن رسالة الدكتور محمد الشايع.

انظر: النكت والعيون: تحقيق محمد الشايع.

(٢) هو الدكتور محمد صبح.

(٣) انظر: أدب الدنيا والدين - تحقيق محمد صباح ٨ - ١٠.

(٤) محمود بن سبكتكين الغزنوي أبو القاسم سيف الدولة بن الأمير ناصر الدولة كان إماماً عادلاً شجاعاً مفرطاً فقيهاً فهماً سمحاً، كان حنفي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب الشافعي، توفي سنة ٤٢١هـ.

انظر: تنمة المختصر ٥١١/١، طبقات السبكي ١٣/٤، الكامل ٢٤٦/٧، المنتظم ٥٢/٨، النجوم الزاهرة ٢٧٢/٤.

(٥) الري: كورة معروفة تنسب إلى الجبل وليست منه بل هي أقرب إلى خراسان.

انظر: الروض المعطار ٢٧٨.

(٦) خراسان: من بلاد فارس.

انظر: الروض المعطار ٢١٤.

مناقشة الاتهام :

أولا : قول ابن الصلاح : " حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة ومن ذلك معيره في الاعتراف إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان ، وقال في قوله تعالى : " وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِيًّا " الإِنْسِ وَالْجِنِّ وجهين في " جَعَلْنَا " أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء والثاني : تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها .

أقول وبالله التوفيق :

هذه التهمة مرودة بأن الماوردي قد بين منهجه في تفسيره فقال : "..... وجعلته جامعاً بين أقاويل السلف والخلف وموضحاً عن المؤتلف والمختلف" (١)

وابن الصلاح قد فهم هذا وعذره في بداية الأمر حين قال : " لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل " .

أما قوله : " حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة " .

صحيح أن الماوردي ذكر أقوال المعتزلة ، وذلك تنفيذاً للمنهج الذي حسده لنفسه من ذكر جميع الأقوال ، ومجرد ذكر قولهم ، لا دلالة فيه على اعتقاده ، فهو لم يزد على أن عرض القول وتركه ولم يرجحه .

قال الدكتور محمد الشايع (٢) : " وباستعراض تفسيره نجده يذكر القول لاصحته واعتقاده به ، وإنما لأنه قد قيل ، وربما تعقبه ، وربما تركه ، ولقد كان الأولي في حقه أن لا يعرضه ويتركه بل يتعقبه بإيضاح وتوجيه ، أو على الأقل ينسبه لمن قال به حتى يسلم من تبعته " (٣)

(١) انظر : النكت والعيون ٣٣/١ .

(٢) أستاذ بكلية أصول الدين قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض وقد حقق الثلث الأول من تفسير النكت والعيون ونال به درجة الدكتوراه .

(٣) انظر : مقدمة النكت والعيون - تحقيق د . محمد الشايع ١٤٧ .

وقول ابن الملاح: " إن تفسيره عظيم الضرر لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل
تلبيسا وتدليسا على وجه لا يفتن له غير أهل العلم " .

رده الدكتور الشايع بقوله : " وهذا غير مسلم وفيه تحامل ظاهر على
الماوردي وعدم إنصاف له ، وذلك أن تفسيره مليء بتأويلات السلف من الصحابة
والتابعين ، ومشاهير علماء المسلمين منسوبة لهم بأسمائهم ، مع ما نقله بجانب
ذلك من تأويلات الخلف ومن بينها بعض تأويلات المعتزلة والتي أراد من ذكرها
بيان ما قيل في الآية من حق وباطل ومن راجح ومرجوح ، وهو في الغالب يذكر أقوال
المعتزلة وينسبها إلى من قال بها من علماءهم ... فلا لوم عليه بعد ذلك إذا حكى
أقوال المعتزلة مادام قد نسبها لهم فكيف يمح من ابن الملاح بعد هذا أن يصرح
النظر من كل ذلك ويتميد ما قد يكون ذكره الماوردي من أقوالهم التي أغفل
نسبتها لجعل منها دليلا على أنه معتزلي أراد الإفراز بعقائد السواد من
الناس ، فرحم الله ابن الملاح فقد فاتته الإنصاف " (١) .

أما اتهامه بالقول بالقدر :

فقد استند من اتهمه بهذه التهمة على إيراد عند تفسير الآيات عدة أوجه
قد يكون منها قولاً للمعتزلة ، وهذا منهجه كما أسلفنا بأنه يورد جميع الأقوال ،
ومما يدل على أنه لا يخالف أهل السنة في هذه المسألة تفسيره لقوله تعالى : " مَنْ
عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً " . (٢)

قال الماوردي فيها خمس تأويلات : (٣)

- أحدها : الرزق الحلال ، وينسب هذا الرأي لابن عباس .
- والثاني : أنها القشاعة ، قاله علي بن أبي طالب والحن البصري .
- والثالث : أن يكون مؤمنا بالله عاملا بطاعته ، قاله الضحاك .

(١) انظر : مقدمة النكت والعيون - تحقيق د . محمد الشايع ١٤٢/١ .

(٢) سورة النحل ، آية (٩٢) .

(٣) انظر : النكت والعيون ٤١٠/٢ .

- والرابع : أنها السعادة ، وهذا مروي عن ابن عباس أيضا .
- والخامس : أنها الجنة قاله مجاهد وقتادة .
- ويحتمل سادساً : أن تكون الحياة الطيبة العافية والكفاية .
- ويحتمل سابعاً : أنها الرضا بالقضاء .

وهذا الرأي الأخير يتفق مع اتجاه أهل السنة وهو رأي الماوردي ويخالف قول المعتزلة الذين ينكرون القضاء .

أما من جزم بأنه معتزلي وأنه وضع تفسيره على أصولهم ومنهجهم فيرد عليه بأن هذا مخالف للواقع ولرأي العلماء في الماوردي ، وسأذكره فيما بعد . (١)

أما محقق أدب الدنيا والدين الذي أورد عبارات تدين الماوردي في نظره ، فيرد عليه بالآتي :

أولاً : قوله : " إن الله خلق الخلق وكلفهم لنفعهم وملاحهم وذلك تفضلاً منه عليه وهو القول بالأملح " .

هذا القول مردود ، لأن الماوردي لا يقول بالأملح ، والدليل على ذلك تفسيره لقوله تعالى : " بِيَدِكَ الْخَيْرُ " (٢) قال : أي أنت قادر عليه ، وإنما خص الخير بالذكر وإن كان قادراً على الخير والشر لأنه المرغوب في فعله . (٣)

ثانياً : قوله : " إن العقل متبوع فيما لا يمنع منه الشرع ، والشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل ، لأن الشرع لا يرد بما يمنع منه العقل ، والعقل لا يتبع فيما يمنع منه الشرع " وهذا موافق لقول جمهور الحنفية . (٤)

ثالثاً : قوله : " إن الواقع الذي كان يعيش فيه الماوردي من ملاحقة المعتزلة ونفيهم كان السبب في تستره "

(١) انظر ص ٤٨

(٢) سورة آل عمران ، آية (٢٦) .

(٣) انظر : النكت والعيون ٣١٦/١ .

(٤) انظر : منهاج اليقين شرح كتاب أدب الدنيا والدين ٧ ، ١٣٠٠ .

من المعروف أن الماوردي كان من المقربين إلى الخليفة القادر بالله الذي ألف كتاباً أكفر فيه المعتزلة (١). فيبعد على الخليفة المحارب لهم والعالم بأحوالهم أن يلاحظ على الماوردي الاعتزال مع قرب الشديد منه .

فإن قيل : إنه يجتهد في كتمان هذا الأمر . قلت : إن المطلع على سيرة الماوردي ، وما تحلى به من شجاعة ، وتوفيق أمام رغبة جلال الدولة ومعارفته بتلقيبه ملك الملوك ، يستبعد منه هذا الكتمان لعقيدته ، بل يبدو لي - والله أعلم - أنه لو كان معتزلياً لما توانى من نصرة مذهب العقائدي كما لم يتوان عن نصرة مذهب الفقهي .

وبعد فهذه ألقوال بعض العلماء تنفي التهمة عنه :

يقول ابن حجر (٢) : " ولا ينبغي أن يطلق عليه اسم الاعتزال والمسائل التي وافق عليها المعتزلة معروفة منها : مسألة الأحكام والعمل بها هل هي مستفادة من الشرع أو العقل ، كان يذهب إلى أنها مستفادة من العقل ، ومسائل أخرى توجد في تفسيره وغيره " (٣)

قلت : اتبع الماوردي في مسألة العقل والشرع نفس منهجه في التفسير إذا ورد الكلام الذي قيل فيها من غير ترجيح لأحدهما .

ففي كتابه أدب الدنيا والدين قال : اختلف العلماء رضي الله عنهم فسي العقل والشرع هل جاء مجيئاً واحداً ، أم سبق العقل ثم تعقبه الشرع ؟ فقالت طائفة : جاء العقل والشرع معاً مجيئاً واحداً ، لم يسبق أحدهما صاحبه

(١) انظر : تاريخ الخلفاء ٤١٢ .

(٢) أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر العسقلاني ، أبو الفحل ، من أئمة العلم والتاريخ أصله من عسقلان ببلطيين ومولده ونشأته ووفاته بالقاهرة ، حفظ القرآن وولع بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ ، وعلمت له شهرة فقدمه الناس للأخذ عنه وأصبح حافظ الإسلام ، له مصنفات عديدة منها : الدرر الكامنة ، لسان الميزان ، الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف ، تقريب التهذيب . . .

ولد سنة ٧٧٢ ، وتوفي سنة ٨٥٢ .

انظر : شذرات الذهب ٢٧٠/٧ ، الأعلام ١٧٨/١ .

(٣) انظر : لسان الميزان ٢٦٠/٤ .

وقالت طائفة أخرى : بل سبق العقل ، ثم تعقبه الشرع ، لأنه بكمال العقل يستدل على صحة الشرع . (١)

وهذا تلميذه الخطيب البغدادي وهو أعلم بحاله من ابن الملاح قال : " كتبت منه وكان ثقة " (٢)

وقال ابن الجوزي : " وكان ثقة صالحا " . (٣)

ومما يحسب ثمرات الأوراق استغرب أن يكون الماوردي من علماء المعتزلة . (٤)

ومما ينفي عنه التهمة أنه خالف المعتزلة في كثير من الأمور منها :

١ - مسألة خلق القرآن :

خالفهم في هذه المسألة حيث قال في تفسير قوله تعالى : " مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ " (٥)

التنزيل مبتدأ التلاوة لنزوله سورة بعد سورة وآية بعد آية كما كان ينزله الله عليه في وقت بعد وقت (٦) ، والمعتزلة لا يقولون بذلك ، بل يقولون بخلق القرآن

٢ - مسألة أن الجنة مخلوقة :

سبق ذكر قول الداودي ، وابن قاضي شهبة وابن العماد أن الماوردي خالف المعتزلة في أن الجنة مخلوقة .

وقد أثبت أن الجنة مخلوقة خلافا للمعتزلة عند تفسيره لقوله تعالى : " وَضُرِبَ

(١) انظر : أدب الدنيا والدين - تحقيق مصطفى السقا ١٣٦ .

(٢) انظر : تاريخ بغداد ١٠٢/١٣ .

(٣) انظر : المنتظم ١٩٩/٨ .

(٤) قال ابن حجة في معرض حديثه عن المعتزلة : " ومن مشاهيرهم على ماذكروا من الفضلاء الأعيان الجاحظ ، وواصل بن عطاء ، والقاضي عبد الجبار ، والرماني النحوي ، وأبو علي الفارسي ، وأقضي القضاة الماوردي وهذا غريب " .

انظر : ثمرات الأوراق ٢٥ .

(٥) سورة الأنبياء ، آية (٢) .

(٦) انظر : النكت والعيون ٣٦/٣ .

اللَّهُ مُثَلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فَفِي
الْجَنَّةِ " (١) (٢)

٢ - خالف المعتزلة في تصنيف الأدلة الشرعية .

فهذا القاضي عبد الجبار (٣) عند حديثه عن الأدلة الشرعية يقول فـ
تصنيفها :

أولها : العقل لأن به يميز بين الحسن والقبح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة
وكذلك السنة والإجماع . (٤)

فهو قد حكم العقل في القرآن والسنة وجعله القاضي عليهما .

أما الماوردي فنظرة واحدة على كتبه الفقهية نرى كيف أنه يقدم في الأدلة
الكتاب ثم السنة ، ثم الإجماع ، وعند حديثه في الأصول الشرعية في كتابه
أدب القاضي قال : أولا : الكتاب ، ثانيا : السنة ، ثالثا : الإجماع . (٥)

قال محقق أدب القاضي بعد أن ذكر عدة أمور يخالف فيها الماوردي المعتزلة :
" ... وغير ذلك من المسائل ، وهي كثيرة جدا ، بل هي كل المسائل التي يختلف
رأي الشافعي فيها عن رأي المعتزلة سواء أكان ذلك في قضايا التوحيد أم في

(١) سورة التحريم ، آية (١١) .

(٢) قال الماوردي : قال أبو العالية : " اطلع فرعون على إيمان امراته فخرج
على الملأ فقال لهم : ما تعلمون من آسيا بنت مزاحم ، فأثنوا عليها ؟ فقال
لهم : فإنها تعبد رباً غيري فقالوا له : اقتلها فأوتد لها أوتادا فشد
يديها ورجليها ، فدعت آسيا ربها فقالت " رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ " فكشف
لها الغطاء فنظرت إلى بيتها في الجنة فوافق ذلك حضور فرعون ، فضحكت
حين رأت بيتها في الجنة ، فقال فرعون : ألا تعجبون من جنونها ، فعذبها
وهي تفحك حتى قبضت روحها .

انظر : النكت والعيون ٢٦٨/٤ .

(٣) هو قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله أبو الحسن
الهمداني الأسدي المعتزلي ، صاحب التمانيف عمر دهر في غير السنة ،
وكان شافعي المذهب وهو مع ذلك شيخ الاعتزال ، توفي سنة ٤١٥ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ١١٣/١١ ، شذرات الذهب ٢٠٢/٣ ، طبقات السبكي ٩٧/٥ ، العبر ٢٢٩/٢ .

(٤) انظر : موقف المعتزلة من السنة النبوية ٧٤ .

(٥) انظر : أدب القاضي ١/٢٧٧ ، ٣٦٨ ، ٧٢١ .

الفقه وأمواله وفروعه " (١)

وبعد بيان ما اتهم به الماوردي من الاعتزال، وما خالفهم فيه، أرى أن أمرض أمره على المعتزلة أنفسهم فهل سيقبلونه واحداً منهم، أم أنهم سيرفضون انضمامه إليهم ؟

لقد وقع المعتزلة شرطاً لكل من أراد أن يدخل في مذهبهم وينتسب لهم فإن حقق الإنسان هذا الشرط وطبقه استحق الدخول في المذهب والانتساب إليه وهذا الشرط ذكره أحد علمائهم (٢) في قوله : " وليس يستحق أحد منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأمور الخمسة : التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس فهو معتزلي " (٣).

وهذا يعني أن من أنقص أملاً منها أو زاد عليها لا يستحق لقب الاعتزال. إذاً هم لن يقبلوا الماوردي ولن يسمحوا له بالدخول في مذهبهم لأنه لا يقول بأي أصل من أصولهم، وإن كان بحسب التهم التي وجهت إليه يقول ببعض الجزئيات من بعض الأمور، ولو ثبتت هذه التهم على سبيل الافتراض فهو بريء من الاعتزال، ولا يستحق الدخول في المذهب بحكم المعتزلة أنفسهم، وأن قوله بهذه الجزئيات إنما كان اجتهداً منه، والمجتهد يخطئ ويصيب، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر . والله أعلم .

(١) انظر : أدب القاضي ٣٦/١ .

(٢) وهو أبو الحسن الخياط .

(٣) الانتصار ١٢٦ ، ذكرته نقلاً عن رسالة منهج الماوردي في تفسيره النكت والعيون

الفصل الرابع

دراسة عامة للكتاب الخاوي

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اسم الكتاب ونسبه ومصادره ومخطوطاته .

المبحث الثاني : أهمية الكتاب وأثره في كتب الذهب .

المبحث الثالث : منجز الماوردي في الكتاب .



المبحث الأول
اسم الكتاب ونسبته ومأخذه ومطامعه



أولا : اسم الكتاب ونسبته

لقد أثبت الماوردي في مقدمته اسم الكتاب حيث قال : " وترجمته
بالحاوي رجاء أن يكون حاويا لما أوجبه تقدير الحال من الاستيفاء
والاستيعاب ... " (١)

وأثبت العلماء المتقدمون (٢) وبعض المتأخرين اسم الكتاب كما سماه صاحبه
" الحاوي " وأضاف إليه البعض (٣) ، لفظ الكبير فأسموه " الحاوي الكبير " .
وقال بعضهم : " الحاوي الكبير في الفروع " .

وأرى أن يثبت اسم الكتاب كما ترجمه صاحبه دون صفته (٤)
وأما نسبة الحاوي للماوردي ، فأكثر من ترجم للماوردي أثبت نسبة الكتاب
إليه حتى إن بعضهم عرفه بصاحب الحاوي ، وكذا في كثير من كتب الفقه

(١) انظر : نسخة س من الحاوي ل ١ ب .

(٢) انظر : الإكمال ٤٧٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢١٠/٢ ، تنقيح المختصر ٥٤٩/١ ،
سير أعلام النبلاء ٦٥/١٨ . شذرات الذهب ٢٨٦/٣ ، طبقات السبكي ٣٠٣/٣ ، طبقات
ابن قاضي شهاب ٢٤٢/١ ، طبقات المفسرين للداودي ٤٢٨/١ ، طبقات المفسرين
للسيوطي ٧١ ، السمع ٢٩٦/٢ ، الكامل ٨٧/٨ ، مفتاح السعادة ١٩٦/٢ ، المنتظم
١٩٩/٨ ، النجوم الزاهرة ٦٤/٥ ، وفيات الأعيان ٢٨٢/٣ ، معجم الأدباء ٥٤/١٥ ، الفكر
السامي ٣٢٧/٢ ، الأعلام ٣٢٧/٤ .

(٣) انظر : مرآة الجنان ٧٢/٣ ، كشف الظنون ٦٢٨/١ ، هدية العارفين ٦٨٩/١ ، تاريخ
آداب اللغة العربية ٦٤٣/١ ، معجم المؤلفين ١٨٩/٧ ، أدب القاضي ٤٦/١ ، محققوا
كتاب الحاوي في جامعة أم القرى .

(٤) قال الشيخ مظفي السقا " ولأنهم فائدة لتسمية هذا الكتاب بالحاوي الكبير
إلا إذا كان للمؤلف كتاب آخر يسمى الحاوي ، أو الحاوي الصغير ، وإلا فهو
وصف لغير لقيمة له ، وربما كان ذلك إشارة إلى التفرقة بينه وبين مجموع
له في الفقه مختصر من الحاوي يعرف بكتاب الإقناع في فقه الشافعية
فإنه على اختصاره يحوي ما في أصله من أبواب

انظر : مقدمة آداب الدنيا والدين ٧ .

قلت : ويغلب على ظني - والله أعلم - أن هذه الحقة إنما هي
للتفرقة بينه وبين الحاوي للقزويني .

المجموع (١)، والمطلب العالي (٢) وغيرهما يقولون قال صاحب الحاوي يريدون به
الماوردي .

ثانيا : مصادر الكتاب :

من المعروف أن كتاب الحاوي ماهو إلا شرح لمختصر المزني (٣)، وقد اعتمد
الماوردي في شرحه بالدرجة الأولى على كتاب الله وسنة رسوله ،
ثم بعد ذلك على أقوال إمام المذهب الشافعي متمثلة في كتب المزني وغيره من
رواة كتبه في القديم والجديد .

ثم الكتب المعتمدة في المذهب لأئمة الوجوه كأبي عبيد،
وأبي حامد الاسفرايني ، وأبي علي بن أبي هريرة وأبي إسحاق المروزي وغيرهم
وقد صرح بذلك فقال في مقدمته لكتاب الحاوي : " وقد اعتمدت بكتابي هذا شرحه
على أصل شروحه " (٤) ، وكتب الفقه في المذاهب الأخرى .
واعتمد في اللغة على كتب الخليل بن أحمد ، وكتب
غريب الحديث للهروي ، وكتب سيبويه ، وكتب الفراء ، وكتب التفسير
والقرآن .

-
- (١) المجموع شرح المذهب للإمام النووي .
(٢) المطلب العالي شرح وسيط الفرائي لابن الرفعة .
(٣) وهو الذي اختصره أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني من كلام الشافعي
في كتبه المختلفة ، وللمزني مختصران .
أحدهما : كبير ، أشار إليه البيهقي في أحكام القرآن ، ونقل عنه ، قال
الدكتور محيي هلال السرحان : ربما كان هو الجامع الكبير .
والثاني : المختصر الصغير وهو الذي بين أيدينا .
قال ابن سريج : " تخرج مختصر المزني من الدنيا عذرا ، وعلى منواله
رتبوا ، ولكلامه فسروا وشرحوا ، والشافعية عاكفون عليه ودارسون له
ومطالعون به دهر " .
انظر : أحكام القرآن للشافعي ٦٤/١ ، مقدمة أدب القاضي ٩٤/١ ، كشف الظنون
١٦٣٥/٢ .
(٤) لمختصر المزني شروح كثيرة منها ماهو سابق لشرح الماوردي ، ومنها ما هو
معاصر له ، ومنها ما هو بعده .

أولا : الشروح التي سبقت الماوردي :

١- شرح الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي المتوفى سنة
٣٤٠ هـ ، قال ابن هداية الله : وقد شرح المختصر شرحا منزها . أحسن

- == ما وقفت عليه من شروحه .
- انظر : طبقات ابن هداية الله ٦٧ ، وفيات الأعيان ٢٧/١ .
- ٢- شرح القاضي أبي علي بن أبي هريرة ، المتوفى سنة ٣٤٥ هـ ، وعلق على شرحه الإمام أبو علي الطبري المتوفى سنة ٣٥٠ هـ .
- انظر : طبقات السبكي ٢٠٦/٢ .
- ٣- شرح الإمام أبي علي الحسن بن قاسم الطبري المتوفى سنة ٣٥٠ هـ ، وأسماء الإفصاح شرح مختصر المزني .
- انظر : هدية العارفين ٢٧٠/١ ، كشف الظنون ١٦٣٥/٢ .
- ٤- شرح القاضي أبي حامد أحمد بن بشر المروزي المتوفى سنة ٣٦٢ هـ .
- انظر : طبقات السبكي ١٣/٣ ، البداية والنهاية ٢٠٩/١١ ، وفيات الأعيان ٦٩/١ .
- ثانيا : الشروح التي عاصرته :
- ١- شرح الإمام أبي الحسن محمد بن يحيى بن سراقه المتوفى سنة ٤١٠ هـ .
- انظر : معجم المؤلفين ١٠٢/١٢ ، هدية العارفين ٦٠/٢ .
- ٢- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسعودي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ .
- انظر : الوافي بالوفيات ٣٢١/٣ .
- ٣- شرح الإمام أبي علي الحسين بن شعيب السبكي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ ، جمع فيه بين طريقي الخراسانيين والعراقيين ، وسماه إمام الحرمين بالمذهب الكبير .
- انظر : طبقات السبكي ١٥٠/٣ ، طبقات ابن هداية الله ١٤٢ .
- ٤- شرح القاضي أبي الطيب الطبري المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .
- انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/٢ ، وفيات الأعيان ٥١٤/٢ ، البداية والنهاية ٧٩/١٢ ، تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢ .
- ثالثا : الشروح التي بعد الماوردي .
- ١- شرح الإمام أبي بكر محمد بن أحمد الشافعي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، سمّاه الشافعي شرح مختصر المزني .
- انظر : طبقات السبكي ٥٨/٤ .
- ٢- شرح الشيخ أبي الفلح عبد الجبار بن عبد الغني بن علي الأنماري الحرساني المتوفى سنة ٦٢٤ هـ .
- انظر : هدية العارفين ٤٩٩/١ .
- ٣- شرح الروياني المتوفى سنة ٥٠٢ هـ . والذي أسماه " بحر المذهب " .
- انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٢ .
- ٤- شرح الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن عدلان المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، ولم يكمل شرح الكتاب .
- انظر : الوافي بالوفيات ١٦٩/٢ ، الدرر الكامنة ٤٢٤/٣ ، شذرات الذهب ١٦٤/٦ .
- تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢ .
- ٥- شرح أبي زكريا يحيى بن محمد بن محمد الحدادي المناوي المتوفى سنة ٨٧١ هـ .
- انظر : معجم المؤلفين ٢٢٧/١٣ ، شذرات الذهب ١١٢/٧ .
- ==

شالشا: مصطلحات الكتاب الفقهية:

١ - القديم والجديد .

كان الإمام الشافعي رضي الله عنه تقياً ورعاً، حرص على تتبع الحق والتمريخ به أينما كان، شديد التمسك بالكتاب والسنة، يحسب أن تكون آراؤه مطابقة لما فيها، فقد صح عنه أنه قال: "إذا وجدت في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. ودموا قلبي".

وروي عنه أنه قال: "إذا صح الحديث خلاف قلبي فامضوا بالحديث واتركوا قلبي".

أو قال: "إذا صح الحديث فهو مذهبي". (١)

لهذه العوامل وغيرها ظهر للشافعي قولان في المذهب أحدهما قديم والآخر جديد.

أ - القديم: يطلق على ما قاله الإمام بالعراق قبل انتقاله إلى مصر، تعنيها، أو أفني به. (٢)

وختلف علماء الشافعية فيما قاله الإمام بعد مفادته العراق وحتى دخوله مصر واستقراره فيها.

لذهب ابن حجر أن القديم ما قاله قبل دخولها، فيشمل ذلك

-
- ٦ - شرح أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد الأنباري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ .
انظر: هدية العارفين ٧٤/١، معجم المؤلفين ١٨٢/٤ .
كما قام بعض العلماء بوضع تعليقات على المختصر منها: تعليق الشيخ أبي بكر محمد بن داود الصيدلاني المتوفى سنة ٤٢٧ هـ، علقه على طريقة شيخه القفال .
انظر: طبقات ابن هداية الله ١٥٢ .
وقام الشيخ أبو رحاء محمد بن أحمد بن الربيع الأسواني المتوفى سنة ٣٢٥ هـ بوضع منظومة عليه .
انظر: طبقات السبكي ١٠٨/٢ .
واختصره الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ وأسماه المعتمر في مختصر المختصر .
انظر: شذرات الذهب ٢٦٢/٣، كشف الظنون ١٧٣١/٢، هدية العارفين ٤٥١/١ .
(١) انظر: المجموع ٦٢/١ .
(٢) انظر: مغني المحتاج ١٣/١ .
* دخل الشافعي مصر سنة ١٩٨ هـ

ما نقل منه وهو في طريقه إلى مصر قبل دخولها. (١)

ويرى آخرون : أن ما وجد بين مصر والعراق ، فالمتأخر جديد ، والمتقدم قديم . (٢)

ومن كتب الإمام في القديم كتاب الحجة . (٣)

ومن رواية المذهب القديم (٤) : الإمام أحمد ، والزعفراني ، وأبو شور والكرابيبي . (٥)

وقد حكى من الماوردي أنه قال في أثناء كتاب المداق : غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا المداق ، فإنه ضرب على موافق منه ، وزاد موافق . (٦)

وقد ذكر النووي (٧) وفيه أن القديم مرجوع عنه .

ولاشك أن هذا الرجوع من القديم هو الذي لم يعفده حديث صحيح ، أما إذا عفده حديث صحيح لا معارض له فهو مذهب ومنسوب إليه ، كما أن القديم الذي لم يرجع منه ولم ينص في الجديد على خلافه فهو مذهب ومنسوب إليه .

-
- (١) انظر: تحفة المحتاج ٥٤/١ ، نهاية المحتاج ٤٣/١ ، حاشية ابن قاسم ٥٤/١ .
 (٢) انظر : مغني المحتاج ١٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
 (٣) انظر: المجموع ٩/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
 (٤) انظر: المجموع ٩/١ ، مغني المحتاج ١٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
 (٥) أبو علي الحسين بن علي الكرابيبي ، كان جامعاً بين الحديث والفقه ، سمى بالكرابيبي لأنه كان يبيع الكرابيس وهي الثياب الخام .
 له تصانيف كثيرة منها : أصول الفقه وفروعه ، والجرح والتعديل .
 توفي سنة ٢٤٥ هـ ، وقيل سنة ٢٤٨ هـ .
 انظر: تاريخ بغداد ٦٤/٨ ، طبقات الشيرازي ١١٣ ، طبقات ابن هداية الله ٢٦ ، شذرات الذهب ١١٧/٢ ، وفيات الأعيان ٣٩٩/١ .
 (٦) انظر: نهاية المحتاج ٤٣/١ ، حاشية الشرواني ٥٤/١ .
 (٧) محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الحزامي ، محرر المذهب ومنقحه ، ولد في نواقرية في الشام من أعمال دمشق ، نشأ بها وقرأ القرآن ، ثم قدم دمشق وقرأ التنبيه في أربعة أشهر وحفظ ربع المذهب في بقية السنة ، جد في طلب العلم حتى فاق على أقرانه وأهل زمانه ، له تصانيف كثيرة منها : تهذيب الأسماء واللغات ، ومنهاج الطالبين والتحقيق ، والمجموع ، ولد سنة ٦٢١ هـ ، وتوفي سنة ٦٧٦ هـ .
 انظر: تذكرة الحفاظ ١٤٧٠/٤ ، شذرات الذهب ٣٥٤/٥ ، طبقات السبكي ١٦٥/٥ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢٥ ، مفتاح السعادة ١٦/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٧٨/٧ ، ٢٥٨ .

واستثنى بعضهم نحو مشرين مسألة أو أكثر قالوا يفتى فيها بالقديم. (١)

ب - القول الجديد :

يطلق على كل ما ألفه أو قاله الشافعي بعد دخول معمر. (٢)

ومن رواته : البويطي ، والمزني ، والربيع المرادي ، ويونس بن عبيد الأملی (٣) وعبد الله بن الزبير العكي ، ومحمد بن عبد الحكم ، وحرمة ، والثلاثة الأول هم الذين تعدوا لذلك وقاموا به ، والباقون نقلت عنهم أشياء محمورة على تفاوت بينهم .

فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ، وهو المذهب . (٤)
الأوجه :

٢ -

هي لأصحاب المنتسبين إلى مذهبه يستنبطونها من الأصول العامة للمذهب ويخرجونها على ضوء القواعد التي رسمها لهم الشافعي ولا ينسب الوجه المخرج إلى الإمام. (٥)

قال النووي: الأصح أن لا ينسب إليه ، لأنه مؤدى اجتهاد صاحب الوجه وقد أدى إلى تخريجه وإظهاره اجتهاده. (٦)

٣ - الطسرق :

وهي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب فيقول بعضهم على سبيل المثال : في المسألة قولان أو وجهان ، ويقول آخرون : لا يجوز قول واحد أو وجه واحد ، أو يقول أحدهم في المسألة تفصيل ، ويقول الآخر فيها خلاف مطلق. (٧)
هذه هي أهم المعطلحات الفقهية الواردة في الكتاب ، وهناك معطلحات فقهية أخرى ومعطلحات أصولية ، ومعطلحات في علوم الحديث ، شرحتها في موقعها .

(١) انظر: المجموع ٦٦/١، مغني المحتاج ١٣/١.

(٢) انظر: نهاية المحتاج ٤٣/١، حاشية الشرواني ٥٤/١، مغني المحتاج ١٣/١.

(٣) أبو موسى يونس بن عبد الأملی العدفي المصري، أحد أصحاب الشافعي والمكثرين من الرواية عنه والملازمة له، كان كثير الورع، وكان علامة في علم الأخصار والصحيح والسقيم، ولد سنة ١٧٠ هـ، ومات سنة ٢٦٤ هـ .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٦٨، شذرات الذهب ٢/١٤٩، طبقات الشيرازي

١١٠، طبقات ابن هداية الله ٢٨، وفيات الأعيان ٧/٢٤٩.

(٤) انظر: مغني المحتاج ١٣/١، حاشية الشرواني ٥٤/١.

(٥) انظر: المجموع ٦٥/١، مغني المحتاج ١٢/١.

(٦) انظر : المجموع ٦٦/١.

(٧) انظر: المجموع ٦٦/١، تحفة المحتاج ٤٨/١.

المبحث الثاني
أهمية الكتاب وأثره في كتب المذهب



يعتبر كتاب الحاوي من أوسع الكتب في الفقه الشافعي ، وأكثرها تفصيلاً واستيعاباً للمذهب ، فقد دون فيه الماوردي الفقه الشافعي ونقله للأجيال التي بعده ، إذ أنه نقل آراء كثير من العلماء ممن قبله كأبي سعيد الأمطري، وأبي إسحاق المروزي، وابن سريج ، وأبي علي بن أبي هريرة... وغيرهم ، من الذين فقدت معظم كتبهم .

كما أنه نقل مذاهب الصحابة والتابعين ، وآراء المذاهب المندثرة كمذهب الأوزاعي والثوري، والنخعي وابن أبي ليلى وابن جرير الطبري وغيرهم وما ذكرته غيره من فيض يبرز أهمية الكتاب .

قال الأسنوي (١) : " لم يعنف مثله " . (٢)

ولا شك أن لمثل هذا الكتاب أثر في الكتب التي جاءت بعده والناظر في كتب الفقه الشافعي المخطوطة والمطبوعة يجد أكثرها معتمداً على الحاوي أكثر النقل منه .

فمثلاً كتاب بحر المذهب للرويانى (٣) من يطالع يجد أثر الحاوي فيه جلياً وافحاً ، حتى أن أكثر من عرّف كتاب البحر قال : إنما هو كتاب الحاوي مع زيادة بعض التعليقات والفتاوى التي مدرت من جده .

(١) أبو عبد الله عبد الرحيم بن الحسن بن علي الأسنوي، جمال الدين، كان إماماً في الفقه ، وأكثر أهل زمانه اطلاعا على كتب المذهب .

له مصنفات عديدة : كالمهمات ، وخادم العزيز ، والروضة . ولد باسنا سنة ٧٠٤هـ ، وتوفي سنة ٧٧٢هـ .

انظر: بغية الوعاة ٩٢/٢ ، البدر الطالع ٣٥٢/١ ، الدرر الكامنة ٣٥٤/٢ ، شذرات الذهب ٢٢٢/٦ ، طبقات ابن هداية الله ٢٣٧ .

(٢) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة ٢٤٢/١ ، شذرات الذهب ٢٨٦/٣ .

(٣) عبد الواحد بن إسماعيل الرويانى ، أبو المحاسن ، من كبار فقهاء الشافعية في زمانه ، كان يلقب بفخر الإسلام ، ويعرف بعاحب البحر ، أخذ العلم من والده وتفقه على جده ، وعلى محمد بن بنان الكازروني ، كان يقرب المثل بحفظه حتى يحكى أنه قال : لو احترقت كتب الشافعي لأمليتها من حفظي .

من تصانيفه البحر ، والفروق ، والحلية ، ومناصيص الشافعي ، والكافي .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٧/٦ ، شذرات الذهب ٤/٤ ، طبقات السبكي ٢٦٤/٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٩٠ ، مفتاح السعادة ٢١٥/٢ ، مرآة الجنان ١٧١/٣ .

ونقل النووي من ابن الملاح أنه قال من الروياني: هو في البحر كثير
النقل قليل التعريف والتزييف والترجيح. (١)

وكتاب حلية العلماء (٢) وهو من كتب الفقه المقارن في المذهب، نراه لا
يغفل في كثير من الأحيان ذكر آراء الماوردي في الحاوي.

كتاب المطلب العالي، وكتاب كفاية النبيه لابن الرفعة (٣)، فإن أول
ما يسترعي انتباه القاري لهذه الشروح كثرة ما يورد الشارح من النقول من الماوردي
في كتابه الحاوي.

كتاب المجموع (٤)، وكتاب روضة الطالبين (٥) للشيخ المذهب الإمام النووي
ولا خلاف أن كتبه تعتبر مرجعاً صحيحاً للفقه الشافعي، والعمدة في تحقيق المذهب
والمعتمد لدى المفتي وغيره، فكثرة نقل النووي من الحاوي تبين أهمية الكتاب.
وأيضاً من الكتب التي نقلت من الحاوي:

المهذب (٦)، الفتاوى الكبرى (٧)، الحاوي للفتاوى (٨)، شرح منهج

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٧.

وقد اعتمد الدكتور محيي هلال السرحان في تحقيق كتاب أدب القاضي من الحاوي
على نسخه من كتاب البحر حيث قال: "ولما كان كثير النقل من الماوردي
بإفراط وربما نقل العديد من الصفحات دون تغيير يذكر لذلك رجعنا إليه".
انظر: مقدمة أدب القاضي ١/٩٣.

(٢) لأبي بكر الشاشي

انظر: ١٧٦/١، ١٩٢.

(٣) أحمد بن محمد بن علي أبو يحيى، وقيل أبو العباس نجم الدين ابن الرفعة
كان فريداً دهره، ووحيد عصره إماماً في الفقه والخلاف والأصول، اشتهر بالفقه
إلى أن صار يغرب به المثل له تعانيف مشهورة منها: كفاية النبيه شرح التنبيه
المطلب العالي، ولد سنة ٦٤٥هـ، ومات سنة ٧١٠هـ.

(٤) انظر: ٨١/١، ٨٣، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١٠٠.

(٥) انظر: ٩/١، ١٩، ٤٧، ٩٥، ١٢٠، ١٠٠.

(٦) المهذب: لأبي إسحاق الشيرازي.

انظر: ٢٠٠/٢، ٢٢٧، ١٠٠.

(٧) لابن حجر الهيتمي.

انظر: ١١/١، ١٢، ١٦، ٢٦، ٢٣، ٤٠، ٦٤، ٦٩، ٩٩، ١٠٠.

(٨) لجلال الدين السيوطي.

انظر: ٩/١، ١٣، ١٠٠.

الطالبين (١)، والحاشيتان عليه (٢)، فتح الوهاب (٣)، مغنى المحتاج (٤) نهاية المحتاج (٥)، شرح روض الطالب من أسنى المطالب (٦).

وخلامة القول أن من يقرأ في الكتب التي ذكرتها وغيرها من كتب المذهب يلمس أثر الحاوي فيها حيث امتلأت بأقوال الماوردي، وترجيحاته وتفريعاته.

(١) لجلال الدين محمد بن أحمد المحلي .

انظر: ٣١/١، ٦٠، ٨٠، ٨٠٠٠٠

(٢) حاشية القليوبي ،

انظر: ٧٥/١، ٨٠، ٩٣، ٠٠٠

وحاشية عميرة،

انظر: ٢١٣/١، ٢٢٢ .

(٣) لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري .

انظر: ١٢/١، ٢٢ .

(٤) للشيخ محمد الخطيب الشربيني .

انظر: ١٩/١، ٢٠، ٢٧، ٣٣، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٥٨ .

(٥) لشمس الدين محمد بن أبي العباس بن شهاب الدين الرملي .

انظر: ٤١/١، ٤٣، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٨، ٩٩ .

(٦) لأبي يحيى زكريا الأنصاري .

انظر: ٤٣/١، ٥٠، ٥١ .

المبحث الثالث
منهج الحارثي في الكتاب



يتضح منهج الماوردي في كتابه في النقاط الآتية:

- ١ - قسّم كتابه إلى أبواب تحتوي على مسائل وفعول ، وقد استقده بعض محققي الحاوي ، بأن هذه الطريقة غير مألوفة ولا معروفة ، إذ المعروف أن الأبواب تحتوي على فعول ، والفعول تحتوي على مسائل .
وأرى أن هذا ليس بموقع انتقاد ؛ لأنه كان مألوفاً ومعروفاً في عصره .
فأبو الطيب الطبري اتبع نفس التقسيم ، وكذا الروياني بعده ، ولعل من شرح المختصر غيره قد اتبع نفس الطريقة .
- ٢ - قسّم الأبواب حسب تقسيم المزني إلا أن المزني أدخل أسباب الحدث تحت باب الاستطابة وأفردها الماوردي بباب مستقل هو باب الحدث .
- ٣ - يبدأ المسألة بنقل نص الشافعي من عبارة المزني ، فإن كانت العبارة طويلة يذكر جزءاً منها ثم يقول إلى آخر الفصل . (١)
- وقد يغفل في بعض الأحيان عبارات سبق شرحها في باب سابق ، وقد يوردها ويشير إلى أنه سبق شرحها تجنباً للإطالة . (٢)
- ٤ - بعد أن يذكر المسألة ، فإن كان رأيه موافقاً لما تضمنته المسألة التي نقلها من الشافعي يعلق عليها بقوله : وهذا كما قال ، وهذا صحيح . (٣)
- ٥ - يبدأ بشرح المسألة مستوعباً للمذهب ، فإن كان في المسألة قولان أو طرق ذكرها ، ويذكر في بعض الأحيان القائلين بها ، ومن وافق كل قول ممن المذاهب الأخرى وإن كان في المسألة عدة أوجه ذكرها وغالب ما يذكر القائلين بها .
وقد يكون في المسألة قولان أو طرق ، فيقتصر على قول واحد ، أو يقطع مثلاً بالطريق الذي فيه قول واحد ، أو يذكر الطريق الذي فيه القولان . (٤)

(١) انظر : ص ٤٠٨ ، ٥٠٢ ، ٥٢٧ ، ٧٦٤

(٢) انظر : ص ١٢٢٣

(٣) انظر : ص ١٥٢ ، ١٧٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٣٢٥ .

(٤) انظر : ص ٢٣٤ ، ٢٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ .

وأغلب ما يقطع به يكون موافقا لما صححه شيخا المذهب. (١)(٢)

- ٦ - بعد ذكر المسألة وتقرير حكمها يبدأ بذكر فصول مفرعة من أصل المسألة.
- ٧ - اتبع طريقة قلما يتبعها أصحاب الكتب الفقهية وهي أشبه بالطريقة الحديثة في الرسائل الجامعية في الفقه المقارن ، وهي أنه عند ذكر بعض المسائل الفقهية يذكر أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء ، ثم يصنفها إلى فريقين أو أكثر ويورد أدلة كل فريق ، ثم يناقشها ، ويذكر ما يعفد مذهبه .
- ٨ - قد يرجح بين الأقوال أو الأوجه بقوله : وهو أمح (٣) ، أو والمصحح (٤) أو وهو الأشهر (٥) ، أو وهو الأظهر (٦) ، أو الذي أراه أولى بالحق مندي (٧) وغالبا ما يوافق ترجيحه قول جمهور المذهب . (٨)
- ٩ - يعترف على بعض الأقوال أو الأوجه بقوله : وهو خطأ (٩) ، أو وهذا غير صحيح (١٠) أو وهذا لا وجه له (١١) ، أو وهذا غلط (١٢) ، أو وهذا قول مردول حكيته تعجبا . (١٣)
- ١٠ - قد يستدل بدليل ثم يحزر منه قياسا . (١٤)
- ١١ - يبني على حكم حكم مسألة أخرى . (١٥)
- ١٢ - يقوم بتخريج بعض الأوجه من اختلاف قولين .

(١) الخووي والرافعي .

(٢) انظر : ص ١٨٧ ، ١٠٥٥

(٣) انظر : ص ٩٣ ، ١١٠ ، ١٩٣

(٤) انظر : ص ٣٨١

(٥) انظر : ص ٢٣٧

(٦) انظر : ص ٣٦٧

(٧) انظر : ص ٤٥١

(٨) انظر : ص ٣٦٧

(٩) انظر : ص ٩١ ، ٩٩ ، ١٠٢

(١٠) انظر : ص ٩٤ ، ١٥٥

(١١) انظر : ص ١٥٧

(١٢) انظر : ص ٢٦٣

(١٣) انظر : ص ٦٥٦

(١٤) انظر : ص ٥٥٤

(١٥) انظر : ص ٥٥٦

- فنراه يقول : " وهذان الوجهان مخرجان من اختلاف قوليه " (١).
- ١٣ - يفرغ في المسألة فروعاً جديدة فيقول : " ويتفرع على هذا " (٢).
- ١٤ - يذكر في بعض الأحيان الأقوال غير المشهورة في المذاهب الأخرى وقد يكون المشهور موافقاً لمذهبه (٣).
- وقد يكون القول لمحمد وينسبه لأبي حنيفة (٤) وقد نبهت إلى هذا في مواطنه .
- ١٥ - بالنسبة للأحاديث :
- أ - يورد في أكثر الأحيان الأحاديث بأسانيدھا ، خاصة ما كان من طريق الشافعي (٥).
- ب - يذكر أحيانا الأحاديث بالمعنى (٦).
- ج - يذكر نادراً من أخرج الحديث ، فيقول : ذكره مسلم ، ذكره أبو داود (٧).
- د - أكثر الأحاديث التي يوردها موافقة في اللفظ للفظ أبي داود (٨).
- هـ - قد يأتي بسياق حديث ويكون لحديث آخر (٩) وقد نبهت إليه في مواطنه .
- و - يستشهد أحيانا بأحاديث ضعيفة ، مع وجود أحاديث صحيحة يستغنى بها عن الضعيف (١٠).
- ١٦ - يفسر بعض الكلمات اللغوية ، وعند تفسيره لبعضها يستشهد ببعض الآبيات الشعرية ، فتارة ينسبها لقائلها ، وتارة لا ينسبها (١١).
- ١٧ - اتبع في كتابه أسلوباً يدل على أدبه الجم مع جميع العلماء ولو كانوا مخالفيه .
- ونراه ينتقد الجاحظ في أسلوبه الاستهزائي في الرد على أبي حنيفة في مسألة الدلو (١٢).

(١) انظر : ص	٨٢٥
(٢) انظر : ص	١٨٩
(٣) انظر : ص	٢٨٣
(٤) انظر : ص	٢٦٠
(٥) انظر : ص	١٤٣ ، ١٣٢ ، ١٣١
(٦) انظر : ص	١٤٣
(٧) انظر : ص	٥٣٦ ، ٨٠٨ ، ٨٠٧
(٨) انظر : ص	٤٤٠ ، ٤٣٧ ، ٤٣٦ ، ٤١٧
(٩) انظر : ص	١١٤
(١٠) انظر : ص	١٥٢ ، ١٢١ ، ١١٩
(١١) انظر : ص	٧١٠ ، ١٤١ ، ٨٣
(١٢) انظر : ص	١٢٧٣

الفصل الخامس

وصف النسخ المعتمدة وبيان منهج التحقيق



أولا : وصف النسخ المعتمدة .

اعتمدت في التحقيق على أربع نسخ خطية ، وقد رمزت لكل نسخة برمز أبجدي على النحو الآتي :

١ - نسخة أ :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٨٢ فقه شافعي .

يقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول ، وعدده ٢١٧ لوحة أي ٤٥٤ صفحة عدد الأسطر ٢١ سطراً ، وعدد الكلمات التي في السطر ٩-١١ كلمة . ويوجد نقص في بدايتها حوالي ٢٢ لوحة .

تبدأ النسخة بقوله : " الغرض فمسخ بعنه وإن قل " والكلام يستمر في باب الوفاء وفي الصفحة التاسعة ينقطع الكلام بقوله فمسخي أول الصفحة : " بالبلل الخارج معه ولو كان قد انطمل عنها " . وهذا الكلام من باب الأنية ، وقد أشرت إليه في موقعه .

وتمتاز هذه النسخة بأنها نخت بخط مغربي ، وعدم العناية بوضع النقط على الحروف فلي كثير من الأحكام ، ولاتهتم بوضع الهمزات ، وهي قليلة السقط ، لم يكتب عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ .

٢ - نسخة ح :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٤ فقه شافعي . ويقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول وعدده ٢٠٠ لوحة أي ٤٠٠ صفحة ويوجد نقص في بدايتها حوالي ٢٥ لوحة .

تبدأ النسخة بقوله : " والذكاة لا تظهر لأنها تنفي نجاسة نظراً بالموت " .

لا تعني بوضع النقط على الحروف فتثبتها تارة ، وتهملها أخسرى ، وهي مقابلة على أمل ويظهر ذلك في أنه يثبت في الحاشية كثيراً من السقطات ويكتب جانبها مع أمل ولا تخلو من السقط ، واسم ناسخها أحمد ولقبه غير واضح .

- ٣ -

نسخة م :

وهي النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية تحت رقم ١٨٩ طلعت
ويقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول وعده ٢٥٦ لوحة أي ٥١٢ صفحة
تبدأ هذه النسخة بقوله: " بسم الله اللهم يسر وأمن يا كريم، الحمد
لله الذي أوفى... "

وتنتهي في لوحة ٤٠ ب بقوله: " لأن إزالة النجاسة بالجامد والمائع
سواء في سقوط النية وإذا لم يكن له تأثير في الأمل " وهذا الكلام
في نية الوفاء.

ثم ينقطع الكلام فيبدأ في لوحة ٤١ أ بقوله: " والذكاة لا تظهر لأنها
تبقى نجاسة نظرا بالموت " وهذا الكلام من باب الآنية، وهو مكرر .
ويستمر الكلام بعد هذا إلى نهاية الجزء. ويغلب على ظني أن الكلام من
أول الجزء إلى لوحة ٤٠ ب قد نقل من نسخة م أو أنها نقلت من أصل
واحد، وعدد الأسطر ١٩ سطراً وعدد الكلمات في كل سطر ١٤-١١ كلمة ،
وقد رمزت لها ب م' ، والكلام من لوحة ٤١ أ إلى نهاية الجزء قد نقل
من نسخة ح أو أنها نقلت من أصل واحد عدد الأسطر ٢١ سطراً، وعدد
الكلمات في السطر ١١ - ١٢ كلمة ، وقد رمزت لها ب م .
والجزء كله من بدايته إلى آخره ، قد كتب بخط نسخ جميل ، وتهتم
هذه النسخة بوضع النقاط على الحروف ، ووضع الهمزات .

واسم النسخ: محمود حمدي ، تاريخها ١٣٢٣ هـ ، وأوقفها السيد أحمد
الحسيني بن السيد أحمد الحسيني بن السيد يوسف الحسيني ، وعليها
ختمه .

- ٤ -

نسخة م :

وهي النسخة المحفوظة في المكتبة السلিমانيّة باستانبول تحت رقم ٤٣٦
ويقع الجزء الذي سيحقق في الجزء الأول ، عدده ١١١ لوحة أي ٢٢٢ صفحة
عدد الأسطر ٢٥ سطراً، وعدد الكلمات في السطر ١٦-١٧ كلمة .

مقاس الصفحة ٣١٥ X ٢٠٤ مم ، ومقاس الجزء المكتوب من المصحفة
٢٥٠ X ١٧٥ مم .

تبدأ بقوله : " بسم الله اللهم يسر وأعن يا كريم " .
لا تعتني في كثير من الأحيان بوضع النقط على الحروف ، وكذا بوضع
الهمزات .

قليلة النقط ، مصححة على نسخة أخرى ، ويظهر ذلك عند إثباتات
النقط في الحاشية فإنه يكتب في نهايته صح ، ويوجد في بعض
الصفحات في الحاشية تعليقات مكتوب في نهايتها حاشية .

كتب بخط نسخ ، ولم يكتب عليها اسم النسخ ، ولا تاريخ النسخ .
ويبدو لي - والله أعلم - أنها ونسخة أ قد نقلتا من أصل واحد .

ثانياً: منهج التحقيق :

اولاً : مقابلة النسخ مع بعضها - وعدم اتخاذ أمل معين - للخروج منها بنص سليم مع الإشارة في الهامش إلى القروق، وإذا وجدت زيادة أو نقصاً أشرت إلى ذلك ، وعند الاضطرار إلى زيادة لفظ أو تصحيح لفظ اتفقت عليه جميع النسخ ورأيت خلافه وفحته بين معكوفتين «وراعيت عند الكتابة قواعد الإملاء الحديثة» .

ثانياً: وضع النص القرآني بين قوسين ، وتشكيله ، والإشارة إلى السورة التي جاءت فيها الآية ، ورقم الآية .

ثالثاً: تخريج الأحاديث النبوية ، وبيان درجة الحديث ما أمكن .
إذا ذكر الماوردي الحديث بالمعنى فأذكر أقرب الألفاظ للمعنى الوارد .

وإذا أورد الحديث باختصار ، ذكرته مطولاً في الغالب .

رابعاً: تخريج الآثار من أقوال المحابة والتابعين .

خامساً: شرح الكلمات الغريبة وغير المفهومة .

سادساً: شرح بعض المصطلحات في علوم الحديث ، والأمول والفقه .

سابعاً: ترجمة جميع الأعلام الواردة في المخطوطة والمقدمة (١)

ثامناً: ترتيب المسائل الواردة في المخطوطة ، وذلك بترقيم مسائل كل باب على حدة .

تاسعاً: تحقيق المسائل الفقهية على النحو الآتي :

١ - عند ذكر نص المختصر ، أشير إلى موضعه في النسخة المطبوعة

وأكمل النص إذا اقتصر على بعضه .

٢ - إذا ذكر حكماً متفقاً عليه عند الشافعية ، أكتفي بذكر بعضه

المراجع الفقهية المعتمدة في المذهب توثيقاً لما أورده المؤلف .

(١) إذا ذكر العلم في المخطوطة ، وذكرته في المقدمة ، فإنني أترجم لــــه عند التحقيق .

- ٢ - إذا ذكر قولاً ، أو وجهاً ، أو طريقاً في مسألة ، وجدت قوليسن أو عدة أوجه أو أكثر من طريق ، فإنني أذكرها ، وأذكر القائلين بها في أكثر الأحيان ، والمحبح منها إذا وجدت ترجيحاً
- ٤ - إذا ذكر أقوالاً للمذاهب الأخرى ، فإنني أقوم بتحقيقها بالرجوع إلى كتب كل مذهب مع ذكرها توثيقاً لما ورد.
- ٥ - إذا وجد في المذاهب الأخرى أقوالاً أو روايات غير التي ذكرها المؤلف ذكرتها في الغالب .
- ٦ - إذا ذكر قولاً أو رواية لأحد المذاهب وجدت المشهور في المذهب خلاف ما أورده أشرت إلى ذلك .
- ٧ - إذا ذكر الخلاف بين مذهب ومذهب آخر ولم يذكر المذاهب الأخرى ، أشرت إلى المذاهب الأخرى مقتصرة على المذاهب الأربعة .
- ٨ - إذا ذكر رأي إسحاق أو الثوري ، رجعت إلى مثانه كالمفسر والمجموع والبحر وغيرهم من كتب الفقه المقارن توثيقاً لهذه الأقوال .

فاشراً : عزو الأبيات الشعرية إلى قائلها إن وجدت ، مع ذكر المراجع التي يوجد فيها بيت الشعر .

هادى مشر : إذا وردت وحدات وزن أو كيل ، قمت ببيانها مع معادلتها بما هو متعارف عليه الآن .

ثاني مشر : ضمنت آخر الكتاب فهرس تفصيلية بيانها كالآتي :

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث النبوية .
- ٣ - فهرس الآثار .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس الكتب الواردة في المخطوطة .
- ٦ - فهرس الأبيات الشعرية .
- ٧ - فهرس المعاني اللغوية .
- ٨ - فهرس وحدات الوزن والكيل .
- ٩ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ١٠ - فهرس المراجع .
- ١١ - فهرس الموقوفات .

جليل المخرج ^و ولما كان من الغسل عنها في جملتنا
 كرم الملك المخرج منه ومع النسيئة من الطاهر
 وجانبنا حرجنا نحن كالبول والثاني طاهر
 كيقين وحسن المال المخرج من المخرج في كل المرات
 على هذا الوجه

التي من البصر قضا خلتهم اكل ثما فيه على الله فذا فيه
اخر حايه يسي به فذا مازع نه من الا شعور ربي
والله ان الكاهن نه من الله خفيته يسي به فذا فيه
الله الله الله والله
ما كثر ان يكون صديق ربه فهو حسن وهو هم اليه اليه
والى الكثير من الشغل من عباد الله وضعت هذه السمعة
فكثرت على فصار ربه وثقلا كان الله ربه ليها فها هي الخاضع
كبارا د

[illegible]

المختار من الاموال من الباطن والحق

649.

[illegible][illegible][illegible]

القسم الثاني
التحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر وأمن يا كريم

الحمد لله الذي أوضح لنا شرائع (١) دينه ، ومن علينا بتنزيل كتابه ،
وأمدنا بسنة (٢) رسوله حتى تمهد لعلماء الأمة أمور بنص (٣) ومعقول (٤) توصلوا
بها إلى علم الحادث النازل (٥) وإدراك العائض (٦) المشكل .

فلله الحمد على ما أنعم من هدايته ، وعلوته على رسوله محمد وآله وأصحابه .
ثم لما كان محمد بن إدريس الشافعي (٧) رضي الله عنه قد توســــط

(١) شرائع : جمع شريعة ، والشريعة في كلام العرب مشرعة الماء ، وهي مورد الشاربة
التي يشربها الناس فيشربون منها ويستقون .

انظر : - شرع - لسان العرب ١٧٥/٨ .

والشريعة في الاصطلاح : ما شرعه الله لعباده في العقائد والعبادات ، والأخلاق،
والمعاملات ونظم الحياة في شعبها المختلفة لتحقيق سعادتهم في الدنيــــا
والآخرة .

انظر : التشريع والفقه في الإسلام ١٠ .

(٢) السنة في اللغة : الطريقة والسيرة .

انظر - سنن - لسان العرب ٢٢٥/١٣ .

والسنة في الاصطلاح تطلق على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله
وتقريراته .

انظر : نهاية السؤل ١٩٤/٢ ، الإبهاج ٢٦٣/٢ ، حاشية البناني ٩٤/٢ ، إرشاد الفحول ٣٣ .

(٣) يقعد به النصوص من الكتاب والسنة .

(٤) يقعد به القياس والمصالح وغيرها .

(٥) يقعد بالحادث النازل ما يجد من الوقائع .

(٦) العائض : مصدر كالفالج ونحوه ، والعوض : ضد الإمكان واليسر .

انظر : - عوض - لسان العرب ٥٨/٧ .

(٧) أبو عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي الشافعي ، إمام المذهب الشافعي
حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين ، وحفظ الموطأ وهو ابن عشر سنين ، تفقه بمكة

بمسلم الزنجي وغيره ولد سنة ١٥٠هـ ، وتوفي سنة ٢٠٤هـ .

انظر : تذكرة الحفاظ ٣٦١/١ ، البداية والنهاية ٢٥١/١٠ ، تاريخ بغداد ٥٦/٢ ،

تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/١ ، الديباج المذهب ١٥٦/٢ ، الرسالة المستطرفة ١٤ ،

مفة العنوة ٢٤٨/٢ ، الفهرست ٢٩٤ ، الوافي بالوفيات ١٧١/٢ .

بحجتى النصوص المنقولة والمعاني المعقولة (١)، حتى لم [يعمر] (٢) بالميل إلى أحدهما مقصراً عن الأخرى منهما كان أرض طريقة، وأحمد مذهباً ممن تخصص بأحد النوعين [وانحاز] (٣) إلى إحدى الجهتين فمار باتباعه (٤) أحق (٥) وبطريقه أوثق .

ولما كان أصحاب الشافعي رضي الله عنه قد اقتنعوا على مختصر [أبو إبراهيم إسماعيل] (٦) بن يحيى المزني (٧) رحمه الله لانتشار الكتب.

(١) يريد بذلك أن الشافعي رحمه الله جمع بين علم أهل الحديث، وأهل الرأي، والنظر في حياة الإمام الشافعي يرى أنه أخذ العلم عن مالك بن أنس وإمام دار الهجرة، وسافر إلى العراق فأخذ عن محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة .

وكان الشافعي بمروراً بالعربية، وممن يؤخذ منه فيها، وكان شاقب الفكر، بليغ العبارة قديراً على الاستنباط، وقد تمكن بذلك جميعه أن يجمع بين فقه أهل الرأي، وفقه أهل الحديث فجاء مذهبه وسطاً بين الحنفي والمالكي .
انظر : البدايه والنهايه ٢٥٢/١٠، سير اعلام النبوة ٧/١٠، آداب الشافعي ومناقبه للرازي ١٣٦ .

(٢) في م' س : (لم يعمر) .

(٣) في س : (وانحاز) .

(٤) (منهما كان أرض طريقة وأحمد مذهباً ممن تخصص بأحد النوعين، وانحاز إلى إحدى الجهتين فمار باتباعه) ساقطة من م .

(٥) يعني فمار الشافعي أحق باتباع الناس له فقوله باتباعه من إضافة المصدر إلى مفعوله . ويمكن أن يكون المعنى فمار الشافعي باتباعه هذا المنهج أحق بالاعتداء به، وبسلوكه هذا الطريق صار أوثق في معلوماته ومعارفه والله أعلم .

(٦) في م' س : (إبراهيم بن إسماعيل) وهو خطأ .

(٧) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، الإمام الفقيه، صاحب التمانيف أخذ عن الشافعي، كان زاهداً عالماً مجتهداً مناضراً .

قال الشافعي : " المزني ناصر مذهبي " من مصنفاته : المبسوط، والمختصر، والمنثور، والمسائل المعتمدة، والجامع الكبير، والجامع الصغير، والترغيب في العلم، وكتاب الوثائق . ولد سنة ١٧٥هـ، وتوفي سنة ٢٦٤هـ .

انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٨٥، طبقات الشيرازي ١٠٩، طبقات ابن قاضي شعبة ٧/١، طبقات العبادي ٩، طبقات ابن هداية الله ٢٠، الفهرست ٢٩٨،
النجوم الزاهرة ٣/٢٩٠ .

المبسوطة عن فهم المتعلم ، واستطالة مراجعتها على العالم حتى جعلوا المختصر أصلاً يمكنهم تقريبه على المبتديء (واستيفاء)^(١) للمنتهي ، وجب صـ عرف العناية إليه وإيقاع الاهتمام به .

ولما صار مختصر المزني بهذه الحال من مذهب الشافعي لزم استيعاب المذهب في شرحه واستيفاء اختلاف الفقهاء المتعلق به ، وإن كان ذلك خروجاً عن مقتضى الشروح التي تقتضي الاقتصار على إثبات المشروح ليصح الاكتفاء به والاستغناء عن غيره .

وقد اعتمدت بكتابي هذا على أعدل شروحه وترجمته بالحاوي رجاء أن يكون حاوياً لما أوجبه تقدير الحال من الاستيفاء والاستيعاب في أوضح تقسيم وأصح ترتيب وأسهل مأخذ [وأحذف فضول]^(٢) .

وأنا أسأل الله أكرم مسئول أن يجعل التوفيق لي مادة ، والمعونة هداية بطوله ومشيشته .

(١) في م' س: (واستيفاءه) .

(٢) في م' س: (أحذف فضول) .

يعني مع الاستيفاء والاستيعاب لافضول فيه ولا حشو ، فالفضول محذوف .

قال [أبو إبراهيم إسماعيل] ^(١) بن يحيى المزني :

اختصرت هذا من علم الشافعي من معنى قوله لأقربه على من أراده مع
إعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه ويحتاط لنفسه ،
وبالله التوفيق .

ابتداً المزني بهذه الترجمة في كتابه ، فاعترف عليه فيها من حساد
[الفضل] ^(٢) من أغراهم التقدم بالمنازعة ، وبعثهم الاشتهار على المذمة ،
وكان ممن اعترف عليه فيها [النهربائي] ^(٣) والمفري ^(٤) والقماني ^(٥)
وأبو طالب الكاتب . ^(٦)

-
- (١) في م' س : (قال إبراهيم بن إسماعيل) .
(٢) في م' س : (الفضل) .
(٣) في م' : (البهراسي) في م غير منقوطة (البهراسي) .
وهو أبو سعيد الحسن بن سعيد النهربائي من فقهاء الظاهرية .
انظر : طبقات الشيرازي ١٧٦ .
(٤) لم أقف بالتحديد على شخصيته فقد وجدت أكثر من واحد يحمل نفس اللقب
من بينهم فقيهان :
أحدهما : سعيد بن محمد بن صبيح بن الحداد المغربي المالكي أبو عثمان
فقيه لغوي محدث ، صاحب سخون وكان يذم التقليد توفي سنة ٥٣٠٢ هـ .
انظر : معجم المؤلفين ٢٣٠/٤ .
والثاني : علي بن النعمان بن محمد بن منصور القاضي المغربي ، فقيه
شاعر ، توفي سنة ٣٦٤ هـ .
انظر : معجم المؤلفين ٢٥٤/٧ .
(٥) لقد وجدت أكثر من ثلاثين عالماً يحملون هذا اللقب وكلهم فقهاء ، ووفاتهم
ما بين سنة ٢٠٣ هـ وسنة ٤١٨ هـ . لذا فقد صعب علي تحديد المقصود في كلام
الماوردي .
انظر : هدية العارفين ٥٨٠٥٦/٢٠٠٥٣/٦ ، ٤٢٦/٣٨٤ ، ٢٥٢/٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٤٤٩ ، ٣٨٩/٥
٥١٧ ، معجم المؤلفين ٤٠/٦ ، ٢٣٧ ، ٢١١/٤ ، ١٣٢/٣ ، ١٨٧ ، ١٤٢ ، ٩٥/٢ ، ١٦١ ، ١٥٧ ، ١٣٩/١
٢/١١ ، ١٨٣ ، ١٤٨ ، ٢٨/٩ ، ٢٩٥ ، ٢٥٩/٨ ، ٢٥٠ ، ٢١٧ ، ٩/٧ ، ٥٦ ، ٤٢٦ ، ٣٨٤ ، ٢٥٢/٥ ، ٣٠ .
(٦) لم أقف على ترجمته .

ثم تعقبهم ابن داود (١) فكان اعتراضهم فيها من وجوه :
فأول وجوه اعتراضهم فيها أن قالوا : لم لم يحمد الله تعالى تبركاً بذكره
واقتراناً بغيره واتباعاً لما رواه الأوزاعي (٢) عن قرّة بن عبد الرحمن (٣)

(١) محمد بن داود بن علي بن خلف الظاهري ، أبو بكر الأصبهاني ، ولد
داود الظاهري ، إمام الظاهرية ، كان عالماً أديباً ، وفقيهاً مناضراً ،
أحد أذكى زمانه ، تمدرس للاشتغال بالفتوى والتدريس ببغداد بعد أبيه .
من مصنفاته : كتاب الزهرة ، والوصول إلى معرفة الأصول ، واختلاف مسائل
الصحابة ، والانذار والأعذار ، ولد ببغداد سنة ٢٥٥ هـ ، وتوفي سنة ٢٩٧ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٥٦/٥ ، شذرات الذهب ٢٢٦/٢ ، الكامل في التاريخ
١٣٧/٦ ، المنتظم ٩٣/٦ ، النجوم الزاهرة ١٧١/٣ ، وفيات الأعيان ٢٥٩/٤ .

(٢) أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد وقيل يحمد الأوزاعي ، الدمشقي
حدث عن مطاء بن أبي رباح ، والقاسم بن مخيمرة ، والزهري . . وخلق ،
وحدث عنه شعبة وابن المبارك . . وغيرهما ، شيخ الإسلام ، وعالم أهل
الشام ، كان ثقة مأموناً مدوناً فاضلاً خيراً كثير الحديث والعلم والفقه
وكان عابداً زاهداً ورعاً . ولد سنة ٨٨ هـ ، وقيل سنة ٩٣ هـ ، وتوفي سنة
١٥٧ هـ ، وقال ابن المديني سنة ١٥١ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١١٥/١٠ ، تهذيب التهذيب ٢٣٨/٦ ، تذكرة الحفاظ
١٧٨/١ ، طبقات الحفاظ ٨٥ ، علل الحديث لابن المديني ٣٤ ، ميزان الاعتدال
٥٨٠/٢ ، مشاهير علماء الأمصار ١٨٠ ، المعرفة والتاريخ ٣٩٠/٢ ، المعبر ١٧٤/١
وفيات الأعيان ١٢٧/٣ .

(٣) قرّة بن عبد الرحمن بن حيوثيل ، المعافسوري ، البصري ، يقال اسمه
يحيى يروي عن الزهري ، روى عنه الأوزاعي ، وابن وهب ، ورشدين بن سعد .
قال الجوزجاني : قال ابن حنبل منكر الحديث ، وقال ابن عدي : أرجو أنه
لبأس به وذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : أحوال الرجال ١٦٥ ، تقريب التهذيب ١٢٥/٢ ، الثقات ٣٤٢/٧ ، الجرح
والتعديل ١٣١/٧ ، الضعفاء للعقيلي ٤٨٥/٣ ، الكامل لابن عدي ٢٧٦/٦ ، ميزان
الاعتدال ٣٨٨/٣ .

من الزهري (١) من أبي سلمة (٢) عن أبي هريرة (٣) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتـر " (٤) (٥)

- (١) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري ، أبو بكر — حدث عن ابن عمر ، وسهل بن سعد ، وأنس ... وغيرهم ، وعنه صالح بن كيسان والأوزاعي والليث ، ومالك ... وآخرون ، كان من أحفظ أهل زمانه وأحسنهم سياقا لمتون الأخبار ، فقيهاً فاضلاً من تابعي أهل المدينة .
- ولد سنة ٥٠ هـ ، وقيل ٥١ هـ ، وتوفي سنة ١٢٤ هـ ، وقيل سنة ١٢٣ هـ وقيل سنة ١٢٥ هـ
- انظر : تذكرة الحفاظ ١/١٠٨ ، تاريخ ابن شاهين ٢٧٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٦/٥ ، طبقات الشيرازي ٤٨ ، طبقات الحفاظ ٤٩ ، طبقات القراء ٢٦٢/٢ ،
- المعرفة والتاريخ ١/٦٢٠ ، معجم الشعراء للمرزباني ٤١٣ ، النجوم الزاهرة ١/٢٩٤ البداية والنهاية ٩/٣٤٠ ، تقريب التهذيب ٢/٢٠٧ ، تهذيب أسماء اللغات ١/٩٠ ، الجرح والتعديل ٨/٧١ ، حلية الأولياء ٣/٣٦٠ ، شذرات الذهب ١/٦٢ ، المعارف ٢٢٧ ، وفيات الأعيان ٤/٧٧ .
- (٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المديني ، اسمه كنية ، وقيل — عبد الله ، من كبار أئمة التابعين ، غزير العلم ، ثقة ، كان يناظر — ابن عباس ويراجعه ، روى عن أبيه ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وعنه ابن عمر والزهري ... وآخرون . توفي سنة ٩٤ هـ ، وقيل سنة ١٠٤ هـ .
- انظر : أخبار القضاة ١/١١٦ ، تذكرة الحفاظ ١/٦٣ ، سير أعلام النبلاء ٢٨٧/٤ ، شذرات الذهب ١/١٠٥ ، طبقات ابن سعد ٥/١٥٥ ، طبقات الحفاظ ٣٠ ،
- الكاشف ٣/٣٠٢ ، المعرفة والتاريخ ١/٥٥٨ .
- (٣) عبد الرحمن بن مخر من الأزد ، وقيل اسمه عبد الله ، قدم المدينة سنة ٧٧ هـ وكان من حفاظ الصحابة توفي سنة ٥٨ هـ ، وقيل ٥٩ هـ وقيل ٥٧ هـ .
- انظر : أسد الغابة ٣/٣٥٧ ، البداية والنهاية ٨/١٠٣ ، تذكرة الحفاظ ١/٢٢ ، حلية الأولياء ١/٢٧٦ ، شذرات الذهب ١/٦٣ ، مفة الملوحة ١/٦٨٥ ، الكاشف ٣/٣٤١ .
- (٤) أبتـر : أي أقطع ، والبتر القطع .
- انظر : — بتر — لسان العرب ٤/٣٨ .
- (٥) لم أجده . بلفظ " فهو أبتـر " . أخرجه ابن ماجه بلفظ " لا يبدأ في شيء بالحمد أقطع " وأخرجه أبو داود بلفظ " لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم " ، وأخرجه ابن حبان ، والدارقطني والبيهقي بلفظ " لا يبدأ في شيء بحمد الله أقطع " .
- قال السندي : الحديث حسنه ابن الصلاح والنووي ، وقال الدار قطني : تفرد به قره عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وأرسله غيره عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقره ليس بقوي في الحديث ، وقال المناوي : رمز المصنف لحسنه تبعاً لابن الصلاح ، وإنما لم يصح لأن فيه قسرة ابن عبد الرحمن ضعفه ابن معين وغيره وأورده الذهبي في الضعفاء وقال قال أحمد منكر الحديث جداً ، ولم يخرج له مسلم إلا في الشواهد قلت .

فالجواب عنه من خمسة أوجه :

أحدها : أن يقلب (١) الاعتراض عليهم ويستعمل دليل الخبر في سؤالهم فيقال لهم :

إن كان سؤالكم ذا بال [فهلا] (٢) قد متم عليه حمد الله إلا أن يكون [ذا] (٣) غير ذي بال . (٤) فلا نعول عليه وكل سؤال انقلب على سائله كان مطرحا .

والجواب الثاني : إن حمد الله تارة يكون خطأ ، وتارة يكون لفظاً ، وهو أشبه الأمرين بظاهر الأمر والمزني وإن ترك حمد الله خطأ فقد ذكره لفظاً ، حتى روي أنه كان يملئ ركعتين عند تصنيف كل باب . (٥)

== وقد أطل السبكي في طبقاته الكلام على هذا الحديث فراجع .
انظر : مصنف ابن أبي شيبة - كتاب الأدب - باب ما قالوا فيما يستحب أن يبدأ له من الكلام ١١٦/٩ ، سنن أبي داود : كتاب الأدب - باب الهدي في الكلام ٢٦١/٤ ، سنن ابن ماجه - كتاب النكاح - باب خطبة النكاح ٦١٠/١ ، صحيح ابن حبان - باب ما جاء في الابتداء بحمد الله ، ذكر الأخبار مما يجب على المرء من ابتداء الحمد لله ١٠٣/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الصلاة ٢٢٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الجمعة - باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطب الجمعة ٢٠٩/٣ ، كنز العمال ٢٦٣/٣ ، مسند الفردوس ٢٤٦/٣ ، فيض القدير ١٣/٥ ، طبقات السبكي ٤/١ ، المجموع ٧٣/١ ، إرواء الغليل ٣٠/١ .
(١) في س : (أن نقلب) .

والقلب : إثبات نقيض الحكم بعين العله .

انظر : تنقيح الفصول للقرافي ٤٠١ .

(٢) في م ، س : (فهل لا قدمتم) .

(٣) في م ، س : (ذي) .

والمراد : إلا أن يكون هذا السؤال غير ذي بال .

(٤) حكاه السبكي عن قدماء أصحابه من الشافعية .

انظر : طبقات السبكي ١١/١ .

(٥) ذكر السبكي أن المزني كان إذا فرغ من مسألة في المختصر على ركعتين .

انظر : طبقات السبكي ٢٣٨/١ .

والجواب الثالث : أن المرني قد حمد الله وسمى وأتى به كتابةً ولفظاً وقال:
الحمد لله الذي لا شريك له [في ملكه ولا مثل]^(١)، الذي هو كما ومــــ
[نفسه]^(٢) وفوق ما يصفه به خلقه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير،
فحذف ذلك بعض الناقليين .

والجواب الرابع : أن المراد بحمد الله إنما هو ذكر الله لأمرين :
أحدهما : أنه قد روي " لم يبدأ بذكر الله " ^(٣)
والثاني : تعذر استعماله ؛ لأن التحميد إن قدم على التسمية خولف فيــــه
العادة ، وإن ذكر بعد التسمية لم يقع به البداية .

ثبت بهذين أن المراد به ذكر الله ، وقد بدأ بذكر الله في قوله
بسم الله الرحمن الرحيم .

والجواب الخامس : أن الأمر به محمول على ابتداء [الخطب]^(٤) دون غيرها
زجراً^(٥) مما كانت الجاهلية عليه من تقديم المنشور والمنظوم^(٦) ، وإنما
كان كذلك لثلاثة أمور :

أحدها : ما روي أن أعرابياً خطب فترك التحميد فقال النبي صلى الله عليه
وسلم : " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو أبتـر " ^(٧)

(١) ، (٢) الزيادة من نقل السبكي عن الماوردي حيث ذكر عنه : (الحمد لله
الذي لا شريك له ولا مثل الذي هو كما وصف نفسه .. " وأيضاً ذكر هذه الزيادة
الرويانى والنووي .

انظر: البحر له ، المجموع ٢٤/١ ، طبقات السبكي ١٢/١ .
(٣) أخرجه عبد الرزاق بلفظ " كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله فهو أبتـر " ، وأخرجه
أحمد بلفظ: " كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتـر " .
وأخرجه الدار قطنى بلفظ: " كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله أقطع " .
انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب النكاح - باب القول عند النكاح ١٨٩/٦ ،
مسند الإمام أحمد ٣٥٩/٢ ، سنن الدار قطنى : كتاب الصلاة ٢٢٩/١ .

(٤) في م ، س : (الخطيب) والصحيح ما أثبتته بدليل قوله : فعلم بهذه الأمور أنه
محمول على النبي .

(٥) في س : (رجز) .

(٦) في م ، س : (من تقديم المنشور والمنظوم ، والكلام المنشور) .

(٧) سبق تخريجه ص ٧٤ .

والثاني : أن أول ما نزل من كتاب الله عز وجل قوله " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ " (١) وقوله : " يَسْأَلُهَا الْمُدَّثِّرُ " (٢) وليس في (ابتدائها) (٣) حمدا لله ، فلم يجز أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما كتاب الله تعالى دال على خلافه .

والثالث : أن خبر رسول الله لا يجوز أن يكون بخلاف مخبره ، لقد قال : " فهو أتر " وكتاب المزني أشهر كتاب منه ، واتبع مختصر الف .

فعلم بهذه الأمور أنه محمول على الخطب دون غيرها من المصنفات والكتب .

فصل

والاعتراض الثاني : أن قالوا لم قال اختمرت قبل اختصاره وهذا كذب . والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ترجم كتابه بعد فراغه منه ، وأراد بالاختصار ما قد اختصر . والجواب الثاني : أنه صور الكتاب في نفسه مختصراً ، أو أشار بالاختصار إلى ما في نفسه مختصراً .

والجواب الثالث : أنه قال اختمرت بمعنى سأختصر . والعرب [تقول] (٤) : فعلت بمعنى سأفعل . قال الله تعالى : " أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ " (٥) - بمعنى سيأتي أمر الله (٦) " وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ " (٧) بمعنى سينادي أصحاب الجنة . (٨)

(١) سورة العلق ، آية (١) .

(٢) سورة المدثر ، آية (١) .

(٣) في م : (ابتدائها ، وفي س : (ابتدائها) .

(٤) في م ، (يقول) ، وفي س : (يقول) .

(٥) سورة النحل ، آية (١) .

(٦) انظر : النكت والعيون ٣٨٢/٢ .

(٧) سورة الأعراف ، آية (٤٤) .

(٨) انظر : تفسير الطبري ١٨٦/٨ .

فصل

والاعتراض الثالث : أن قالوا لما قال اختصرت هذا ، " وهذا " كلمة موضوعة في اللغة إشارة إلى حاضر معين ، كما أن " ذاك " إشارة إلى غائب معين . (١)

ولم يكن ثم حاضر يشير إليه ، وهذا جهل باللغة وموضع الكلام والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه ترجم كتابه بعد الفراغ منه ، فصار ذلك منه إشارة إلى حاضر معين .

والثاني : أنه صوره في نفسه ، وأشار إلى مايعين في ضميره .
والثالث : أن " هذا " وإن كان إشارة إلى حاضر معين فقد يستعمله العرب إشارة إلى غائب (٢) كما قال الله تعالى : " هَذَا يَوْمُ الْفُطُلِ " (٣) ، " هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطَلِقُونَ " (٤) إشارة إلى يوم القيامة (٥) . وإن لم يكن حاضراً .

وربما استعملوا " ذلك " في موضع " هذا " [فيجعلونه] (٦) إشارة إلى حاضر وإن كان موضوعاً للإشارة إلى غائب كما قال تعالى : " أَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْكِتَابُ " (٧) يعني هذا الكتاب . (٨)

-
- (١) في م، س : (إشارة إلى غائب غير معين) .
(٢) قال في تسهيل الفوائد : " وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير أو المشار إليه ، وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال " .
انظر : تسهيل الفوائد ٤٠ .
(٣) سورة الصافات ، آية (٢١) ، وسورة المرسلات ، آية (٣٨)
(٤) سورة المرسلات ، آية (٣٥) .
(٥) انظر : روح المعاني ١٧٧/٢٩ ، تفسير أبي السعود ٨١/٩ .
(٦) في م، س : (فيجعلوه) .
(٧) سورة البقرة ، آية (١ - ٢)
(٨) قال القرطبي : " ذلك الكتاب " قيل المعنى هذا الكتاب .
" وذلك " قد تستعمل في الإشارة إلى حاضر ، وإن كان موضوعاً للإشارة إلى غائب .
انظر : النكت والعيون ٦٣/١ ، تفسير القرطبي ١٥٧/١ .

وكقول خُفاف بن نُدبة السلمي (١) :

فَإِنْ (٢) تَكَ [خَيْلِي] (٣) قَدْ أَصِيبَ صَمِيمُهَا
فَعَمَدًا عَلَى عَيْنِي هَمَمْتُ مَا لِيكَـ
أَقُولُ لَهُ وَالرَّمْحُ [يَاطُرُ مَتَنَسَةً] (٤)
تَأْمَلْ خُفَافًا إِنَّنِي أَنَا [ذَلِكَا] (٥) (٦)

يعني إني أنا هذا .

(١) خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي من مفر أبو خراشة ، وندبة أمه وهي سوداء ، شاعر فارس ، عاش زمننا في الجاهلية ، أدرك الإسلام فأسلم ، وشهد فتح مكة ، وكان معه لواء بني سليم ، مات سنة ٥٢٠ هـ .
انظر : الاستيعاب ٤٣٦/١ ، شرح الحماسة للتبريزي ٩٠/٢ ، الشعراء والشعراء ٣٤٨ ، المؤلف والمختلف ١٠٨ .

(٢) في رواية (وإن) .

انظر : الشعراء والشعراء ٣٤٨ ، الخصائص ١٨٦/٢ .

(٣) في م' س : (خيلي) .

(٤) في م' س : (ناظره) .

(٥) في م' س : (ولكا) .

(٦) وهذا الشعر قاله خفاف عندما قتل معاوية بن عمرو أخو صخر والخنساء وشار له فقتل مالك بن حمار سيد بني شمع بن قزارة فقتله وأراد بالخيال هنا الفرسان ، وصميمها : أي عميدهم ومقدمهم وهو معاوية ياطسرها أي يشنيه ويعطفه وذلك كسره بالظعن ، متنه : الممتنان مكتنفا الملب من العصب واللحم ، والمراد أن الرمح يعطف ظهر مالك ويشنيه من فوقه وقوله " إني أنا ذلكا " أي أنا ذلك الذي سمعت به .

انظر الأبيات والشرح : الخصائص ١٨٦/٢ ، الكامل للمبرد ٣٤٢/٢ ، الشعراء والشعراء ٣٤٨ .

رَأَتْ (١) رَجُلًا أَمَّا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ
[فَيَفْحَى] (٢) وَأَمَّا بِالْعَيْشِ فَيَخْمَرُ (٣).

- [يعني] (٤) أنه يجتمع من شدة البرد .
وأما "هذا" فهي كلمة إشارة تجمع حرفا واسما .
فالحرف "الهاء" الموقوفة للتنبيه (٥) والاسم "ذا" وهو من الأسماء المبهمة (٦) .
ولأن ذلك حسن أن يعمل بينهما فنقول هذا (٧) .
فإن قيل : فلم اختصر كتابه [وهلا] (٨) بسطه ، فإن المبسوط أقرب إلى
الإفهام وأغنى عن الشرح ؟
قيل : إنما اختصره ، لأن المختصر أقرب إلى الحفظ ، وأيسر للقاري ، وأحسن
موقعا في النفوس ، ولذلك تداول الناس (٩) إعجاز قوله عز وجل : "وَلَكُمْ فِي
الْقِمَاصِ حِكْمَةٌ" (١٠) لاختصار لفظه واجتماع معانيه .

-
- (١) فني م' : (وان) .
(٢) في م' ، س (فتضح)
(٣) ويروي أول البيت (أيما إذا) ، ويروي (أعرضت) مكان عارضت والضمير
في قوله " رأت " يعود إلى نَعَم محبوبه الشاعر .
ومعنى عارضت : اعترضت في أفق السماء وارتفعت . ويفحى : يظهر ويبرز
للشمس ، ولا يستتر منها ، ويخمر : يبرد يقال خمر الرجل إذا آلمه البرد
في أطرافه .
انظر : البيت والشرح / شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٩٤ ، الكامل للمبرد
٧٠/١ ، ٢٩٣ ، شرح جمل الزجاجي ٥٧٤/٢ ، المحتسب ٢٨٤/١ ، خزانة الأدب ١٤٢١/٢ الأمامي ٨٢ .
وشطر البيت الأول في همع الهوامع ٦٧/٢ ، الدرر اللوامع ٨٤/٢ ، مغني اللبيب
٥٦/١ .
(٤) في م' ، س : (معني)
(٥) في م' : (السسه) .
(٦) انظر : - ذا - لسان العرب ٤٤٩/١٥ .
(٧) يفعل في النطق بين الهماء وذا بالالف .
(٨) في م' ، س (وهل لا) .
(٩) (الناس) ساقطة من م' .
(١٠) سورة البقرة ، آية (١٧٩) .

وعجبوا من وجيز قوله تعالى " فَأَمْدُغْ بِمَا تُؤْمَرُ " (١)، ومن اختصار قوله تعالى : " يَكْأَرُضْ أَبْلَعِي مَاءَكَ، وَيَسْمَاءُ أَقْلَعِي " (٢) الآية .
وقالوا أنها أخصر (٣) آية في كتاب الله تعالى .

واستحسنوا اختصار قوله مزوجاً " وَفِيهَا [مَا تَشْتَهِيهِ] (٤) الْأَنْفُسُ وَتَلَسُّدُ الْأَعْيُنُ " (٥) .

كيف جمع بهذا اللفظ الوجيز بين جميع المفعومات، وجميع الملبوسات .
ولطفل الاختصار على الإطالة قال النبي صلى الله عليه وسلم : " أَوْتَيْتُكُمْ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَأَخْتَصَرْتُ لِي الْحِكْمَةَ اخْتِمَاراً " (٦)

(١) سورة الحجر، آية (٩٤) .

(٢) سورة هود، آية (٤٤) .

(٣) في م' : (أخصر) .

(٤) في م'، س' : (ماتشتهي) .

(٥) سورة الزخرف، آية (٧١) .

(٦) قال السخاوي : رواه العسكري في الأمثال من طريق سليمان بن عبد الله الخولفي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (وذكره، وهو مرسل في سنده من لم أعره . وذكره السيوطي في الجامع الصغير بلفظ : " أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً " وعزاه إلى أبي يعلى وحسنه .

ورواه الدار قطني عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصاراً " قال في التعليق المغني : في إسناده زكريا بن عطية، قال أبو حاتم منكر الحديث وقوله : " أوتيت جوامع الكلم " رواه مسلم وأحمد، وفي البخاري : " أعطيت مفاتيح الكلم " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢/٢٥٠، ٥٠١، صحيح البخاري : كتاب التعبير - باب رؤيا الليل ٤٣/٩، باب المفاتيح في اليد ٤٧/٩، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٢٧٢/١، سنن الدار قطني - كتاب النوادر ٤/١٤٤، الجامع الصغير " مع فيض القدير " ١/٥٦٤، المقاصد الحسنة ١٣٢، كشف

الخطأ ١/١٦٢، تمييز الطيب من الخبيث ٥٦ .

وقال الحسن بن علي (١) عليه السلام " خير الكلام ما قل ودل ، ولم يظل فيمل " (٢) غير أن للإطالة موضعاً تحمد فيه ، ولذلك لم يكن كتاب الله عز وجل مختصراً به ، وقد قال الشاعر (٣) في بعض خطباء إِيَاد : (٤)

يُرْمُونَ بِأَلْخُطْبِ الطَّوَالِ وَتَأْرَةً وَحِي الْمَلَاظِ (٥) خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ (٦)

غير أن الاختصار فيما وقعه المرني أحمد .

وقال الخليل بن أحمد : يختصر (٧) الكتاب ليحفظ ويبسط ليفهم .

فإن قيل : فقد شرط اختصار كتابه ، وقد أطل كثيراً منه .

فعنه جوابان :

أحدهما : أنه شرط اختصار علم الشافعي ، وقد اختصره ، وإنما أطل كلام نفسه .

والثاني : أن الحكم للأغلب ، والأغلب منه مختصر .

(١) أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مائلاً ، حليماً فصيحاً ، تنازل من الخلافة بعد مقتل أبيه لمعاوية ، ولد بالمدينة سنة ٣ هـ وقتل فيها مسموماً سنة ٥٠ هـ ، وقيل ٤٩ هـ ، ودفن بالبقيع .

انظر : الاستيعاب ١/٣٦٨ ، التنبيه والإشراف ٢٧٦ ، حلية الأولياء ٢/٣٥ ، مفصلة الصلوة ١/٧٥٨ ، العقد الفريد ٥/١٠٩ ، مقاتل الطالبين ٤٦ .

(٢) لم أجده في كتب الأحاديث ، وذكره الروياني فقال : قال علي بن أبي طالب والحسين بن علي : " خير الكلام ما قل ودل ... " ويروى هذا مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

انظر : البحر له ب .

(٣) الشاعر هو أبو داود بن حريز الإيادي ، وفي زهر الآداب أبو داود بن جريز .

انظر : البيان والتبيين ١/١٥٥ ، زهر الآداب ١/١٤٦ .

(٤) نسبة إلى إِيَاد بن نزار بن معد بن عدنان .

انظر : الأنساب ١/٣٩٤ .

(٥) المراد من وحي الملاحظ إشارة العيون .

(٦) انظر البيت : أنوار الربيع ٦/٢٢ ، البيان والتبيين ١/١٤٤ ، ١٥٥ ، زهر الآداب ١/١٤٦ .

الآداب ١/١٤٦ ، مفتاح المعادة ٢/٣١٣ .

(٧) في م : (مختصر) .

فصل

وأما قوله : من علم الشافعي ، فقد اعترض عليه من ذكرنا وقالوا :
علم الشافعي لا يمكنه اختصاره لأمرين :
أحدهما : أنه مضمحل في النفس ، وذلك مما لا يعمل إليه .
والثاني : أن العلم عرضي^(١) ، والعروض يستحيل اختصارها .
وهذا الاعتراض فاسد بما سنذكره من مراد المزني به .
واختلف أصحابنا في مراده :

فقال أبو إسحاق المروزي^(٢) رحمه الله : أراد من كتب الشافعي
يعبر بالعلم من الكتب لأنه قد يوصل بها إلى العلم .

كما قيل في تأويل قوله تعالى : " هَلْ وَنَدَّكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ
لَنَا " (٣) أي من كتاب . (٤)

-
- (١) فسر الحكماء العرض بمناهية إذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ، وعرفوا
الموضوع بأنه المحل المقوم لما حل فيه . ويوضح هذا ما عرفه به
الجرحاني حيث قال : العرض : الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى
موقع أي محل يقوم به كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم ويقوم هو به .
انظر : حاشية العطار على شرح التهذيب ١١٢ ، التعريفات ١٤٨ .
- (٢) إبراهيم بن أحمد أبو إسحاق المروزي ، الإمام الكبير شيخ الشافعية
ولقيه بغداد صاحب أبي العباس بن سريج ، وأكبر تلامذته ، اشتغل ببغداد
دهراً ، وصف التمانيف تخرج به أئمة كأبي زيد المروزي ، والقاضي
أبي حامد . أحمد بن بشر المروزي ، شرح المذهب ولخصه ، شرح المختصر ،
وصف الأصول ، وانتهت إليه رئاسة المذهب ، تحول إلى مصر وتوفي بها
سنة ٣٤٠ هـ . ودفن عند فريخ الشافعي .
- انظر : تاريخ بغداد ١١/٦ ، سير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٥ ، شذرات الذهب
٣٥٥/٢ ، طبقات الشيرازي ١٢١ ، طبقات ابن قاضي شعبة ٢١/١ ، طبقات
العبادي ٦٨ ، طبقات السبكي ٢٧١/٣ ، طبقات ابن هداية الله ٦٦ ، العيسر
٥٩/٢ ، وفيات الأعيان ٢٦/١ ، الفتح المبين ١٨٨/١ .
- (٣) سورة الأنعام ، آية (١٤٨) .
- (٤) انظر : تفسير الخازن ٦٣/٢ ، زاد المسير ١٤٥/٣ .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : (١) أراد من معلوم الشافعي فعبر عنه
بالعلم لأنه (٢) حادث على العلم .
كما قيل في تأويل قوله عز وجل : " وَلَا يَحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ " (٣) أي من
معلومه (٤) ومعلوم الشافعي ما أخذ عنه قولاً ورماً .

فصل

وأما قوله : ومن معنى قوله ، فقد اعترض فيه من ذكرنا وقالوا :
المعنى هو ملة الحكم ، واختصاره مبطل له ، وهذا جهل بمعلوم الكلام .
وقد اختلف أصحابنا في مراد المزني بما اختصره من معنى قوله على
ثلاثة أوجه :
أحدها : أن اختصار المعنى هو أن يعبر عنه بأوجز لفظ وآخر كلام
وقد أفصح المزني بهذا في أول جامعه الكبير فقال :
وليس اختصار المعاني هو ترك بعضها ، والاتيان بالبعض ، ولكن الإتيان
بالمعاني بالفاظ مختصرة .
والوجه الثاني : أن اختصاره المعنى غير راجع إلى لفظه ، وإنما هو راجع
إلى معناه ، ولمن قال بهذا في كفيته ثلاثة مذاهب :
أحدها : أنه اختصر المعنى بإيراد إحدى دلائل المسألة دون جميعها فيكون
ذلك اختصاراً لها ، وإلى هذا أشار أبو إسحاق المروزي .

(١) أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة ، أحد أئمة الشافعية من أصحاب
الوجه درس على أبي العباس بن سريج ثم على أبي إسحاق المروزي ، صنف
التعليق الكبير على مختصر المزني وعلق عليه الشرح أبو علي الطبري
قال الأسنوي ، وله تعليق آخر في مجلد ضخّم وهما قليلا الوجود ، وتوفي
سنة ٣٤٥ هـ وقيل سنة ٣٤٦ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٢٩٨/٧ ، طبقات ابن أبي شعبة ٩٩/١ ، طبقات الشيرازي
١٢١ ، طبقات الأسنوي ٥١٨/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٧٢ ، طبقات العبادي ٧٧ ،
النجوم الزاهرة ٣١٦/٣ ، الأعلام ١٨٨/٢ ، الفتح المبين ١٩٣/١ .

(٢) في س : (لأبه) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٥٥) .

(٤) انظر : النكت والعيون ٢٧٠/١ .

والثاني : أن الحكم إذا ثبت لمعنيين مثل : الكلب الميت هو نجس ، لأنه كلب ، ولأنه ميت ، اختصر ذلك بإيراد أحد المعنيين . وإلى هذا أشار [أبو] (١) علي بن أبي هريرة .

والثالث : أن يعلل الأصول بمعنى يجمع أمولا يستغنى به عن تعليل كل أصل منها بمعنى مفرد . مثل قوله صلى الله عليه وسلم : " لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل " . (٢)

فعلل إثبات النية في الصوم بأنه عمل مقصود في عينه ، فيصير التعليل بهذا المعنى موجبا لإثبات النية في الطهارة والملاة والزكاة والحج والصيام ولا يحتاج أن يخصص كل عبادة منها بمعنى يوجب النية فيها ، فيكون هذا اختصارا للمعنى .

والوجه الثالث : أن قوله : ومن معنى قوله يريد على معنى قوله فتكون من بمعنى على .

كما قال تعالى : " وَنَعَزَّيْنَاهُ مِنَ الْغُيُوبِ الَّذِينَ كَذَّبُوا " (٣) أي على الذين كذبوا . (٤) فيكون معناه : أنه لما اختصر منصوصات الشافعي اختصر

(١) (أبو) ساقطة من م ، س .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ ، أخرجه أبو داود بلفظ : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " وابن ماجه وإسحاق بن عمار بلفظ : " لا صيام لمن لم يفرضه من الليل " والترمذي بلفظ : " من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له " والنسائي بلفظ : " من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له " ، والحديث صحيح ، راجع في ذلك تلخيص الحبير ونصب الراية وإرواء الغليل .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الصوم - باب النية في الصيام ٣٢٩/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في فرض الصوم من الليل ٥٤٢/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصوم - باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ١١٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الصيام - ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة ١٩٦/٤ ، سنن الدارقطني كتاب الصيام - باب تبين النية من الليل ١٧٢/٢ ، نصب الراية ٤٣٣/٢ ، تلخيص الحبير ١٨٨/٢ ، إرواء الغليل ٢٥/٤ .

(٣) سورة الأنبياء ، آية (٧٧) .

(٤) انظر : النكت والعيون ٥٠/٣ ، فتح القدير ٤١٧/٣ .

على معنى قوله فروعاً من عنده كما فعل في الحوالة (١)، والضمــــــــان (٢)،
والشركة (٣)، والشفعة (٤).

فصل

وأما قوله : لأقربه على من أاراده .
فمعناه لأسهله على فهم من أاراده ، لأن التقريب يستعمل على أحد وجهين :
إما على تقريب التداني من البعد (٥)، وإما تقريب التسهيل على الفهم
وهذا مراد المزني دون الأول لأمرين :
أحدهما : أن المقصود بتقريب العلم إنما هو تسهيله على الفهم لا الأدنى
من البعد .

-
- (١) الحوالة : قال في المطلع : قال ابن فارس هي من قولك تحول فلان عن
داره إلى مكان كذا وكذا فكذلك الحق تحول مال من ذمة إلى ذمة ، وقال
صاحب المستوعب : الحوالة مشتقة من التحول ، لأنها تنقل الحق من ذمة
المحيل إلى ذمة المحال إليه ، وفي الشرع : مقد يقتضي نقل دين من
ذمة إلى ذمة .
انظر : المطلع ٢٤٩ ، مغني المحتاج ١٩٣/٢ .
- (١) الضمان : ضمن الشيء : كفل به ، وقال الخطيب : لغة الالتزام ، وشرعاً
يقال الالتزام حق ثابت في ذمة الغير أو إضار من هو عليه أو مضمونه
ويقال للعقد الذي يحمل به ذلك .
انظر : ضمن - مختار الصحاح ٢٨٤ ، مغني المحتاج ١٩٨/٢ .
- (٣) الشركة في اللغة : مخالطة الشريكين ، وفي الشرع : شهود الحق في شيء
لاثنين فأكثر على جهة الشيوع .
انظر - شرك - لسان العرب ٤٤٨/١٠ ، مغني المحتاج ٢١١/٢ .
- (٤) الشفعة لغة ، الزيادة ، لأن الشفع يضم المبيع إلى ملكه فيشفعه به ،
وقيل من الشفع بمعنى الضم سميت بذلك لضم نصيب الشريك إلى نصيبه .
وفي الشرع : حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما ملك بعوض
انظر : شفع - لسان العرب ١٨٤/٨ ، مغني المحتاج ٢٩٦/٢ .
- (٥) في م : (البعيد) .

والثاني : أنه قال على من أرادته ، وتقريب الأدنى [١] يقال فيه من أرادته .
فأما الهاء التي في أقرب وأرادته فهما كنايةتان (٢) اختلف
الأصحاب فيما يرجعان إليه على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما كنايةتان [ترجعان] (٣) إلى العلم فيكون تقدير الكلام :
لأقرب علم الشافعي باختصار هذا الكتاب على من أراد العلم .
والثاني : أنهما كنايةتان [ترجعان] (٤) إلى الكتاب ويكون تقدير الكلام :
لأقرب هذا الكتاب على من أرادته .

والثالث : أن الكناية (٥) الأولى [ترجع] (٦) إلى [الكتاب ، والكناية
الثانية ترجع] (٧) إلى العلم ، ويكون تقدير الكلام : لأقرب هذا الكتاب
باختصاره على من أراد العلم . وخص به المرید لأن غير المرید لا يقرب على
فهمه .

فصل

وأما قوله : مع إعلاميه نهيه عن تقليده ، وتقليد غيره ففيه خمس
كنايات ، منهن كنايةتان في إعلاميه وهما الياء والهاء ، وثلاث كنايات في
نهيه ، وتقليده ، وغيره .

فلا يختلف أصحابنا في أن الياء كناية راجعة [إلى المزني] (٨) ، وأن
الهاء في تقليده ، وغيره راجعتان إلى الشافعي .

-
- (١) (لا) زيادة يقتضيها المعنى .
 - (٢) يعمد بالكنايات الضمائر ، وهي كناية مجازية وليست اصطلاحية .
 - (٣) في م : (يرجعان) ، وفي س غير منقوطة (مرجعان) .
 - (٤) في م : (يرجعان) ، وفي س غير منقوطة (مرجعان) .
 - (٥) في م : (الكناية) .
 - (٦) في م : ح : (يرجع) .
 - (٧) (الكتاب ، والكناية الثانية ترجع) زيادة يقتضيها المعنى .
 - (٨) (إلى المزني) ساقطه من م ، س ، والتصحيح من البحر .
انظر : البحر ل ٦ ب .

وإنما اختلفوا في الهاء التي في إعلاميه ، وفي الهاء التي في نهيه
إلى ما ترجح الكناية بهما ، على ثلاثة أوجه :
أحدها : (١) أنهما كنايتان راجعتان إلى الشافعي أيضا ، ويكون تقدير الكلام :
مع إعلام الشافعي إياي نهى الشافعي عن تقليده ، وتقليد غيره من الفقهاء
وهذا قول أبي الطيب بن سلمة (٢) رحمه الله .
والثاني : أنهما كنايتان راجعتان إلى المريد (٣) من تقليد الشافعي وتقليد
[غيره] (٤) ، وهذا حكاه ابن أبي هريرة رحمه الله .
والوجه الثالث : أن الهاء التي في إعلاميه كناية راجعة إلى المريد ،
والهاء التي في نهيه كناية راجعة إلى الشافعي ، ويكون تقدير الكلام :
مع إعلامي المريد نهى الشافعي عن التقليد .
وهذا قول أبي إسحاق المروزي ، وجمهور أصحابنا (٥) .
فيكون النهي عن التقليد صادراً من الشافعي إلى المزني والمريد .

(١) في س : (أحدهما) .

(٢) محمد بن المفضل بن سلمة الضبي البغدادي ، وقال الشيرازي محمد بن الفضل ،
كان والده من الأدباء ، وله مصنفات في العربية ، تلقه أبو الطيب عيسى
ابن سريج وكان موصوفاً بفرط الذكاء ، مات وهو شاب سنة ٣٠٨ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٤٦ ، تاريخ بغداد ٣/٢٠٨ ، طبقات الشيرازي
١١٩ ، طبقات الأسنوي ٢/٢٣ ، طبقات ابن هداية الله ٤٥ ، العبر ١/٤٥٤ ، معجم
المؤلفين ٤٣/١٢ .

(٣) في س : (المريد) .

(٤) في م ، س : (غير) ولم يذكر تقدير الكلام ، وتقديره : مع إعلامي المريد
نهى عن تقليد الشافعي وتقليد غيره .

(٥) انظر : البحر ٦ ب .

فصل

فإن قيل : فلم نهى الشافعي عن تقليده وتقليد غيره ، وتقليده جاز لمن استفتاه من العامة ، ويجوز له وتغيره تقليد الصحابة .
قيل : أما التقليد فهو قبول قول بغير حجة ^(١) مأخوذ من قلادة العنق وإطلاق هذا النهي محمول على ما منه من أحوال التقليد فنقول :
اعلم أن الكلام في التقليد ينقسم قسمين :
قسم فيما يجوز فيه التقليد ، وما لا يجوز ، وقسم فيمن يجوز تقليده وفيمن لا يجوز .

فأما القسم الأول : فينقسم إلى ثلاثة أقسام :
قسم يجوز فيه التقليد ، وقسم لا يجوز فيه التقليد ، وقسم يختلف باختلاف حال المقلد والمقلد .

فأما ما لا يجوز فيه التقليد : فتوحيد الله تعالى ، وإثبات صفاته ، وبعثة أنبيائه وتمديق محمد على الله عليه وسلم فيما جاء به ^(٢)
لأنه قد يستدل عليه بالعقل الذي يشترك فيه جميع المكلفين ، فمار جميع أهل التكليف من أهل الاجتهاد فيه ، لاشتراكهم في العقل المؤدي إليه ، فلم يجز لبعضهم تقليد بعض العلماء الذين لا يجوز لبعضهم تقليد بعض لاشتراكهم في آلة الاجتهاد المؤدية إلى أحكام الشرع .

(١) انظر : المستمطى ٣٨٧/٢ ، روضة الناظر ٢٠٥ ، المنحول ٤٧٢ ، فواتح الرحموت ٤٠٠/٢ ، التمهيد ٣٩٥/٤ .

وقال أبو إسحاق الشيرازي : " وهذا التقليد هو قبول القول من غير دليل " .

انظر : الوصول إلى مسائل الأصول ٤٠٣/٢ .

وعرفه الشوكاني بأنه : العمل بقول الغير من غير حجة .

انظر : إرشاد الطحول ٣٦٥ .

(٢) هذا قول عامة العلماء ، وقال العنبري وبعض الشافعية يجوز التقليد فيه .

انظر : نهاية السؤل ٥٩٦/٤ ، شرح المحلى على جمع الجوامع ٤٠٢/٢ ، مختصر

ابن الحاجب ٣٠٥/٢ ، الإيهام ٢٧٣/٣ ، التقرير والتحبير ٣٤٣/٣ ، المسودة ٤٠٧ ،

التمهيد ٣٩٦/٤ ، المعتمد ٣٦٥/٢ .

وأما ما يجوز فيه التقليد :

فالأخبار (١) (وهي) (٢) تنقسم إلى قسمين : أخبار تواتر (٣)، وأخبار آحاد (٤)
فأما أخبار التواتر فخارج عن حد التقليد لحصول العلم الضروري به (٥)
وأما خبر الواحد : فتقليد المخبر به إذا كان ظاهر المصدق جائز .

لأنه لمادته الضرورة فيما غاب إلى قبول الخبر به لعدم الدلالة عليه جاز
التقليد فيه، ومن أصحابنا من منع أن يكون خبر الواحد تقليداً، لأنه
لا يقع التسليم لقوله إلا بعد الاجتهاد في عدالته فصار قوله مقبولاً بدليل
وهذا اختيار ابن أبي هريرة (٦)

وهو خطأ، لأن عدالة المخبر ليست بدليل على صحة الخبر كما [لا تكون] عدالة (٧)
العالم دليلاً على صحة فتياه، وإنما الدليل ما اختص بالقول المقبول من
خبر أو حكم [لا] (٨) ما اختص بالقائل من عدالة ومصدق .

(١) الأخبار : جمع خبر وهو الذي يتطرق إليه التمديق أو التكذيب .

انظر : روضة الناظر ٤٨ .

(٢) (وهي) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) التواتر لغة : المتتابع .

انظر : -وتر- لسان العرب ٢٧٥/٥ .

والخبر المتواتر : هو خبر بلغ روايته في الكثرة مبلغاً أحالت العادة
تواطؤهم على الكذب .

ومرفقه البعض : بأنه خبر جماعة مفيد بنفسه العلم بمدته .

انظر : منهاج المومل مع شرح البدخشي ٢/٢١٤، إرشاد الفحول ٤٦، الكفاية
في علم الرواية ١٦ .

(٤) خبر الواحد : ما لم تبلغ روايته حد التواتر، ولا حد الشهرة على سبيل
رأي الحنفية ،

وقيل : ما أفاد الظن .

ومرفقه في الكفاية بأنه : ما قصر عن صفة التواتر ولم يقطع به العلم
وإن روت الجماعة

منهاج المومل ٢/٢١٤، شرح البدخشي على منهاج المومل ٢/٢٢٩، الكفاية في علم الرواية ١٦ .

(٥) انظر : التمهيد ٤/٣٩٨، شرح الكوكب المنير (تحقيق محمد حامد الفقي) ٦١٩ ،

روضة الناظر ٢٠٦ .

(٦) انظر : البحر ١٨ .

(٧) في م' س (لا يكون) .

(٨) (لا) زيادة يقتضيها المعنى .

وأما ما اختلف باختلاف حال المُقلِّد والمُقلَّد :

فالأحكام الشرعية التي تنقسم إلى تحليل، وتحريم، وإباحة، وحظر^(١)، واستحباب وكرهية، ووجوب، وإسقاط^(٢)، فالتقليد فيها مختلف باختلاف أحوال الناس بما فيهم من آلة الاجتهاد المؤدي إليه أو عدمه .

لأن طلب العلم من فرض الكفاية، ولو منع جميع الناس من التقليد وكلفوا الاجتهاد لتعين فرض العلم على الكافة، وفي هذا حل نظام وفساد^(٣)، ولو جاز لجميعهم [التقليد]^(٤) لبطل الاجتهاد وسقط فرض العلم، وفي هذا تعطيل الشريعة وذهاب العلم، [فلذلك وجب]^(٥) الاجتهاد على من (يقع)^(٦) به كفاية، ليكون الباقيون تبعاً ومقلدين .

قال الله تعالى : " قُلُّوْا نَفَرًا مِّنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ " (٧) فلم يستعطف الاجتهاد من جميعهم ولا أمر به كافتهم .

(١) في م' : (وخطر) .

(٢) يعني إسقاط تكليف بالأحكام لطوارئ عارض من عوارض الأهلية كالجنون مثلاً .

(٣) معنى هذا أن تكليف جميع الناس رتبة الاجتهاد يؤدي إلى انقطاع الحرث والنسل، وتعطيل الحرث، والمناشع فيؤدي إلى خراب الدنيا .

انظر : المستعنى ٣٨٩/٢، روضة الناظر ٢٠٦ .

(٤) في م'، س : (الاجتهاد) .

(٥) في م'، س : (وكذلك ماوجب) .

(٦) في م'، س : (نفع) .

(٧) سورة التوبة، آية (١٢٢) .

فصل

وأما القسم الثاني : فينقسم ثلاثة أقسام :
قسم فيمن لا يجوز تقليده ، ولهم فيمن يجوز تقليده ، وقسم يختلف حالهم
 باختلاف حال السائل والمسئول .

فأما من لا يجوز تقليدهم فهم العامة الذين قد (١) عدمو آلة الاجتهاد ، فلا
يجوز تقليدهم في شيء من أحكام الشرع ، لأنهم بعدم الآلة لا يفرقون بين
الصواب والخطأ كالأعمى الذي لا يجوز للبصير أن يقلده في القبلة ، لأنه
يفقد البصر لا يفرق بين مواب القبلة [وخطئها] . (٢)

فلو أن رجلاً من العامة استفتى فقيهاً في حادثة فأنشأ بجوابها فاعتقده
العامة مذهباً لم يجر له أن يفتي به ، ولا لغيره أن يقلده فيه وإن كان
معتقداً له لأنه غير عالم بمحتة ولكن يجوز له الإخبار به .

فلو علم حكم الحادثة ودليلها وأراد أن يفتي غيره بها .
فقد اختلف أصحابنا هل يجوز له تقليده فيها على ثلاثة مذاهب : (٣)
أحدها : يجوز لأنه قد وصل إلى العلم به بمثل وصول العالم إليه .
والمذهب الثاني : وهو أصح لا يجوز لأنه قد يكون هناك دلالة تعارضها هي أقوى
منها .

والمذهب الثالث : أنه إن كان الدليل عليها ناعاً من كتاب الله أو سنة
جار تقليده فيها واستلزامه في حكمها ، وإن كان نظراً واستنباطاً لم يجر .

(١) قد (ساقطة من م) .

(٢) في م ، س : (وخطأها) .

(٣) حكاه النووي عن الماوردي ثلاثة أوجه ، وصح ماصحه الماوردي ، وحكاه

ابن النجار عن الماوردي ، وحكى الروياني ثلاثة أوجه وصح الثاني .

انظر : البحر ل ٩ أ ، شرح الكوكب المنير ٥٥٩/٤ ، المجموع ٤٥/١ .

فصل

وأما من يجوز تقليدهم فهم أربعة أصناف :

أحدها : النبي صلى الله عليه وسلم فيما شرعه وأمر به .

والصنف الثاني : المخبرون عنه فيما أخبر به .

والصنف الثالث : المجمعون فيما أجمعوا [عليه] . (١)

والصنف الرابع : الصحابة فيما قالوه أو فعلوه . (٢)

فأما الأول : وهو النبي صلى الله عليه وسلم فتقليده فيما شرعه وأمر به واجب لقوله تعالى : " وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا " (٣) ومنع بعض أصحابنا من أن يكون المأخوذ من رسول الله صلى الله عليه وسلم تقليداً لقيام [الدليل] (٤) على مدقه .

وهذا غير صحيح ؛ لأن ما أمر به ونهى عنه لا يسأل عن دليل فيه ، وهذه صفة التقليد .

ولكن اختلف أصحابنا في الأحكام المأخوذة عنه هل يجوز أن يأمر به [اجتهداً] أو لا . (٥) (٦)

فقال بعضهم (٧) : يجوز له الاجتهاد فيها ؛ لأن الاجتهاد فضيلة تقتضي الثواب فلم يجر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ممنوعاً منها .

وقال آخرون : لا يجوز له الاجتهاد ، وإنما يشرع الأحكام بوحي الله تعالى وعن أمره لقوله تعالى : " وَمَا يَنْطِقُ مِنَ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى " (٨)

(١) في م : س : (عليها) .

(٢) في م : (قالوه وفعلوه) .

(٣) سورة الحشر ، آية (٧) .

(٤) في م : س : (الليل) .

(٥) في م : (اجتهد أم) ، في س : (اجتهد أم) .

(٦) انظر : الأحكام للآمدي ١٦٥/٤ ، نهاية السؤل ٥٣٠/٤ ، شرح البدخشي ١٩٤/٣ .

المغني في أصول الفقه ٢٦٤ ، المعتمد ٢٤١/٢ .

(٧) في م : (بفخيم) .

(٨) سورة النجم ، آية (٣ ، ٤) .

واختلفوا أيضا هل لأهل الاجتهاد في عصره أن يجتهدوا في الأحكام ، أم يلزمهم سؤاله ، ولا يجوز لهم الاجتهاد على ثلاثة مذاهب : (١)
أحدها : يجوز لهم الاجتهاد لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ (٢) (يم) (٣)
تحكم " ؟ قال بكتاب الله ، قال : " فإن لم تجد " ؟ قال بسنة رسول الله
قال : " فإن لم تجد " ؟ قال : أجتهد رأيي ، فقال : " الحمد لله الذي وفق
رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضي الله " . (٤)

(١) وهناك أقوال أخرى منها : ١- إن ورد الإذن بذلك من الشارع جازوا للأفلا .
٢- لا يشترط الأذن ويكفي السكوت من الرسول صلى الله عليه وسلم بعد
علمه بقوله . . .

أنظر جميع الأقوال : المستقى ٢/٣٥٤ ، روضة الناظر ١٩١ ، جمع الجوامع
٢/٢٨٧ ، الأحكام للأمدى ٤/١٧٥ ، البرهان ٢/١٣٥٦ .

(٢) معاذ بن جبل أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المدني البصري ، من
أعيان الصحابة وإليه المنتهى في العلم ، والفتوى ، والحفظ ، والقرآن
شهد العقبة وبدر ، بعثه الرسول صلى الله عليه وسلم إلى اليمن بعد
غزوة تبوك . مات سنة ١٨ هـ وقيل سنة ١٧ هـ في طاعون عمواس .

أنظر : الاستيعاب ٣/٣٢٥ ، الإصابة ٣/٤٠٦ ، أسد الغابة ٤/٤١٨ ، الجرح
والتعديل ٨/٢٤٤ ، الرياض المستطابة ٢٥٠ ، سير أعلام النبلاء ١/٤٤٣ ، صفوة
الصفوة ١/٤٨٩ ، طبقات الشيرازي ٢٦ ، طبقات ابن سعد ٣/٥٨٣ ، معجالة المبدي
٣٨ ، المعارف ٢٥٤ ، مشاهير علماء الأعمار . . .

(٣) في م' س : (بما) .

(٤) أخرجه أبو داود الطيالسي ، وأحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي
والبيهقي وابن عبد البر في جامع بيان العلم عن شعبة عن أبي عون عن
الحارث بن عمرو ابن أخ للمغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص عن
أصحاب معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً
إلى اليمن فقال : " كيف تقضي " ، فقال : أقضي بما في كتاب الله ،
قال : " فإن لم يكن في كتاب الله ؟ " قال : فبسنة رسول الله ، قال :
" فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم " قال : أجتهد
رأيي ، قال : " الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله " اللفظ للترمذي .

===

والمذهب الثاني : لا يجوز لهم الاجتهاد ، لأن الاجتهاد يجوز مع عدم النص ،
والنص ممكن في عصره بمؤاله .
والمذهب الثالث : يجوز لمن بعد عنه ، ولا يجوز لمن قرب منه لإمكان السؤال
على من قرب ، وتعذره من من بعد .

== قال أبو عيسى الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وليس
إسناده عندي بمتصل ، وقال البخاري : لا يصح هذا الحديث .
وقال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في
كتبهم ويعتمدون عليه ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف
لأن الحارث بن عمرو مجهول ، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون ، وما هذا
طريقه فلا وجه لثبوته .
وقال الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه : فإن اعترض المخالف
بأن قال لا يصح هذا الخبر لأنه لا يروى إلا عن أناس من أهل حمص لم يسموا
فهم مجاهيل ، فالجواب : أن قول الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب
معاذ يدل على شهرة الحديث وكثرة روايته ، وقد عرف فضل معاذ ، وزهده
والظاهر من حال أصحابه الدين والتفقه والزهد ، والملاح .
وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم ، وهذا إسناد
متصل ، ورجاله معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا
به فوقفنا بذلك على صحته عندهم .
وقال الفخاري : وله طريق آخر فعيف أيضاً لكن اشتهاره بين الناس
وتلقيهم له بالقبول مما يقوي أمره .
وقال ابن العربي : اختلف الناس في هذا الحديث فمنهم من قال أنه لا يصح
ومنهم من قال هو صحيح ، والدين القول بصحته فإنه حديث مشهور يرويه
شعبة بن الحجاج ورواه عنه جماعة من الرافضاء والأئمة منهم يحيى
ابن سعيد ، وعبد الله بن المبارك ، وأبو داود الطيالسي ، والحارث
ابن عمرو الذي يروي عنه وإن لم يعرف إلا بهذا الحديث فكل من يرويه
شعبة منه ويكون ابن أخ للمغيرة بن شعبة في التعديل له والتعريف
به ، وغاية حظه في مرتبته أن يكون من الأفراد ، ولا يقدح ذلك فيه ، ولا أحد
من أصحاب معاذ مجهول ، ويجوز أن يكون في الخبر إسقاط الأسماء عن
جماعة ولا يدخله ذلك في حيز الجهالة ، إنما يدخل في المجهولات ، إذا كان
واحداً فيقال حدثني رجل حدثني إنسان ولا يكون الرجل للرجل صاحباً حتى يكون له به
اختصاص ، فكيف وقد زيد تعريفاً لهم أن أضيفوا إلى بلد .
==

فصل

وأما المصنف الثاني : وهم المخبرون عنه

فتقليدهم فيما أخبروا به ورووه عنه واجب [وإن] (١) كان المخبر واحداً
ولال بعض الناس (٢) ممن لا يقول بأخبار الأحاد إني لا أقبل إلا خبر اثنين
حتى يتملك ذلك برسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه عليه السلام لم يعمل
على خبر ذي اليمين (٣) في سهوه في الملة حتى سأل أبا بكر (٤) وممـــــر (٥)

=== انظر : مسند الإمام أحمد ٢٣٠/٥، سنن الدارمي : باب الفتيا وما فيه من
الشدة ٦٠/١، سنن أبي داود : كتاب الأقضية - باب اجتهد الرأي فـــــي
القضاء ٣٠٣/٣، سنن الترمذي : أبواب الأحكام - باب ما جاء في القاضي
٢٩٤/٢، المعجم الكبير للطبراني ١٧٠/٢٠، السنن الكبرى : كتاب آداب القاضي
- باب ما يقضي به القاضي ١١٤/١٠، جامع بيان العلم وفضله ٥٦/٢، الفقيه
والمتفقه ١٨٩/١، التاريخ الكبير ٢٧٧/٢، منحة المعبود ٢٨٦/١، العـــــلـــــل
المتناهية ٧٥٨/٢، عارفة الأحوذى ٧٢/٦، تفرج أحاديث اللع ٢٩٩، تلخيص
الحبير ١٨٢/٤ .

(١) في م' س : (أن) .

(٢) منم أبو علي الجبائي ، اعتبر لقبول خبر الواحد أن يرويه اثنان فـــــي
جميع طبقاته .

انظر : شرح الكوكب المنير ٣٦٢/٢، شرح تنقيح الطمول ٣٦٨ .

(٣) ذو اليمين هو الخرياق بن عمرو من بني سليم ، صحابي ، قيل له ذو اليمين
لأنه كان في يديه طول ، وفي رواية أنه بسيط اليمين .

انظر : الاستيعاب ٤٤٨/١، الإصابة ٤٢٢/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٥/١ .

(٤) عبد الله بن عثمان التيمي ، أول من أسلم من الرجال ، وأول خليفة فـــــي
الإسلام ، وأول من جمع القرآن . توفي سنة ١٣ هـ .

انظر ، الاستيعاب ٢٣٤/٢، الإصابة ٢٢٢/٢، أسد الغابة ٢٠٥/٣، تذكرة الحفاظ
٢/١، الرياض المستطابة ١٤٠، صفة الصفوة ٢٣٥/١، طبقات ابن سعد ١٦٩/٣ .

(٥) أبو حفص عمر بن الخطاب ، أسلم سنة ست من النبوة ، وقيل سنة خمس ، كان
رضي الله عنه من قديمي الإسلام والهجرة وممن صلى إلى القبلتين ، شهد
المشاهد كلها ، طعن سنة ٢٣ هـ على يد أبي لؤلؤة المجوسي .

انظر : الاستيعاب ٤٥٠/٢، الإصابة ٥١١/٢، أسد الغابة ٦٤٢/٣، البداية والنهاية
١٣٣/٧، تذكرة الحفاظ ٥/١، تهذيب التهذيب ٤٢٨/٧، الرياض المستطابه ١٤٧ .

صفة الصفوة ٢٦٨/١ .

رضي الله عنهما . (١)

ولم يعمل أبو بكر على خبر المغيرة^(٢) في إعطاء الجدة السدس حتى أخبره محمد بن [مسلمة] . (٣) (٤)

(١) خبر ذي اليمين أخرجه الدارمي ، والبخاري ، ومسلم وابن ماجة ، والترمذي والنسائي من أيوب قال : سمعت محمد بن سيرين يقول سمعت أبا هريرة يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي إما الظهر ، وإما العصر ، فسلم في ركعتين ثم أتى جذعا في قبلة المسجد فاستند إليها مغشياً وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يتكلما ، وخرج سُرمان الناس فُمرت الصلاة ، فقام ذو اليمين فقال : يا رسول الله أقصرت الصلاة ؟ أم نسيت ، فنظر النبي صلى الله عليه وسلم يميناً وشمالاً فقال : " ما يقول ذو اليمين ؟ " قالوا : صدق لم تمل إلا ركعتين فصلى ركعتين وسلم ، ثم كبر ثم سجد ثم كبر فرفع ، ثم كبر وسجد ثم كبر ورفع .

انظر : سنن الدارمي : كتاب الصلاة - باب سجدة السهو من الزيادة ٣٥٧/١ صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب من يكبر في سجدتي السهو ٨٦/٢ ، صحيح مسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو في الصلاة والسجود له ٤٠٣/١ ، سنن ابن ماجة : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، وباب فيمن سلم من ثنتين أو ثلاث ساهياً ٣٨٣/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصلاة - باب ماجاء في الرجل يسلم في الركعتين من الظهر والعصر ٢٤٧/١ ، سنن النسائي : كتاب السهو - ما يفعل من سلم من ركعتين ناسياً وتكلم ٢٠/٣ . (٢) المغيرة بن ثعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مُعْتَبِ الثقفِي ، أبو عيسى ، ويقال أبو عبد الله ، وقيل أبو محمد ، من كبار الصحابة ، شهد بيعة الرضوان ، كان رجلاً مهيباً ، ذهبت عينه يوم اليرموك ، وقيل يوم القادسية . توفي سنة ٥٥ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٤٨/٨ ، التاريخ الكبير ٣١٦/٧ ، تاريخ بغداد ١٩١/١ ، الجرح والتعديل ٢٢٤/٨ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٤٩٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٢١/٣ ، العقد الثمين ٢٥٥/٧ ، مرآة الجنان ١٥٧/١ .

(٣) في م ، س : (مسلمة) .

وهو محمد بن مسلمة بن سلمة الحارثي الأنصاري ، أبو عبد الرحمن ، وقيل أبو عبد الله ، صاحب فاضل ، شهد المشاهد كلها إلا غزوة تبوك ، وكان ممن اشترك في قتل كعب بن الأشرف مات بالمدينة سنة ٤٦ هـ وقيل سنة ٤٣ هـ . انظر : الاستيعاب ٣١٥/٣ ، الإصابة ٣٦٣/٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ٩٢/١ .

تجريد أسماء الصحابة ٦١/٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٦٩/٢ .

(٤) خبر المغيرة أخرجه مالك ، والدارمي ، وأبو داود ، وابن ماجة ، والترمذي وابن حبان ، والبيهقي . عن قبصة بن ذؤيب أنه قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها ، فقال لها أبو بكر : مالك في كتاب ==

وهذا خطأ ، لأن الصحابة قد [عملت] (١) على خبر عائشة (٢) في التقاء الختانيين (٣) .

== الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس ، فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، فقال أبو بكر : هل معك غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري ، فقال مثل ما قال المغيرة ، فأنفذه لهما أبو بكر المديق ، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها ، مالك في كتاب الله شيء ، وما كان القضاء الذي قضى به إلا غيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً ، ولكنه ذلك السدس ، فإن اجتمعتا فهو بينكما ، وأيتكما ظلت به فهو لها " اللفظ لمالك .

قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، وقال البغوي : حديث حسن ، وقال ابن حجر : إسناده صحيح لشدة رجاله ، إلا أن مورثه مرسل ، فإن قبيلة لا يصح له سماع من المديق ، ولا يمكن شهوده للقصة ، قاله ابن عبد البر بمعناه ، وقال ابن حزم : خبر قبيلة لا يصح لأنه منقطع ، قبيلة لم يدرك أبا بكر ولا سمعه من المغيرة ومن ابن مسلمة . قال الزركشي : إن أبا علي الطوسي والترمذي لما ذكراه صحاه ، ومن شرط الصحة الاتصال .

انظر : الموطأ - كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة ٥١٣/٢ ، سنن الدارمي : كتاب الفرائض - باب قول أبي بكر في الجدات ٢٥٩/٢ ، سنن أبي داود : كتاب الفرائض باب في الجدة ١٢١/٣ ، سنن ابن ماجه : كتاب الفرائض - باب ميراث الجدة ٩١٠/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الفرائض - باب ما جاء في ميراث الجدة ٢٨٤/٣ ، صحيح ابن حبان : كتاب الفرائض - ذكر وصف ماتعطى الجدة - الميراث ٦٠٩/٧ ، شرح السنة : كتاب الفرائض - باب في ميراث الأم والجدة . ٣٤٦/٨ ، المحلى ٢٧٣/٩ ، تلخيص الحبير ٨٢/٣ ، المعتمد ١٢٣ .

(١) في م ، س (علمت) .

(٢) عائشة بنت أبي بكر المديق تكنى بأُم عبد الله ابن أختها ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأحب زوجاته إليه ، كانت أفقه النساء ، ماتت سنة ٥٧ هـ ، وقيل ٥٨ هـ ، وقيل ٥٦ هـ ، ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة . انظر : الاستيعاب ٣٤٥/٤ ، الإصابة ٣٤٨/٤ ، تقريب التهذيب ٦٠٦/٢ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٣٨٧/٣ ، الرياض المستطابة ٣١٠ .

(٣) روي مسلم عن أبي موسى قال : اختلف في ذلك رهط من المهاجرين والأنصار فقال الأنصاريون لا يجب الغسل إلا من الدفق أو من الماء ، وقال المهاجرون بل إذا خالط فقد وجب الغسل قال : قال أبو موسى فأنا أشفيكم من ذلك فقامت فاستأذنت على عائشة فأذن لي ، فقلت لها : يا أماء ، أو يا أم المؤمنين إني أريد أن أسألك عن شيء ، وإني أستحيك ، فقالت : لا تستحي أن تسألني ==

وعمل ممر على خبر [حمل بن مالك] (١) في دية الجنين . (٢)
وليس فيما ذكره من العدول عن خبر الواحد دليل على العدول عن خبر كل واحد
فإذا ثبت أن خبر الواحد مقبول ، فلا يجوز العمل به إلا بعد ثبوت
[عدالته] (٣)

== عما كنت سائلا عنه أمك التي ولدتك ، فإنما أنا أمك ، قلت : فما يوجب
الغسل ؟ قلت : على الخير سقطت ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
" إذا جلس بين شعبها الأربع ، ومن الختان الختان فقد وجب الغسل " .
انظر : صحيح مسلم - كتاب الحيض - باب نسخ الماء من الماء ٢٧١/١ .
(١) في م' س : (حمد بن مالك) .

وهو حمل بن مالك بن النابغة ، أبو نفلة الصحابي ، نزل البصرة ، ولسه
بها دار جاء ذكره في الصحيح في حديث أبي هريرة في الصحيح وغيره فسي
قصة دية الجنين مما يدل على أنه عاش إلى خلافة عمر ، وكان النبي صلى
الله عليه وسلم استعمله على صدقات هذيل .

انظر : الاستيعاب ٣٦٥/١ ، الإصابة ٣٥٤/١ ، آمد الغاية ٣٥٤/١ ، تهذيب الكمال
٣٤٩/٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٦٩/١ ، تجريد أسماء الصحابة ١٤٠/١ .
(٢) خبر حمل بن مالك أخرجه أبو داود ، وابن ماجه والنسائي .

عن ابن عباس عن عمر أنه سأل عن قضية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
فلقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين ففريت إحداهما
الأخرى بمسطح فقتلتها وجنينها ففرض رسول الله صلى الله عليه وسلم فسي
جنينها بغرة وأن تقتل . . اللفظ لأبي داود .

والمسطح مود من أمواد الخياء ، قال الألباني : صحيح الإسناد .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الديات - باب دية الجنين ١٩١/٤ .

سنن ابن ماجه : كتاب الديات - باب دية الجنين .
الجنين ٨٨٢/٢ ، صحيح ابن ماجه ٩٧/٢ ، سنن النسائي : كتاب القسامة - قتل
المرأة المرأة ٢١/٨ ، حاشية السندي والسيوطي على النسائي ٢١/٨ .

(٣) (عدالته) زيادة يقتضيها المعني .
والعدالة هي : محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها
بدعة ، وتتحقق باجتناّب الكبائر ، وترك الاصرار على الصغائر ، وبعض المباح .
انظر : مختصر ابن الحاجب مع بيان المختصر ٦٩٦/١ .

وقال أبو حنيفة (١) : إذا علم إسلامه جاز العمل بخبره ، وقبول شهادته من غير سؤال عن عدالته ، لأن الأعرابي لما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم برؤية الهلال فقال : " أتشهد أن لا إله إلا الله " قال : نعم " وتشهد أني محمد رسول الله " قال : نعم . فقبل خبره وصام وأمر الناس بالصيام . (٢)

(١) صرح بعض أصحاب أبو حنيفة المتأخرين أن أبا حنيفة إنما يقبل رواية مجهول العدالة إذا كان في مدر الإسلام حيث الغالب على الناس العدالة أما في هذا الزمان فلا .

أنظر : كشف الأسرار ٢/٢٥ ، الإبهاج ٢/٣٢١ ، شرح اللمع ٢/٦٣٩ ، بيان المختصر ١/٧٠ ، روضة الناظر ٧٥ ، التمهيد ٣/١٢١ ، العدة ٣/٩٣٦ ، الكفاية في علم الرواية ٨٢ .

(٢) خبر الأعرابي أخرجه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي .
عن سماك عن مكرمة عن ابن عباس قال : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني رأيت الهلال ، قال الحسن في حديثه يعني رمضان ، فقال : " أتشهد أن لا إله إلا الله " قال : نعم ، قال : " أتشهد أن محمداً رسول الله " قال : نعم ، قال : " يابلل أذن في الناس فليصوموا غداً " اللفظ لأبي داود .

قال أبو داود : رواه جماعة عن سماك عن مكرمة مرسلًا ، وقال أبو عيسى : حديث ابن عباس فيه اختلاف وروى سليمان الثوري وغيره عن سماك بن حسرب عن مكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا وأكثر أصحاب سماك رواوا عن سماك عن مكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا .
قال الحاكم : هذا الحديث صحيح ولم يخرجاه ، وقال : احتج البخاري بأحاديث مكرمة ، واحتج مسلم بأحاديث سماك بن حرب ، وقال محقق صحيح ابن خزيمة : إسناده صحيح ، وصححه ابن حبان .

أنظر : سنن أبي داود : كتاب الصوم - باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ٢/٢٠٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال ١/٥٢٩ ، سنن الترمذي : أبواب الصوم - باب ما جاء في الصوم بالشهادة ١/٩٩ ، سنن النسائي : كتاب الصيام - قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان ٤/١٣٢ ، صحيح ابن خزيمة : كتاب الصيام - بسباب إجازة شهادة الشاهد الواحد على رؤية الهلال ٣/٢٠٨ ، صحيح ابن حبان : كتاب الصوم - باب رؤية الهلال ٥/١٨٧ ، المستدرک : كتاب الصوم - قبول شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان ١/١٠٦ ، سنن الدارقطني : كتاب الصيام ٢/١٥٨ ، السنن الكبرى : كتاب الصيام - باب الشهادة على رؤية هلال رمضان

لما علم إسلامه من غير سؤال من عدالته .
وهذا الذي قاله خطأ ، لأن المسلم يكون على صفة لا يجوز معها قبول خبره ، كما
أن المجهول قد يكون غير مسلم فلا يجوز قبول خبره .
فلما لم يجر قبول خبر المجهول إلا بعد ثبوت إسلامه ، لم يجر قبول خبر
المسلم إلا بعد ثبوت عدالته .
فأما خبر الأعرابي فيجوز أن يكون أسلم في الحال فكان عدلاً .
على أن الظاهر من أحوال المسلمين في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
العدالة ، بخلاف الأعصار من بعده .
فإذا ثبت أن العدالة [شرط]^(١) في قبول خبره ، فلا فرق بين الحر والعبد .
والرجل والمرأة .^(٢)
فأما الصبي : فخبره غير مقبول ، لأن قوله لا يلزم به حكم ، ولكن لو سمع صغيراً
وروى كبيراً جاز .^(٣)
فقد سمع ابن عباس^(٤) وابن [الزبير]^(٥) قبل بلوغهما فقبل المسلمون

- (١) في م' س : (شرطاً) .
(٢) انظر : الأحكام لابن حزم ١٦٢/١ ، روضة الناظر ٥٨ ، فواتح الرحموت ١٤٤/٢ ،
الوجيز في أصول الفقه ١٤٨ ، التمهيد ١٠٦/٣ ، العدة في أصول الفقه ٩٥١/٣ ،
تغيير التنقيح ١٤٧ .
- وهذا التغيير سبع سنين -
(٣) الصبي غير المميز لا تقبل روايته بالإجماع ، أما المميز فمختلف في قبول
روايته :
فالجمهور يرون أن روايته غير مقبولة ، وقال بعض الأصوليين تقبل روايته ،
أما السماع فلا يشترط فيه البلوغ بل إذا كان غائباً مميزاً يصح سماعه
وإن لم يكن بالغاً .
وقال البعض : يجب أن يكون بالغاً عند السماع ، والصحيح ما عليه الجمهور
أنه إذا تحمل صغيراً ثم بلغ وأدى بعد البلوغ تقبل روايته .
انظر : المستقصى ١٥٦/١ ، شرح اللمع ٦٣٠/٢ ، تهذيب شرح الاسنوى ٢١٨/٢ ،
الإبهاج ٣١٣/٢ ، شرح الكوكب المنير ٣٨٣/٢ ، التمهيد ١٠٦/٣ ، التقييد والإيضاح
١٦٣ ، الكفاية ٧٨ .
(٤) عبد الله بن العباس بن عبد المطلب أبو العباس حبر الأمة ، وفقه العصر ،
وإمام التفسير دعا له النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة ، ولد قبل
الهجرة بثلاث سنين ، ومات بالطائف سنة ٦٨ هـ ويقال سنة ٦٧ هـ ، وقيل سنة ٧٠ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٢٩٥/٨ ، التاريخ الكبير ٣/٥ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٢٧٤/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٠/١ ، الجرح والتعديل ١١٦/٥ ، الجمع بين رجال
الصحيحين ٢٣٩/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣١/٣ ، العقد الثمين ١٩٠/٥ ، المعرفة
والتاريخ ٢٤١/١ .
(٥) في م' س : (وابن زبير) .

- أخبارهما ، ولا يصح للمخبر أن يروي إلا بعد أمرين : (١)
إما أن يسمع لفظ من أخبره ، وإما أن يقرأ عليه فيعترف به . (٢)
وأما بالإجازة (٣) فلا يجوز أن يروي منه . (٤)

== وهو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ، أبو بكر ، وأبو خبيب
أحد الأعلام كان أول مولود للمهاجرين بالمدينة ، أمه أسماء بنت أبي بكر
المديني ولد سنة ٢ هـ وقيل سنة ١ هـ وقتل سنة ٥٧٣ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٣٣٢/٨ ، التاريخ الكبير ٦/٥ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٢٦٦/١ ، الجرح والتعديل ٥٦/٥ ، الجمع بين رجال المحييين ٢٤٠/١ ،
سير أعلام النبلاء ٣٦٣/٣ ، العقد الثمين ١٤١/٥ ، المعرفة والتاريخ ٢٤٣/١ .
(١) طرق تحمل الحديث ثمانية منها ما ذكره الماوردي وهو : السماع ، والقراءة
على الشيخ ويسمى أكثر المحدثين مرضاً .

انظر : الباعث الحثيث ١٠٩ ، التقييد والإيضاح ١٦٦ ، تدريب الراوي ٨/٢ ،
قواعد التحديث ٢٠٣ ، المسودة ٢٥٧ .

(٢) سكوت الشيخ عند القراءة عليه بلا موجب لسكوته من غفلة أو غيره
كإقراره وهذا عليه جمهور الفقهاء والمحدثين والأحوط أن يستنطقه
بالإقرار ، وشرط بعض الظاهرية إقرار الشيخ بصحة ما قرئ عليه نطقاً ، وهو
رأي أبي إسحاق الشيرازي وسليم الرازي .

انظر : شرح الكوكب المنير ٤٩٦/٢ ، المستطى ١٦٥/١ ، المسودة ٢٥٥ ، الباعث
الحثيث ١١٣ ، الكفاية ٢٨٠ .

(٣) الإجازة مشتقة من التجوز ، وهو التعدي فكانه عدى روايته حتى أوصلها
للاوي عنه وقال ابن فارس : يعني بالإجازة في كلام العرب مأخوذ من
جواز الماء الذي يسقاه المال من الماشية والحرث يقال : استجرت فلاناً
فأجازني إذا أسقاك ماء لأفرك أو ماشيتك والإجازة : أن يقول الشيخ
أجزتك أن تحدث مروياتي .

انظر : قواعد التحديث ٢٠٥ ، تدريب الراوي ٤٢/٢ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ .
(٤) قطع بهذا الماوردي ، وحكاة عنه الحافظ ابن كثير ، والحافظ العراقي ،
والنووي ومنعها شعبة وأبو زرعة الرازي ، وإبراهيم الحربي من أصحاب
أحمد ، وجمع كثير من الحنفية وبعض الشافعية والظاهرية ، ونقله الربيع
عن الشافعي .

وقال بجوازها الشافعي ، وأحمد وأكثر أصحابها ، وحكى الاتفاق على جوازها
الباقلاني والباقي وغيرهما ، واشترط أبو حنيفة ومحمد علم المجاز له
بما أجز به .

وقد توسع بعض العلماء من المتأخرين في الإجازة حتى جوزوا الإجازة
العامة للجميع والمجهول والمعدوم ، وبالمعدوم .

انظر : الباعث الحثيث ١١٩ ، التقييد والإيضاح ١٨٠ ، تدريب الراوي ٣٠/٢ ، الكفاية
في علم الرواية ٣١١ ، فواتح الرحموت ١٦٥/٢ ، أحكام ٢٨٢ ، أرشاد الفحول ٦٣ .

ومن أصحاب الحديث من أجاز الرواية بالإجازة ، ومنهم من قال : إن كانت الإجازة بشيء معين جاز أن يرويه ، وإن كانت عامة لم يجز .

وقال آخرون : إن دفع المحدث الكتاب من يده وقال قد أجرتك ^(١) هذا جاز أن يرويه ^(٢) وإن لم يدفعه إليه من يده لم يجز .

وكل هذا عند الفقهاء غلط لا يجوز الأخذ به ولا العمل عليه ، إلا أن يقرأه المحدث أو يقرأ عليه ، لأن ما في الكتاب مجهول قد يكون فيه الصحيح والفساد ولو صحت [الإجازة] ^(٣) لبطلت الرحلة [ولا تغني] ^(٤) الناس بها عن الطلب [ومعاناة] ^(٥) السماع ^(٦) .

فإذا سمع على الوجهين [اللذين] ^(٧) ذكرنا وكتبه جاز أن يرويه من كتاب إذا وثق به [وعرف] ^(٨) خطه ، وإن لم يكن حافظاً لما يرويه ولا ذاكرًا له ^(٩) .
وقال أبو حنيفة : ^(١٠) لا يجوز أن يروي من خطه وإن عرفه إلا أن يذكره

(١) في س : (أخرتك) .

(٢) وهذا ما يسميه العلماء المناولة مع الإجازة ، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق ، ومن صورها : أن يدفع الشيخ إلى الطالب أصل سماعه أو فرعاً مقابلاً به ، ويقول هذا سمعي أو روايتي من فلان فاروه عني ، أو أجرتك روايتك عني ثم يملكه إياه أو يقول خذ وانسخه وقابل به ثم رده إليّ أو نحو هذا . ومنها : أن يناول الشيخ الطالب كتابه ويحيز له روايته عنه ثم يمسكه الشيخ عنده . ولا يمكنه منه .

والمناولة في هذه الصورة لا يكاد يظهر حصول مزية بها على الإجازة الواقعة في معين كذلك من غير مناولة .

انظر : الباعث الحثيث ١٢٣ ، التقيد والإيفاح ١٩١ ، تدريب الراوي ٤٥/٢ ، الكفاية في علم الرواية ٣٢٦ ، شرح الكوكب المنير ٥٠٣/٢ ، جمع الجوامع ١٧٤/٢ .

(٣) في م' س : (الإجازة) .

(٤) في م' س : (ولا تغني) .

(٥) في س : (ومعياه) في م' غير منقوطة (ومعياه) .

(٦) انظر : البحر ٩ آ .

(٧) في م' س : (الذي) .

(٨) في س : (وغرق) وفي م غير منقوطة (وعرف) .

(٩) (١١) وخالف أبو يوسف ومحمد أبسى حنيفة فقالا بقول الجمهور .

انظر : التمهيد ١٦٩/٣ ، المسودة ٢٥٢ ، روضة الناظر ٦٢ ، العدة في أصول

الفقه ٩٧٤/٣ ، الوجيز في أصول الفقه ١٥٦ .

(١٠) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي ، فقيه أهل العراق ، وإمام أصحاب

الرأي ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥٠ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٤٤٩/١٠ ، طبقات الحفاظ ٨٠ ، الطبقات السنية ٨٦/١ ،

مرآة الجنان ٣٣٠/١ .

[ويحفظه] (١) كما لا يحوز أن يشهد بمعرفة خطه حتى يذكر ما يشهد به .
وهذا فاسد بالأثر المعمول عليه والاعتبار المأخوذ به .
فالأثر ماعمل عليه المسلمون فيما أخذوه من أحكامهم من كتب رسول الله صلى
الله عليه وسلم منها : كتابه (٢) إلى عمرو بن حزم . (٣)
ومنها : الصحيفة التي أخذها أبو بكر من (٤) قراب (٥) سيف رسول الله
صلى الله عليه وسلم . (٦)

(١) في س : (ونحفظه) وفي م غير منقوطة (ونحفظه) .
(٢) أخرج مالك والنسائي والدارقطني بالفاظ مختلفة عن الزهري عن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به
مع عمرو بن حزم ، فقرئت على أهل اليمن هذه نسختها
قال أحمد محمود شاكر في تحقيقه للرسالة : وقد تكلم العلماء طويلاً
في اتصال إسناده . وانقطاعه والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح .
انظر : الموطأ : كتاب العقول - باب ذكر العقول ٨٤٩/٢ ، سنن النسائي
كتاب الديات - ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول ٥٧/٨
سنن الدارقطني : كتاب الدييات ٢٠٩/٣ ، هامش
الرسالة ٤٢٣ .

(٣) عمرو بن حزم بن لوذان الخزرجي ، النجاري ، صحابي ، أمره النبي صلى
الله عليه وسلم على اليمن وكتب له كتاباً في المدقات والديات
روى عنه ابنه محمد ، والنضر بن عبد الله السلمي وزياد بن نعيم
الحضرمي ، مات بالمدينة سنة ٥١ هـ ، وقيل ٥٤ هـ ، وقيل ٥٣ هـ ، وقيل
توفي في خلافة عمر .
أنظر : الاستيعاب ٥١٠/١ ، الإصابة ٥٢٥/ ، تجريد أسماء المحابة ٤٠٤/١ ،
الجرح والتعديل ٢٢٤/٦ . تهذيب التهذيب ٢٦٧/١ ، الشقات ٢٦٧/٣ .

(٤) (من) مكررة في س .
(٥) القراب : غمد السيد والسكين ونحوهما .
انظر : - قرب - لسان العرب ٦٦٧/١ .
(٦) أخرجه أبو داود ، والترمذي ، والحاكم ، والبيهقي من طريق سفيان بن حسين
عن الزهري عن سالم عن عبد الله بن عمر قال : كتب رسول الله صلى الله
عليه وسلم كتاب المدقة فلم يخرج به إلى عماله حتى قبض فقرنه بسيفه ،
فعمل به أبو بكر حتى قبض ثم عمل به عمر حتى قبض فكان فيه " في خمس
من الإبل شاة ، وفي عشر شاتان"
قال الحاكم : هذا حديث كبير في هذا الباب يشهد بكثرة الأحكام التي
في حديث شماعة عن أنس إلا أن الشيطان لم يخرجها لسفيان بن حسين الواسطي
في الكتابين ، وسفيان بن حسين أحد أئمة الحديث ، وثقه يحيى بن معين .
قال البيهقي : قال أبو عيسى الترمذي في كتاب العلل : سألت محمد
ابن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث فقال : أرجو أن يكون محفوظاً ،
وسفيان بن حسين صدوق .

ففي نصب (١) الزكاة ، فلما [جاز ذلك في] (٢) الأحكام ، وإن لم يجر في الشهادة جاز أن يعمل عليه فيما [يرويه] (٣) على خطه وإن لم يجر أن يشهد بخطه .

وروي أنس (٤) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " قيدوا العلم بالكتاب " (٥) فلولا أن الرجوع إليه عند النسيان جائز ، لم يكن لتقييده بالخط فائسدة ، ولأن المسلمين لم يزالوا على قديم الزمان وحديثه يسمعون [من] (٦) حُكَّت من كتابه فلا ينكرونه ولا يجتنبون سماعه ، فصار ذلك منهم إجماعاً .
ولأنه لما جاز أن يروي عن سماع صوت المحدث وإن لم يره [لزحمة] (٧) أولدهاب بصره بخلاف الشهادة جاز أن يروي من خطه الموثوق به بخلاف الشهادة .

قال ابن حجر : ويقال تفرد بومله سفيان بن حسين وهو ضعيف في الزهري خاصة والحفاظ من أصحاب الزهري لا يملونه .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الزكاة - باب في زكاة السائمة ٩٨/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الزكاة - باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم ٦٦/٢ ، المستدرک : كتاب الزكاة ٢٩٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الزكاة - باب كيف فرض الصدقة ٨٨/١ .

(١) في م : (نمل) .

(٢) في م ، س : (فلما جاوز في ذلك) .

(٣) في م ، س : (رويه) .

(٤) أنس بن مالك بن النضر أبو حمزة الأنصاري الخزرجي ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، روى عن النبي وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان ... وأخسرين ومنه خلق عظيم منهم الحسن وابن سيرين والشعبي كان آخر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم موتاً . مات سنة ٩٣ هـ ، ويقال ٩٢ هـ ، ويقال ٩١ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٨٨/٩ ، التاريخ الكبير ٢٧/٢ ، تذكرة الحفاظ ٤٤/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٧/١ ، الجرح والتعديل ٢٨٦/٢ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٣٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٩٦/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ٣٧ ، مرآة الجنان ٢١١/١ .

(٥) رواه القضاة عن ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك ، ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله من طريق آخر ، ورواه الخطيب البغدادي عن شامة بن أنس عن أنس ، قال محقق مسند الشهاب : وروي من حديث عبد الله ابن عمرو ، وابن عمر ، فهو صحيح بتلك الطرق ولشواهد .

انظر : مسند الشهاب ٣٧٠/١ ، جامع بيان العلم وفضله ٧٢/١ ، تاريخ بغداد .

٤٦/١٠ . تقييد العلم ٧٠ .

(٦) في م ، س : (عن) .

(٧) في م ، س : (لرحمة) .

فصل

وأما الصنف الثالث : وهم المجمعون على حكم .

فتقليدهم على ما أجمعوا عليه واجب ، وفرض الاجتهاد عنافيه ساقط لكـون الإجماع (١) حجة لا يجوز خلافها ، ولا وجه لما قاله النظر العام (٢) ،

(١) الإجماع في اللغة له معنيان : أحدهما : الاتفاق ، يقال أجمعوا على الأمر أي اتفقوا عليه ، والثاني : العزم ، يقال جمع أمره وأجمعه وأجمع عليه أي عزم عليه .

انظر : - جمع - لسان العرب ٥٧/٨ ، المصباح المنير ١/١١٩ .
والإجماع اصطلاحاً : اتفاق علماء العمر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر من أمور الدنيا . كذا عرفه الغزالي في المستملى وابن قدامة في الروفة .

وعرفه الأمدى بأنه اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من الأعمار على حكم واقعة من الوقائع .
قال هذا إذا قلنا أن العامي لا يعتبر في الإجماع وإلا فالواجب أن يقال : الإجماع : عبارة عن اتفاق المكلفين من أمة محمد

وعرفه الماوردي بقوله : هو أن يستفيض اتفاق أهل العلم من جهة دلائل الأحكام وطرق الاستنباط على قول في حكم لم يختلف فيه أهل عصرهم ، وتكون استضافته عند أمثالهم من أهل العلم بعد عصرهم ، فتعتبر الاستضافة من أهل العلم وفي أهل العلم لا يكون لقول من جرح من أهل العلم تأثير في اتفاق أو خلاف . فهذا حد الإجماع .

انظر : أدب القافي للماوردي ١/٤٥٠ ، المستملى ١/١٧٣ ، المنحول ٣٠٣ ، روضة الناظرين ٦٧ ، الأحكام للأمدى ١/١٤٨ " طبعة دار الفكر " ، شرح البدخشبي ٣/٢٧٥ ، إرشاد الفحول ٧١ .

(٢) إبراهيم بن سيار بن هاني المصري ، أبو إسحاق ، الملقب بالنظام ، أحد شيوخ المعتزلة .

ولقب بالنظام : إما لأنه كان ينظم كلامه وينسقه ، أو ينظم الشعر ، وهو رأي أنصاره ، وإما لأنه كان ينظم الخرز في سوق البصرة وهو رأي خصومه .
أخذ علم الكلام عن أبي الهذيل العلاف ، وقد كانت دراسته مزيجاً جامعاً بين آراء المعتزلة ، وآراء الفلاسفة الطبيعيين والإلهيين ، ومذهب المانويست من المجوس ، فتكون له من ذلك مذهب خاص .

من مؤلفاته : كتاب النكت الذي تكلم فيه على أن الإجماع ليس بحجة ، ولذلك طعن في صحابه فنسب إلى كل منهم عيباً ، توفي سنة ٢٢١ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٩٧/٦٥١ ، الفرق بين الفرق ١١٣ ، الفتح المبين ١/١٤٣ .

- ودُهبت (١) إليه الخوارج (٢). من إبطال الإجماع، وإسقاط الاحتجاج به .
استدلالاً بتجوز الخطأ على جميع الصحابة إلا واحداً وهو على الآخر أجوز .
فلما [جاز] (٣) خلاف الجميع إلا واحداً جاز خلافهم مع الواحد .
لأن هذه شبهة فاسدة يبطلها النص ويفسدها الدليل .

قال الله تعالى : " وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ ، وَيَتَّبِعْ
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ سُوِّلُوا مَا تَوَلَّى ، وَنُظِمَ لَهُمْ سَاءَتْ مَصِيرًا " . (٤)

فتوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين ، ومن جوز خلاف الإجماع فقد اتبع
غير سبيل المؤمنين . (٥)

وروي عن النبي عليه السلام (٦) أنه قال " لاتجتمع أمتي على فلاة " (٧) (٨)

- (١) فسي م : (وذهب) .
(٢) انظر : اللمع ٤٨ ، شرح اللمع ٦٦٦/٢ ، حاشية التفاتاني على مختصر ابن
الحاجب ٢٩/٢ ، الإبهاج ٢٥٢/١ ، فواتح الرحموت ٢١١/٢ ، البرهان ٢٧٥/١
التمهيد ٢٢٤/٣ .
(٣) في م : س : (كان) .
(٤) سورة النساء ، آية (١١٥) .
(٥) انظر : أحكام القرآن للشافعي ٣٩/١ .
(٦) في م : (من النبي صلى الله عليه وسلم) ومكتوب فوقها عليه السلام .
(٧) في س : (فلاة) .
(٨) هذا الحديث له طرق متعددة والألفاظ مختلفة .
فقد روي من حديث أبي مالك الأشعري ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأنس ، وسمره
وأبي أمامة وأبي مسعود .
روى أبو داود عن شريح بن عبيد الحفري عن أبي مالك الأشعري قال : قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن الله أجاركم من ثلاث خلال : أن
لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً ، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق
وأن لا تجتمعوا على فلاة " .
قال الزمخشري : سكت عنه أبو داود فهو عنده حجة . وقال : شريح لم يسمع
من أبي مالك قاله أبو حاتم الرازي .
وروى الترمذي والحاكم من حديث ابن عمر : " لا يجمع الله أمتي - أو قال
هذه الأمة - على الفلاة أبداً ، ويد الله على الجماعة " .
قال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وقال الغماري : إسناده
حسن إن شاء الله .

ولأن الإجماع من الكافة مع اختلاف [أغراضهم] ^(١) لا يجوز أن يكون إلا عـسـن دليل يوجب اتفاقهم [ولا يخلو] ^(٢) ذلك الدليل من أن يكون مقطوعاً بـهـ أو غير مقطوع به .

فإن كان مقطوعاً به لم يجر خلافه ، وإن كان غير مقطوع به لم يجر تركه — إلا بما هو أظهر ^(٣) منه ، وذلك غير جائز من وجهين : أحدهما : أن من وصل إلى الأخرى ^(٤) كان وصوله إلى الأظهر أولى . والثاني : أنه لا يجوز أن يخفى على الكافة دليل ظاهر ، ويكون الواحد به ظاهراً فإذا ثبت أن الإجماع حجة فهو على ضربين :

أحدهما : ما علم من دين الرسول ضرورة كوجوب الصلاة والصيام والحج ، وتحريم الربا وشرب الخمر فهذا يجب الانقياد إليه من غير اعتبار الإجماع فيه ؛ لأن ما علم حكمه ضرورة لصور أن الأمة خالفته لكانوا محجوبين ^(٥) به فصار حكمه ثابتاً بغير الإجماع لكونه حجة على الإجماع . ^(٦)

والضرب الثاني : ما لم يعلم من [الدين] ^(٧) ضرورة وذلك على ضربين : أحدهما : ما اشترك فيه الخاصة والعامة في معرفة حكمه كأعداد الركعات ، ومواقيت الصلاة ، وستر العورة ، وتحريم بنت البنت كالبنت ، وإحلال بنت العم بخلاف العممة ، فهذا يعتبر فيه إجماع العلماء ، وهل يكون إجماع العامة معتبراً

== قال الزركشي : واعلم أن طرق هذا الحديث كثيرة ولا تخلو من علة ، وإنما أوردت منها ذلك ليتقوى بعضها ببعض .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الفتن والملاحم - باب ذكر الفتن ودلائلها ٩٨/٤ ، سنن الترمذي : أبواب الفتن - باب في لزوم الجماعة ٣/٣١٥ ، المستدرک : كتاب العلم ١/١١٦ ، المعتمد ٥٨ ، تحفة الطالب ١٤٦ ، تلخيص الحبير ٣/٤١ .

- (١) في م' س : (أغراضهم) .
- (٢) في م' س : (لا يخلو) .
- (٣) في س : (أظهر) .
- (٤) في م' س : (الأخرى) .
- (٥) في م' : (محجوبين) .
- (٦) انظر : المستمضى ١/١٨١ ، الإبهاج ٢/٣٨٤ .
- (٧) (الدين) زيادة يقتضيها المعنى .

فيه [و] ^(١) لولا وفاقهم عليه ما ثبت إجماعاً على وجهين لأصحابنا: ^(٢)

أحدهما : أن إجماعهم [معتبر] ^(٣) في انعقاده ، ولولاه ما ثبت إجماعاً
لاشتراكهم والعلماء في العلم به .

والوجه الثاني : وهو أصح أن إجماعهم فيه غير معتبر وهو منعقد ^(٤) بإجماع
العلماء دونهم ، لأن الإجماع إنما يصح إذا وقع عن نظر واجتهاد ، وليس العامة
من أهل الاجتهاد فلم يكونوا من أهل الإجماع .

ولأن الإجماع يكون معتبراً بمن يكون خلافه مؤثراً ، وخلاف العامة غير مؤثر
فكان إجماعهم غير معتبر .

والضرب الثاني : ما اختص [العلماء] ^(٥) بمعزفة حكمه دون العامة .
كنصب الزكاة ، وتحريم المرأة على [خالها] ^(٦) وعمها ، وإبطال الوصية
للوارث فالمعتبر فيه إجماع العلماء من أهل الاجتهاد والفتية
العامة ^(٧) .

واختلف أصحابنا هل يراعى ^(٨) فيه إجماع غير الفقهاء من المتكلمين ^(٩)

(١) (و) زيادة يقتضيها المعنى
(٢) وصح الغزالي أن إجماع العامي غير معتبر ، واختار الأدي أنه معتبر

انظر: المستملى ١/١٨٢ ، شرح تنقيح الفصول ٣٤١ ، شرح الكوكب المنير ٢/٢٢٥

التمهيد ٣/٢٥٠ ، الأحكام للآدي "طبعة دار الفكر" ١/١٦٧ ، الإبهاج ٢/٢٨٤ ،

المنحول ٣١٠ ، كشف الأسرار ٢/١٨٣ .

(٣) في م' س : (معتبراً) .

(٤) في س : (معتقد) .

(٥) في م' س : (بالعلماء) .

(٦) في م' س : (خالته) .

(٧) انظر : البحر ١١ ب ، إرشاد الفحول ٨٨ .

(٨) في س : (يراعى) .

(٩) إما أن يريد بالمتكلمين هنا المتكلمون في الأصول فقد قال الشوكاني :
وأما الأصولي الماهر المتصرف في الفقه ففي اعتبار خلافه في الفقه وجهان
حكماهما الماوردي .

وإما أن يراد بهم علماء الكلام ، يقول الرازي في الاعتبارين في الإجماع :
المعتبر في الإجماع - في كل فن - أهل الاجتهاد في ذلك الفن وإن لم
يكونوا من أهل الاجتهاد في غيره ، مثلاً العبرة بالإجماع في مسائل الكلام
بالمتكلمين ، وفي مسائل الفقه بالمتكلمين من الاجتهاد في مسائل الفقه ،
فلا عبرة بالمتكلم في الفقه ولا بالفقيه في الكلام ، ثم قال حاكياً الخلاف

أم لا على وجهين : (١)

أحدهما : يراعى إجماعهم فيه ويؤثر خلافهم : لأنهم من أهل الاجتهاد ، ولهم معرفة باعتبار الأصول .

والوجه الثاني : أن إجماع المتكلمين فيه غير معتبر ، وخلافهم فيه غير مؤثر ، لأن الفقهاء أقوم بمعرفة الأحكام ، وأكثر حفظاً للفروع [واكتشـر ارتيافاً] (٢) بالحق .

فإذا ثبت أن أهل الاجتهاد من العلماء هم المعتبرون في انعقاد الإجماع فخالف منهم واحد لم ينعقد الإجماع . (٣)

لأن ابن عباس خالف الصحابة في مسائل لم يجعلوا أقوالهم حجة [عليه] (٤) لتفرده بالخلاف فيه . (٥)

ولكن اختلفوا هل يكون خلاف الواحد - مانعاً من انعقاد الإجماع - مشروطاً بعدم الإنكار أبداً . (٦)

فقالت طائفة : إنما يمنع خلاف الواحد - إن أنكره (٧) - من انعقاد الإجماع

== في الأصولي : أما الأصولي المتمكن من الاجتهاد إذا لم يكن حافظاً للأحكام فالحق أن خلافه معتبر خلافاً لقوم .

انظر : المحصول ٢/٢٨١ ، إرشاد الفحول ٨٨ .

(١) انظر شرح اللمع ٢/٧٢٤ ، التمهيد ٣/٢٥٠ ، روضة الناظر ٦٩ .

(٢) في م' س : غير منقوطة (أكبر أرسافاً) .

(٣) هذا مذهب الأكثرين ، وذهب محمد بن جرير الطبري ، وأبو بكر السرازي ، وأبو الحسن الخياط من المعتزلة وإحدى الروايات عن أحمد إلى انعقاده

انظر : الأحكام للآمدي ١/١٧٤ ، شرح اللمع ٢/٧٠٤ ، شرح تنقيح الضموم ٣٣٦ ،

شرح الكوكب المنير ٢/٢٣٠ ، البرهان ١/٧٢١ ، المعتد ٢/٢٩ ، إرشاد الفحول ٨٩ .

(٤) في م' س : (عليهم) .

(٥) يعني لم يلزموه بأقوالهم بسبب تفرده بالخلاف ، وإنما راعوا خلافه .

(٦) انظر : الأحكام للآمدي " طبعة دار الفكر " ١/١٧٤ .

(٧) إما أن تكون هذه الجملة المعترضة رائدة والكلام بدونها واضح ، ومعناه

إنما يمنع خلاف الواحد من انعقاد الإجماع إذا لم يظهر من الباقيـن

إنكار على ذلك الواحد فيما ومل إليه كخلاف ابن عباس في مسائل العول ،

وإن أنكروا عليه ما ومل إليه باجتهاده لايعتبر قوله ، ولا يمنع مسـن

انعقاد الإجماع كخلاف ابن عباس في المتعة وربما الفضل . حكى الآمدي ==

فيما أجمعوا عليه حتى لا ينعقد الإجماع به لبطل التبليغ^(١)، ولما وجب أن يكون كل عصر حجة على من بعدهم فعلى هذا لو اختلف الصحابة على قولين في حادثة أجمع التابعون فيها على أحدهما فقد اختلف أصحابنا هل ينعقد الإجماع بهم بعد خلاف الصحابة قبلهم .

فذهب أبو العباس بن سريج^(٢) وكثير من أصحاب الشافعي^(٣) إلى أن الإجماع قد انعقد والخلاف المتقدم قد [ارتفع]^(٤).

لأنه لما كان إجماع العصر الثاني حجة مع عدم الخلاف في العصر الأول، وجب أن يكون حجة مع وجود الخلاف في العصر الأول، لأن ما كان حجة لا يختلف باختلاف الأعمار .

وذهب أبو بكر الصيرفي^(٥) وطائفة من أصحاب الشافعي إلى أن حكم الخلاف بساق

(١) يعني أن كون الإجماع خاصاً بعصر الصحابة خطأ؛ لأن عصر من بعد الصحابة كعصر الصحابة في خاتم الرسالة، وتبليغهم من الله ورسوله ما أمروا بتبليغه، فلو خشي الإجماع بعصر الصحابة لبطل التبليغ فترفع الثقة من الشريعة .

(٢) أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج، أحد أئمة الشافعية، ويلقب بالبار الأسهب، أخذ الفقه من أبي القاسم الأنماطي والمزني، وعنه انتشر المذهب في الأندلس، من نحو أربع مائة مصنف منها : الأقسام والخصال في فروع الفقه الشافعي، الواضع لنصوص الشرائع، كتاب العين، والدين في الوصايا التقريب بين المزني والشافعي . توفي سنة ٣٠٦ هـ .

انظر : البداية والنهاية ١٢٩/١١، تذكرة الحفاظ ٨١١/٣، شذرات الذهب ٢٤٧/٢، الفهرست ٢٩٩، طبقات ابن قاضي شهبة ٤٩/١، طبقات الشيرازي ١١٨، طبقات العبادي ٦٢، المنتظم ١٤٩/٦، معجم المؤلفين ٣١/١ .

(٣) منهم أبو علي بن خيران، وأبو بكر القفال .

انظر : شرح اللمع ٧٢٦/٢ .

(٤) في م : س : (اسع) .

(٥) في م : (الصيرفي) .

وهو محمد بن عبد الله البغدادي الملقب بالصيرفي المكنى بأبي بكر، تفقه على أبي العباس بن سريج، كان قوياً في المناظرة، والحدل، متبحراً في الفقه وعلم الأصول . من مؤلفاته : كتاب البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام كتاب في الإجماع، شرح لرسالة الشافعي، وله كتاب في الغرائض . توفي بمصر سنة ٣٣٠ هـ .

انظر : شذرات الذهب ٣٢٥/٢، طبقات السبكي ١٨٦/٣، طبقات العبادي ٦٩، طبقات الأسنوي ١٢٢/٢، طبقات الشيرازي ١٢٠، طبقات ابن هداية الله ٦٣، وفيات الأعيان

١٩٩/٤، الفهرست ٣٠٠، الفتح المبين ١٨٠/١ .

والإجماع غير منعقد؛ (١)

لأن إجماع الصحابة على قولين إجماع منهم على تسويغ القول بكل واحد من القولين فلم يجز أن يكون إجماع التابعين مبطلاً لإجماع الصحابة .
ولأن الإجماع الثاني لو رفع القول الآخر كان نسخاً ، ولا يجوز حدوث النسخ بعد ارتفاع الوحي .

وعلى هذا لو أدرك أحد التابعين عصر الصحابة ، وكان من أهل الاجتهاد فخالطهم فيما أجمعوا عليه ، فقد اختلف أصحابنا هل يكون ذلك مانعاً من اعتقاد الإجماع أولاً على ثلاثة مذاهب : (٢)

أحدها : أن الإجماع منعقد ، وأن خلاف التابعي غير مؤثر ؛ (٣)
لأن عائشة رضي الله عنها أنكرت على أبي سلمة بن عبد الرحمن خلافة
[لابن] (٤) عباس في مدة الحامل المتوفى (٥) منها زوجها وقالت : " أراك [كالفروج تصيح] (٦) مع الديكة " (٧)

(١) قال الآمدي المختار امتناع الإجماع .
انظر الوجهين : المستمل ٢٠٣/١ ، الإحكام للآمدي ٣٠٤/١ ، البرهان للأسنوي ٤٥٧ ، تهذيب شرح الأسنوي ٢٧٦/٢ ، التمهيد ٢٩٧/٣ .
(٢) انظر : أدب القاضي للماوردي ٤٧٥/١ ، شرح اللمع ٧٢٠/٢ ، الإحكام للآمدي ١٧٨/١ ، شرح تنقيح الفصول ٣٣٥ ، فواتح الرحموت ٢٢١/٢ ، المسودة ٢٨٧ ، إرشاد الفحول ٨١ .

(٣) حكاة الشوكاني عن إسماعيل بن علية .
انظر : إرشاد الفحول ٨١ .
(٤) في م' س : (لأن ابن عباس) .
(٥) في س : (المتوفى) .
(٦) في م' س : (كالفروج تصيح) .
(٧) لم أجده بهذا السياق واللفظ ، روى نحوه مالك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف أنه قال : سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل ؟ فقالت : هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة ؟ مثل الفروج يسميع الديكة تصرخ فيصرخ معها إذا حاوز الختان الختان فقد وجب الغسل .
وروى مسلم ومالك خلاف ابن عباس ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن في عبدة المتوفى عنها زوجها يفرى مسلم عن سليمان بن يسار أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة وهما يذكران المرأة

والقول الثاني (١) : وهو قول جمهورهم أن خلافه معتد به ، ومانعاً من انعقاد الإجماع دونه ، لأنه قد عاصر الصحابة كثير من التابعين فكانوا يفتنون باجتهادهم من غير نكير من الصحابة عليهم ، فصاروا معهم من أهل الاجتهاد [ولولا] (٢) ذلك لمنعهم من [الفتيا] (٣) خوفاً من الفتيا بما يخالفهم . والمذهب الثالث (٤) : وهو قول بعض المتأخرين أن التابعي إن كان حياً — أدركهم [خاص] (٥) معهم فيما اختلفوا فيه اعتد بخلافه ولم ينعقد الإجماع دونه ، وإن تكلم فيه بعد أن سبق إجماع الصحابة عليه لم يعتد بخلافه .

=== تنفس بعد وفاة زوجها بليال ، فجعلنا يتنازعان ذلك ، قال : فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي (يعني أبا سلمة) فبعثوا قريباً مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك فجاءهم فأخبرهم أن أم سلمة قالت : إن سبيحة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال ، وأنها ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تتزوج . وذكر الحادثة بمثل ما ذكرها الماوردي الشيرازي في شرح اللمع ، وابن النجار في شرح الكوكب المنير ، والكلوذاني في التمهيد .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب واجب الغسل إذا التقى الختانان ٤٦/١ ، كتاب الطلاق - باب عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً ٥٩٠/٢ ، صحيح مسلم : كتاب الطلاق - باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها ١١٢٣/٢ ، شرح اللمع ٧٢١/٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٣٤/٢ ، التمهيد ٢٧٠/٣ . (١) وبه قال عامة الفقهاء والمتكلمين ، وأما إليه أحمد ، وحكاه القاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي ، ونقله السرخسي من الحنفية من أكثر أصحابهم .

انظر : التمهيد ٢٦٧/٣ ، إرشاد الفحول ٨١ .

(٢) في م ، س : (ولو) .

(٣) في م ، س : (العى) غير منقوطة .

(٤) قال الأمدى : وهذا مذهب أصحاب الشافعي ، وأكثر المتكلمين ، وأصحاب

أبي حنيفة ، ومذهب أحمد في إحدى الروايتين منه .

انظر : الإحكام للأمدى ١٧٨/١ .

(٥) في م ، س : (خاص) .

م كل من أتى به من فرقة متأخري الشافعية ، وكل من أتى قبل هذا
فرقة من متقدمي الشافعية .

فإن قيل : فهل يكون انقراض العصر شرطاً في [ص ١] (١) الإجماع (٢) ؟

[قيل] (٣) الإجماع على ضربين :

أحدهما : إجماع عن قول . (٤)

والثاني : إجماع عن انتشار وإسكان . (٥)

فالإجماع على الانتشار والإسكان لا ينعقد إلا بانقراض العصر، لأن الإسكان قد يحتمل أن يكون لالتماس الدليل، ويحتمل الوفاق، فإذا انقرضوا عليه زال الاحتمال، ويثبت أنه إسكان وفاق .

لكن اختلف أصحابنا في المسكين فيه هل يعتبر في انعقاد الإجماع بهم وجود

(١) في م ، س : (الصفحة) .

(٢) في اشتراط انقراض العصر في صفة الإجماع خمسة مذاهب :

أحدها : أنه لا يشترط وعليه أكثر الشافعية والحنلية ، وقال ابن قدامة في الروضة وأوماً إليه الإمام أحمد ، وقال ابن بدران عن الإمام أحمد : قلت ومعتد مذهبه عدم الاشتراط .

والثاني : يشترط وهو رأي أحمد وابن فورك .

والثالث : أنه يشترط في السكوت دون القول ، وهو مذهب الأستاذ أبي إسحاق الأسفرايني واختاره الآمدي ، وقال أبو إسحاق الشيرازي : إن كان عن قول أو فعل بعضهم وسكت الباقون ففيه طريقان : أحدهما : أنه على وجهين ، والثاني أنه يعتبر فيه انقراض العصر قولاً واحداً .

والرابع : إن كان الإجماع من قياس اشتراط فيه وإلا فلا . قاله إمام الحرمين والخامس : إنه إذا لم يبق من المجتمعين إلا عدد قليل من أقل عدد التواتر فلا يكثر ببقائهم ، ويحكم بانعقاد الإجماع .

انظر : المنحول ٣١٧ ، الإحكام للآمدي ١٨٩/١ ، الإبهاج ٣٩٣/٢ ، تهذيب شرح الأسنوي ، ٢٩١/٢ ، شرح اللمع ٦٩٧/٢ ، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢ ، البرهان ٦٩٤/١ ، أصول السرخسي ٣١٥/٢ ، التقرير والتحبير ٨٦/٢ ، شرح الكوكب المنير ٢٤٦/٢ ، التمهيد ٣٤٦/٢ ، روضة الناظر ٧٣ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٢٨١ ، إرشاد الفحول ٨٤ .

(٣) في م : (قبل) وفي س غير منقوطة (مل) .

(٤) وهو الإجماع الصريح .

(٥) وهو الإجماع السكوتي : بأن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر ذلك فسي المحتهدين من أهل ذلك العصر ، فيسكتون ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار .

انظر : إرشاد الفحول ٨٤ .

الرضا منهم والاعتقاد (١) على وجهين : (٢)

أحدهما : يعتبر فيه اعتقادهم ، لأن بالاعتقاد يثبت الحكم .
والثاني : يعتبر فيه الرضا ، لأن الاعتقاد غير موصول إليه والرضا دليل عليه .
وأما الإجماع من قول فهو أؤكد منه لانتفاء الاحتمال منه وليس انقراض العصر
شرطاً في انعقاده .

وذهب بعض أصحابنا إلى أن انقراض العصر [شرط] (٣) في انعقاده لأن لبعض
المجمعين الرجوع ، كما رجع علي رضي الله عنه في بيع أمهات الأولاد ، (٤) فلو
كان منعقداً لما جاز خلافه .

وهذا خطأ ، لأن الإجماع إنما ينعقد بالنظر ، والاستدلال ، وذلك مما يبطل بالموت
فلم يجر أن يكون انقراض العصر شرطاً فيه ، لأن الموت يبطل ما انعقد الإجماع
به ، ولأن كل من كان قوله حجة بعد موته كان قوله حجة في حياته كالنبي
صلى الله عليه وسلم .

وليس يمتنع أن يكون لبعضهم الرجوع ، وإن كان الإجماع منعقداً لأن إجماعهم
ليس بحجة عليهم وإنما هو حجة على من بعدهم .

(١) أي اعتقاد صحة الحكم .

(٢) قال الفراءني : إن الإجماع السكوتي يعتبر إجماعاً بشرط إضافة القرائن
العلم بالرضا .

(٣) في م' ، س' : (شرطاً) .

(٤) أم الولد : هي الأمة إذا حبلت من سيدها وولدت سواء كان المولود حياً
أو ميتاً أو مات فيه فترة ، فإنها تعتق بموت سيدها .
انظر : منهاج الطالبين ١٤٩ .

روى عبد الرزاق والبيهقي عن معمر بن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة
السلماني قال : سمعت علياً يقول : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات
الأولاد أن لا يبعن ، قال ثم رأيت بعد أن يبعن ، قال عبيده فقلت له فرأيك
ورأي عمر في الجماعة أحب إليّ من رأيك وحدك في الفرقة ، أو قال فـ
الفتنة فضحك علي .

قال ابن حجر : وهذا الإسناد معدود في أصح الأسانيد .
انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب أحكام العبيد - باب بيع أمهات الأولاد

٤٢٩١/٧

السنن الكبرى : كتاب عتق أمهات الأولاد - باب الخلاف في أمهات الأولاد .

٣٤٨/١٠ • تلخيص الحبير ٢١٩/٤ •

فصل

فأما المصنف الرابع : وهم المحابة

فتقليدهم يختلف على حسب اختلاف أحوالهم فيما قالوه ، ولهم أربعة أحوال :
أحدها : أن يجمعوا على الشيء قولاً ، ويتفقوا لفظاً ،
فهذا إجماع لا يجوز خلافه ، وتقليدهم فيه واجب ، والمصير إلى قولهم فيه لازم .
والحال الثانية : أن يقول واحد منهم قولاً ، وينتشر في جميعهم وهم من بين
قائل به ، وساكت على الخلاف فيه فذلك ضربان :

أحدهما : أن يظهر الرضا من الساكت عما ظهر النطق [به] ^(١) من القائل .
فهذا إجماع لا يجوز خلافه ، لأن ما يدل عليه نطق موجود في رضا الساكت . ^(٢)
والضرب الثاني : أن لا يظهر من الساكت الرضا ، ولا الكراهة فهو حجة لأنهم لو
علموا خلافه لم يسمعهم ^(٣) الإقرار عليه ، وهل يكون إجماعاً أم لا على قولين : ^(٤)
أحدهما : يكون إجماعاً ، لأنه لو كان فيهم مخالف لبعثه الدوامي على إظهار خلافه
لأن كتم الشريعة ينتهي عندهم .

[والقول] ^(٥) الثاني : لا يكون إجماعاً . ^(٦)

قال الشافعي ^(٧) : من نسب إلى ساكت كلاماً فقد كذب عليه .

(١) (به) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) انظر : التمهيد ٣/٢٢٣ ، روضة الناظر ٧٦ ، أحكام الفصول ٤٨٠ .

(٣) في س : (لم يسمعهم) .

(٤) قال أبو إسحاق الشيرازي : الصحيح أنه إجماع وأنه حجة .

انظر : شرح اللمع ٢/٦٩١ ، الأحكام للأمدى ١/١٨٧ ، روضة الناظر ٧٦ .

(٥) في م س : (فالقول) .

(٦) وبه قال أبو بكر الصيرفي .

انظر : شرح اللمع ٢/٦٩١ ، المسودة ٣٠٠ .

(٧) انظر قول الشافعي : البرهان للجويني ١/٧٠١ ، البرهان لأستوي ٤٥٠ ، المنحول

٣١٨ ، ولفظه فيهم : " لا ينسب إلى ساكت قول " .

وكان أبو إسحاق المروزي يقول : إن كان ما قاله الواحد فيهم حكماً حكم به كان انتشاره فيهم ، وسكوتهم عن الخلاف فيه إجماعاً ، وإن كان [فتياً] ^(١) لم يكن إجماعاً ، لأن الحكم لم يكن فيهم إلا من مشورة ومطالعة وبعد نظر ومباحثة .

وإن كان أبو علي بن أبي هريرة ^(٢) يقول بفد هذا : إن كان [فتياً] ^(٣) كان إجماعاً وإن كان حكماً لم يكن إجماعاً . ^(٤)

لأن الحكم لازم لا يجوز اعتراض الساكتين فيه ، لما فيه من إظهار المباينة ، والفتيا غير لازمة ، وليس المخالفة فيها مباينة ، وكان السكوت دليلاً على رضا وموافقة .

والحال الثالثة : أن يقول الواحد منهم قولاً لا يعلم انتشاره ، ولا يظهر منهم خلافه فلا يكون إجماعاً .

وهل يكون حجة يلزم المصير إليه أم لا ؟ على قولين : ^(٥) أحدهما : قاله في القديم وهو مذهب مالك ، وأبي حنيفة أنه حجة يلزم المصير إليه لقوله عليه السلام : " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " . ^(٦) ^(٧)

(١) في م : (فينا) وفي س غير منقوطة (فسا) .

(٢) في س : (أبي هرير) .

(٣) في م' : (فينا) ، وفي س غير منقوطة (فسا) .

(٤) انظر : الإحكام للآمدي ١٨٧/١ .

(٥) قال الشيرازي : ونحن ننصر القول الجديد ، وذكر الدليل على صحته .

انظر : شرح اللمع ٧٤٢/٢ ، التمهيد ٣٣١/٣ ، تنقيح الفصول ٣٣/١ ، أصول السرخسي ١٥/٢ .

(٦) أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة ، طلب العلم وهو صغير

فأخذ من نافع وسعيد المقبري والزهري ، وخلق ، ولد سنة ٩٣ هـ وتوفي سنة ١٧٩ هـ

انظر : تذكرة الحفاظ ٢٠٧/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٨/٨ ، شذرات الذهب ٢٨٩/١ ،

مقة المفوة ١٧٧/٢ ، طبقات الحفاظ ٩٦ .

(٧) رواه ابن عبد أنبر عن نافع عن ابن عمر بلفظ : " إنما أصحابي مثل النجوم

فبأيهم أخذتم بقوله اهتديتم " .

قال : وهذا إسناده لا يصح ، وقال ابن حجر : ضعيف جداً .

ورواه أيضاً من جابر بلفظ " أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم " .

وقال : هذا إسناده لا تقوم به الحجة ، لأن الحرث بن غصين مجهول .

وقال ابن حجر : رواه الدار قطني في غرائب مالك من طريق جميل بن زيد عن

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر وجميل لا يعرف ولا أصل له في حديث

مالك ولا من فوقه .

وقال الزركشي : روي من حديث عمر ، وابن عمر ، وجابر ، وابن عباس .

وذكر جميع الطرق للحديث ، وكلها ضعيفة .

انظر : جامع بيان العلم وفضله ٩٠/٢ ، تلخيص الحبير ١٩٠/١ ، الاعتبار ٨٠/١ ،

تخريج أحاديث اللمع ٢٧٠ .

ولأن المحابة قد كان بعضهم يأخذ بقول [بعض] ^(١) من غير طلب دليل فدل على أن قول أحادهم حجة .

فعلى هذا هل يجوز أن يختص به عموم الكتاب والسنة أم لا ؟ على وجهين : ^(٢) أحدهما : يجوز ، لأن ^(٣) العموم يختص بقياس محتمل ^(٤) وقوله أقوى من القياس المحتمل .

والوجه الثاني : لا يجوز تخصيص العموم به .

لأن المحابة قد كانوا يتركون أقوالهم لعموم الكتاب والسنة .

والقول الثاني : قاله في الجديد إن قول المحابي من غير انتشار ليس بحجسة ويجوز للتابعي خلافه ، لأن المجتهد لا يلزمه قبول قول المجتهد ، ولأن القياس حجة علينا ، وعلى المحابي .

فعلى هذا إن وافق قول المحابي قياس التقريب ^(٥) فهل يكون أولى من قياس المعنى ^(٦) بانفراده أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : أن قياس المعنى بانفراده [أولى لأنه] ^(٧) بانفراده حجة .

والوجه الثاني : أن قول المحابي مع موافقة قياس [التقريب] ^(٨) أولى من قياس المعنى المنفرد به .

(١) (بعض) زيادة يقتضيها المعنى .

(٢) حكى الأسنوي والبدخي الخلاف من الماوردي .

انظر : التمهيد للأسنوي ٥٠٠ ، شرح البدخي ١٤٣/٣ . (٣) (لأن) حكمة في سر

(٤) القياس المحتمل والله أعلم هو القياس الظني ، فليس باللائم فيما يخص به عموم أن يكون قياساً قطعياً .

(٥) قياس التقريب هو أحد نوعي قياس الشبه .

وهو - أي قياس التقريب - الذي يكون الشبه في أوصافه وهو على ثلاثة أضرب : أحدها : أن يتردد الفرع بين أمليين مختلفي الصفتين ، وقد جمع الفرع صفتي الأمليين ، فيرجع في الفرع أغلب الصفتين .

والضرب الثاني : أن يتردد الفرع بين أمليين مختلفي الصفتين ، والافتتان معدومتان في الفرع ، وصفة الفرع تقارب إحدى الصفتين وإن خالفتهما .

والضرب الثالث : أن يتردد الفرع بين أمليين مختلفي الصفتين والفرع جامع لصفتي الأمليين ، واحد الأمليين من جنس الفرع ، والآخر من غير جنسه .

انظر : أدب القاضي للماوردي ٦٠١/١ .

(٦) قياس المعنى : ما أخذ حجة ، فرعه من معنى أصله ، وهو قسمان : قياس جلي وقياس خفي .

انظر : أدب القاضي للماوردي ٥٨٦/١ .

(٧) في س : (أولاً لأن) .

(٨) في م ، س : (النص) .

وقال ابن أبي هريرة : وقد أخذ الشافعي به في عيوب الحيوان حيث أخذ بقفص عثمان (١) لموافقته قياس التقريب مع مخالفته قياس المعنى .
والحال الرابعة : أن يقول الواحد منهم قولاً يخالفه فيه غيره فيظهر الاختلاف بينهم وينتشر فيهم فقيه قولان : (٢)
قال في القديم : يؤخذ بقول الأكثرين لقوله عليه السلام " عليكم بالسوداء الأعظم " (٣)
فإن [استوا] (٤) أخذ بقول من معه الخلفاء الأربعة لقوله عليه السلام : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين بعدي " (٥)

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ، وكان له ثلاث كنى أبو عمرو ، وأبو عبد الله ، وأبو ليلى لقب بذي النورين لتزوجه ابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هاجر إلى الحبشة مع زوجته رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أول مهاجر إليها ، ثم هاجر ثانية إلى المدينة ، وهو أحد المبشرين بالجنة ، قتل سنة ٣٥ هـ .

انظر : الجرح والتعديل ١٦٠/٦ ، الجوهرة ١٦٩/٢ ، الرياض المستطابة ١٥٦ ، مشاهير علماء الأمصار هـ .

(٢) انظر : اللمع ٥٣ ، شرح اللمع ٧٥٠/٢ .

(٣) روى نحوه ابن ماجه عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إن أمتي لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم فيه " قال في الزوائد : هذا إسناد ضعيف لضعف أبي خلف الأعمى واسمه حازم بن عطاء انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الفتن - باب السواد الأعظم ١٣٠٢/٢ ، مصباح الزجاجة ١٦٩/٤ .

(٤) في م : (استوا) ، وفي س : (استواء) .

(٥) أخرجه أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي والحاكم ، وابن عبد البر عن العرباض بن سارية قال : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب فقال قائل : يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع فماذا تعهد إلينا ، فقال " أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة ، وإن عبداً حشيئاً ، فإنه من يعش بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعفوا عليها بالنواجز وإياكم ومحدثات الأمور ، فإن كل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة " اللفظ لأبي داود .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الحاكم : هذا إسناد صحيح على شرطهما جميعاً ولا أعرف له علة .

انظر : مسند الإمام أحمد ١٢٦/٤ ، سنن أبي داود : كتاب السنة - باب لزوم السنة ٢٠١/٤ ، سنن الترمذي : أبواب العلم - باب الأخذ بالسنة واجتناب البدعة ١٤٩/٤ ، المستدرک - كتاب العلم ٩٦/١ ، جامع بيان العلم وفضله ٩٦/١ .

فإن [استؤوا] ^(١) صار كالدليلين إذا تقابلا فيرجع إلى الترجيح .
والقول الثاني : قاله في الجديد إنه يعود عند اختلافهم إلى ما يوجه الدليل
ويقتضيه الاجتهاد .

لأن التقليد مع الاختلاف [يلغى] ^(٢) إلى اعتقاد ما لا يؤمن كونه جهلاً ، والإقدام على
مألا يؤمن يكون قبيحاً ، وقبح ما يجري هذا المجرى يتقرر في القول ، وأفسراد
المحابة كأفراد سائر الأمة فيما عليهم من الاجتهاد في الحادثة .

لكن إذا اختلف المحابة على قولين لم يكن لمن بعدهم إحداث قول ثالث ^(٣)
بخلاف ما ذهب إليه داود ^(٤) ، وأهل الظاهر ، لأن ذلك إجماع منهم على [أن] ^(٥) ما
سوى القولين باطل ليس بحق .

فهذه أربعة أصناف يجوز تقليدها على ما ذكرنا من ترتيب الحكم فيها ، ولم يرد
الشافعي شيئاً منها بنهيها عن تقليد غيره .

(١) في م' ، س : (استؤوا) .

(٢) في م' ، س غير منقوطة (معنى)

(٣) انظر : الإحكام للآمدي ١٩٨/١ ، المستملى ١٩٩/٢ ، المنحول ٣٢٠ ، اللمع ٥٢ ، شرح
اللمع ٧٣٨/٢ ، التقرير والتعبير ١٠٦/٣ ، روضة الناظر ٧٥ ، التمهيد ٣١٠/٣ ، المعتمد
٤٤/٢ .

وذكر في تنقيح الفصول ثلاثة أقوال :

الجواز مطلقاً ، والمنع مطلقاً ، والتفصيل : إن لزم من القول الثالث الخروج مما أجمعوا
عليه امتنع وإلا جاز .

انظر : تنقيح الفصول ٣٢٦ .

(٤) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني المعروف بالظاهري
كان زاهداً كثير الورع ، أخذ العلم من إسحاق بن راهويه ، وأبي شور وغيرهما ،
وكان صاحب مذهب مستقل ، وهو أول من استعمل قول الظاهر وأخذ بالكتساب
والسنة ، وألقى مأسوى ذلك من الرأي والقياس . من مصنفاته : كتاب الإيضاح
وكتاب الإفضاح ، وكتاب الدعوى والبيئات ، وكتاب الأصول .

ولد بالكوفة سنة ٢٠٢ هـ ، وقيل سنة ٢٠٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٢٠ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٣٦٩/٨ ، شذرات الذهب ١٥٨/٢ ، طبقات السبكي ٤٢/٢ ، الفهرست

٣٠٣ ، الكامل ٥٧/٦ ، لسان الميزان ٤٢٢/٢ ، ميزان الاعتدال ١٤/٢ .

(٥) (أن) زيادة يقتضيها المعنى .

فصل

وأما من يختلف حالهم باختلاف حال السائل والمسئول فهم علماء الأمصار. فإن كان السائل عامياً ليس من أهل الاجتهاد جاز له تقليدهم فيما يأخذ به ويعمل عليه. (١) لقوله تعالى " فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " (٢) ولأن العامي مادم آلة الاجتهاد المومل إلى حكم الحادثة فجرى مجرى الفريزر يرجع في القبلة لذهاب بصره إلى تقليد البصير. (٣) لكن اختلف أصحابنا هل يلزمه الاجتهاد في الأعيان من المفتين على وجهين: (٤) أحدهما: وهو [قول] (٥) أبي العباس بن سريج يلزمه أن يجتهد ولا يقلد إلا أعلمهم، وأورعهم، وأسنهم.

والوجه الثاني: وهو قول جمهور أصحابنا [لا يلزمه] ذلك، لأنه لا يعمل إلى معرفة الأعلم إلا أن يكون مشاركاً في العلم، والعامي ليس بمشارك فعار عادماً لآلة الاجتهاد في أعلمهم، كما كان عادماً لآلة الاجتهاد في حجة قولهم فعلى هذين الوجهين لو وجد عالمين، وعلم أن أحدهما أعلم فعلى الوجه الأول يلزمه تقليد الأعلم عنده، وعلى الوجه الثاني: هو بالخيار لأن كون أحدهما أعلم في الجملة لا يمنع (٦) أن يكون الآخر أومل إلى حكم الحادثة المسئول عنها، أو مساوياً فيها.

وعلى هذين الوجهين لو استفتى فقيها فلم يسكن (٧) إلى فتياه.

(١) وقال بعض المتكلمين أنه لا يجوز للعامي التقليد في المسائل حتى يعرف العلة التي أشارت الحكم.

انظر: اللع ٧١، شرح اللع ١٠١٠/٢، المستعفى ٢٨٩/٢.

(٢) سورة النحل، آية (٤٣).

(٣) في م: (البصر) .

(٤) انظر: المستعفى ٢٩٠/٢، الإحكام للآمدي ٢٥٥/٣، شرح اللع ١٠١١/٢، التمهيد للأسنوي ٥٣٠، تهذيب شرح الأسنوي ٢٧٤/٣، نهاية السؤل ٦١٢/٤، حاشية التفازاني ٣٠٩/٢.

(٥) (قول) زيادة يقتضيها المعنى.

(٦) في م: (لايبيع) ولوقها (لايبنغي) .

(٧) في م: (يكن) ومكتوب فوقها (يسكن) .

* في م: س: (لويلزمهم) .

فعلى الوجه الأول يلزمه أن يسأل [ثانياً] (١) وشالسا حتى يصيروا [عددًا تسكن] (٢) نفسه إلى فتياهم .

وعلى الوجه الثاني : لا يلزمه سؤال غيره ، ويجوز له الاقتصار على فتياه ، لأنه ليس [نفور نفسه] (٣) ولا سكونها حجة .

ولو استفتى فقيهاً ثم رجع الفقيه عن فتياه .

فإن لم يعلم السائل بالرجوع فهو على ما كان عليه من العمل بها .

وإن أخبره برجوعه : فإن كان الفقيه خالف نكاحاً لزم السائل أن يرجع من الأول إلى الثاني .

وإن كان قد خالف أولى [النظرين] (٤) : فإن كان قد فعل السائل بما أفشاء به لم ينقضه به .

وإن كان لم يعمل به أمسك منه . (٥)

ولو استفتى فقيهين فأفشاء أحدهما بتحليل ، والآخر بتحريم ففيه وجهان : (٦)

أحدهما : أنه بالخيار بالأخذ بقول من شاء منهما ، كما كان بالخيار في الاقتصار على قول أحدهما . (٧)

والوجه الثاني : يأخذ بأثقلهما عليه ، لأن الحق ثقیل .

فهذا ما في تقليد العامي للعالم ، ولم يرد الشافعي رحمه الله بالنهي عن تقليده

(١) في م ، س : (ساء) .

(٢) في م ، س : (عدد يسكن) .

(٣) في س : (نفور شبهه) ، وفي م غير منقوطة (نفور شبهه) .

(٤) في م ، س : (النظرين) .

(٥) انظر : المسودة ٤٨٤ .

(٦) ذكر الشيرازي في هذه المسألة ثلاثة أوجه : أحدها : أنه بالخيار ، والثاني أنه يجتهد فيمن يأخذ بقوله منهما ، والثالث : أنه يأخذ بأغلظ الجوابين ، وصح الأول .

وذكر الروياني وجهاً آخر أنه يتخير باليسر والأخف .

وهناك عدة أقوال عن الشافعية ذكرها الشوكاني في إرشاد الفحول فراجع .

انظر : اللمع ٧٢ ، شرح اللمع ١٠٣٨/٢ ، البحر ١٠ ١ ، المنحول ٤٨٣ ، إرشاد الفحول ٢٧١ .

(٧) في م ، س : (على قول أحدهما أنه بالخيار بالأخذ) وفي س ما يشير إلى أنها زائدة .

فأما العالم إذا أراد أن يقلد (١) عالماً فعلى ضربين : (٢)

أحدهما : أن يريد تقليده فيما يفتي به أو يحكم فلا يجوز له ذلك ، وجوزه أبو حنيفة ، ولذلك أجاز للعامة القضاء ليستفتي العلماء فيما يحكم به . (٣)
وهذا خطأ لقوله تعالى : " فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " (٤)
فجعل فقد العلم في سؤال أهل الذكر ، ولأنه ليس تقليد أحدهما لصاحبه بأولى من تقليد صاحبه له ، كما لمسيرين لا يجوز لأحدهما تقليد صاحبه في القبلة .

والضرب الثاني : أن يريد تقليده فيما نزلت به من حادثة .
فإن كان الوقت متسعاً لاجتهاده فيها لم يجز تقليد غيره ، وإن ضاق الوقت عمن الاجتهاد فيها فقد اختلف أصحابنا هل يجوز تقليد غيره فيها على وجهين : (٥)

أحدهما : وهو قول أبي العباس بن سريج يجوز له تقليد غيره ، ويمير كالعامسي في هذه الحادثة لتعذر وصوله إلى الدلالة .

والوجه الثاني : وهو قول أبي إسحاق (٦) ، وأبو علي بن أبي هريرة لا يجوز (٧) له التقليد ، لأنه قد يتوكل إلى الحكم بطريق النظر بالسؤال عن وجه الدليل فيعمل باجتهاده ونظره بعد السؤال والكشف إلى حكم الحادثة من غير تقليد .
لهذا ما في تقليد المجتهد للمجتهد ، وهذا الذي أورده الشافعي بالنهي عمن تقليده وتقليد غيره .

(١) في م : (تقلد) ، وفي س : (يقلد) .

(٢) في تقليد العالم للعالم ثمانية مذاهب :

أحدها : المنع مطلقاً وهو قول أبي إسحاق الإسفراييني ، والثاني : الجواز مطلقاً وهو مذهب إسحاق وسليمان الثوري ، والثالث : أنه جازر فيما يخضعه من الأحكام دون ما يفتي به ، والرابع : الجواز فيما يفوت وقته أي مما يخضعه أيضاً ، ولا يجوز فيما لا يفوت ، والخامس : إن كان أعلم جاز ، وإن كان متساوياً أودون فلا وهو مذهب محمد ابن الحسن ، والسادس : يجوز تقليد المحابي بشرط أن يكون أرجح في نظر من غيره ، وساعده فلا يجوز ، والسابع : الحاق التابعي أيضاً بالمحابي ، والثامن : يجوز تقليد الأعلام بشرط تعذر الاجتهاد ، وهو قول ابن سريج . وشرح الأملاني الأول انظر : الإحكام للأملاني ٢/٢٣٣ ، المنحول ٤٧٦ ، المستعفى ٢/٢٨٤ ، شرح اللمع ٢/١٠١٣ ، التمهيد للأسنوي ٥٢٤ ، تهذيب شرح الأسنوي ٣/٢٦٨ ، نهاية السؤل ٤/٥٩١ ، حاشية البناني ٢/٣٩٤ ، التمهيد ٤/٤٠٨ ، نشر البنود ٢/٢٣٧ ، المختصر ١٦٧ .

(٣) انظر : أدب القاضي للماوردي ١/٦٣٧ ، أدب القضاء ١/٢٧٧ ، معين الحكام ٢٧ .

(٤) سورة النحل آية (٤٣) .

(٥) انظر : شرح اللمع ٢/١٠١٢ . (٦) المزاد أبو إسحاق المزوري ، أو الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني إبراهيم بن محمد ، كان فقيهاً متكلماً أصولياً ، شافعيّاً توفي سنة ٤١٨ هـ .

انظر البداية والنهاية ٢٤/١٢ ، تبیین کذب المفتری ٢٤٣ ، طبقات السبكي ٣/١١١ ، طبقات الشيرازي ١٣٤ ، طبقات ابن هداية الله ١٣٥ .

(٧) في م : س : (ولا يجوز) .

فصل

قوله : لينظر فيه لدينه .

فالمعني بالناظر هو المرید ، والنظر ضربان :

نظر مشاهدة بالبصر ، ونظر فكر بالقلب .
(١)
ومراد هو الفكر بالقلب دون المشاهدة بالبصر ، كما قال تعالى : " [أَوَلَمْ] يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ " (٢) يعني : أفلم يتفكروا بقلوبهم ليعتبروا . (٣)

وفي (٤) المراد بقوله . لينظر فيه لدينه تأويلان على ما مضى
أحدهما : في العلم .

والثاني : في مختصره هذا .

وأما قوله لدينه : فلأن الفقه علم ديني ، فالناظر فيه ناظر في دينه .

وأما قوله : ويحتاط لنفسه

أي ليعلم (٥) الاحتياط لنفسه بالاجتهاد في المذاهب ، فترك التقليد بطلب
الدلالة . والله أعلم .

(١) في م ، س : (أفلم) .

(٢) سورة الأعراف ، آية (١٨٥) .

(٣) أنظر : فتح القدير ٢/٢٧١ .

(٤) في م : (في) بدون واو .

(٥) في س : (ليتطلب) .

(٦) في س : (بطلب) .

باب الطهارة



باب (١) الطهارة (٢)

(١) جرت عادة المصنفين أن يقسموا مواضع الفقه إلى كتب وكل كتاب يجمع تحته أبواباً ، فكتاب الطهارة يشمل : باب المياه ، وباب الأنية ، وباب الوضوء ... وغيرها ولم يتبع المصنف هذا الترتيب فبدأ بباب الطهارة ، ولم يأت فيه بأحكام الطهارة وهي الوضوء والغسل . وقد أجاب عن هذا الروياني فقال :

إنه بين فيه الماء الذي يتطهر به ، والماء الذي لا يتطهر به وهو من حكم الطهارة أيضا .

أو نقول : مراده كتاب الطهارة أو أبواب الطهارة ، ويجوز أن يعبر عن الكتاب بالباب ، لأن الفقه كله كالكتاب الواحد ، وكل نوع منه كتاب وبسبب منه ، ولأن الشافعي ذكر في تصنيفه كتاب الطهارة ، ثم ذكر باب ما تجزي به الطهارة ، ثم افتتح بقوله " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ " الآية .

ثم قال : والغسل إنما يكون في العادة بالماء ، وهو ما خلقه الله . ثم ذكر قوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا " وهذا أحسن ولكن المصنف اختصر على ما ذكر أخيراً .

انظر : البحر ١٤ ب .

والباب : على وزن فعل بفتحيتين ، ويجمع على أبواب . يقال : بويت الأشياء تبويهاً جعلتها أبواباً متميزة .

انظر : بوب - الصحاح ٩٠/١ . - باب - المصباح المنير ٧٢/١ .

(٢) الطهارة في اللغة : النظافة والنزاهة من الأدناس والأنجاس .

يقال : " هم قوم يتطهرون " أي يتنزهون من الأدناس .

ويقال : " طَهَّرَ الشيء " بفتح الهاء " وطَهَّرَ " بضمها ، طهارة فيهما ، والاسم : الطهر ، والظهور بفتح الطاء اسم لما يتطهر به كالْفَطُور والسَّحُور ، وبالضم اسم للفعل .

قال النووي : هذه اللغة المشهورة التي عليها الأكثر من أهل اللغة ، واللغة الثانية بالفتح فيهما .

انظر : - ظهر - لسان العرب ٥٠٤/٤ ، مختار الصحاح ٣٩٨ ، المصباح المنير ٢٦/٢ ، القاموس المحيط ٨٢/٢ ، أنيس الفقهاء ٤٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٨/٣ ، المجموع ٧٩/١ .

والطهارة في اصطلاح الفقهاء هي :

" رفع الحدث أو إزالة النجاسة أو مافي معناهما وعلى صورتها " والمراد ب (مافي معناهما) التيمم ، وتجديد الوضوء ، والغسل الثانية والثالثة في

قال المزني رحمه الله : قال الشافعي رحمه الله (١) :

قال الله تعالى (٢) : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا " (٣) .

وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في البحر :

" هو الطهور ماؤه الحِل (٤) مَيْتته (٥) : (٦) (٧) "

= الوضوء ، وإزالة النجاسة ، والأفسال المسنونة ، وطهارة المستحافة ، وسلس البول ، ومافي معناه من حدث دائم ، وغير ذلك مما لا يرفع حدثا ولا يزيل نجسا ولكنه في معناه .

- وذكر النووي وجهاً ضعيفاً في المستحافة والسلس والتيمم أنها ترفع الحدث - وقال : من اقتصر على أن الطهارة رفع الحدث وإزالة النجس فليس بمعيّب ، فإنه حد ناقص ، لأنه يخرج منه ما ذكرنا والله تعالى أعلم .

انظر : المجموع ٧٩/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٨/٣ ، تمحيب التنبيه ١١٠ .
وإنما قدم الطهارة لأنها شرط الملة ، والشرط مقدم على المشروط ، وغسي الطهارة بالبداية من بين شروط الملة لكونها أهم ، لأنها : لا تسقط بعذر فسبب وجوبها الملة بشرط الحدث .

انظر : أنيس الفقهاء ٤٧ .

(١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) سورة الفرقان آية (٤٨) .

(٤) الحل : بكسر الحاء أي الحلال .

(٥) مَيْتته : بفتح الميم ، قال السيوطي والسندي : قال الخطابي : وعوام الرواة يكسرونها ، وإنما هو بالفتح يريد حيوان البحر إذا مات فيه .

انظر : (٤ - ٥) شرح السيوطي ، وحاشية السندي على سنن النسائي ٥٠/١ .

(٦) أخرجه مالك والشافعي عنه ، والأربعة ، وابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم ، والدارقطني ، والبيهقي ، والبغوي .

قال ابن حجر : " وقد صح هذا الحديث البخاري فيما حكاه عنه الترمذي ، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحاً عنده لأخرجه في صحيحه .

وهذا مردود : لأن البخاري لم يلتزم الاستيعاب .

ثم حكم ابن عبد البر مع ذلك بصحته لتلقي العلماء له بالقبول ، فردّه من حيث الإسناد وقبله من حيث المعنى ، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث لا تبلغ درجة هذا ولاتقاربه . ورجح ابن منده صحته " .

وقال الترمذي : " هذا حديث حسن صحيح " .

وصححه أيضا ابن المنذر والبغوي وقال : " هذا حديث حسن صحيح " .

قال الزيلعي والشوكاني : " هذا الحديث يعلل بأربع علل " أجاب عنها الزيلعي ==

اعترض من ذكرنا اعناته (١) للمزني على هذا الفعل من وجهين :
أحدهما :

قالوا : أسند المزني القرآن عن الشافعي والقرآن مقطوع به لا يفتقر (٢) إلى الإسناد لاستواء الكل فيه .

والجواب عنه بعد الاستيعاض من خدع الهوى :

أن المزني رحمه الله لم يتمد به إسناد القرآن ، وإنما أراد إضافة الاستدلال به إلى الشافعي ، ليعلم الناظر فيه أن المستدل بالآية هو الشافعي دون المزني .

والاعتراض الثاني أن قللوا :

قدم الدليل على المدلول وهذا خطأ في الموضوع .

والجواب عنه من وجهين :

== والشوكاني فراجع .

وقد روي هذا الحديث من جابر ، وعلي بن أبي طالب ، وأنس ، وعبد الله بن عمر ، وأبو بكر المديني ، والفراسي .

انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب الطهور للوضوء ٢٢/١ ، ترتيب مسند الشافعي ٢٢/١ ، مسند الإمام أحمد : ٢٢٧/٢ ، ٢٩٢ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٦٥ ، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب الوضوء بماء البحر ٢١/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء بماء البحر ١٣٦/١ ، كتاب المييد - باب الطافي من مييد البحر ١٠٨١/٢ ، سنن الدارمي : كتاب الملاة والطهارة - باب الوضوء من ماء البحر ١٨٦/١ ، كتاب المييد - باب في مييد البحر ٩١/٢ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في ماء البحر ٤٧/١ ، سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب ماء البحر ٥٠/١ - باب الوضوء بماء البحر ١٧٦/١ ، كتاب المييد - باب مييد البحر ٢٠٧/٢ ، صحيح ابن خزيمة - جماع أبواب ذكر الماء ، باب الرفضة في الفصل والوضوء بماء البحر ٥٩/١ ، صحيح ابن حبان : باب المياه - ذكر الخبر المدحوقول من نفى جواز الوضوء بماء البحر ٣٩٠/٢ ، سنن الدار قطنسي - كتاب الطهارة - باب في ماء البحر ٣٦/١ ، المستدرك : كتاب الطهارة - البحر هو الطهور ماؤه ١٤٠/١ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهير بماء البحر ٢/١ ، موارد الظمان - كتاب الطهارة - باب ما جاء في الماء ٦٠/١ ، شرح السنة : باب أحكام المياه ٥٥/١ ، ٥٦ ، نصب الراية ٩٦/١ ، تلخيص الحبير ٩/١ ، التعليق المغني ٣٦/١ ، الجوهر النقي ٥/١ ، نيل الأوطار ١٧/١ ، عارضة الأحوذى ٨٧/١ ، المجموع ٨٢/١ ، شرح فتح القدير ٧٠/١ ، إرواء الغليل ٤٣/١ .

(٧) انظر : مختصر المزني ١ .

(١) العنت في كلام العرب : الجور ، والإثم ، والأذى .

وجملة العنت : الضرر الشاق المؤذي ، ويطلق أيضاً على : المشقة والغساد ، والهلاك ، والغلط ، والخطأ .

انظر : عنت - لسان العرب ٦٢/٦ ، المصباح المنير ٨٢/١ ، القاموس المحيط ١٥٩/١ ، تهذيب المعاني ٥٦٥/١ .

(٢) في م : (لا يفتقر) والصحيح ما أثبتته .

أحدهما : لما ابتدأ بالنهي عن التقليد حسن أن يبتديء بتقديم الدليل على المدلول
والثاني: أنه فعل ذلك ليكون مبتدئاً بكتاب الله تعالى (١) تبركاً.

على أن الدلائل ضربان :

ضرب يكون دليلاً على مسألة ، فالأولى تأخيرها من المسألة .
وضرب يكون دلالة على أمل الباب ، فالأولى تقديمه على الباب . (٢)

فصل

والدلائل (٣) على طهارة الماء وجواز التطهير به آيتان :
إحدهما (٤) :

قوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ (٥) مَاءً طَهُورًا " (٦)
والثانية :

قوله تعالى : " وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ " (٧)
وستتان :

[إحدهما] (٩) :

-
- (١) في س : (تعال) .
 - (٢) والمراد : تقديمه على مسائل الباب مفتتحاً به كلامه .
 - (٣) في س : (والدليل) .
 - (٤) في م : (أحدهما) .
 - (٥) في م : (من الماء) .
 - (٦) سورة الفرقان آية (٤٨) .
 - (٧) في س : (تعال) .
 - (٨) سورة الأنفال آية (١١) .
 - (٩) في م س : (أحدهما) .

ما رواه راشد بن سعد (١) عن أبي أمامة (٢) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " خَلِقَ الْمَاءَ ظَهْورًا لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَيَّرَ لَوْنَهُ أَوْ طَعْمَهُ أَوْ رِيحَهُ " (٣).

(١) راشد بن سعد الحمصي ، شهد مطين ، وروى عن سعد ، وثوبان وعوف بن مالك ، .. وخلق ، وعنه الزبيدي ، وثور ، ومعاوية بن صالح ، .. وعدة وثقه ابن معين وأبو حاتم ، وقال أحمد : لا بأس به ، وثذا ابن حزم فقال : ضعيف ، مات سنة ١٠٨ هـ ، ويقال ١١٣ هـ .

انظر ترجمته : تاريخ الدرامي ١١٠ ، تهذيب التهذيب ٢٢٥/٣ ، الثقات ٢٣٣/٤ ، الجرح والتعديل ٤٨٣/٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣١٣/١ ، ميزان الاعتدال ٢٥٠/٢ .
(٢) المدي بن عجلان بن وهب الباهلي ، صحابي جليل ، له في كتب الحديث (٢٥٠) حديثاً ، توفي بحمص سنة ٨١ هـ وقيل ٨٦ هـ وهو آخر من مات في الشام ممن الصحابة .

انظر ترجمته : الاستيعاب ١٩١/٢ ، الإصابة ١٧٥/٢ ، أسد الغابة ٣٩٨/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٧٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٢٠/٤ ، صفة المطوعة ٧٣٣/١ ، طبقات ابن سعد ٤١١/٧ .

(٣) أخرجه ابن ماجة والدارقطني والبيهقي من حديث رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي عن النبي صلى الله عليه وسلم .
ولفظ ابن ماجة " إِنْ الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ " .
ولفظ الدارقطني " لَا يَنْجَسُ الْمَاءُ إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَوْ طَعْمَهُ " .
ولفظ البيهقي " الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَيْهِ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ " .
والحديث فعيف لأن فيه رشدين بن سعد .

قال الزيلعي : هذا الحديث فعيف فإن رشدين بن سعد جرحه النسائي ، وابن حبان ، وأبو حاتم .

قال أبو حاتم : رشدين ليس بالقوي ، وقال ابن حجر : رشدين بن سعد مسترود وقال ابن يونس : كان رجلاً صالحاً لا شك في فعله أدركته غفلة الصالحين فخلط الحديث . وقال الدارقطني : لم يرفعه غير رشدين عن معاوية بن صالح وليس بالقوي والمواب في قول راشد واعتزفه الشيخ تقي الدين فقال : إنه قد رفع من وجهين غير طريق رشدين أخرجهما البيهقي من طريق عطية بن بقية ، وحفص بن عمر . قال البيهقي في الطريق الثاني : الحديث غير قوي .

ورواه الطحاوي والدارقطني عن راشد بن سعد مرسلًا بلفظ " الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ ، أَوْ طَعْمِهِ " ، زاد الطحاوي أو لونه . وصح أبو حاتم إرساله . =

والشأنية :

ما رواه الشافعي عن مالك عن صفوان بن سليم ^(١) عن سعيد بن سلمه ^(٢) أن المغيرة ابن أبي بردة ^(٣) أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : سأل رجل ^(٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله إنا نركب ومعنا القليل من الماء فإن توفأنا به

- == قال الشافعي في هذا الحديث : يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجسه لا يثبت أهل الحديث مثله ، وقال النووي : الحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به .
- انظر : سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الحياض ١٧٤/١ ، شرح معاني الآثار : في الطهارة ١٦/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الماء المتغير ٢٩/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب نجاسة الماء الكثير إذا فيرتسه النجاسة ٢٥٩/١ ، ٢٦٠ ، نصب الراية ٩٤/١ ، تلخيص الحبير ٩٤/١ ، علل الحديث ٤٤/١ ، مصابح الزجاجة ٧٦/١ ، التعليق المغني ٢٨/١ ، المجموع ١١٠/١ ، نيل الأوطار ٣٥/١ .
- (١) أبو عبد الله صفوان بن سليم المدني ، روى عن ابن عمر وأنس و٥٠٠ وعده ، وعنه مالك والسديانان وابن جريج و٥٠٠ وآخرون ، وثقه الجميع ، قال ابن عيينة : حلف صفوان أن لا يفع جنبه بالأرض حتى يلقي الله ، فمكث على ذلك ثلاثين عاما ، فمات وإنه لجالس ، توفي سنة ١٣٢ هـ .
- انظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ١٣٤/١ ، الجرح والتعديل ٤٢٣/٤ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤٦٩/١ ، مرآة الجنان ٣٠١/١ .
- (٢) سعيد بن سلمه المخزومي من آل ابن الأرق ، روى عن المغيرة بن أبي بردة وعنه صفوان بن سليم ، والجلاح أبو كثير .
- قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات .
- انظر : التاريخ الكبير ٤٧٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٣/٤ ، تقريب التهذيب ٢٩٧/١ ، الثقات ٣٦٤/٦ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٢٨١/١ ، ميزان الاعتدال ١٤١/٢ .
- (٣) المغيرة بن أبي بردة الكناني ، ويقال ابن عبد الله بن أبي بردة ، ويقال عبد الله ابن المغيرة بن أبي بردة ، وقلبه بعضهم ، روى عن أبي هريرة وعنه سعيد بن سلمه ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات . مات بعد المائة .
- انظر : التاريخ الكبير ٣٢٢/٧ ، تهذيب التهذيب ٢٥٦/١٠ ، تقريب التهذيب ٢٦٨/٢ ، الثقات ٤١٠/٥ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٤٩/٣ .
- (٤) وذكر الهيثمي رواية عزها إلى الطبراني أن اسمه عبد الله المدلحي .
- قال ابن حجر : وكذا ساقه ابن بشكوال بإسناده ، وأورده الطبراني فيمن أسماه عبد وتبعه أبو موسى الأصبهاني ، فقال : عبد أبو زمعة البلوي الذي سأل النسبي صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر .
- قال النووي : واسم السائل عن ماء البحر عبيد وقيل عبد .
- ==

عطشنا أنتوفاً بماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " هو الظهور ماؤه
الحل ميتته " (١) .

وروي في خبر آخر أن العركي قال : " إنا نركب في البحر في أرماث لنا " (٢)

[والعركي] (٣) : الصياد . (٤)

والأرماث (٥) : الخشب يغم بعضها إلى بعض فيركب عليها في البحر .

= وقال السمعاني : العركي اسم للذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم من التوفي
بماء البحر وتعقبه النووي فقال : وأما قول السمعاني أن العركي اسم علم له ففيه
إيهام بل العركي ومفاده وهو ملاح السفينة .

انظر : الأنساب ٤٢٣/٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣١٥/٢ ، المجموع ٨٢/١ ، مجمع
الزوائد ٢١٥/١ ، تلخيص الحبير ١٢/١ ، الأسماء المبهمة ٥٩٢ .

(١) سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٢) ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد : عن العركي أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم
من ماء البحر فقال " هو الظهور ماؤه الحل ميتته " قال : رواه الطبراني
في الكبير وإسناده حسن ، وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحيم بن سليمان
عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة عن بعض بني مدلج أنه سأل رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال : " يا رسول الله إنا نركب الأرماث في البحر للميـد
فنحمل معنا الماء للشقة ...

وأخرج عبد الرزاق من طريق الثوري وابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن المغيرة
ابن عبد الله أن ناساً من بني مدلج سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنا
نركب أرماثاً لنا ويحمل أحداً موبهاً ...

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - من رخص في الوضوء بماء البحر
١٣٠/١ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب الوضوء من ماء البحر ٩٤/١ ،
مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب في ماء البحر ٢١٥/١ .

(٣) في م س : (العركي) وهو تحريف .

(٤) انظر : - معرك - الصحاح ١٥٩٩/٤ ، لسان العرب ٤٦٧/١٠ .

(٥) انظر : - رمث - الصحاح ٢٨٤/١ ، القاموس المحيط ١٧٤/١ ، عارضة الأحوذى ٨٨/١ .

قال الشاعر (١) :

تَمَنَيْتُ مَنْ حَبِي بُشَيْنَةَ^(٢) أَتَنَّا عَلَى رَمَتْ فِي الْبَحْرِ^(٣) لَيْسَ لَنَا وَفَرُ^(٤) (٥)

قال الحميدي (٦) : قال الشافعي :

هذا الحديث نعت [علم] (٧) الطهارة (٨).

ولعمري أن هذا القول صحيح ، لأن هذا الحديث دال على طهارة ما ينبعث (٩) من الأرض والآية دالة على طهارة ما نزل من السماء ، والماء [لا يخلو] (١٠) من أن يكون نازلاً من السماء أو نابعاً من الأرض (١١).

(١) هو : أبو صخر الهذلي عبدالله بن مسلم بن سهم ، شاعر أموي ، توفي سنة ٨٠ هـ.

انظر: الأغاني ١/١١٠ ، خزنة الأدب ٣/٢٦٠ ، نقد الشعر ٤٧ ، ١٢٧.

(٢) في اللسان والمصاح ، وخزانة الأدب ، والأمال " مِنْ حَبِي عُليَّة " .

وقد ذكر في هامش اللسان أن الذي في المصاح " من حبي بشينة " ولم أجده ، وإنما قال من حبي عليّة .

(٣) في اللسان " لي الشرم " .

(٤) الوفرة ، من المال والمتاع الكثير الواسع قال أبو عبيد: أي مال.

انظر: - وفر - لسان العرب ٥/٢٨٧ ، قريب الحديث لأبي عبيد ١/١٧١ .

(٥) انظر البيت: الأمالي للقالبي ١/١٤٩ ، خزنة الأدب " محقق " ٣/٢٥٩ ، المصاح ١/٢٨٤ لسان العرب ١/١٥٥ .

(٦) أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي .

أحد الأئمة في الحديث ، روى عن الشافعي ، وابن عيينة ، وفضيل بن عياض .

وغيرهم ، وعنه أبو حاتم ، وأبو زرعة ، والبخاري . . . وخلق .

وثقه ابن سعد ، وأبو حاتم ، وابن حبان ، روى عنه البخاري " ٧٥ " حديثاً ، توفي بمكة سنة ٢١٩ هـ وقيل بعدها .

انظر: الأنساب ٤/٢٣١ ، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٣ ، الجرح والتعديل ٥/٥٦ ، الجمع بين

رجال الصحيحين ١/٢٦٥ ، الجرح والتعديل ٥/٥٦ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٢/٥٦ ،

الرسالة المستطرفة ٥٠ ، شذرات الذهب ٢/٤٥ ، طبقات ابن سعد ٥/٥٠٢ ، طبقات

السيرازي ١٨٨ ، طبقات الأسنوي ١/١٩ ، العبر ١/٢٩٧ ، الكاشف ٢/٧٧ ، اللباب ١/٣٩٢

النجوم الزاهرة ٢/٢٣١ .

(٧) في م' س (العلم) .

(٨) حكى هذا القول نقلاً عن الماوردي : النوى وابن حجر والشوكاني .

انظر : المجموع ١/٨٤ ، تلخيص الحبير ١/١٢ ، نيل الأوطار ١/٢١١ .

(٩) في م' (ما ينبغ) .

(١٠) في م' س (لا يخلو) .

(١١) حكاه ابن الرفعة نقلاً عن الماوردي .

انظر: كفاية البنية ل ٢ به

فصل

فأما الطهور الموصوف به الماء في الآية والخبر فهو صفة [ترد] (١) على الطاهر يتعدى التطهير منه لغيره ، فيكون معنى الطهور هو المظهر (٢) .

وقال أبو حنيفة (٣) وسفيان (٤) والحن (٥) وابن داود والاعم (٦) :

أن الطهور بمعنى الطاهر لا يختص بزيادة التعدي . (٧)

(١) في م س (تريد) .

(٢) انظر : البحر ل ١٥ أ ، المجموع ٨٤/١ ، بذل المجهود ٢١٥/١ ، عارضة الأحودي ٢٢٥/٢ ، التهذيب ل ٤ ب .

(٣) انظر : شرح فتح القدير ٦٩/١ ، البحر الرائق ٧/١ .

(٤) هو سفيان بن سعيد الإمام أبو عبد الله الشوري ، كان إماماً في علم الحديث وغيره ، أجمع الناس على دينه وورعه وزهده وثقته في الرواية ، كان من الأئمة المجتهدين . له كتاب في الفرائض ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير لسفي الحديث ، ولد سنة ٩٧ هـ ، واختلف في سنة وفاته ، يقال سنة ١٦١ ويقال سنة ١٦٤ هـ ويقال سنة ١٦٥ هـ .

انظر ترجمته : تاريخ الطبري ٥٨/٨ ، سير أعلام النبلاء ٢٢٩:٢ ، طبقات خليفة ١٦٨ ، طبقات القراء لابن الجوزي ٣٠٨/١ ، طبقات ابن سعد ٣٧١/٦ ، الكاشف ٣٠١/١ ، مرآة الجنان ٣٦١/١ ، الوفيات لابن قنفذ ١٣٤ . تاريخ بغداد ١٥١/٩ ، تذكرة الحفاظ ٢٠٣/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٢٢/١ ، الجرح والتعديل ٥٥/١ ، حلية الأولياء ، ٣٥٦/٦ ، شذرات الذهب ٢٥٠/١ ، طبقات الداودي ١٩٣/١ ، مشاهير علماء الأمصار ١٦٩ ، وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ .

(٥) الحسن بن أبي الحسن ، واسم أبي الحسن يسار مولى الأنصار ، أبو سعيد من كبار التابعين ، أحد العلماء الفقهاء الفخماء المجمع على جلالته ، كانت أمه خادمة لأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، ومات بالبصرة سنة ١١٠ هـ .

انظر ترجمته : أخبار القضاة ٣/٢ ، تذكرة الحفاظ ٧١/١ ، طبقات الشيرازي ٩١ ، مفتاح المعادة ٢٤/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٦٧/١ .

(٦) عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأعمى المعتزلي ، صاحب المقالات في الأموال كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم ، من تلامذته إبراهيم بن إسماعيل ابن عيسى ، توفي نحو سنة ٢٢٥ هـ .

انظر ترجمته : لسان الميزان ٤٢٧/٣ ، الأعلام ٢٢٣/٣ .

(٧) انظر قول سفيان والآخرين البحر ل ١٥ أ ، المجموع ٦٩/١ ، المبدع ٣٢/١ ، تجريد المسائل الشطاف ل ٩٢ ، المطلب العالي ل ٨ أ .

وعند المالكية لا يعم أن يكون معنى ظهور طاهر ولكن لفظ ظهور يتضمن معنى مظهر . انظر : المنتقى ٥٥/١ .

ويوافق الحنابلة الشافعية بأن معنى الطهور هو المظهر .

انظر : المغني ٦/١ ، الشرح الكبير ٥/١ ، المبدع ٣٢/١ .

وفائدة هذا الخلاف تجويزهم (١) إزالة الأنجاس بالماءعات الطاهرات
واستدلوا بقوله تعالى : " وَنَقَّاهُمْ رِيْقَهُمْ شَرَابًا طَهُورًا " (٢)

يعني طاهر ؛ لأن أهل الجنة لا يحتاجون إلى التطهير به .
وقال جرير (٣) :

إِلَى رَجَجٍ (٤) الْأَكْفَالِ (٥) غَيْدٌ (٦) مِنَ الطَّبِيِّ
عَذَابُ الشَّيَا (٧) رِيْقَهُنَّ (٨) طَهُورٌ (٩)
يعني طاهرًا ؛ لأن ريقهن لا يكون مطهرًا .

-
- (١) في م (حويذهم) .
(٢) سورة الإنسان ، آية (٢١)
(٣) جرير بن عطية بن حذيفة الخففي بن بدر الكلبي اليربوعي . من الطبقة الأولى من فحول الإسلام ، ولد سنة ٢٨ هـ وتوفي سنة ١١٠ هـ ، ولد ومات باليمامة .
انظر ترجمته : الأغاني ٣/٨ ، الشعر والشعراء ٤٧١/١ ، شرح شواهد المغني ٤٥/١ ، طبقات ابن سلام ٣٧٤/١ ، الموشح ١٠٧ ، وفيات الأعيان ٣٢١/١ .
(٤) رَجَجَ الشيء يَرْجِجُ ، وَيَرْجِجُ رَجْجًا ، وَيَرْجِجُ رَجْجًا وَرَجْجَانًا وَرَجْجَانًا .
وأرجح الميزان: أي أثقله حتى مال ، وَرَجَجَ في مجلسه يَرْجِجُ ثقل فلم يخف .
وامرأة رَجَاجٌ وَرَجَاجٌ : ثقيلة العجيزة من نسوة رَجَجَ .
انظر: - رج - لسان العرب ٤٤٥/١ ، مختار الصحاح ٢٣٤/١ ، القاموس المحيط ٢٢٩/١ .
(٥) الأكفال : جمع كفل ، والكفل بالتحريك العجز ، وقيل ردف العجز وتقال للدابة وغيرها .
انظر: - كفل - لسان العرب ٥٨٨/١ ، مختار الصحاح ٥٧٥/١ ، المعجم المنير ١٩٨/١ .
(٦) غَيْدٌ : غَيْدٌ فَيْدًا وهو أغيد : مالت عنقه ، ولانت أعطافه ، وقيل استرخت عنقه ، وطبي أغيد كذلك .
والغيد: النعومة ، والأغيد من النبات : الناعم المتشني .
انظر: - غيد - لسان العرب ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ ، القاموس المحيط ٣٢٣/١ .
(٧) الشيا: جمع الشية من الأسنان ، وفي الغم أربع شيا .
انظر: - شني - مختار الصحاح ٨٨/١ ، المعجم المنير ٩٤/١ .
(٨) الريق : ماء الغم غدوة قبل الأكل ، وريقة الغم وريقه لعابه ، وجمع الريق أرياق ورياق .
انظر: - ريق - لسان العرب ١٣٥/١ ، ١٣٦ .
(٩) لم أجد البيت في ديوان جرير ، وذكره صاحب اللسان بدون عزو فقال :
إلى رجج الأكفال هيف خورها . . . عذاب الشيا ريقهن طهور
انظر: لسان العرب ٤٤٥/١ .

قالوا : ولأن كل فعول كان متعديا كان فاعله متعديا كالقتول والقاتل وكل فاعل كان غير متعد كان فعوله غير متعد كالعبور والعابر . (١)

فلما كان الظاهر غير [متعد] (٢) وجب أن يكون السطهور غير [متعد] .

قالوا : ولأن السطهور لو كان متعديا لما انطلق هذا الاسم عليه إلا بعد وجود التعدي منه كالقتول والغروب .

فلما انطلق اسم السطهور على الماء قبل وجود التطهير به علم أنه لم يسم به لتعدي الفعل منه بل للزوم [المعة] (٣) له .

قالوا : ولأن السطهور لو كان متعديا لوجب أن يتكرر فعل التطهير منه كالقتول والغروب ، فلما لم يتكرر منه لأنه يميز [بالمرة] (٤) الواحدة مستعملاً علم أنه غير متعد .

ودليلنا :

قوله تعالى (٥) : " وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ " (٦)

فاخير (٧) أن الماء يتطهر به ، وهذه عبارة عن تعدي الفعل منه ، فقال عليه السلام في البحر " هو السطهور [ماءه] (٨) الحل ميتته " جواباً عن سؤالهم في تعدي فعله إليهم إذ قد علموا طهارته قبل سؤالهم .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " أعطيت خمسا لم يعطهن قبلي نبي " فذكر منها " جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً " (٩) يعني مطهراً ،

(١) في م' س : (متعدي) .

(٢) في م' س : (متعدي) .

(٣) في م' س : (والمعة) ومكتوب تحتها بخط مغير " أي الوصف " .

(٤) في م' س : (بالمرة) .

(٥) في س : (وتعال) .

(٦) سورة الأنفال ، آية (١١) .

(٧) في م' : (فاخر) .

(٨) في م' س : (ماءه) .

(٩) الشطر الأول من الحديث رواه البزار بلفظه وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ، ورواه البخاري ومسلم بلفظ " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ... " .

والشطر الثاني من الحديث رواه مسلم بلفظ " جعلت لنا الأرض كلها مسجداً ، =

لأنه قد كان طاهراً على محمد وغيره .

وإنما افتخر بما خص به من زيادة التطهير به ، وقال عليه السلام : "دباغها
ظهورها" (١) أي مظهرها .

وقال : " ظهور إناء أحدكم " (٢) أي مظهره .

فكانت هذه الظواهر (٣) الشرعية كلها دلالة على أن الظهور بمعنى مظهر
وكذا (٤) في كل ماورد به الشرع .

وأما من طريق اللغة :

فهو أن فعول أبلغ في اللغة من فاعل ،

فلما اختص قولهم ظهور بما يكون منه التطهير من الماء والتراب دون ما كان
طاهراً من الخشب والثياب [علمنا] (٥) أن الفرق بينهما في المبالغة تعدي الظهور
ولزوم الطاهر .

ولأن ما أمكن الفرق بين فعوله وفاعله بالتكرار لم يلحق بينهما بالتعدي
كالقتول والقاتل وما لم يمكن الفرق بينهما بالتكرار فرق بينهما بالتعدي ، وليس
يمكن الفرق بين ظهور وظاهر بتكرار الفعل ، فبان الفرق بينهما بالتعدي .

= جعلت ترتبها لنا ظهوراً " ورواه بنحوه أحمد وابن أبي شيبة وابن خزيمة وأبو
عوانة ، والدارقطني والبيهقي .

انظر: صحيح البخاري : باب التيمم ٩١/١ ، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع
العبادة ٣٧٠/١ ، مسند الإمام أحمد ٩٨/١ ، ١٥٨/١ ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب
الطهارات - الرجل يجنب وليس يقدر على الماء ١٥٧/١ ، صحيح ابن خزيمة : جامع أبواب
التيمم - باب ذكر الدليل على أن ما وقع عليه اسم التراب فالتيمم به جائز
١٣٣/١ ، مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - بيان نزول التيمم ٢٠٣/١ ، سنن الدارقطني
كتاب الطهارة - باب التيمم ١٧٦/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل
على أن المعيد الطيب هو التراب ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، مجمع الزوائد : كتاب علامات
النبوة - باب عموم بعثته على الله عليه وسلم ٢٥٨/٨ ، كشف الاستار : كتاب الطهارة -
باب التيمم ١٥٨/١ .

(١) لم أجده .

(٢) سياقي تخريجه في باب ص ١١٢٥

(٣) في م : (الظواهر) .

(٤) في م س . (وكذا) .

(٥) في م س : (على) .

فأما استدلالهم بالآية^(١) فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن هذه صفة للماء ، فلم يمنع منها عدم الحاجة من أهل الجنة إلى التطهير به .

والجواب الثاني: أن المقصود بالآية الامتنان بما أعده الله تعالى^(٢) لخلقه في الجنة مما هو أعمز مشروباً في الدنيا .

وأما قول جرير فهو دليل لنا ، لأنه قصد به المدح لريقتين بالظهوريين مبالغة ، ولو كان معناه ظاهراً لما كان مادحاً ؛ لأن ريق البهائم [ظاهر]^(٣) أيضا ، وإنما بالغ بأن جعله مظهراً تشبيهاً بالماء .

وأما استدلالهم بأن كل فعول كان متعدياً كان فاعله متعدياً .

فالجواب عنه: أنه إنما سوى بينهما في التعدي إذا أمكن الفرق بينهما من غير التعدي ، وليس يمكن الفرق بين الظهور والظاهر من غير التعدي ، فثبت أن الفرق بينهما من جهة التعدي .

وأما قولهم أنه لو كان متعدياً لم ينطلق الاسم عليه إلا بعد وجود التعدي منه فهو أنه يجوز أن يسمى بصفة قد توجد في الثاني^(٤) منه كقولهم: طعام مشبع ، وماء [مروي]^(٥) ، ونار محرقة ، وسيف قاطع .

وأما قوله: لو كان متعدياً لتكرر الفعل منه .

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما: أن هذه صفة لجنس الماء ، وجنس الماء يتكرر منه فعل الطهارة .

والثاني: أن كل جزء من الماء يتكرر منه الفعل في إمراره على العضو

وانتقاله من محل إلى محل .

(١) وهي قوله تعالى: " وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا " .

(٢) في س: (تعالى) .

(٣) في م ، س: (ظاهراً) .

(٤) أي في الثاني بعد زمان التكلم .

(٥) في م/س (مروي) .

٢ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : فكل ماء من بحر عذب ، أو مالح ، أو بثر ، أو سماء ، أو يرد ، أو ثلج مسخن وغير مسخن فموا ، والتطهر به جائز. (١)

اعترض (٢) على الشافعي في هذا الفعل من ذكرنا (٣) من طريق اللغة فقالوا: قوله : فكل ماء من بحر عذب أو مالح خطأ في اللغة؛ لأن العرب تقول ماء ملح ولا تقول مالح ، وإنما هذا من كلام العامة .

والجواب منه من وجهين : (٤)

أحدهما : أن الشافعي قصد به إفهام العامة ، لأنه لو قال ماء ملح لأشكـل عليهم وإن كان هو المواب .

والجواب الثاني : أن العرب تقول ماء ملح ، وماء مالح. (٥)

(١) انظر : مختصر المزني ١.

(٢) من المعترفين أيضا المبرد ، انظر: تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣.

(٣) في س : (من كدنا) .

(٤) وأجاب ابن فارس عن هذا الاعتراض بقوله :

" وأما قول المزني : فكل ماء من بحر عذب ، أو مالح ، فليست المالح لفظة الشافعي وإنما ذكر الشافعي الأجاج " انظر : حلية الفقهاء ٤٣ .
نص الشافعي في الأم " ... وذكر الماء عاما فكان ماء السماء ، وماء الأنهار ، والآبار والقلات والبحار العذب من جميعه والأجاج سوا في أنه يظهر من توفى واغتسل منه " .

انظر: الأم ٢/١ .

قال النووي: هذا الجواب فعيف من وجهين:

أحدهما: أن المزني ثقة ، وقد نقله عن الشافعي ، ولا يلزم من كونه ذكر في الأم عبارة أن لا يذكر غيرها في موضع آخر ، ولا أن لا يسميها المزني شفاهاً .
والثاني: أن هذا الجواب يتضمن تغليب المزني في النقل ، ونسبته إلى اللحن ولا ضرورة بنا إلى واحد منهما ، ثم وجدت في رسالة البيهقي إلى الشيخ أبي محمد الجويني أن أكثر أصحابنا ينسبون المزني في هذا إلى الغلط ويؤمنون أن هذه اللفظة لم توجد للشافعي قال البيهقي: وقد سمى الشافعي البحر مالحاً في كتابين أحدهما: في أمالي الحج في مسألة كون ميد البحر حلالاً للمحسرم ، والثاني : في المناسك الكبير .

انظر : المجموع ٨٦/١ - ٨٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ - ١٤٢ .

(٥) انظر: لسان العرب ٥٩٩/١ ، ٦٠٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ .

قال (١) [عمر] (٢) بن أبي ربيعة وهو شاعر قرشي :

فَلَوْ (٣) تَفَلَّتْ فِي الْبَحْرِ وَالْبَحْرُ مَالِحٌ
لَصَبَحَ مَاءُ الْبَحْرِ مِنْ رِيْقِهَا عَذْبًا (٤)

وقال آخر (٥) :

تَلَوْنِي الْوَأْثَا عَلَيَّ مَحْـ____ـبِرَةً
وَمَارَجَ عَذْبًا مِنْ أَجَارِكَ مَالِحٌ (٦)

وماء البحر ظاهر مظهر غير مكروه (٧)

(١) قال ابن منظور : قال ابن بري :

وحدث هذا البيت المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة في شعر أبي عيينة . محمد بن أبي مبرة في قميدة أولها :

تجنى علينا أهل مكتومة الذنبيسا وكانوا سلماً فعاروا لنا حرباً
انظر : لسان العرب ٦٠٠/٢ .

(٢) في م' س : (عمرو) .

(٣) في الديوان (ولو) .

(٤) انظر البيت : شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٨٥ .

وقد ذكر هذا البيت في القسم الذي ذكر فيه الشعر المنسوب إلى عمر بن أبي ربيعة غير الموحود في أمول ديوان شعره .

(٥) القائل هو : محمد بن حازم بن عمرو الباهلي ، ويكنى أبا جعفر ، من ساكني بغداد ، مولده ومنشؤه البصرة . توفي سنة ٢١٥ هـ .

انظر : الأغاني ٩٢/١٤ ، تاريخ بغداد ٢٩٥/٢ ، معجم الشعراء ٣٧١ ، المحمدون مسن الشعراء ٣١٢ ، الورقة ١٠٩ ، الأعلام ٧٥/٦ .

(٦) انظر البيت : تهذيب الأسماء واللغات ١٤١/٣ .

(٧) قال بذلك جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم ، فقد روي عن أبي بكر الصديق وعمر ، وابن عباس ، وابن سيرين ، وعكرمة ، والحسن ، وطاوس ، والنخعي ، وعطاء وإليه ذهب الأئمة الأربعة .

انظر : الهداية ١٧/١ ، فتح باب العناية ١٠٢/١ ، الكافي لابن عبد البر ١٥٥/١ ، مواهب الجليل :

٤٦/١ ، المجموع ٩١/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ ، الإقناع للحجاوي ٣/١ ، رحمة الأمة ٥ ، مصنف ابن أبي شيبة ١٣٠/١ - ١٣١ .

وحكي من عبدالله بن عمرو بن العاص (١)، وسعيد بن المسيب (٢) أنهم كرهوه وقدموا التيمم عليه (٣).

استدللا بقوله تعالى :

"وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ (٤) سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ (٥) (٦) (٧)
فمنعه من التسوية بينهما يمنع من تساوي الحكم في الطهارة بهما.

-
- (١) أبو محمد عبدالله بن عمرو بن العاص ، صحابي جليل ، كان يشهد الحروب والغزوات ويغرب بسيفين ، حمل راية أبيه يوم اليرموك ، وشهد ملين مع معاوية روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧٠٠) حديث .
اختلفوا في سنة وفاته يقال سنة ٦٥ هـ ، ويقال ٦٩ هـ ، ويقال ٦٨ هـ .
انظر: الإصابة ٢/٢٤٣ ، البداية والنهاية ٨/٢٦٣ ، تذكرة الحفاظ ١/٤١ ، حليمة العلماء ١/٢٨٣ ، الرياض المستطابة ١٩٦ ، صفه المفوة ١/٦٥٥ .
- (٢) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان أحفظ الناس لأحكام عمر حتى سمي راوية عمر ، كان يعيش من تجارة الزيت ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع ، ولد سنة ١١٣ هـ ، وتوفي سنة ٩٤ هـ ، وقيل غير ذلك .
انظر: التاريخ المغير ١٠٢ ، حلية الأولياء ٢/١٦١ ، الثقات ٤/٢٧٣ ، صفه المفوة ٢/٧٩ ، طبقات ابن سعد ٥/١٩١ ، وفيات الأعيان ٢/٣٧٥ ، الأعلام ٣/١٠٢ .
- (٣) وحكي ذلك أيضا عن أبي هريرة وأبي العالية .
انظر: معارف ابن أبي شيبة ١/١٣١ ، المجموع ١/٩١ ، المغني ١/٨ ، حليمة العلماء ١/٥٧ .
- (٤) الفرات : أشد الماء عذوبة .
انظر : - فرت - لسان العرب ٢/٦٥ .
- (٥) سائغ : سهل مدخله في الحلق .
انظر: - سوغ - لسان العرب ٨/٤٣٥ .
- (٦) أجاج : أي شديد الملوحة والمرارة .
انظر : - أجج - لسان العرب ٢/٢٠٧ ، مختار الصحاح ٦ .
- (٧) سورة فاطر ، آية (١٢) .

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " البحر نار من نار " (١)

ودليلنا : قوله عليه السلام في البحر " هو الظهور ماؤه الحل ميتته " (٢).

وروى الشافعي عن إبراهيم بن (٣) محمد (٤) عن عبد العزيز

(١) أخرجه نحوه أبو داود عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غار في سبيل الله ، فإن تحست البحر ناراً وتحت النار يحرأ " وأخرج البيهقي نحوه عن صفوان بن يحيى عن علي بن الشوكاني في نيل الأوطار رواه سعيد بن منصور في سننه ، وقال المنذري : قال الشافعي : وقد فُعلوا إسناد هذا الحديث وأخرج ابن أبي شيبة ، والبيهقي ، والجوزقاني نحوه عن قتادة عن أبي أيوب عن عمرو بن الصامت قال : " ماء البحر لا يجزي من فؤء ولا من جناة إن تحت البحر ناراً ثم ماءً ثم ناراً حتى عد سبعة أبحر وسبعة أنيار " وفي إسناد الجوزقاني محمد بن المهاجر ، قال الجوزقاني : هو باطل تفرد به محمد بن المهاجر وكان يفتح الحديث .

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ، وأعله بابن المهاجر ، وأورده السيوطي في التلخيص وعزاه للجوزقاني وقال أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه محمد بن المهاجر ، وقال الكتاني : أخرجه البيهقي في سننه أثر ابن عمرو ، وليس فيه محمد بن المهاجر .

انظر : معنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - من كان يكره ماء البحر ويقول لا يجزي ١/١٣١ ، سنن أبي داود : كتاب الجهاد - باب ركوب البحر في الفسز ٣/٦ ، السنن الكبرى : كتاب الحج - باب ركوب البحر لحج أو عمرة أو فز ٤/٤٣٤ ، الأباطيل ١/٣٤٥ ، الموضوعات لابن الجوزي ٣/٢٧٩ ، تنزيه الشريعة المرفوعة ٢/٦٨ ، اللآلئ المعنوعة ٢/٣ ، نيل الأوطار ١/٢٠ ، الفوائد المجموعة ٦ ، مختصر سنن أبي داود ٣/٣٥٩ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٣) في م ، س : (عن) .

(٤) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، واسمه سمعان الأسلمي ، مولاهم ، أبو إسحاق المدني ، روى عن الزهري ، ويحيى بن سعيد الأنصاري . وغيرهم ، وعنه إبراهيم ابن طهماز والثوري ، والشافعي . وغيرهم ، قال يحيى بن سعيد القطان : سألت مالكاً عنه أكان ثقة قال : لا ، ولا ثقة في دينه ، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه كان قدرياً معتزلياً جهماً كل بلاء فيه ، وتكلم فيه كثيرون ، وقال الربيع : سمعت الشافعي يقول : كان إبراهيم بن أبي يحيى قدرياً ، قيل للربيع : فما حمل الشافعي على أن روى عنه قال : كان يقول لأن يخر إبراهيم من بعد أحب إليه من أن يكذب ، وكان ثقة في الحديث . توفي سنة ١٨٤هـ ، وقيل سنة ١٩١هـ .

بن [عمر] (١) عن سعيد بن ثوبان (٢) عن أبي هند الفراسي (٣) عن أبي هريـرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من لم يظهره البحر فلا ظهره الله " (٤)

== انظر : تهذيب التهذيب ١/١٥٨ ، الضعفاء للعقيلي ١/٦٢ ، الكامل لابن عسدي

١/٢١٩ ، الكاشف ١/٤٦ ، ميزان الاعتدال ١/٥٧ ، المغني في الضعفاء ١/٢٣ .

(١) في م' ، س : (محمد) .

وهو عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي ، أمير ،
من سكان المدينة ولاء يزيد بن الوليد إمرة مكة والمدينة سنة ١٢٦هـ ، وأقره
مروان بن محمد ثم عزله بعبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ، روى من
أبيه ، ويحيى بن اسماعيل ، وصالح بن كيسان ، ونافع مولي ابن عمر ، وغيرهم
وروى عنه إبراهيم بن أبي عبلة ، وإبراهيم بن ميسرة ويحيى بن سعيد وغيرهم .

قال ابن معين ثقة ، توفي سنة ١٤٧هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ٦/٣٤٩ ، تاريخ ابن معين ٢/٣٦٧ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢/١٦٨ .
(٢) ، (٣) قال المناوي : وقال الغرياني في مختصر الدار قطني فيـه

سعيد بن ثوبان وأبو هند مجهولان .

انظر : فيض القدير ٦/٢٢٥ .

قلت : ولم أجد لهما ترجمة في كتب الرجال . إلا أنه قال في الجرح والتعديل
سعيد بن ثوبان روى عن أبي بكر بن عبد الله . ولا أدري إن كان يقدم به
سعيد بن ثوبان المذكور أو غيره .

انظر : الجرح والتعديل ٤/٩ .

(٤) رواه الشافعي في الأم عن إبراهيم بن محمد عن عبد العزيز بن عمر عن سعيد
ابن ثوبان عن أبي هند الفراسي عن أبي هريرة .

قال البيهقي : قال الشافعي رحمه الله وروى عبد العزيز بن عمر عن سعيد
ابن ثوبان عن أبي هند الفراسي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : " من لم يظهره البحر فلا ظهره الله " (أنباء) أبو حازم عمر بن أحمد
ابن إبراهيم الحافظ أنبأ أبو أحمد الحافظ ثنا أبو عبد الله الحسين
ابن عفير الأنصاري ثنا محمد بن حميد ثنا إبراهيم بن المختار ثنا عبد العزيز
ابن عمر فذكر بمثله إلا أنه لم يقل الفراسي .

وأخرجه الدار قطني بمثل الإسناد الذي ساقه البيهقي وقال إسناده حسن .
وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالضعف ، قال المناوي : قال
في المذهب ساقه المؤلف يعني البيهقي من حديث محمد بن حميد وهو واه ، وقال
الغرياني في مختصر الدار قطني فيه سعيد بن ثوبان وأبو هند مجهولان .

انظر : الأم ١/٣ ، سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب في ماء البحر ١/٣٦
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهير بماء البحر ١/٤ ، كنز العمال

٩/٣٩٦ ، فيض القدير ٦/٢٢٥ ، التعليق المعني ١/٣٦ .

ولأن الماء قد يختلف في طعمه ولونه ، فلما لم يكن اختلاف ألوانه يمنع من تساوي الحكم في الطهارة به لم يكن اختلاف طعمه مانعاً من تساوي حكمه في الطهارة .

وأما قوله : " وما يستوي البحران " .

فإنما [يعني] ^(١) ما ذكره من أن أحدهما عذب فترات سائغ شرابه ، والآخر ملسح أجاج غير سائغ شرابه .

وأما قوله عليه السلام " البحر نار في نار " .

يعني أنه كالنار لسرعة إتلافه ، أو أنه يميز يوم القيامة ناراً

لقوله تعالى " وَإِذَا الْبَحَارُ سُجِّرَتْ " ^(٢)

فثبت أن لافرق بين الماء المالح والعذب .

فأما الماء الذي ينعقد منه الملح ^(٣) :

فإن ابتداء بالجمود خرج من حد الجاري فلم يجز استعماله .

وإن كان ماء جارياً فهو ضربان :

ضرب يميز ملحا لجوهر في التربة دون الماء كالسبخ ^(٤) التي إذا حمل فيها

الماء من المطر وغيره جمد وصار ملحاً ، واستعمال هذا الماء جائز ^(٥) .

وضرب يميز ملحا لجوهر ^(٦) في الماء دون [التربة] ^(٧) كأمين الملح التي تنبع ماء

سائغاً ويميز جوهره ملحاً جامداً .

(١) في م' : (نعلي) ، وفي س غير منقوطة (نعلي) .

(٢) سورة التكوين ، آية (٦) .

(٣) حكاية النووي من الماوردي .

انظر : المجموع ١٠٨/١ .

(٤) السبخة : الأرض المالحة ، والسبخ : المكان يسبخ فينبت الملح وتسوخ فيه

الأقدام .

انظر : - سبخ - لسان العرب ٢٤/٣ .

(٥) (ضرب يميز ملحا لجوهر في التربة دون الماء كالسبخ التي إذا حمل فيها

الماء من المطر وغيره جمد وصار ملحاً ، واستعمال هذا الماء جائز) ساقطة

من م' .

(٦) في م' : (بجوهر) .

(٧) في م' ، س : (البرية) .

فظاهر مذهب الشافعي وماعليه جمهور أصحابه جواز استعماله ؛ لأن اسم الماء المطلق يتناوله في الحال ، وإن كان هذا الاسم يزول عنه إذا جمد فــــــي ثاني الحال ، كما يجمد الماء فيصير ثلجا .

قال أبو سهل المخلوكي : (١)

لايجوز استعماله ؛ لأنه جنس آخر غير الماء كالنفط (٢) والقار (٣) (٤).

-
- (١) محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان المخلوكي النيسابوري .
الطقيه الشافعي ، المتكلم ، النحوي ، المفسر ، اللغوي ، شيخ خراسان صاحب أبي إسحق المروزي .
ولد سنة ٢٩٦ هـ وتوفي سنة ٣٦٩ هـ .
انظر : الأنساب ٦٣/٨ ، سير أعلام النبلاء ٢٣٥/١٦ ، شذرات الذهب ٦٩/٣ ، طبقات السبكي ٤٨/٣ ، طبقات الداودي ١٥٢/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٩٢ ، طبقات الشيرازي ١٢٣ ، العبر ١٣٢/٢ ، اللباب ٢٤١/٢ ، مفتاح السعادة ١٨٣/٢ ، النجوم الزاهرة ١٣٦/٤ ، يتيمة الدهر ٤١٩/٤ .
(٢) النَّفْطُ وَالنَّفْطُ : دهن ، والكسر أنصح .
انظر : نفط - لسان العرب ٤١٦/٧ .
(٣) القار : هو شيء أسود تظلى به الإبل والسفن يمنع الماء أن يدخل ، وتيسل هو الزيت .
انظر : - قير - لسان العرب ١٢٤/٥ .
(٤) حكى النووي هذين الوجهين عن الماوردي وقال : " وكذا نقل القاضي حسين ومأخذه المتولي والبغوي وجهين في الماء الذي ينعقد منه ملح " .
والمواب عند النووي الجواز مطلقا مادام جاريا ، وصح البغوي الجواز .
وذكر الشاشي الوجهين ، وقال في الوجه الثاني : حكى عن القفال أنه قال لايجوز .
انظر : التهذيب ل ه ب ، حلية العلماء ٥٧/١ ، ٥٨ ، المجموع ١٠٨/١ ، كفاية النبيه ل ه أ .

فصل

وأما قول الشافعي : أوبشر أو سماء ، فإتعا أراد ماء بئر ، أو ماء سماء
فحذف ذكر الماء اكتفاء بفهم السامع كما قال تعالى :
" وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ " (١) يعني ماء البحرين .
وأما ماء السماء فقد دللنا على جواز الطهارة به لقوله " وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ
مَاءً طَهُورًا " (٢)
وأما ماء البحر والعين والنهر فبقوله تعالى :
" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعٌ فِي الْأَرْضِ " (٣)
يعني بها : ماء البحر والعين والنهر (٤)

فصل

وأما قوله : أوبرد ، أو ثلج فيريد به أيضا ماء بارد ، أو ماء ثلج
والدليل على جواز الطهارة به ما روي عنه عليه السلام أنه قال : " اللهم
طهرني بماء الثلج والبرد كما تطهر الثوب من الدرن " (٥) (٦)

-
- (١) سورة فاطر ، آية (١٢) .
(٢) سورة الفرقان ، آية (٤٨) .
(٣) سورة الزمر ، آية (٢١) .
(٤) (فبقوله تعالى " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنْبِيعٌ
فِي الْأَرْضِ ")
يعني بها : ماء البحر والعين والنهر (ساقطة من س ، ومثبتة فـ في
الحاشية .
(٥) الدرن : الوسخ .
انظر : درن - لسان العرب ١٥٣/١٣ .
(٦) لم أره بهذا اللفظ .
أخرجه البخاري بلفظ " اللهم نقني من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض
من الدنس ، اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد .
وأخرجه بنحوه : مسلم وأحمد وأبو داود ، وابن ماجه وابن خزيمة وأورده
ابن عبد الهادي في المحرر .

ولأنه كان ماء فجمد ، ثم صار ماء حين ذاب وانحل .
 فأما إذا أخذ الثلج والبرد فذلك به أعضاء طهارته قبل ذوبانه وانخلاله .
 قال الأوزاعي : ^(١) يجزيه
 وإطلاق ما قاله الأوزاعي غير صحيح . ^(٢)
 لأن إمراره الثلج على أعضائه يكون مسحاً [لا يمل] ^(٣) إلى العضو [بلل] ^(٤)
 الماء ، فإن كان المستحق في العفو المسح كالرأس أجزاء بحمول المسح .
 وإن كان المستحق الغسل لم [يجزه] ^(٥) ؛ لأن حد الغسل أن يجري الماء

== وأخرجه مسلم بلفظ " اللهم طهرني بالثلج والبرد والماء البسبارد ،
 اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ .
 وهو أقرب في الدلالة على ما يريده المصنف .
 روى مثله الإمام أحمد ، والبيهقي ، وأبو عوانة وقال " من الدنس "
 انظر : مسند الإمام أحمد : ٥٧/١ ، ٢٠٧ ، ٢٣١/٢ ، ٤٩٤ ، ٢٥٤ ، ٢٨١ ،
 صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب ما يقول بعد التكبير ١٨٩/١ ،
 صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب ما يقول بين تكبيرة
 الإحرام والقراءة ٤١٩/١ ، كتاب الصلاة - باب ما يقول إذا رفع رأسه من
 الركوع ٤٣٦/١ ، ٤٣٧ ،
 سنن أبي داود : كتاب الصلاة - باب السكنة عند الافتتاح ٢٠٧/١ ،
 سنن ابن ماجه : كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب افتتاح الصلاة
 ٢٦٥/١ ،
 صحيح ابن خزيمة : كتاب الصلاة - باب إباحة الدعاء بعد التكبير ٢٣٧/١ ،
 السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهير بماء الثلج ،
 مسند أبي عوانة : دعاء النبي عليه السلام في الصلاة ١٧٨/٢ ،
 (١) انظر : البحر ١٦ ب .
 (٢) وكذا ضعف النووي وقال : وهذا ضعيف أو باطل إن صح عنه .
 انظر : المجموع ٨٢/١ .
 (٣) في م ، س : (يمل) .
 (٤) في م ، س : (بكل) .
 (٥) في م ، س : (لم يحز) .

بطبعه وهذا مسح وليس بغسل ، ومسح ما يجب غسله غير [مجزي] (١)
فلو كان في إمراره على الأعضاء يذوب عليها ، ثم يجري ماؤه عليها ففلسي
جواره وجهان (٢) لأصحابنا :

أحدهما : يجزيء لحصول الغسل بجريان الماء على الأعضاء . (٣)

والثاني : لا يجزيء ، لأنه بعد ملاقة الأعضاء صار جاريا . (٤)

فصل

وأما قوله مسخن وغير مسخن فسواء ، التطهر به جائز وإنما قصد بالمسخن
أمرين :

أحدهما : الفرق بين المسخن بالنار ، وبين الحامي بالشمس .

في أن المسخن غير مكروه (٥) ، والشمس مكروه .

(١) في م' ، س : (غير محري) .

(٢) وجهان : تشنية وجه .

والوجه : هي التي استنبطها أصحاب الشافعي المنتسبون إليه من الأصول
العامة للمذهب وقاموا بتخريجها على القواعد التي رسمها الإمام ، أي أدى
اجتهادهم على ضوء قواعد المذهب إلى أحكام جديدة قد تكون داخلية لمسي
عموم أقوال الشافعي ، وقد لا تكون لكنها لا تخرج عن نطاق المذهب .

انظر : المجموع ٦٥/١ .

(٣) وهذا الوجه هو الراجح عند النووي وبه قطع الجمهور .

انظر : البحر ل ١٦ ب ، المجموع ٨١/١ ، فتاوى النووي ٣٢ ، كفاية النبيه
ل ٢ ب .

(٤) قال النووي : حكى هذا الوجه الدارمي ومزاه إلى أبي سعيد الإصطخري .

انظر : المجموع ٨١/١ ، فتاوى النووي ٣٢ .

(٥) لا تكره الطهارة بالماء المسخن بالنار مالم يخف الضرر لشدة حرارته سواء
سخن بظاهر أو نجس ، وهذه مسألة متفق عليها عند الشافعية .

انظر : فتح العزيز ١٢٨/١ ، المجموع ٩٠/١ .

والثاني : الرد على طائفة منهم مجاهد (١)
[زعموا] (٢) أن المسخن بالنار مكروه (٣) ، وهذا غير صحيح .
لما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يسخن له الماء (٤)
والصحابا يعلمون ذلك منه ولا ينكرونه .
ولأن تسخين الماء بمنزلة التبريد يرفعان عنه تارة ويحلان فيه أخرى

-
- (١) أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي المخزومي ، من كبار التابعين ، اتفقوا على جلالتهم وإمامتهم ، أخذ التفسير عن ابن عباس ، واعتمد على تفسيره الشافعي والبخاري وغيرهما من أهل العلم .
ولد سنة ٢١ هـ ويقال مات وهو ساجد سنة ١٠٤ هـ وقيل غير ذلك .
انظر : البدايات والنهاية ٢٢٤/٩ ، تذكرة الحفاظ ٩٢/١ ، تهذيب التهذيب ٤٢/١٠ ، حلية الأولياء ٢٧٩/٣ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/٤ ، طبقات المصنف ٢٠٨/٢ ، طبقات القراء لابن الجزري ٤١/٢ ، طبقات السدادودي ٣٠٥/٢ ، طبقات الشيعات الرازي ٥٨ ، طبقات ابن سعد ٤٤٦/٥ ، العبر ٩٤/١ ، ميزان الاعتدال ٤٢٩/٣ ، مفتاح السعادة ١٩/٢ ، معجم الأدباء ٧٧/١٢ .
(٢) في م ، س : (وزعموا) .
(٣) قال ابن أبي شيبة : حدثنا قاسم بن مالك عن ليث عن مجاهد أنه كسره الوضوء بالماء المسخن .
انظر : مصنف ابن أبي شيبة ٢٥/١ .
(٤) رواه ابن أبي شيبة عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر كان له قمقم يسخن له فيه الماء .
ورواه عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن أسلم عن أبيه : أن عمر بن الخطاب كان يغتسل بالحميم " وعلقه البخاري .
ورواه الدار قطني عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن مولى عمر " أن عمر بن الخطاب كان يسخن له ماء في قمقمة ويغتسل به " وقال هذا إسناد صحيح .
ورواه البيهقي من طريق الدار قطني وأقره على تصحيح الحديث .
وقال الزيلعي : وفيه رجلان تكلم فيهما

فلما لم يكن تبريده مانعاً من استعماله لم [يكن] ^(١) تسخينه الدافع لبرده ^(٢) مانعاً من استعماله ولعل مجاهداً كره منه ما اشتد حماه ، فلم يمكن استعماله وذلك عندنا مكروه وكذلك ما اشتد برده فلم يمكن استعماله .
فإذا تقرر هذا فالمياه كلها نوعان :
نوع نزل من السماء وهو ثلاثة :
ماء المطر ، وماء الثلج ، وماء البرد .
ونوع ينبع من الأرض وهو أربع مياه :
ماء البحر ، وماء النهر ، وماء العين ، وماء البحر .
وجميع هذه المياه طاهرة مطهرة على اختلافها في اللون والطعم والرائحة .

== انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - باب في الوضوء بالماء المسخن ٢٥/١ ، مصنف عبد الرزاق : باب الوضوء من ماء الحميم ١٧٥/١ ، سنن الدار قطنى : كتاب الطهارة - باب الماء المسخن ٣٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة ، باب التطهير بالماء المسخن ٦/١ ، تلخيص الحبير ٢٢/١ ، نصب الراية ١٠٤/١ ، التعليق المغني ٣٨/١ ، إرواء الغليل ٤٩/١ .
(١) في م' ، س : (يكن) ساقطة .
(٢) في م' (لرده) .

٣ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : ولا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب^(١)
لكراهية عمر ذلك^(٢) وقوله : "[إنه]^(٣) يورث البرص"^(٤) (٥)
فهذا صحيح ، استعمال^(٦) الماء المشمس مكروه .
لرواية عائشة رضي الله عنها [أنها]^(٧) شمت ماء لرسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لا تطعلي يا حميراء فإنه يورث
البرص " (٨)

-
- (١) قيل : إنه إذا اشتدت الحرارة تنفصل زهومة - ربح منتنة - من وسخ ذلك الإناء
تعلو الماء ، فإذا لاقت تلك الزهومة البدن بسخونتها خيف أن تقبض عليه
فتحبس الدم فيحمل البرص .
انظر : الوسيط ٣٠٥/١ ، فتح الجواد ١٥/١ ، فتح الوهاب ٤/١ ، فيض الإله
المالك ١٣/١ .
(٢) في المختصر : (من ذلك) .
(٣) (إنه) ساقطة من م ، س ، والزيادة من مختصر المزني .
(٤) البرص : داء معروف ، وهو بياض يقع في الجسد .
انظر : - برص - لسان العرب ٥/٧ .
(٥) انظر : مختصر المزني ١ .
(٦) يقدم باستعماله هنا في البدن في طهارة حدث أو نجس ، أو تبرد ، أو تنظف
أو شرب .
(٧) (أنها) زيادة يقتضيها المعنى .
(٨) رواه الدار قطني ، وابن عدي في الكامل ، وذكره السيوطي في اللآلي من
أبي نعيم في الطب والبيهقي من طريق خالد بن إسماعيل عن هشام بن عروة
عن أبيه عنها .
قال البيهقي " وهذا لا يصح " ، وخالد بن إسماعيل قال ابن عدي : كـ
يفتح الحديث .
وقال الدار قطني : " خالد بن إسماعيل متروك " ، وقال ابن حبان : " لا يجوز
الاحتجاج به بحال " وأورده الهيثمي في الزوائد من طريق آخر وعزاه إلى
الطبري في الأوسط وقال : " وفيه محمد بن مروان السدي وقد أجمعوا على
ضعفه " .
والحديث عن عائشة له عدة طرق وكلها ضعيفة .

وروي عن أبي الزبير (١) عن جابر (٢) عن عمر رضي الله عنه أنه كره الماء المشمس وقال : " إنه يورث البرص " (٣)

== انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الماء المسخن ٢٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهة التطهير بالماء المشمس ٧٦/١ ، الكامل لابن عدي ٩١٢/٣ ، مجمع الزوائد : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالشمس ٢١٤/١ ، اللآلي المصنوعة : كتاب الطهارة ٥/٢ ، نصب الراية ١٠٢/١ ، تلخيص الحبير ٢١٠٢٠/١ ، التعليق المغني ٢٨/١ ، إرواء الغليل ٥٢-٥٠/١ .

* حمل تداخل في إسناد هذا الأثر والحديث الذي قبله فقد ورد في النسختين الآتي : لرواية أبي الزبير عن جابر أن عائشة رضي الله عنها شمت مـ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لاتفعلني يا حميراء فإنه يورث البرص " وروي عن عمر أنه كره الماء المشمس وقال : إنه يورث البرص " .

(١) أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي ، من أئمة العلم ، اعتمده مسلم وروى له البخاري متابع ، روى عن جابر ، وعائشة وابن عمر ... وخلق وروى عنه أبو حنيفة ومالك والسيانان ... وغيرهم ، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي وفعفه ابن عيينة ، وقال أبو حاتم لا يحتج به . توفي سنة ١٢٨ هـ .

انظر : تجريد التمهيد ١٥٥ ، الضعفاء لابن الجوزي ١٠٠/٤ ، الكامل لابن عدي ٢١٣٢/٦ ، الكاشف ٨٤/٣ ، ميزان الاعتدال ٣٧/٤ ، المراسيل ١٩٣ .

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي ، صحابي جليل ، من أهل بيعة الرفوان كان من المكثرين في الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . روى عنه جماعة من المحابة ، توفي بالمدينة سنة ٨٧ هـ .

انظر : الإصابة ٢١٤/١ ، الاستيعاب ٢٢٢/١ ، البداية والنهاية ٢٢/٩ ، تهذيب ابن عساكر ٣٨٩/٣ ، النجوم الزاهرة ١٩٨/١ .

(٣) رواه الشافعي عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صدقة بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر عن عمر ، وروى الحديث البيهقي عن الشافعي بهذا الإسناد . قال ابن حجر : " ومدقة ضعيف ، وأكثر أهل الحديث على تضعيف ابن أبي يحيى " وقال النووي : " وهذا الحديث ضعيف باتفاق المحدثين فإنه من رواية إبراهيم ابن أبي يحيى ، وقد اتفقوا على تضعيفه وجرحوه ، وبينوا أسباب الجرح إلا الشافعي رحمه الله فإنه وثقه " قال ابن حجر : " لم يثبت عنده الجرح فيه فلذلك اعتمده " ورواه الدار قطني من حديث إسماعيل بن عياش قال : حدثني

==

فإذا [أثبت]^(١) الخبر والأثر كراهية الماء الشمس ، فإن الكراهة مختصة
بما أثرت فيه الشمس من مياه الأواني .
وأما مياه البحار والأنهار والآبار فلا يكره^(٢) لامرين :
أحدهما : أن الشمس [لا تؤثر]^(٣) فيها كتأثيرها في الأواني .
والثاني : أن التحرز منها غير ممكن ، ومن الأواني ممكن .
وتأثير الشمس في مياه الأواني قد يكون تارة بالحما^(٤) ، وتارة بزوال برده
والكراهة في الحالين على سواء ، فإن لم تؤثر الشمس فيه لم يكره .
فسواء ما قصد به الشمس وما طلعت عليه الشمس من غير قصد^(٥)
وذهب بعض أصحابنا إلى أن المكروه منه ما قصد به الشمس دون ما طلعت عليه

== ملوان بن عمرو من حسان بن أزر أن عمر بن الخطاب قال : " لا تفتسلوا
بالماء الشمس فإنه يورث البرص " أعل التركمانى هذا الحديث بإسماعيل
ابن عياش مع أنه من روايته عن الشاميين وهي صحيحة عند البخاري وفيه
من الأئمة ، على أن إسماعيل لم يتفرد بهذا ، بل تابعه عليه أبو المغيرة
عبد القدوس فرواه عن ملوان به ، ذكره ابن حبان - وهو ثقة من رجال
الشيخين ، قال الألباني : إنما علة هذا الإسناد حسان هذا فإن لم أجده
ترجمة عند أحد سوى ابن حبان ذكره في الثقات ، وما أظن أنه يعرفه
إلا في هذا الأثر ، وهو معروف بتساهله في التوثيق .
أنظر : الأم ٣/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب كراهة التطهير
بالماء الشمس ٦/١ ، سنن الدار قطني - كتاب الطهارة - باب الماء
المسخن ٣٩/١ ، المجموع ٨٧/١ ، نصب الراية ١٠٣/١ ، تلخيص الحبير ٢٣، ٢٢/١ ،
الجواهر النقي ٧٠٦/١ ، التعليق المغني ٢٩/١ ، إرواء الغليل
٥٣/١

- (١) في م' ، س : (ثبت) .
(٢) وهذا لا خلاف فيه في المذهب .
انظر : المذهب ١١/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ .
(٣) في م' : (لا يؤثر) وفي س : غير منقوطة (لا يؤثر) .
(٤) في اللسان : الحمى : ماحمي من شيء يمد ويقمر .
انظر : لسان العرب - حما - ١٩٨/١٤ .
(٥) أطلق الماوردي الكراهة ، ولم يشترط القصد .

الشمس من غير قصد (١)؛

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : " لاتفعلي " فكان النهي متوجها إلى الفعل .

وهذا غير صحيح ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على معنى النهي وأنه يورث البرص ، وهذا المعنى [لا يختص]^(٢) بالقصد دون غيره ، وكذا أيضا لافرق بين ما حمي بالشمس في بلاد تهامة^(٣) والحجاز^(٤) وبين ما حمي بها في سائر البلاد .

وكان بعض أصحابنا يجعل النهي مخصوصاً بما حمي بتهامة والحجاز ؛ لأنه هناك [يورث]^(٥) البرص دون ما حمي بالعراق وسائر البلاد .^(٦)

(١) وهذا الوجه مشهور عند العراقيين ، وقطع به الشيرازي في التنبيه وكذا أبو علي الحسن بن عمر البندنجي من كبار العراقيين في كتابه الجامع .

انظر : التنبيه ١١ ، المذهب ١١/١ ، حلية العلماء ٥٨/١ ، المجموع ٨٨/١ ، كفاية التنبيه ل ٤ ب .

(٢) في م' (لا تختص) وفي س : غير منقوطة (تختص) .

(٣) تهامة : بكسر أوله مكة والصحيح أن مكة من تهامة ، وقيل أرض تهامة قطعة من اليمن وهي جبال مشبكة أولها في البحر القلزمي - الأحمر - ومشفة عليه .

وحودها : في غربيها بحر القلزم - الأحمر - وفي شرقيها : جبال متملة من الجنوب إلى الشمال وفي شرقيها مدينة معدة وجرش ونجران وفي شمالها مكة وجدة وفي جنوبها صنعاء .

قال النووي : " تهامة " كل ما نزل من نجد من بلاد الحجاز ، ومكة - من تهامة " وسميت تهامة لتغير هوائها .

انظر : الروض المعطار ١٤١ ، معجم ما استعجم ٣٢٢/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/٣ .

(٤) الحجاز : عبارة عن جبال السراة ، وهو جبل يقبل من اليمن حتي يتصل ببادية الشام وهو أعظم جبال العرب ، وحده من الجنوب تهامة وحده من الشرق بلاد اليمن وحده من الشمال نجد وهي بينه وبين العراق وحده من الغرب بحر القلزم .

وقال النووي : قال الشافعي الحجاز هي : مكة والمدينة واليمامة ومخاليقها وسمي حجازاً لأنه حجز بين تهامة ونجد .

انظر : الروض المعطار ١٨٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٨٠/٣ ، صبح الأعشى ٢٤٥/٤ .

(٥) في م' : (تورث) ، وفي س : غير منقوطة (يورث) .

(٦) أصحاب هذا الوجه خصوا تهامة والحجاز لشدة حرارتها ، وقالوا : يكره الشمس بشرط :

وهذا التخصيص إنما هو إطلاق قول بغير دليل مع عموم النهي الشامل لجميع البلاد.
فأما ما حكي بالشمس ثم برد :
فقد اختلف أصحابنا في كراهة استعماله على وجهين : (١)

== الأول : أن يكون ببلاد حارة ، وتنقله الشمس من حالة إلى حالة أخرى .
والثاني : أن يكون في آنية منطبعة ، والثالث : أن يستعمل في حال حرارته
على البدن .

ولا يشترط القعد ، ولا تغطية رأس الإناء ، وهذا هو الأشهر عند الخراسانيين .
انظر : حلية العلماء ٥٩/١ ، المجموع ٨٨/١ ، روضة الطالبين ١١/١ ، فتح
الجواد ١٥/١ ، شرح جلال الدين المحلي ١٩/١ ، الإقناع ١٨/١ ، فيض الإله المالك
١٢/١ ، السراج الوهاج ٨ .

وقد ذكر النووي سبعة أوجه في الماء المشمس منها :
الثلاثة أوجه التي ذكرها الماوردي .
والرابع : لا يكره مطلقاً سواء قعد به التشميس أم لا ، وهذا الوجه محمـه
النووي .

والخامس : يكره في المنطبعة بشرط تغطية رأس الإناء ، حكاه البغوي وجزم
به القاضي حسين .

والسادس : إن قال طبيبان إنه يورث البرص كره ، وإلا فلا ، وقد فجع صاحب
البيان هذا الوجه وغلط النووي هذا التفتيف وقال : بل هذا الوجه هو
الصواب إن لم يجزم بعدم الكراهة وهو موافق لنص الشافعي في الأم .
والسابع : يكره في البدن دون الثوب ، وفجع النووي هذا الوجه لأنه يوهـم
أن الأوجه السابقة عامة للبدن والثوب وليس كذلك ، وإنما الكراهة تختص
باستعماله في البدن وسيأتي الكلام في ذلك في الفصل الثاني .
وقد رجح الشيخ إبراهيم البيهقي في حاشيته الكراهة مطلقاً لأنه تقوى بكراهة
عمر للشمس مع أنه أدرى بالطب ويبدو لي والله أعلم أن الصحيح من هذه
الأوجه ما قاله النووي وذلك للآتي :

- ١ - أن ما استدل به الماوردي من حديث عائشة ضعيف ، وقد بينا ضعفه .
- ٢ - ما روي من عمر ضعيف أيضاً ، وقد سبق بيانه .

فحمل من هذا أن الشمس لا أصل لكراهته ، ولم يثبت عن الأطباء فيه شيء ، وهذا
الوجه موافق لنص الشافعي في الأم فإنه قال : " لا أكره الشمس إلا أن يكره
من جهة الطب " قال النووي : هكذا رأيت في الأم ، وكذا نقله البيهقي في
معرفة السنن والآثار .

وأما قوله في مختصر المزني " إلا من جهة الطب لكراهة عمر لذلك وقوله أنه
يورث البرص " فليس صريحاً في مخالفة نـه في الأم بل يمكن حمله عليه فيكون
معناه : لا أكرهه إلا من جهة الطب إن قال أهل الطب أنه يورث البرص .

انظر : التهذيب ل ٤ ب ، المذهب ١١/١ ، حلية العلماء ٥٨/١ ، الفاية القعوى ١٩٤/١ ، المجموع
٨٧/١ - ٨٩ ، روضة الطالبين ١١/١ ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ٥ ، فيض الإله المالك
١٢/١ . تتمة الإبانة ل ١٣ .

(١) واعتبر الروياني ما ذكر عن بعض المتأخرين وجهاً ثالثاً .

انظر : البحر ل ١٨ ١ .

أحدهما : أنه على حال الكراهة لثبوت الحكم له قبل البرد .
والوجه الثاني : أنه غير مكروه ؛ لأن معنى الكراهة لأجل الحمي فإذا زال الحمي زال معنى الكراهة . (١)

وكان بعض متأخري أصحابنا يقول : (٢) ينبغي أن يرجع فيه إلى عدول الطب .
فإن قالوا : إنه بعد برده يورث البرص كان مكروها ،
وإن قالوا : أنه لا يورث البرص لم يكن مكروها .
وهذا لا وجه له ، لأن الأحكام الشرعية [لا تثبت] (٣) بغير أهل الاجتهاد في الشريعة ؛
لأن من الطب من ينكر أن يكون الماء المشمس يورث البرص ولا يرجع إلى قوله فيه .

فصل

فإذا ثبت كراهة (٤) الماء المشمس فإنما تختص الكراهة في استعماله فيما يلاقي
الجسد من طهارة حدث وإزالة نجس أو [تبرد] (٥) أو تنظف (٦) ، أو شرب سواء
لاقى الجسد في عبادة أو غير عبادة .

- (١) وهذا الوجه صححه النووي في الروضة .
انظر : روضة الطالبين ١١/١ .
- (٢) حكى هذا الوجه الروياني وضعفه ، وحكاه ابن الرفعة نقلاً عن الماوردي وذكر
تضعيفه له .
انظر : البحر ل ١٨ أ ، كفاية النبيه ل ٥ أ ، المجموع ٨٩/١ ، روضة الطالبين
١١/١ .
- (٣) في م لا يثبت ، في س : غير منقوطة (مثبت) .
- (٤) اختلف في الكراهة هل هي شرعية يتعلق الثواب بتركها وإن لم يعاقب
على فعلها أم إرشادية لمصلحة دنيوية لاثواب ولا عقاب في فعلها ولا تركها .
ذكر النووي فيها وجهين ذكرهما ابن الملاح :
أحدهما : أنها إرشادية وهو اختيار الغزالي وقال هو ظاهر نص الشافعي
والثاني : أنها شرعية ، وهو اختيار صاحب الحاوي والمذهب .
قال النووي : وهو المشهور عن الأصحاب .
انظر : المجموع ٨٩/١ ، روضة الطالبين ١١/١ ، الإقناع ١٩/١ ، فتح الجواد ١٥/١
فيض الإله المالک ١٣/١ ، الوسيط ٢٠٥/١ .
- (٥) في م ، س : (أو برد) .
- (٦) في م : (أو تنظيف) .

فأما استعماله فيما لا يلاقي الجسد من غسل ثوب أو إناء أو إزالة نجاسة عن أرض فلا يكره ؛ لأن معنى الكراهة أنه يورث البرص ، وهذا مختص بملاقاة الجسد دون غيره .

فأما إن استعمله في طعام يريد أكله :
فإن كان قد بقي في الطعام [مائعاً كالمرق] ^(١) في الطبخ كان مكروهاً
وإن كان لا يبقى مائعاً فيه كالدقيق المعجون به ، أو الأرض المطبوخ به لم يكره . (٢) (٣)

(١) في م ، س : (كالمرى به) .

(٢) ذكره النووي نقلاً عن الماوردي والرويانى .

انظر : البحر ل ١٨ ٢ ، المجموع ٨٩/١ .

(٣) والملة في ذلك أن الأجزاء السميكة تستهلك في الجأمة فلا ضرر فيها ، ولا تستهلك في المائع ، فالضرر موجود فيها .

فأما ابن أبي ليلى والأعم فاستدلا بأنه مائع ظاهر فوجب أن يكون مطهراً
كالماء (١).

قالوا : ولأن الله تعالى (٢) أودع كل ماء معدناً ، وأودع هذه المياه في
النبات كما أودع غيرها في العيون والآبار ، فوجب أن لا يتغير حكمها في
التطهير باختلاف معادنها كسائر المياه .

والدليل على فساد هذا القول : تخصيص الله تعالى (٣) الماء المطلق
بالتطهير وتخصيص الذكر إذا علق بصفة [أوجب] (٤) اختصاصها بالحكم ومنع
غيرها من المشاركة .

ولأن ما خرج من اسم الماء المطلق خرج عن حكمه في التطهير كالأدهان وماء
اللحم ، وهذا يلحد ما استدلوا به . (٥)

== ولم يفرق أبو حنيفة في جواز إزالة النجاسة بالمائع الطاهر المزيل
بين الشوب والبدن ، وفرق بينهما أبو يوسف في إحدى روايته ، وخالف
محمد وزفز أبا حنيفة ، وأبا يوسف في جواز إزالة النجاسة بالماضعات
ووافق قولهما قول الشافعي .

انظر : المبسوط ٩٦/١ ، الهداية ٣٤/١ ، الكتاب ٥٠/١ ، شرح فتح القدير
١٩٥/١ ، البناية ٢١١/١ ، الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ١٨٠/١ ،
البحر الرائق ٢٢٣/١ ، المغني ٩/١ ، الاختيارات الفقهية ٣ ، الإنصاف
٣٠٩/١ .

(١) انظر : المجموع ٩٣/١ .

(٢) في س : (تعال) .

(٣) في س : (تعال) .

(٤) في م ، س : (يوجب) .

(٥) ذكر النووي بأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعدمون الماء في أسفارهم
ومعهم الدهن وغيره من الماضعات ، وما نقل عن أحد منهم الوضوء بغيسر
الماء .

انظر : المجموع ٩٣/١ .

فصل

وأما أبو حنيفة فاستدل على إزالة النجاسة بكل مائع طاهر بما روي عن أم سلمة ^(١) أنها قالت ^(٢) : يا رسول الله إني امرأة أظيل ذيلي وأجره في المكان ^(٣) [القدر] فقال عليه السلام : " يظهره مابعدہ " ^(٤) ومعلوم أن ليس بعده إلا التراب فدل على أن لغير الماء مدخل في تطهير النجاسة .

- (١) أم المؤمنين هند بنت أبي أمية ، تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة الرابعة للهجرة لها في كتب الحديث (٣٧٨) حديثا .
توفيت سنة ٥٩ هـ ويقال سنة ٦١ هـ .
- انظر : أسد الغابة ٢٤٤/٦ الاستيعاب ٤٣٦/٤ ، الإصابة ٤٣٩/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٦١/٢ ، الرياض المستطابة ٣١١ ، سمط النجوم العوالي ٣٨٢/١ ، طبقات ابن سعد ١٢٠/٨ .
- (٢) ليست القائلة أم سلمة ، وإنما هي أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف .
- (٣) في م ، س : (القدر) .
- (٤) أخرجه الشافعي وأحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي عن محمد بن مسارة عن محمد بن إبراهيم عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : " إني امرأة أظيل ذيلي وأمشي في المكان القدر ، فقالت أم سلمة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يظهره مابعدہ " وهذا اللفظ لأبي داود .
- قال الخطابي : في إسناد الحديث مقال لأنه مروى عن أم ولد لإبراهيم ابن عبد الرحمن وهي مجهولة .
- انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٥/١ ، مسند أحمد ٢٩٠/٦ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب في الأذى يصيب الثوب ١٠٤/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الأرض يظهر بعضها بعضا ١٧٧/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ماجاء في الوضوء من الموطئي ٩٦/١ ، كنز العمال ٣٧٤/١ ، معالم السنن ١١٩/١ .

وبما روي أن عائشة رضي الله عنها أصاب ثوبها دم قبلته وقرصته (١)
بريقها " (٢)

فدل على أن الريق يزيل النجاسة .

وقالوا : ولأنه مائع طاهر مزيل فجاز إزالة النجاسة به كالماء .

قالوا : ولأن ما أزال عين النجاسة أوجب إزالة حكمها كالقطع بالمقص .

قالوا : ولأن ما استحق إزالة عينه تعبداً لم يختص بالماء [كالطيب] (٣)
على بدن المحرم .

قالوا : ولأن الحكم إذا ثبت لمعنى ، زال الحكم بزوال ذلك المعنى .
فلما كان المعنى في تنجيس المحل وجود العين وجب إذا ارتفعت أن يزول
تنجيس المحل .

قالوا : ولأن إناء الخمر لما طهر بانقلابه خلا (٤) ، علم أن الخل طهره
فلما جاز أن يكون [الخل] (٥) مطهراً [لإناء] (٦) الخمر جاز أن يكون

(١) القرص : الدلك بأطراف الأصابع والأظفار مع صب الماء عليه حتى يذهب
أثره .

انظر : قرص - لسان العرب ٧/٧١ .

(٢) أخرجه البخاري ، وأبو داود والبيهقي ، عن عائشة قالت : ما كان لإحدانا
إلا ثوب واحد نحيف فيه فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقمعتسه
بظفرها " .

وفي لفظ أبي داود " ثم قمعته بريقها " .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الحيض - باب هل تملي المرأة في ثوب
حافت فيه ٨٥/١ ، سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المرأة تغسل
ثوبها الذي تلبسه في حيفها ٩٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة ؛
باب إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات ١٤/١ .

(٣) في م ، س : (كالطيب) ، وفي المجموع : كالطيب عن ثوب المحرم .
انظر المجموع ٩٦/١ .

(٤) في م : (خل)

(٥) في م ، س : (الحل) .

(٦) في م ، س : (الإناء) .

مطهرا لكل نجس .

قالوا : ولأن هراً لو أكلت فأرة أوميتة ثم ولغت في إناء ، كان الماء طاهراً .

فدل أن [فاهها] (١) طهر بريقها .

قالوا : ولأنه لما كان لغير المائع مدخل في إزالة النجاسة وهو الشث والقرص في الدبابة لم يكن الماء مختتماً بالإزالة فكان المائع أولى ممن الجامد ؛ لأنه أبلغ في الإزالة .

ودلينا قوله تعالى : " وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ " (٢) والاستدلال بها من وجهين :

أحدهما : أن الله تعالى أخرج هذا مخرج الفضيلة للماء ، والامتنان به — فلو شاركه غيره فيه لبطلت فائدة الامتنان .

والثاني : أنه لو أراد بالنص على الماء التنبيه على ما سواه لنص على أدون المائعات ليكون [تنبيهاً] (٣) على أعلاها ، فلما نص على الماء ونص على أعلى المائعات علم (٤) اختصاصه بالحكم .

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسماء (٥) في دم الحيفي يصب

(١) في م ، س : (فيها) .

(٢) سورة الأنفال ، آية (١١) .

(٣) في م ، س : (تنبيه) .

(٤) في م ، س : (علم أن) .

(٥) أسماء بنت أبي بكر المديقي ، والددة عبد الله بن الزبير ، أسلمت قديما بمكة وهاجرت إلى المدينة وهي حامل بعبد الله بن الزبير فوضعت به بقباء كانت تسمى بذات النطاقين ، توفيت بمكة سنة ٧٣ هـ ، بعد قتل ابنها عبد الله بيسير .

انظر ترجمتها : أد الغاية ٩/٦ ، الاستيعاب ٢٢٨/٤ ، الإصاية ٢٢٤/٤ .
تهذيب الأسماء واللغات ٣٢٨/٢ ، تاريخ خليفة ٢٦٩ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٦٠٢/٢ ، طبقات خليفة ٣٣٣ ، العقد الثمين ١٧٧/١ .

الثوب " حتى (١) ثم اقرصيه (٢) ثم اغسله بالماء " (٣)
 فأمرها بالماء ، والأمر إذا ورد مقيداً بشرط لم يسقط إلا بوجود ذلك الشرط ،
 لأنها طهارة شرعية فوجب أن لا تجوز بمائع غير الماء كرفع الحدث ؛
 ولأنه غسل مفروض فوجب أن لا يجوز بمائع غير الماء كالغسل من الجنابة .
 ولأنه مائع لا يرفع الحدث ، فوجب أن [لا يزال] (٤) النجس كالدهن والمـسـرق
 ولأن للماء نوعين من التطهير :
 أحدهما : تطهير نفسه بالمكاثرة . (٥)
 والثاني : تطهير غيره بالمباشرة .

-
- (١) الحت : فركك الشيء اليابس من الثوب ونحوه ، ومعناه في الحديث حكيمه
 وأزيله .
 أنظر : - تحت - لسان العرب ٢/٢٢٠ .
 (٢) في م : (اقرصيه) .
 (٣) قال الزيلعي : " غريب بهذا اللفظ "
 رواه الشافعي عن سليمان بن عيينه عن هشام عن فاطمة عن أسماء قالت : " سألت
 النبي صلى الله عليه وسلم عن دم الحيفة يصب الثوب فقال : " حتى ثم
 اقرصيه بالماء ثم رشه وولي فيه " ورواه البيهقي عنه ورواه أيضا عن
 مالك ورواه أيضا مع اختلاف في الألفاظ : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود
 وابن أبي شيبة ، وابن ماجه ، والترمذي ، والنسائي . وقال الترمذي : حديث
 حسن صحيح .
 انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٤/١ ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة في
 المرأة يصب ثيابها من دم حيضها ٩٥/١ ، صحيح البخاري : كتاب الطهارة - باب غسل الدم
 ٦٦/١ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب نجاسة الدم وكيفية غسله ٢٤٠/١ ،
 سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب المرأة تغسل ثوبها الذي تلبسه في
 حيضها ٩٩/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب ما جاء في
 دم الحيض يصب الثوب ٢٠٦/١ ، سنن الترمذي : أبواب الطهارة - باب ما جاء
 في غسل دم الحيض من الثوب ٩١/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب
 إزالة النجاسات بالماء دون سائر المائعات ١٣/١ ، نصب الراية ٢٠٧/١ ،
 تلخيص الحبير ٣٥/١ ، نيل الأوطار ٤٧/١ .
 (٤) في م ، س : (لا يزال) .
 (٥) أي أن الماء إذا كان نجسا وأضيف إليه ماء كثير فإنه يصير طاهراً .

فلما انتفى (١) عن المائع [تطهير] (٢) نفسه بالمكاثرة ، وجب أن ينتفي
عن المائع تطهير غيره بالمباشرة .
وتحريره ، أنه أحد نوعي التطهير ، فوجب أن ينتفي عن المائع قياساً على
تطهير المكاثرة .

ولأن كل مانس بورود النجاسة عليه بكل حال نجس بوروده على النجاسة
بكل حال كغير المائع (٣) طرداً ، وكالماء عكساً (٤)
وإن شئت قلت ملاقة [المحل النجاسة] (٥) يوجب أن يغلب عليه حكم النجاسة
كما لو وقعت [فيه] (٦) نجاسة .
ولأن إزالة النجس أعلى (٧) من رفع الحدث بدلالة أن من كان محدثاً وعلى
بدنه نجاسة ، ووجد من الماء ما يكفي أحدهما لزمه استعماله في النجاسة
دون الحدث فلم يجز استعمال المائعات في رفع الحدث ، وهو أخف الأمرين حالاً .
لأولى أن لا يجوز استعماله في إزالة النجاسة ، لأنه أفظهما حالاً .

-
- (١) في س : (انتفا) .
(٢) في م ، س : (تطهر) .
(٣) في م ، : (كغيره المائع) ، وفي س موزع على الهاء ما يشير إلى حذفها .
(٤) أي أن غير المائع ينسجس بورود النجاسة عليه بكل حال ، فينسجس بوروده على
النجاسة بكل حال وهذا هو معنى قوله كغير المائع طرداً .
وأما العكس في الماء : فهو أن الماء لا ينسجس بورود النجاسة عليه بكسل
حال ، فلا ينسجس بوروده على النجاسة بكل حال .
(٥) في م ، س : (الحل والنجاسة)
(٦) في م ، س : (منه) .
(٧) في م ، س : (أعلا) .

وأما الجواب عن تعلقهم بحديث أم سلمة وقوله عليه السلام " يظهره مابعده " فهو أنها أشارت إلى غير النجاسة ، أو إلى نجاسة يابسة ، بدليل أن النجاسة الرطبة لا تظهر بالدلك اتفاقا . (١)

وأما حديث عائشة فمحمول على أحد أمرين :

إما على نجاسة يسيرة يعنى عن مثلها أو على أنها فعلت ذلك لتلين النجاسة هريقتها ثم [تغسلها فدل] (٢) أن الرقيق لا يزيل النجاسة .

وأما قياسهم على الماء فالمعنى في الماء أنه يرفع الحدث ، فلذلك أزال النجس .

وأما قياسهم على القطع بالمقص فالمعنى فيه أنه أزال محل النجاسة .

وأما قياسهم على الطيب في بدن المحرم ، فالمعنى في الطيب أن القدم منه

إزالة ريحه لا إزالة حكمه ، وليس كذلك النجاسة .

وأما قولهم : إن ارتفاع المعنى الموجب للحكم يوجب ارتفاع ذلك الحكم

فمن أصحابنا من منع ذلك ويقول : ليس ارتفاع معنى الحكم (٣) [موجباً] (٤)

لارتفاع ذلك الحكم ، فعلى هذا يمنعون من وجه الاستدلال .

وقال أكثرهم : إن ارتفاعه يوجب ارتفاع حكمه .

فعلى هذا يكون (٥) المعنى هو حكم النجاسة دون العين .

ألا ترى أنه قد ثبت حكم النجاسة مع عدم العين ، وذلك في ولوغ الكلب في الماء

القليل إذا نجس ، وقد [توجد] (٦) عين النجاسة في الماء الكثير ولا يحكم

بنجاسته ما لم تغيره .

(١) وكذلك يجاب عن هذا الحديث أنه ضعيف لأن أم ولد إبراهيم مجهولة ، وقد سبق

بيان ذلك .

(٢) في م ، س : (يغسلها بدليل) في س (يغسلها) غير منقوطة .

(٣) معنى الحكم : أي علته وسببه ، والحكم الشرعي عند هؤلاء إذا ثبت لعلة

لا يكون ارتفاع العلة موجبا لارتفاع الحكم لجواز ثبوته لعلة أخرى وفي هذا

إبطال للأصل الذي بنى عليه الخصم دليله وإذا قلنا بقول الآخرين إن ارتفاع

المعنى يوجب ارتفاع الحكم ، لأنسلم أن المعنى هنا هو عين النجاسة وإنما

المعنى هو حكم النجاسة .

(٤) في م ، س : (موجب) .

(٥) في م ، س : (أن يكون) .

(٦) في م ، س : (يوجد) .

وفي مسألتنا حكم النجاسة لم يزل بالماض ، فكان معنى الحكم باقياً
وأما نجاسة الإناء إذا ارتفعت بانقلاب الخمر [خلاً]^(١) ، وإنما كان كذلك ؛
لأن نجاسة الإناء على ظاهره من أجزاء الخمر ، فإذا انقلبت في الإناء خلاً
انقلبت تلك الأجزاء معها فصارت خلاً^(٢) ، فظهر الجميع ولا يكون هذا إزالة
نجس^(٣) ، وإنما هو انقلاب خمر إلى خل .

وأما استدلالهم بالهرة إذا أكلت فأمره فغير مسلم ؛ لأننا متى علمنا نجاسة
فمها بأن ولغت في الإناء قبل أن تغيب عن العين فالماء نجس ، وإن غابت عن
العين ففيه وجهان : (٤)

- أصحهما : أن الماء نجس ، لأن الأمل بقاء النجاسة في لمها .
- والثاني : أن الماء طاهر ؛ لأن الأمل طهارة الماء .
- وقد يجوز أن الهرة حين غابت ولغت في إناء آخر فظهر لمها .
- وأما استشهادهم بالدباغة فحكمها خارج من إزالة النجاسة .

(١) في م ، س : (خلا) .

(٢) يعني أن الإناء طهر تبعاً للخل للضرورة إذ كل جزيئات الخمر تحولت إلى
خل فظهرت فلم يبق معنى للحكم بنجاسة الإناء .

(٣) لأنه لو كان الخل هو الذي طهره لنجس الخل ؛ لأن المانع إذا أزيلت به
النجاسة تنجس مندهم ، ولأنه لو كان مطهراً لوجب أن تتقدم طهارته في
نفسه ، ولو كان كذلك لم يظهر الخل لحمله في محل نجس .

انظر : المجموع ٩٢/١ .

(٤) ذكر الشيرازي أنه إذا رأى هرة أكلت نجاسة ثم وردت على ماء قليلاً
فشربت منه ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : تنجسه لأنها تيقنا نجاسة لمها ،
والثاني : إن غابت ثم رجعت لم ينجس لأنه يجوز أن تكون وردت على ماء
فطهرها فلا تنجس ما تيقنا طهارته بالشك ، والثالث : لا ينجس بحال لأنه
لا يمكن الاحتراز منها فعلي عنه .

قال النووي : هذه الأوجه مشهورة وأصحها عند الجمهور الوجه الثاني...
وخالف صاحب الحاوي الأصحاب فقال إن ولغت قبل أن تغيب والمشهور
تصحيحه ما قدمناه ، من الفرق بين غيبتها وعدمها .

انظر : المذهب ١٥/١ ، المجموع ١٧١/١ .

ألا ترى أن الدباغة [لاتجوز] ^(١) بالماء الذي هو أقوى المائعات حكماً
في إزالة الأنجاس لخروجها عن حكم سائر الأنجاس .

فصل

وأما قول الشافعي : أو عرق ^(٢)

فيه لأصحابنا روايتان : ^(٣)

[أحدهما] ^(٤) : أنه عرق بكسر العين يعني مروق الأشجار إذا اعتمر ماؤها كان غير
مظهر وهذا قول [ابن] ^(٥) . أبي هريرة .

والرواية الثانية : عرق بفتح العين يعني عرق الإنسان الذي يرشح من بدنه
لايجوز التطهر به ، وإن كان طاهراً .

وكذلك [كل ما] ^(٦) اعتمر من أجواف الإبل إذا نحررت عند العطش لايجوز التطهر
به ، ويكون نجساً وسمي عرقاً ^(٧) .

(١) في م ، (لايجوز) في س غير منقوطة (لاجوز) .

(٢) عرق : بفتح العين والراء رشح جلد الحيوان ، ويستعار لغيره .

وعرق : بكسر العين وسكون الراء ويجمع على عروق ، عروق الشجر .

انظر : - عرق - المحاج ١٥٢٢/٤ ، ١٥٢٣ ، لسان العرب ١٠/٢٤٠ ، ٢٤٢ .

المصباح المنير ٥٤/٢ ، القاموس المحيط ٢٧١/٣ .

(٣) ذكر الروياني والنووي ثلاث روايات :

ماذكره الماوردي بأنه روايتين عن الأصحاب ، وكذا ماذكره بأنه كـسـل

مااعتمر من أجواف الإبل . بفتح العين وإسكان الراء وصح النووي الرواية

الثانية وضعف الأولى لأن الشافعي عطفه على الشجر .

والرواية الثالثة قال فيها بُعد لأنه نجس لا يخفى امتناع الطهارة به .

انظر : البحر ١٨ ب ، المجموع ٩٨/١ ، المطلب العالي ٨ ب .

(٤) في م س : (أحدهما) .

(٥) (ابن) ساقطة من م ، س .

(٦) في م ، س : (كلما) .

(٧) سماء الشافعي ماء كرش حيث قال في الأم " .. لو نحر جزوراً وأخذ كرشهـما

فاعتمر منه ماء لم يكن طهوراً : لأن هذا لايقع عليه اسم الماء إلا بالإضافة

إلى شيء غيره يقال : ماء كرش ... وكذا فلا يجزي أن يتوضأ بشيء من هذا "

انظر : الأم : ٤/١ .

٥ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : أو ماء زعفران^(١) أو عطر^(٢) .
اعلم أن (كل ماخالطه)^(٣) مذكور طاهر كالزعفران ، والعطر والحناء .
أو خالط المائع طاهر كماء الورد والخل ، فإن لم يؤثر في تغير الماء جاز استعماله في الحدث والنجس إلا أن يكون المائع المخالط أكثر^(٤) ،
وإن [غير]^(٥) أحد أوصاف الماء من لون أو طعم أو رائحة لم يجز استعماله في حدث ولا نجس^(٦) .

-
- (١) الزعفران : صبغ معروف ، وهو من الطيب .
انظر : - زعفر - لسان العرب ٢٢٤/٤ .
(٢) العطر : الذي يصبغ به ، منه ريفي ومنه بري ، وكلاهما نبت بأرض العرب
انظر : - عطر - لسان العرب ٥٨٠/٤ .
(٣) في م' ، س : (كلما) .
(٤) إن كان المخالط يسيراً لا يسلبه اسم الماء كالزعفران والدقيق ففي المذهب وجهان :
أحدهما : أن الماء يبقى على طهوريته لبقاء اسم الماء المطلق .
صححه النووي وقال : " هكذا صححه الخراسانيون وهو المختار " وقسمال
الرافعي : " وهو ظاهر المذهب " .
والثاني : أن الماء لا يبقى على طهوريته .
نقله إمام الحرمين وغيره من العراقيين والقفال ، وجهه : أنه كالتغيير
بالنجاسة يسلب الطهارة سواء كان يسيراً أو فاحشاً ، فكذا هنا يسلب التغيير
بالمخالط الطاهر طهورية الماء .
انظر : الوجيز ٥/١ ، الوسيط ٣٠٤/١ ، فتح العزيز ١٢٢/١ ، روضة الطالبين
١٠/١ ، المجموع ١٠٣/١ ، فيض الإله المالک ١٤/١ .
(٥) في م' ، س : (غيره) .
(٦) قال النووي : " هذا هو القول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور " .
ومقابل هذا القول الصحيح قولان ضعيفان :
أحدهما : يشترط اجتماع الأوصاف الثلاثة .
حتى هذا القول المتولي والرويانى ، وقال النووي : وهو ضعيف .
والثاني : أن اللون وحده يسلب ، وكذا الطعم مع الرائحة وفي أحدهما
لا يسلب الطهورية وهي رواية الربيع .
انظر : المهذب ١٢/١ ، المجموع ١٠٣/١ ، فتح العزيز ١٤١/١ ، ١٤٢ ، روضة
الطالبين ١١/١ ، حاشية الشرقاوى ٣٦/١ .

وجوز أبو حنيفة استعماله في الأنجاس على أمه (١)، وفي الأحداث ما لم يشخن (٢) بالمدور فيخرج عن طبعه في الجريان وما لم يكن المانع أكثر (٣) استدلالاً بأن ما كان طاهراً إذا غلب على الماء لم يمنعه حكم التطهير كالتراب ولأن كــــــــــــــــــل ما لم يسلبه التراب حكم التطهير لم يسلبه غيره مـــــــــــــــــن المدورات حكم التطهير كالذي لم يتغير بالمخالطة .

ولأن كل تغير لو كان لطول المكث لم يمنع من التطهير وجب إذا كان بالمخالطة أن لا يمنع من التطهير كالملوحة .

-
- (١) أي على أمه في أن المانع الطاهرات تزيل النجاسة .
(٢) في م : (بحر) .
(٣) ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز التطهر بالماء الذي خالطه شيء طاهر وأنه لا يخرج عن صفة الإطلاق إلا إذا غلب عليه غيره .
واختلفوا في الغلبة بماذا تتحقق إلى عدة أقوال ، وفق الزيلعي بينها فراجع .
انظر : الهداية ١٨/١ ، شرح فتح القدير ٧١/١ - ٧٢ ، العناية ٧١/١ - ٧٢ ، البناية ٣١١/١ ، كتاب القدوري ٣ ، تبیین الحقائق ٢٠/١ - ٢١ ، البحر الرائق ٧٢/١ - ٧٣ ، حاشية ابن عابدين ٨١/١ - ٨٢ ، الاختيار لتعليل المختار ١٤/١ ، مجمع الأنهر ٢٧/١ .
— وذهب المالكية إلى أن الماء الذي خالطه شيء طاهر يفارقه غالباً فغير أحد أوصافه أوبعضها اللون والطعم باتفاق ، والريح على اختلاف ، أنه غير مطهر لا يرفع الحدث ولا يزيل النجس .
وقد روي عن مالك أنه قال : ما يعجبني أن يتوضأ به فأتقاه من غير تحریم .
انظر : مختصر خليل ٩ - ١٠ ، الخرشي على مختصر خليل ٦٩/١ ، شرح منح الجليل ١٨/١ ، حاشية الرهوني على خليل ٣٧/١ ، الفواكه الدواني ١٤٥/١ .
— وللإمام أحمد روايتان في الماء الذي خالطه شيء طاهر فغير أحد أوصافه إحداهما : لا يرفع الحدث لأن المخالط سلبه الطهوية فصار الماء طاهراً غير مطهر وهو المذهب وعليه الجمهور .
والثانية : أنه يرفع الحدث ، وأن الماء باق على طهوريته وهو اختيار الشيخ تقي الدين ، وإذا غير المخالط ومفین أو ثلاثة فذكر القاضي روايتين .
انظر : المغني ١١/١ ، التنقيح المشبع ٣١ ، الاختيارات الفقهية ٣ ، المسائل الفقهية ٥٩/١ ، كشف القناع ٣٠/١ - ٣٢ ، المبدع ٤٣/١ - ٤٤ ، الإنصاف ٣٢/١ - ٣٣ .

ودليلنا هو [أن] ^(١) ما تغير بمخالطة ما يستغنى عنه [وجب] ^(٢) أن يمنع من التطهير به كماء [الباقلان] ^(٣) .

[ولأن] ^(٤) ما تغير بمخالطة مأكول ، [وجب] ^(٥) أن يمنع جوار التطهر به كالمرق

ولأن المذرورات تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم موافق للماء في الطهارة والتطهير وهو التراب .

فإذا غلب على الماء لم يسلبه واحدة من مفتيه لا الطهارة ولا التطهير لموافقته [له] ^(٦) فيهما .

وقسم مخالف للماء ^(٧) في الطهارة والتطهير وهو النجاسة ، فإذا غلب على الماء سلب الوصفين معاً الطهارة والتطهير لمخالفته له فيهما جميعاً .

وقسم موافق الماء في الطهارة دون التطهير وهو الزعفران وماشاكله فسإذا غلب الماء وجب أن يسلب الصفة التي يخالفه فيها ، وهو التطهير دون الصفة التي وافقه فيها وهو الطهارة .

وهذا الاستدلال يمنع من جمعهم بين التراب وسائر المذرورات .

وأما قياسهم على ما لم يتغير فالمعنى فيه فقد الغلبة بعدم التأثير

وأما قياسهم على الملوحة فغير مسلم .

وسنذكر المذهب فيما تغير بالملح .

(١) في م' ، س : (أنه) .

(٢) في م' ، س : (فوجب) .

(٣) في م' ، س : (الباقلي) .

(٤) في م' ، س : (ولأنه) .

(٥) في م' ، س : (فوجب) .

(٦) في م' ، س : (لهما)

(٧) في س : (يخالف الماء) .

٦ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : أو نبيذ . (١) (٢)

وهذا كما قال لا يجوز الوضوء بشيء من الأنبيذة لانيثاً ولا مطبوخاً ، لاني حضر ، ولاني سفر وهو نجس إن أسكر .

وقال الأوزاعي (٣) : يجوز الوضوء بمسائر الأنبيذة . (٤)
ويروى نحوه عن علي (٥) (٦) رضي الله عنه .

(١) النبيذ : مانيد من عصير ونحوه ، يقال : نبذت التمر والعنب إذا تركت عليه الماء ليعصير نبيذاً .

انظر : - نبذ - لسان العرب ٥١١/٣ .

(٢) انظر : مختصر المزني ١ .

(٣) في م : (أوزاعي) .

(٤) أجاز الأوزاعي التوفؤ بالأنبيذة كلها حلواً كان أو غير حلو ، مسكراً كان أو غير مسكر ، نبيثاً كان أو مطبوخاً إلا الخمر خاصة .

انظر : المبسوط ٨٩/١ ، بدائع الصنائع ١٧/١ ، المجموع ٩٣/١ .

(٥) علي بن أبي طالب أبو الحسن ، ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، أمه فاطمة بنت أسد بن هاشم ، أول من أسلم من المبيان ، وزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي سنة ٤٠ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٢٢٣/٧ ، تذكرة الحفاظ ١٠/١ ، تجريد أسماء الصحابة

٢٩٢/١ ، الرياض المستطابة ١٦٣ ، مفة المفوة ٣٠٨/١ .

(٦) وكذا روي عن جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ، وابن مسعود ، وروي أيضاً من عكرمة وسفيان الثوري .

روي الحارث عن علي أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء من النبيذ .

وروي عن علي أنه قال : " لا بأس بالوضوء بالنبيذ " .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - في الوضوء بالنبيذ ٢٦/١ ،

سنن الترمذي : كتاب الطهارة - باب ما جاء في الوضوء بالنبيذ ٦٠/١ ، سنن

الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبيذ ٧٩/١ ، المبسوط ٨٨/١ ،

بدائع الصنائع ١٦/١ ، البناء ٤٦٥/١ ، العناية ١١٨/١ ، المجموع ٩٣/١ ،

المغني ٩/١ .

- وقال أبو حنيفة (١) : يجوز الوضوء بنبيذ التمر المطبوع إذا كان مسكراً
في السفر دون الحضر .
- وقال محمد بن الحسن (٢) : يجمع بين التنبيد والتيمم .

(١) أمجد هذه الرواية عن أبي حنيفة والموجود
لأبي حنيفة في الوضوء بنبيذ التمر أربع روايات :
إحداها : يجوز له التوضوء بالنبيذ ولا يتيمم إن عدم الماء ، ولا يجوز في
حال وجود الماء .
والثانية : يتوضأ جزءاً ويضيف إليه التيمم استحباباً .
والثالثة : رواية الحسن من أبي حنيفة أنه يجمع بين الوضوء والتيمم
وهو قول محمد .
والرابعة : رواية نوح من أبي حنيفة أنه رجع عن الأقوال السابقة وقال :
لا يتوضأ به ، ولكنه يتيمم وهو قول أبي يوسف . واختاره الطحاوي ومحمد
قاضي خان ، وقال ابن نجيم : المذهب المصحح المختار المعتمد عندنا هو
عدم الجواز موافقة للأئمة الثلاثة .
وحكي من أبي طاهر الدباس أنه قال : إنما اختلفت أجوبة أبي حنيفة
لاختلاف الأسئلة .

انظر : الأمل ٧٤/١ - ٧٥ ، الجامع الصغير ٥٥ ، المبسوط ٨٨/١ ، بدائع الصنائع
١٥/١ - ١٧ ، الهداية ٢٤/١ ، البناية ٤٦٣/١ - ٤٧٨ ، شرح فتح القدير ١١٨/١ - ١٢٠
العناية ١١٢ - ١٢٠ ، تبیین الحقائق ٣٥/١ ، البحر الرائق ١٤٢/١ ، حليصة
التاجي ٧٧ ، حاشية ابن عابدين ٢٢٧/١

- ومذهب الجمهور مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف من الحنفية أنه لا يجوز
الوضوء بشيء من الأنبذة .

انظر : مقدمات ابن رشد ٥٧/١ ، الكافي لابن عبد البر ٥٥/١ ، مواهب
الجليل ٤٥/١ ، المهذب ١١/١ ، التشبيه ١١ ، منهاج الطالبين ٣ ، مغنسي
المحتاج ١٧/١ ، المغني ٩/١ ، المبدع ٤٢/١ .

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني ، طلب الحديث وسمع
مالك والأوزاعي والثوري ، وصحب أبا حنيفة ، وأخذ الفقه عنه ، وكان أعلم
الناس بكتاب الله ، ماهراً في العربية والنحو والحساب .
من كتبه : المبسوط ، الجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الكبير
والسير الصغير ، والزيادات ، توفي سنة ١٨٧ هـ ، ويقال ١٨٩ هـ .

انظر : اخبار أبي حنيفة للعيثري ١٢٠ ، الأنساب ٤٢٣/٧ ، الجواهر المفيدة
١٢٢/٣ ، الفوائد البهية ١٦٣ ، اللباب ٢١٩/٢ ، الوافي بالوافيات ٣٣٢/٢ .

واستدلوا بما رواه أبو فزارة العبسي^(١) عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث
عن ابن مسعود^(٢) قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن
فقال : "يا عبد الله أمعك ماء ؟"
قلت : لا ، معي نبيذ التمر فقال " هاته تمر طيبة وماء ظهور " (٤)
وتوفى به ثم صلى بنا صلاة الفجر .

(١) راشد بن كيسان الكوفي يكنى بأبي فزارة ، روى عن ميمون بن مهران
ومبد الرحمن بن أبي ليلى ... وجماعة ، وروى عنه حماد بن زيد، والشوري
... وطائفة .

قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال في الثقات : ربما أخطأ ، وقال
أبو زرعة : حديث أبي فزارة ليس بصحيح ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال
الدارقطني : ثقة كيس لم يذكر بسوء .

انظر : تهذيب التهذيب ٢٧٧/٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣١٤/١ ، ميزان
الاعتدال ٣٥/٢ .

(٢) أبو زيد المخزومي مولى عمرو بن حريث ، وقيل أبو زائد أو أبو زيد بالشك
روى عن ابن مسعود في الوضوء بالنبيذ ليلة الجن ، قال الحاكم : لا يوقف
على صحة كنيته ولا اسمه .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٢/١٢ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢١٧/٣ ، لسان
الميزان ٥٢٦/٤ .

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب ، من كبار الصحابة
كان خادماً رسول الله الأمين ، وصاحب سره ، وهو أول من جهر بقراءة القرآن
بمكة ، توفي بالمدينة عن نحو ستين عاماً ، وقيل سنة ٣٢ هـ ، وقيل فـسـي
سنة وفاته غير هذا .

انظر : الإصابة ٣٦٠/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٣/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٨/١ ،
حلية الأولياء ١٢٤/١ ، الرياض المستطابة ١٨٥ ، صفوة الصفوة ٣٩٥/١ .

(٤) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد ، وأبو داود ، وابن ماجسة ،
والترمذي والبيهقي وابن الجوزي في العلل المتناهية .

انظر : مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - باب الوضوء بالنبيذ ١٧٩/١ ،
مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - في الوضوء بالنبيذ ٢٦/١ ، مسند
أحمد ٤٤٩/١ ، ٤٥٠ ، ٤٥٨ . سنن أبي داود : كتاب الطهارة -
باب الوضوء بالنبيذ ٢١/١ ، سنن ابن ماجسة : كتاب الطهارة

كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء بالنبيذ ١٣٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب
الطهارة - باب ماجاء في الوضوء بالنبيذ ٦٠/١ ، السنن الكبرى : كتاب
الطهارة - باب منع التطهير بالنبيذ ٩/١ ، العلل المتناهية : كتاب الطهارة
حديث في الوضوء بالنبيذ ٣٥٦/١ .

قالوا : وقد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
" النبذ وفوء من لم يجد الماء " (١)

قالوا : وقد روي أن عليا [وابن] (٢) عباس توفعا بالنبذ . (٣)

فلا [يخلو] (٤) فعل ذلك منهما أن يكون من قياس أو توقيف ، [ولا مدخل] (٥) للقياس

(١) أخرجه الدار قطني والبيهقي عن المسيب بن واضح شامش بن إسماعيل الحلبي عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس .

قال الدار قطني : هذا الحديث وهم فيه المسيب بن واضح في موضعين فسي ذكر ابن عباس وفي ذكر النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد روي موقوفاً غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

والمحفوظ أنه من قول عكرمة غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا إلى ابن عباس والمسيب ضعيف .

انظر : سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الوفاء بالنبذ ٧٥/١ ، السنن الكبرى كتاب الطهارة - باب منع التطهير بالنبذ ١٢/١ ، نصب الراية ١٤٨/١ ، التعليق المغني ٧٥/١ ، العلل المتناهية ٢٥٨/١ .

(٢) في م ، س : (بن) .

(٣) وقفت على قول علي وابن عباس في الوفاء بالنبذ ، ولم أقف على ما يسدل على فعلهما .

انظر : مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارة - في الوفاء بالنبذ ٢٦/١ ،

سنن الدار قطني : كتاب الطهارة - باب الوفاء بالنبذ ٧٦/١ .

(٤) في م ، س : (فلا يخلوا) .

(٥) في م ، س : (فلا مدخل) .

في هذا ؛ لأنه لا يقتضيه ، فثبت أنه توقيف .
 قالوا : ولأن الله تعالى^(١) يقول : " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " ^(٢) ، وفي
 النبيذ ماء ، فلم يجوز أن يتيمم مع وجوده .
 قالوا : ولأنه مائع سمي في الشرع ظهوراً ، فجاز الوضوء به كالماء .
 قالوا : ولأن الرأس والرجلين عضوان من أعضاء الطهارة ، فثبت فيهما بـدـل
 عند عدم الماء كالوجه واليدين ^(٣) .
 قالوا : ولأن الوضوء نوع تطهير يغني إلى بدلين كالعتق في الكفارة ^(٤) .
 ودليلنا : قوله تعالى : " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " ^(٥) .
 فنقلنا الله تعالى^(٦) عند عدم الماء إلى التراب بلا وسيط وهو النبيذ ، وليس
 النبيذ ماء مطلقاً لاني اللغة ولاني الشرع .
 فإن قالوا : هو ماء في الشرع بدليل قوله عليه السلام " تمر ^(٧) طيبة وماء
 ظهور " ^(٨) .
 قيل : لو دل هذا على أن النبيذ ماء في الشرع لدل على أنه تمر في الشرع
 وهذا مدفوع بالإجماع .
 ثم لو كان من طريق الشرع ما يساوي حكم سائر المياه [ففي] ^(٩) مباينته لها
 ما يمنع ^(١٠) من إطلاق الاسم عليه .
 ولأنه مائع [لا يرفع] ^(١١) الحدث ، فلم يجوز أن تستباح به الملاة كالخل .

-
- (١) في س : (تعال) .
 (٢) سورة النساء ، آية (٤٣) ، سورة المائدة ، آية (٦) .
 (٣) يريد أن الوجه واليدين ثبت فيهما بدل عند عدم الماء وهو التيمم ، فكذا
 الرأس والرجلين ثبت فيهما البدل عند عدم الماء وهو استعمال النبيذ
 بجامع أن كلاهما عضوان من أعضاء الوضوء .
 (٤) يريد أن الوضوء نوع تطهير له بدلان التيمم أو الوضوء بالنبيذ كالعتق
 في الكفارة له بدلان الإطعام والكسوة .
 (٥) سورة النساء ، آية (٤٣) ، سورة المائدة ، آية (٦) .
 (٦) في س : (تعال) .
 (٧) في س : (تمر) .
 (٨) سبق تخريجه ص ١٧٤ .
 (٩) في م ، س : (وفي) .
 (١٠) في م (مع مامنع) ، في س (مع مايمنع) وموجود على (مع) خط يدل على حذفها .
 (١١) في م ، س : (لا يرفع) .

ولأن ما لم يجوز استعماله في الحضر ، لم يجوز استعماله في السفر كالنقيع .
ولأنه شراب مسكر فلم يجوز الوضوء به كالخمر .
ولأن كل مائع لا يجوز التطهر به قبل طبخه لم يجوز التطهر به بعد الطبخ
كالماء النجس .
ولأن تأثير الطبخ عندهم عدم التطهير دون إباحتهم كما الزعفران يجوز الطهارة
به عندهم قبل الطبخ ولا يجوز بعد الطبخ .

وأما الجواب عن حديث ابن مسعود فمن ثلاثة أوجه :

أحدها : فعل الخبر من وجهين :

فعل رواية : لأن أبا فزارة^(٢) كان نبأداً بالكوفة^(٣) ، وأبو زيد مجهول^(٤)

(١) في س : (حديث ابن مسعود) .

(٢) وأمل أيضاً هذا الحديث بالتردد في أبي فزارة ، فقل هو راشد بن كيسان
وهو ثقة أخرج له مسلم ، وقيل هما رجلان ، وأن هذا ليس براشد بن كيسان
وإنما هو رجل مجهول . وقال أحمد بن حنبل : أبو فزارة في حديث
ابن مسعود رجل مجهول .

وقد تعقب ابن عبد الهادي هذا فقال : هذا النقل عن أحمد غلط من بعض
الرواة عنه وكأنه اشتبه عليه أبو زيد بأبي فزارة .
وقال الزيلعي : إن القول في أبي فزارة فيه نظر ، فإنه قد روى هذا
الحديث عن أبي فزارة جماعة ، والجهالة عند المحدثين تزول برواية
اثنين فماعداً فأين الجهالة بعد ذلك .

انظر : السنن الكبرى ١٢/١ ، نصب الراية ١٣٨/١ ، العلل المتناهية ٣٥٧/١ ،
تهذيب التهذيب ٢٢٧/٣ .

(٣) قال ابن حجر : ذكر الذهبي عن أبي داود أن أبا زيد كان نبأداً بالكوفة .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٢/١٢ .

(٤) قال ابن عدي : سمعت ابن حماد يقول : قال البخاري أبو زيد الذي روى
حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " تمر طيبة وماء
طهور " رجل مجهول لا يعرف بصحة عبد الله ، وقال : أبو زيد مولى عمرو
ابن حريث مجهول ولا يصح هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو
خلاف القرآن .

قال أبو عيسى : وإنما روي هذا الحديث عن أبي زيد عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم وأبو زيد رجل مجهول عند أهل الحديث ،
لاتعرف له رواية غير هذا الحديث .

==

وليس رواية سفيان ^(١) عن أبي فزارة دليلاً على ثقته ، كما روى الشعبي ^(٢) عن الحارث الأعور ^(٣) وقال والده كذاباً .

== وقال ابن الجوزي ، أبو زيد مجهول ، وقال أبو زرعة وأبو حاتم هذا الحديث ليس بقوي ؛ لأنه لم يروه غير أبي فزارة عن أبي زيد ... وأبو زيد شيخ مجهول لا يعرف .

انظر : تهذيب التهذيب ١٠٢/١٢ ، ١٠٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢١٧/٣ .
لسان الميزان ٥٢٦/٤ ، السنن الكبرى ١٠/١ ، سنن الترمذي ٦٠/١ ، الكامل لابن عدي ٢٧٤٦/٧ ، ٢٧٤٧ ، العلل المتناهية ٣٥٧/١ ، علل الحديث ٤٤/١ - ٤٥ ، نصب الرتبة ١٣٨/١ .

(١) سفيان بن سعيد الثوري .

(٢) عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار الشعبي الحميري ، اختلفوا في اسم أبيه قيل شراحيل ، وقيل : عبد الله ، أبو عمرو ، رأيية ، تابعي يقرب المشغل بحفظه .

ولد في خلافة عمر بن الخطاب ، كان علامة أهل الكوفة في زمانه ، قدم دمشق وحدث عن علي بن أبي طالب ، وسعد بن أبي وقاص ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة وجماعة كثيرة من الصحابة ، روى عنه مكحول ، والأعمش ، وأبو حنيفة وجماعة غيرهم .

ولد سنة ١٩ هـ وتوفي سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك .

انظر : تهذيب التهذيب ٦٥/٥ ، تقريب التهذيب ٣٨٧/١ ، تاريخ بغداد ٢٢٧/١٢ ، تهذيب ابن عسك ١٤١/٧ ، حلية الأولياء ٣١٠/٤ ، سمط اللالك ٧٥١ ، سير أعلام النبلاء ٢٩٤/٤ ، صفه المفوة ٧٥/٣ ، طبقات ابن سعد ٢٤٦/٦ ، طبقات الشيرازي ٨٢ العبر ٩٦/١ ، اللباب ١٩٨/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٥٣/١ ، وفيات الأعيان ١٢/٣ ، الأعلام ٢٥١/٣ .

(٣) الحارث بن عبد الله الأمور الهمداني الكوفي أبو زهير ، ويقال الحارث ابن عبيد صاحب علي ، كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضعف

==

والثاني : أن الطحاوي (١) خص نقل هذه المسألة لأبي حنيفة قال :
فاعتمد أبو حنيفة فيها على حديث ابن (٢) مسعود وليس [ثابتاً] (٣) (٤)
فهذا أحد الاجوبة .

والجواب (٥) الثاني : معارضة الخبر (٦) بما ينفيه (٧) وهو أن ابراهيم

- (=) كان غالباً في التشيع واهياً في الحديث .
انظر : التاريخ الصغير ٧٩ ، تهذيب التهذيب ١٤٥/٢ ، تقريب
التهذيب ١٤١/١ ، أحوال الرجال ٤١ ، الفعفاء الصغير للبغاري
٢٥٦ ، الفعفاء للـدارقطني ١٧٥ ، المحروحين ٢٢٢/١ ، ميزان
الاعتدال ١ / ٤٣٥ .
- (١) أبو جعفر احمد بن محمد بن سلامة الاردي الطحاوي ، فقيه حنفي، انتهت
اليه رئاسة الحنفية بمصر ، تفقه على مذهب الشافعي ثم تحو حنفياً
وهو ابن أخت المزني .
من مؤلفاته : احكام القرآن ، الاختلاف بين الفقهاء ، معني الآثار
مشكل الآثار .
اختلفوا في مولده فقليل ٢٢٨ هـ ، وقيل ٢٢٧ هـ ، وقيل ٢٢٩ هـ .
توفي بالقاهرة سنة ٣٢١ هـ .
- انظر : الانساب ٢١٨/٨ ، البداية والنهاية ١٧٤/١١ ، تذكرة الحفاظ
٨٠٨/٣ ، تهذيب تاريخ دمشق ٥٤/٢ ، الحواهر المفيدة ٢٧١/١ ، سسير
اعلام النبلاء ٢٧/١٥ ، طبقات الشيرازي ١٤٨ ، العبر ١١/٢ ، الفوائد
البيهية ٣١ ، الفهرست ٢٩٢ ، لسان الميزان ٢٧٤/١ ، المنتظم ٢٥٠/٦ ،
النجوم الزاهرة ٢٣٩/٣ .
- (٢) في م' ، س : (بن) .
(٣) في م' ، س : (ثابت) .
(٤) انظر : شرح معاني الآثار ١ / ٩٥ .
(٥) في س : (والجواز) .
(٦) في م' : (الخبر) .
(٧) في م' : (مما ينفيه) .

النخعي^(١) روى عن ملقمة^(٢) قال : قلت لعبد الله بن مسعود : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ فقال : لا ، وددت أن لو كنت معه ، قال : فقلت إن الناس يقولون إنك كنت معه قال : فقدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقلنا اغتيل^(٣) [أو استطير]^(٤) فبتنا بشر

(١) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي ، من أكابر التابعين ملاحاً وحفظاً للحديث ، كان إماماً مجتهداً ، له مذهب أجمعوا على توثيقه ، روى عن مسروق وملقمة ... وجماعة ، وروى عنه الأعمش وسماك بن حرب . ولد سنة ٤٦١ هـ . ومات مختلياً من الحجاج سنة ٩٦ هـ . وقيل غير ذلك .

انظر : تذكرة الحفاظ ٧٣/١ ، تهذيب الكمال ٢٣٣/٢ ، تهذيب التهذيب ١٧٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٤/١ ، حلية الأولياء ٢١٩/٤ ، سير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤ ، شذرات الذهب ١١١/١ ، طبقات الشيرازي ٨٢ ، وفيات الأعيان ٢٥/١ .

(٢) أبو شبل ملقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الكوفي ، ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وروى الحديث عن الصحابة ، تفرغ له به أشعة إبراهيم والشعبي ، وتمدى للإمامة والفتيا بعد علي وابن مسعود وكان يشبه بابن مسعود في هديه ودله وسمته .

انظر : البداية والنهاية ٢١٧/٨ ، تهذيب التهذيب ٢٦٧/٧ ، تقريب التهذيب ٣١/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٢/١ ، تذكرة الحفاظ ٤٥/١ ، تاريخ بغداد ٢٩٦/١٢ ، حلية الأولياء ٩٨/٢ ، سير أعلام النبلاء ٥٣/٤ ، شذرات الذهب ٧٠/١ .

(٣) اغتاله : أهلكه وأخذه من حيث لم يدر .

انظر : - قول - لسان العرب ٥٠٧/١١ .

(٤) في م ، س : (استطر)

ومعنى استطير : أي طارت به الجن .

انظر : شرح النووي على صحيح مسلم ١٧٠/٤ .

ليلة بات لها أهلها ، فلما أصبحت أقبل من ناحية حراء (١) ، وذكر أن راعي الجن أتاه " (٢)

فتعارفت الروايتان (٢) فسقطتا .

فإن قيل : فخيرنا مثبت ، وخبركم نا في ، والمثبت أولى .
قيل : هما سواء فخيركم ^(٤) يثبت كون عبد الله مع النبي عليه السلام ، وينفي كونه مع الصحابة ، وخبرنا يثبت كونه مع الصحابة ، وينفي كونه مع النبي صلى الله عليه وسلم

والجواب الثالث : تسليم الخبر ، والانفعال عنه بأحد وجهين :
إما بأنه منسوخ بآية التيمم ، لأن ليلة الجن كانت بمكة ، وآية التيمم

(١) حراء : بكسر أوله جبل بمكة .

انظر : معجم ما استعجم ٤٣٢/٢ .

(٢) أخرج مسلم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : " لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وددت أني كنت معه " .
وأخرجه أيضا من طريق عامر : قال : سألت علقمة هل كان ابن مسعود شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ قال : فقال علقمة : أنا سألت ابن مسعود فقلت : هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟

قال : لا ، ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلقدناه ، فالتمسناه في الأودية والشعاب ، فقلنا أستظير أو اغتيل ، قال : فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء ، قال : فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فقال : " أتاني داعي الجن ، فذهبت معه ، فقرأت عليهم القرآن " .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الصلاة - باب الجهر بالقراءة في المصباح ، والقراءة على الجن ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٣) في م : (الرواية) .

(٤) في م : (ثبت) .

نزلت بعد الهجرة . (١)

وإما بأن يستعمل في ما نبت فيه التمر [ليحلو] (٢)؛ لأن قوله : " ثمرة طيبة وماء ظهور " (٣) تقتضي (٤) ذلك [لتمييز] (٥) أحدهما من الآخر ، ويكون معنى قول [ابن] (٦) مسعود " إن معي نبيذاً " يعني ما يصير نبيذاً ، وبمعنى قد نبت فيه تمر . (٧)

فإن قيل : فيحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم " ثمرة طيبة وماء ظهور " على أنه كان تمرًا وماء ظهوراً .

(١) قال البخاري في سبب نزول آية التيمم :

حدثنا عبد الله بن يوسف قال : أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش انقطع عقدلي ، فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه ، وأقام الناس معه وليسوا على ماء ، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا : ألا ترى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء ، فجاء أبو بكر ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع رأسه على فخذي قد نام فقال : حبست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس ، وليسوا على ماء ، وليس معهم ماء فقالت عائشة : فعاتبني أبو بكر وقال : ما شاء الله أن يقول ، وجعل يظعنني بيده في خاصرتي فلا يمتعني من التحرك إلا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم على فخذي ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أصبح على غير ماء فأنزل الله آية التيمم فتيمموا فقال أسيد بن الحضير ماهي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ، قالت : فبعثنا البعير الذي كنت عليه فأصبنا العقد تحته .

انظر : صحيح البخاري - كتاب الطهارة - باب التيمم ٩١/١ .

(٢) في م ، س : (ليحلو) .

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٤ .

(٤) (تقتضي) مكررة في س .

(٥) في م ، س (تمييز) .

(٦) في م ، س (بن) .

(٧) في م ، س (تمرًا) .

قيل : إذا لم يكن بد من حمل أحدهما على الحقيقة والآخر على المجاز ،
كان قول النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يكون محمولاً على الحقيقة من
قول ابن مسعود .

كذا (١) يجاب عن حديث ابن عباس بأنه قد نبذ فيه تمرًا [لا أنه] (٢)
نبذ مشد .

وأما الجواب عن روايتهم من استعمال علي وابن عباس رضي الله عنهما له
فهو أنه ليس من توقيف ، ولو كان لنقلوه ، وليس يمنع أن يكون [لاجتهاد
رأياه] (٤) إن صح النقل عنهما . (٥)

وأما الجواب عن قولهم : إن في النبيذ ماء [فهذا] (٦) سهو [وهو] (٧) جهل
من قائله من وجهين :

أحدهما : أنه ماء وانتقل عنه ؛ لأن اسم الماء في اللغة لا ينطلق عليه
ولو جار أن ينطلق اسم الماء عليه ؛ لكان الخل أحق لأنه (٨) ظاهر باتفاق .
والثاني : أنه لو كان فيه ماء مطلق لاستوى (٩) حكمه وحكم الماء المطلوق
وهما ملتزمان في الاسم والحكم . (١٠)

(١) في س (كذى) .

(٢) في س : (بن) .

(٣) في م ، س : (لأنه) .

(٤) في م ، س : (لاحتماد رأية) .

(٥) ذكر النووي : أن حديث ابن عباس والآثار عنه وعن علي وغيرهما ، كلها
ضعيفة واهية ، ولو صحت لكان عنها أجوبة كثيرة ، ولأحاجة إلى تضييع
الوقت بذكرها بلا فائدة .

انظر : المجموع ٩٥/١ .

(٦) (فهذا) زيادة يقتضيها المعنى .

(٧) (وهو) زيادة يقتضيها المعنى .

(٨) في م ، س : (لأنه لو كان ماء لكان الخل أحق) وهي زيادة تخل بالمعنى .

(٩) في س : (لاستوا) .

(١٠) في م ، س : (والحكم طيه) .

وأما الجواب عن قياسهم بأنه مائع سمي في الشرع ظهور فغير مسلم .
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " تمر (١) طيبة وماء ظهور " (٢) فوصف
الماء بأنه ظهور .

ثم المعنى في الماء أنه لما جاز استعماله في الحضر جاز استعماله في
السفر ولما لم يجز استعمال النبيذ في الحضر لم يجز استعماله في السفر .

وأما قياسهم الرأس والرجلين به في انتقالهما إلى بدل (٣) على الوجه
والذراعين [فالجواب] (٤) عنه : أنه لما سقط فرض الرأس والرجلين عند بدل
الوجه والذراعين لم يجز أن يصيرا (٥) ذا بدل كالوجه والذراعين . (٦)
وأما قياسهم على العتق في الكفارة [فمنتقص] (٧) بالعتق في كفارة القتل
ليس له بدل إلا الصوم .

ثم المعنى في بدل العتق في الكفارة وجود النصفيهما واقتمار النصفيهما
الوضوء على أحدهما ، فلما لم يجز أن يلحق بالثاني من بدل العتق جنس
البذل الثاني حتى تكون طعاماً بعد صيام لم يجز أن يلحق به ثبوت أصله حتى
يكون بدلاً ثانياً بعد أول . (٨)

(١) في س : (تمر) .

(٢) سبق تخريجه ص ١٧٤ . (٣) في م ، س : (إلى بدل) .

(٤) في م ، س : (والجواب) .

(٥) في م : (أن يصيرا) .

(٦) يريد أنه قياس مع الفارق فيكون باطلا ، وبيان ذلك أنه لما سقط فرض
الرأس والرجلين في التيمم دون الوجه والذراعين لم يجز أن يكون لهما
بدل ، ولا يقاسان على الوجه والذراعين .

(٧) في م ، س : (فمنتقص)

(٨) يريد أن البدلين في كفارة الظهر ورد النصف بهما ، وهما الصيام ثم
الإطعام ، وفي الوضوء اقتصر النصف في الوضوء على بدل واحد .

ولا يمكن أن تنشأ عبادة بالقياس ، لأنه لا يجوز لنا أن نلحق بالبدل الثاني
من بدلي العتق وهو الإطعام جنسه حتى تكون الكفارة في القتل مثلاً :
اعتاق ، ثم صيام ، ثم إطعام ؛ لأنه إنشاء عبادة لم يذكرها الشارع في
معرض بيانه في قوله تعالى " وَتَخْرِيرُ رَكَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيكَا
شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ " النساء ٩٢ .

فكذلك لا يجوز أن ننشئ عبادة وهي الوضوء بماء النبيذ لتكون بدلاً عن
الوضوء بالماء المطلق لأنه ، إنشاء عبادة لم يذكرها الشارع في معرض
بيانه في قوله تعالى : " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا " .

٧ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله : أو ماء بل فيه خبر أو غير ذلك مما لا يقع عليه اسم الماء المطلق حتى يضاف إلى ماخالطه أو أخرج منه ، فلا يجوز التطهر به . (١)

قد مضى الكلام في شرح المياء إلا أنا نختمره بتقسيم جامع تمهد (٢) به أصوله وتبنتى عليه فروعه فنقول الماء قربان : مطلق (٣) ، ومضاف (٤)

فالمطلق : على حكم أصله في جواز استعماله في الحدث والنجس . والمضاف : على ضربين :

- إضافة تمنع من جواز استعماله ، وإضافة لا تمنع منه .
- فأما التي لا تمنع من الاستعمال لإضافتان :
- إضافة قرار (٥) : كماء البحر والنهر . (٦)
- وإضافة عفة : كماء مذب أو أجاج .

(١) انظر مختصر المزني ١ .

(٢) في م (تمهل) .

(٣) المطلق : هو العاري عن الإضافة اللازمة ، أو هو ماكفى في تعريفه اسم ماء بلا قيد .

وهذا هو المراد عند الماوردي ، لأن من عرف المطلق بهذا التعريف يقول إن الماء ينقسم إلى مطلق ومضاف ، والمضاف منه ما هو ظهور ، ومنها ما ليس بظهور .

وقيل : الماء المطلق هو الباقي على وصف خلقته .

وقد صحح النووي التعريف الأول .

وقال في الثاني : وغلطوا قائله لأنه يخرج منه المتغير بما يتعذر صونه عنه أو بمكث أو تراب ونحو ذلك .

انظر : الوجيز ٤ ، فتح العزيز ٩٥/١ ، روضة الطالبين ٧/١ . المجموع ٨٠/١ ، منهاج الطالبين ٨ ، الاقناع ١٨/١ ، كفاية النبيه ل ٣ ب .

(٤) المضاف : ما روعي فيه وصفه بقيده الذي أضيف إليه كماء ورد وماء خبز ونحوهما .

(٥) وإضافة القرار : هي إضافة الماء إلى قعره وممره كماء العين وماء النهر .

(٦) في م : (والزهر) .

فأما المانعة من جواز (١) الاستعمال فتتقسم إلى ثلاثة أقسام :

إضافة حكم ، وإضافة جنس ، وإضافة غلبة .

فأما القسم الأول : وهو إضافة الحكم فقربان :

أحدهما : ما سلب الماء حكم التطهير دون الطهارة كالماء المستعمل ،

فلا يجوز استعماله في حدث ولانجس ، لما سنذكره من بعد .

والثاني : ما سلبه حكم التطهير والطهارة كالماء النجس .

وأما القسم الثاني : وهو إضافة الجنس .

فكما الورد ، والفواكه ، والبقول ، وكل معتمر من نبات ، فلا يجوز استعماله في حدث ولانجس .

وخالفنا أبو حنيفة فيه فجوز إزالة النجاسة به ، وقد مضى الكلام فيه معه .

وأما القسم الثالث : وهو إضافة الغلبة ، فهو على ضربين :

أحدهما : غلبة مخالطة . (٢)

والثاني : غلبة مجاورة . (٣)

فأما غلبة المخالطة : فهو أن يتغير الماء بمائع كالعمل أو مذرور كالزعفران وذلك مانع من جواز الاستعمال .

وأما غلبة المجاورة : فهو أن يتغير الماء بجامد كالخشب أو متميـز (٤) كالدهن

(١) في س (حوار) .

(٢) المخالط : هو الذي لا يتميز في رأي العين ، أو ما لا يمكن فعله .

انظر : مغني المحتاج ١٩/١ ، حاشية البيجوري ٣٢/١ .

(٣) المجاور : هو ما يمكن فعله ، أو بما يتميز في رأي العين .

قال القليوبي : وضبط المجاور بما يمكن فعله هو الأرجح عند الجمهور .
والشيء قد يكون مجاوراً ابتداءً ودواماً كالأحجار ، أو دواماً كالتراب ، أو ابتداءً كالأشجار .

انظر حاشية القليوبي ١٩/١ .

(٤) أي غير مخالط للماء .

وذلك غير مانع من جواز استعماله . (١)

فصل

فإذا تقرر ما ذكرنا من تقسيم المياه ، فجميع الفروع مرتبة عليها —
ومستفاد منها ، فمن فروع هذا الفصل :

أن التمر والزبيب والشعير إذا وقع في الماء فغيره (٢) ، فإن كان بحاله لم ينحل في الماء فاستعماله جائز ، لأنه تغيير مجاورة ، كما لو تغير بالخشب وإن ذاب في الماء وانحل فاستعماله غير جائز ؛ لأنه تغيير مخالطة كما لو تغير بمذرور كالزعفران ، والعمفر ، وهكذا (٣) حكم سائر الحبوب من الأرز والحمص والعدس .

وإن طبخ بالنار : فإن انحلت في الماء فاستعماله غير جائز .

وإن لم تنحل ولا تغير بها الماء فاستعماله جائز .

وإن تغير بها الماء من غير انحلال [أجزأها] (٤) ففي جواز استعماله وجهان :

أحدهما : يجوز كما لو تغير بلا انحلال من غير طبخ .

والثاني : لا يجوز استعماله ؛ لأنه بالطبخ صار مرقا .

ومن فروع هذا الفصل :

(١) في الماء المتغير بالدهن قولان :

أحدهما : ما ذكره الماوردي أنه يجوز الطهارة به ، وهو رواية المزني .

والثاني : أنه لا يجوز الطهارة به ، وهو رواية البويطي .

قال النووي : والصحيح منهما باتفاق الأصحاب رواية المزني ، ولطع بسببه جمهور كبار العراقيين منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الماوردي والمحاملي وغيرهم ، وجماعة من الخراسانيين من أصحاب القفال منهم : الشيخ أبو محمد والقاضي حسين والفوراني .

انظر : المذهب ١٢/١ ، حلية العلماء ٦٥/١ ، المجموع ١٠٥/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ ، كفاية النبيه ل ١٧ .

(٢) ذكر هذا الفرع الروياني وابن الرفعة والنووي في المجموع نقلا عن الماوردي .

انظر : البحر ل ٢٠ أ ، كفاية النبيه ل ٧ ب ، المجموع ١٠٩/١ .

(٣) في م ، س : (وهكدي) .

(٤) في م ، س : (اجنايها) .

أن القطران إذا وقع في الماء فغيره فقد قال الشافعي في كتاب الأم : (١)
لا يجوز استعماله ، وقال في موضع آخر يجوز استعماله وليس ذلك على قولين (٢)
كما وهم فيه بعض أصحابنا ، ولكن القطران على ضربين : (٣)
فرب فيه دهنية ، فتغير الماء به لا يمنع من جواز استعماله كما لو تغير بدهن
وفرب لادھنية فيه ، فتغير الماء فيه مانع من جواز استعماله كما لو تفسس
بمائع .

ومن فروع هذا الفصل :

(٤)
أن الماء إذا تغير بالشمع جاز استعماله ، كما لو تغير بدهن .
ولو تغير [بشحم] (٥) أذيب فيه بالنار كان في جواز استعماله وجهان : (٦)
أحدهما : يجوز ، لأن الشحم دهن .
والثاني : لا يجوز استعماله ؛ لأن مخالطة الشحم للماء تجعله مرقاً .
ومن فروع هذا الفصل :

أن الماء إذا تغير بالكافور فله ثلاثة أحوال : (٧)

- (١) انظر : الأم ٧/١ .
- (٢) قال النووي : قال الشيخ أبو حامد والأصحاب ليست على قولين بل حاليـن
فقوله يجوز أراد إن لم يختلط بل تغير بمجاورة .
وقوله لا يجوز يعني إذا اختلط .
انظر : المجموع ١٠٨/١ .
- (٣) انظر : حلية العلماء ٦٧/١ ، مغني المحتاج ١٩/١ .
- (٤) معنى هذا أن الماء المتغير بالشمع فيه قولان ، كما ذكرنا في الدهن .
انظر : فتح العزيز ١٢٢/١ ، ١٢٣ ، حاشية القليوبي ١٩/١ .
- (٥) في م' ، س : (شحم) .
- (٦) انظر : كفاية النبيه ل ٧ ب .
- (٧) ذكر الأحوال الثلاثة : النووي في المجموع وابن الرفعة في المطلب العالي
نقلًا عن الماوردي ، وذكر النووي في الروفة والرافعي والشربيني الحاليتين
الأولى والثانية .
انظر : فتح العزيز ١٢٣/١ ، روفة الطالبين ١٠/١ ، المجموع ١٠٦/١ ، المطلب
العالي ال ٢٧ أ ، مغني المحتاج ١٩/١ .

حال يعلم انحلال الكافور فيه فاستعماله غير جائز ؛^(١) لأنه تغيير مخالطة
 وحال يعلم أنه لم ينحل فيه فاستعماله جائز ؛ لأنه تغيير مجاورة .^(٢)
 [وحال]^(٣) شك فيه فينظر في صفة^(٤) التغيير ؛
 فإن تغير الطعم دون الرائحة فهو [دال]^(٥) على تغيير المخالطة ، ولا يجوز استعماله
 وإن كــــان تغير الريح ففيه لأصحابنا وجهان ؛^(٦)
 أحدهما ؛ أنه يغلب فيه تغيير^(٧) المخالطة ، فعلى هذا لا يجوز استعماله .
 والثاني ؛ أنه يغلب تغيير^(٨) المجاورة ، فيجوز استعماله .

ومن فروع هذا الفصل :

أن المني إذا وقع في الماء كان طاهراً لطهارة المني .^(٩)

- (١) ذكر ابن الرفعة في الكافور الرخو إذا ذاب في الماء طريقتان :
 أحدهما ؛ القطع بأنه لا يسلب الطهورية .
 والثانية ؛ مبينة للخلاف في سلب الطهورية ، وأثبت ابن القاسم في التلخيص
 الخلاف قولين .
 انظر ؛ المطلب العالي ال ٢٧ أ .
- (٢) قال الرافعي ؛ الكافور الذي لا ينحل في الماء كالعود ، وذكر في العود
 قولين أحدهما أنه لا يؤثر في سلب الطهورية .
 انظر ؛ فتح العزيز ١٢٣/١ ، روضة الطالبين ١٠/١ .
- (٣) في م' ، س ؛ (وحالة) .
- (٤) في م' ؛ (صفا) .
- (٥) في م' ، س ؛ (دال) .
- (٦) انظر ؛ حلية العلماء ٦٦/١ ، المجموع ١٠٦/١ .
- (٧) ، (٨) في م' ؛ (تغير) .
- (٩) وقيل في مني الأدمي قولان ، وقيل القولان في مني المرأة خاصة .
 وصح النووي القول بأنه طاهر .
 انظر ؛ حلية العلماء ٢٣٨/١ ، روضة الطالبين ١٧/١ ، المجموع ٥٥٣/٢ ، شرح
 المحلى على المنهاج ٧٠/١ .

لأن لم يغير الماء جاز استعماله ، وإن تغير فيه وجهان : (١)
أحدهما : أن استعماله غير جائز ، كما لو تغير بمائع غير المني .
والثاني : أن استعماله جائز ، لأنه لا يكاد يماع في الماء كالدهن ، فلم
يمنع من استعماله ، لأن تغيره (٢) تغير مجاورة .
قال أبو العباس بن القاسم (٣) أن الورق في الماء بعد أن ربا [ومصر] (٤)
فاستعماله غير جائز . (٥)
وإن لم يصر فيه جاز استعماله .
فأما إذا كان ورق الشجر مدقوقاً ناعماً فغير الماء لم يجر استعماله ؛ لأنه
تغير مخالطة كالزعفران .

-
- (١) صح النووي في الروضة الوجه الأول ، واختاره الشربيني .
انظر : روضة الطالبين ١٢/١ ، كفاية النبيه ل ٧ ب ، مغني المحتاج ١٨/١ .
(٢) (استعماله لأن تغيره) ساقطة من أصل س ، ومثبته في الحاشية .
(٣) في م (بن العاصي) .
وهو أحمد بن أبي أحمد الطبري أبو العباس بن القاسم ، إمام جليل وهــو
صاحب ابن سريج ، وعنه أخذ أهل طبرستان الفقه .
منفـكـتـبا كثيرة منها : التلخيص والمفتاح ، وأدب القاضي والمواقيت
والقبلة ، توفي سنة ٣٣٥ هـ وقيل ٣٣٦ هـ .
انظر : تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٥٢ ، سير أعلام النبلاء ٣٠٢/١٥ ، شذرات
الذهب ٢/٣٣٥ ، طبقات المبكي ٢/١٠٣ ، طبقات الشيرازي ١٢٠ ، طبقات ابن هداية
الله ٦٥ ، كشف الظنون ٤٧ ، ٤٧٩ ، ٧٦٠ ، ١٢١٩ ، ١٤٦٥ ، ١٦٣٦ ، ١٧٦٩ ، النجوم
الزاهرة ٣/٢٩٤ ، وفيات الأعيان ١/٦٨ .
(٤) (ومصر) زيادة يقتضيها المعنى .
(٥) ذكر في المطلب حكاية الماوردي عن ابن القاسم .
انظر : المطلب العالي ال ١٢٦ ، كفاية النبيه ل ٦ .

وقال أبو حامد الإسفرايني (١) : يجوز استعماله كما لو كان صحيحا .
وهذا غير صحيح ، لأن تغير الماء بالورق المدقوق تغير مخالطة ، وتغيره بالورق
الصحيح تغير مجاورة . (٢)

ومن فروع هذا العمل :

أن الماء إذا تغير بالملح لم يخل أن يكون ملح حجر (٣) أو ملح جمد (٤)

(١) في م : (السفرايني)

وهو أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني ، ولد في إسفراين ،
وانتقل إلى بغداد فدرس على ابن المزيان ، فلما مات لازم الداركنسي
وأقام ببغداد مشغولاً بالعلم حتى انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ، وهو
إمام طريقة العراقيين ، تفقه عليه الماوردي ، وسليم الرازي والمحاملي
وأبو علي السنجي .

شرح مختصر المزني في تعليقه التي هي في خمسين مجلدا ، وله كتاب مطول
في أصول الفقه ومختصر في الفقه سماه الرونق ، ولد سنة ٣٤٤ هـ ، وتوفي
سنة ٤٠٦ هـ .

انظر : الأنساب ٢٣٨/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٠٨ ، طبقات العبادي ١٠٧ ،
طبقات السبكي ٢٤/٣ ، طبقات الأنسوي ٥٧/١ ، طبقات ابن قاضي شعبة ١٦١/١ ،
طبقات ابن هداية الله ١٢٧ ، مفتاح السعادة ٢/١٨٤ ، معجم البلدان ١/١٧٨ ،
الوافي بالوفيات ٣٥٧/٧ . هدية العارفين ١/٢١ .

(٢) وكذا غلط الروياني هذا الوجه ، وذكر البغوي فيه وجهين وصح الوجه
القبائل بعدم جواز الاستعمال .

وحكى النووي عن العمراني أنه ذكر الوجهين ، وصح النووي الوجه بعدم
جواز الاستعمال وقال هو المذهب وهو قول الجمهور .
انظر : التهذيب ٥ ب ، البحر ٢١ أ ، المجموع ١/١٠٣ ، كفاية النبيه
ل ١٦ .

(٣) يلقب بالملح الحجر الملح الجيلي كالنورة .

(٤) ويلقب بالملح الجمد الملح المنعقد من الماء المالح .

فإن كان ملح حجر فاستعمال ما تغير به من الماء غير (١) جائز (٢)، كما
لو تغير الماء بما ينحل فيه من جواهر الأرض كالكحل وغيره .
وإن كان ملح جمد ففي جواز استعماله وجهان : (٣)
أحدهما : يجوز لأن أصله ماء قد جمد ، فإذا ذاب لم يمنع من جواز الاستعمال
كالثلج إذا ذاب .
والوجه الثاني : لا يجوز استعماله ، لأنه قد استحال من الماء فصار جواهر
كغيره .

ومن فروع هذا الفعل :

أن الماء إذا تغير بالحماة (٤) ، أو بالطحلب (٥) ، أو بطول المكث كان
استعماله [جائزاً] (٦) لأنه تغيير مجاورة (٧) .

(١) (غير) ساقطة من أصل س ، ومصححة في الحاشية .

(٢) قال الرافعي : إن كان الملح جبلياً ترتب على المائي إن سلبنا منسبه
الطهورية فهنا أولى ، وإلا فوجهان أظهرهما السلب أيضاً لأنه خليط
مستغنى عنه غير منعقد من الماء .

ومن لم يسلب زعم أنه في الأصل كان ماءً أيضاً ولهذا يذوب في الماء ، وقال
البيهقي : وقيل الملح الجبلي والمائي سواء في أنه لا يسلب طهورية الماء
وذكر ابن الرقعة : عن الإمام الجويني أن من ظن فيه خلافاً فهو غلط ،
وعلى مثل هذا جرى الماوردي فجزم في الملح الجبلي بأنه سالب كالكحل
وغيره .

انظر : فتح العزيز ١/١٤٦ ، المطلب العالي ل ٣٤ ب ، ميدان الفرسان
ل ١٠ أ ، التهذيب ل ٥ ب .

(٣) انظر : البحر ل ٢١ ب ، الوسيط ١/٣٠٧ ، المطلب العالي ل ٣٦ ب ، كفاية
النبية ل ٦ أ .

(٤) الحماة : الطين الأسود الممتن .

انظر : حماً - لسان العرب ١/٦١ .

(٥) الطَّحْلُبُ ، والطَّحْلَبُ ، والطَّحْلَبُ : خضرة تعلو الماء المزمين .

وقيل هو الذي يكون على الماء كأنه نسج العنكبوت .

انظر : - طحلب - لسان العرب ١/٥٥٦ .

(٦) في م ، س : (جائز) .

(٧) انظر : تنمة الإبانة ل ٦ أ ، التهذيب ل ٥ أ ، البحر ل ٢١ ب ، حلية

العلماء ١/٦٧ ، فتح العزيز ١/١٢٥ .

فأما إذا تغير بالتراب ، فإن صار بحيث [لايجري]^(١) بطبعه لم يجز استعماله^(٢) لأنه صار طينا .

وإن كان جارياً بطبعه لكن تكدر لونه وتغير طبعه ففي جواز استعماله قولان :^(٣)

أحدهما : لايجوز ، لأنه مذرور .

والقول الثاني : وهو الأصح يجوز لأنه قرار للماء لا ينفك غالباً عنه كالطين ومن الفروع المضاهية لهذا الفعل :

تكميل ماء الطهارة بمائع طاهر ، وهو أن يكون الرجل يكتفي في غسله بعشرة أرطال^(٤) من ماء ، فيجد ثمانية أرطال فيتمها برطلين من لبن أو مائع غيره ولا يتغير شيئاً من أوصافه .

فقد اختلف أصحابنا في جواز استعمال جميعه على وجهين :^(٥)

(١) في م ، س : (لايجزى) .

(٢) انظر : مغني المحتاج ١٩/١ .

(٣) ذكر الماوردي في الخلاف قولين ، وقال الرافعي : في المتغير بالتراب المطروح قمداً وجهان ، وقيل قولان ، فقد ضعف كون الخلاف قولين ورجح أنه وجهان .

وصح النووي ماصحه الماوردي .

انظر : حلية العلماء ٦٥/١ ، فتح العزيز ١٤٤/١ ، روضة الطالبين ١١/١ ، المجموع ١٠٢/١ ، مغني المحتاج ١٩/١ ، حاشية القليوبي ١٩/١ .

(٤) الرطل : بكسر الراء وفتحها الذي يوزن ويكال ، استعمله المسلمون كوحدة كيل للمائعات غير أن استعماله كوحدة وزن كان أعم وأشمل ، والرطل البغدادي يعادل ٤٠٨ غراماً .

انظر : رطل - لسان العرب ٢٨٥/١١ ، الإيفاح والتبيان ٥٦ .

(٥) وصح الشاشي قول الجمهور .

انظر : حلية العلماء ٦٣/١ ، المهذب ١٢/١ ، البحر ل ٢١ ب .

أحدهما : وهو قول أبي علي الطبري (١) وطائفة .
أن استعمال جميعه غير جائز للإحاطة باستعمال المائع في مهارته .
والوجه الثاني : وهو قول الجمهور .
أن استعماله جائز ، لأنه لاحكم لما صار مستهلكا فيه من المائع ألا ترى أنه
لو استعمل ثمانية أرطال هي مقدار الماء وبقي (٢) منه رطلين هــ
مقدار المائع جاز .
وإن أحطنا علما بأن الثاني ليس بمائع فرد ، وأن الذي استعمله ليس بماء
فرد ، فكذا إذا استعمل الكل لكون المائع مستهلكا فيه والله أعلم .

(١) الإمام شيخ الشافعية الحسن بن القاسم ، تفقه على ابن أبي هريرة .
ملق التعليقة عن أبي علي بن أبي هريرة ، وصف المحرر في النظر وهو
أول كتاب صنف في الخلاف المجرد ، وصف الإفصاح في المذهب ، وألف في
الجدل ودرس بعد شيخه أبي علي ببغداد . مات سنة ٣٥٠ هـ .
انظر : البداية والنهاية ٢٣٨/١١ ، تاريخ بغداد ٨٧/٨ ، طبقات الشيرازي
١٢٣ ، طبقات ابن هداية الله ٧٤ ، المنتظم ٥/٧ ، سير أعلام النبلاء
٦٢/١٦ ، الوافي بالوفيات ٢٠٤/١٢ ، الفتح المبين ١/١٩٦ .
(٢) في م' ، ن : (وبقي) .

باب القنبه



باب الأنيسة (١)

قال الشافعي رحمه الله : ويتوفأ في جلود الميتة إذا دبغت واحتج بقوله عليه السلام " أيما إهاب (٢) دبغ (٣) فقد طهر (٤) " كذلك جلود مالا يوكل لحمه من [السباع] (٥) إذا دبغت إلا جلد كلب أو خنزير لأنهما نجسان وهما حيان (٦).

وإنما بدأ بأواني الجلود لاختلاف أحكامها ، واختلاف الفقهاء فيما يظهر منها وللکلام فيها مقدمتان :

(١) مفردا آنية، وجمع الأنية الأواني وهي جمع الجمع مثل أسقية وأساق .
انظر : - انى - الصحاح ٢٧٤/٦ ، لسان العرب ٤٨/١٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤/٣ .
(٢) الإهاب : هو الجلد ، قيل لأنه أهبة للحي ، وبناء للحماية له على جسده وإنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ فأما بعده فيقال له أديم .
انظر : - أهب - لسان العرب ٢١٧/١ ، الفائق ٦٧/١ ، النهاية ٨٣/١ ، منال الطالب ٥٧٠/١ .

(٣) الدبغ : مصدر دَبَغَ الإهاب يَدْبِغُهُ وَيَدْبُغُهُ دَبْغًا وَدِبَاغًا وَدَبَاغًا .
والدَّبَاغُ : محاول ذلك وحرفته الدَّبَاغَةُ .
والدَّبِغُ والدَّبَاغُ ، والدَّبْغَةُ بالكسر ما يَدْبِغُ به الأديم .
انظر : - دبغ - الصحاح ١٣١٨/٤ ، لسان العرب ٤٢٤/٨ ، مختار الصحاح ١٩٨ ، المطلع ١٠ .

(٤) أخرجه الشافعي وأحمد ومسلم ، وأبو داود وابن ماجه والترمذي والدارقطني واللفظ للشافعي ، ولفظ مسلم وأبو داود : " إذا دبغ الإهاب فقد طهر " .
انظر : ترتيب مسند الشافعي ٢٦/١ ، مسند أحمد ٢٧٠/١ ، ٣٤٣ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢٧٦/١ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس ، باب في أهب الميتة ٦٦/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب اللباس - باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ١١٩٣/٢ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ١٣٥/٣ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٩/١ .

(٥) فى مَس (الباء) .
والسباع : جمع السَّبْع وتجمع السبع كذلك على أسبع ، ويطلق على ماله ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب فيفترسها مثل : الأسد والذئب والنمس والنفهد وما أشبهها .

انظر : - سبع - لسان العرب ١٤٧/٨ ، المصباح المنير ٢٨٣/١ .
(٦) انظر : مختصر المزني ١ .

[أحدهما] (١) : أن الحيوان كله طاهر إلا خمسة وهي :

الكلب ، والخنزير ، وما تولد من كلب وخنزير ، وما تولد من كلب وحيوان طاهر ، وما تولد من خنزير وحيوان طاهر. (٢)

وسياقي الدليل على تنجيسها في موقعه .

وما سواها من الحيوانات كلها من دوابه وطائره طاهر في حياته .

والمقدمة الثانية : أن الميتة كلها نجسة إلا خمسة أشياء وهي : الحوت ، والجراد ، وابن آدم على الصحيح من المذهب ، والسخل (٣) إذا مات بعد ذكاة (٤) أمه ، والصيد إذا مات في يد الجارح (٥) بعد إرسال مرسله (٦) .

وسندل على طهارتها في موقعها ، وما سواها من الميتة كلها نجسة .

فإذا [ثبت] (٧) هاتان المقدمتان ، فكل ما كان طاهراً بعد موته جاز استعمال جلده قبل دباغه ، إلا ابن آدم (٨) ؛ فإن الانتفاع بشيء من جسده بعد الموت محرم لحرمته . (٩)

(١) في م' س : (أحدهما) وهي مكررة في س .

(٢) انظر : التنبيه ١٧ ، مغني المحتاج ٧٨/١ ، هاية الاختصار ٨/١ .

(٣) السخل : جمع مفرد سَخْلَةٍ وتجمع أيضا على سِخَالٍ وسِخْلَةٍ وهي نادرة وسخلان ، وهي ولد الشاة من المعز والغنم ذكرًا كان أو أنثى ويقال لولد الغنم ساعة تفعه أمه من الغنم والمعز جميعا ذكرًا كان أو أنثى سخله .

انظر : سخله - لسان العرب ٣٣٢/١١ .

(٤) الذكاة : الذبح والنحر .

انظر : - ذكي - لسان العرب ٢٨٨/١٤ .

(٥) الجوارح من السباع والطيور ذوات الصيد ، وسميت بذلك لأنها تكتسب بيدها ، وتطلق الجارحة على الذكر والأنثى .

انظر : - جرح - الصحاح ٣٥٨/١ ، المعجم المنير ١٠٤/١ .

(٦) حكاه النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ٢١٦/١ ، الأنوار ١١/١ .

(٧) في م' س (ثبت) .

(٨) في س : (الابن) .

(٩) اتفق الشافعية على تحريم الانتفاع بشيء من جسد الآدمي بعد موته ، وقسما الدارمي : لا يختلف القول أن دباغ جلود بني آدم واستعمالها حرام .

انظر : المجموع ١٦/١ .

وليس للجراذ جلد يوصف بالانتفاع به ، والحوث فقد يكون لبغفه من
البحري جلد ينتفع به . (١)

فصل

وأما الحيوان لما كان منه نجساً في حياته من الحيوانات الخمسة لا يظهر
جلد شيء منها بذكاته ولا بدبائه ، ولا يجوز استعماله في ذائب ولا يابس (٢) .

وقال أبو يوسف (٢) (٤) وداود (٥) : يظهر جلود جميعها بالدبابة .

-
- (١) وكذا السخل والميد لهما جلد فيتمرف فيه بلا دباج في جميع أنواع التمرفات
من بيع واستعمال في يابس ورطب وغير ذلك .
انظر : المجموع ٢١٦/١ ، روضة الطالبين ١٣/١ .
- (٢) وهذا متفق عليه عند الشافعية ، وحكوه عن علي رضي الله عنه وابن مسعود .
انظر : المجموع ٢١٧/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهاج ١٨١/١ ، شرح المحلى
على المنهاج ٧٣/١ ، التحرير ل ٤ آ .
- (٣) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري أبو يوسف ، من أولاد أبي دجانسة
الأنصاري المحابي ، صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، فقيه ، مجتهد ، أمولسي
حافظ ، ملم بالتفسير ، والمغازي ، وأيام العرب ، ولي القضاء ببغداد أيام
المهدي والهادي والرشيد .
من مؤلفاته : الآثار ، الأمالي ، النوادر ، الخراج ، المبسوط .
ولد سنة ١١٣ هـ . وتوفي سنة ١٨٢ هـ .
- انظر : أخبار القضاة ٢٥٤/٣ ، أخبار أبي حنيفة للصيمري ٩٠ ، إجماع الأعلام ٥٩ ،
البداية والنهاية ١٨٠/١٠ ، تذكرة الحفاظ ٢٩٢/١ ، تاريخ جرجان ٤٨٧ ، تاريخ
بغداد ٢٤٢/١٤ ، الجواهر المضية ٦١١/٣ ، طبقات الشيرازي ١٤١ ، طبقات ابن
سعد ٣٣٠/٧ ، الفهرست ٢٨٦ ، العبر ٢١٩/١ ، الفوائد البهية ٢٢٥ ، الكواكب
النيرات ٢٢٧ ، المعارف ٢١٨ ، النجوم الزاهرة ١٠٧/٢ .
- (٤) انظر قول أبي يوسف : المبسوط ٢٠٢/١ ، الكتاب ٢٤/١ ، بدائع الصنائع ٨٥/١ ،
٨٦ ، شرح فتح القدير ٩٣/١ ، شرح العناية ٩٣/١ ، المختار ١٦/١ ، البحر
الرائق ١٠٦/١ ، حاشية ابن عابدين ٢٠٤/١ ، مجمع الأنهر ٣٢/١ .
- (٥) وهو قول ابن حزم .
انظر : المحلى ١٨/١ ، حلية العلماء ٩٣/١ .

وقال أبو حنيفة (١) : يظهر جلد الكلب دون الخنزير.

استدللاً بعموم قوله عليه السلام : " أيما إهاب دبغ فقد طهر " (٢).

ولأنه حيوان يجوز الانتفاع به حياً ، فجاء أن يظهر جلده بالدبغ كالبغل (٣) والحصار .

قال : ولأنه حيوان مختلف في جوار أكله ، فوجب أن يظهر (٤) جلده بالدبغ قياساً على الضبع .

ودليلنا :

عموم قوله عليه السلام " لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " (٥).

(١) للحنفية في طهارة جلد الكلب روايتان :

إحدهما : أنه طاهر ، والثانية : لا يظهر وهو قول الحسن بن زياد .

انظر : المبسوط ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ ، البحر الرائق ١٠٧/١ .

والمشهور من مذهب مالك أن جلد الخنزير لا يظهر بالدبغ ، وقال محمد بن

الحكم إن جلد الخنزير إذا دبغ لا بأس أن ينتفع به . وقال ابن القاسم :

أما جلد السبع والكلب إذا ذكي فلا بأس ببيعه والشرب فيه والعلا به .

انظر : التمهيد ١٧٦/٤ .

— وعند أحمد : لا يظهر بالدبغ إلا جلد ما كان طاهراً في الحياة .

انظر : المبدع ٧٢/١ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٥ .

(٣) البغل : مولد من الفرس والحصار ، ولذلك صار له ملاية الحمار ، ومظم آلات

الخيول وكذلك موته مولد من سهيل الفرس ونهيق الحمار .

انظر : حياة الحيوان للدميري ١٩٥/١ .

(٤) في س (يظهر) .

(٥) أخرجه الإمام أحمد ، وأبو داود وابن ماجه والترمذي والنسائي وابن حبان ،

والطبراني والبيهقي .

قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وكان أحمد يذهب إليه ويقول : هذا آخر الأمر

ثم تركه لما اضطربوا في إسناده ، وقد أعل هذا الحديث بعدة أمور منها :

١- أهل بالإرسال بأن عبد الله بن مكي لم يسمعه من النبي صلى الله عليه

وسلم .

ولأنه حيوان نجس في حياته ، فلم يظهر جلده بالدباغ كالخنزير .

ولأن كل مالم يظهر^(١) من الخنزير لم يظهر من الكلب كاللحم .

ولأن النجاسة إنما تزول بالمعالجة ، إذا كانت طارئة على محل ظاهر

كالشوب النجس .

٢ - وأهل أيضا بالانقطاع في سنده بأن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمعه من عبدالله بن عكيم . ويرد هذا الانقطاع بأنه ورد في رواية أبي داود - من الحكم بن عيينه أنه انطلق هو وناس معه إلى عبدالله بن عكيم ، فسأل الحكم فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إليّ فأخبروني أن عبدالله بن عكيم أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى جهينة قبل موته بشهر . قال الألباني : " هذا إن صح يجب أن يفسر بالرواية الأخرى فيقال أن مسنن الذين أخبروه بالحديث من ابن عكيم عبدالرحمن بن أبي ليلى " .

٣ - وأهل أيضا بالاضطراب في السند فإنه تارة قال من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، وتارة عن مشيخة جهينة وتارة عن قرأ الكتاب . وأيضاً أهل بالاضطراب في المتن فرواه الأكثر من غير تقيد ، ومنهم من رواه بقيد شهر أو شهرين أو أربعين يوماً .

وذكر الألباني : أن ذلك لا يخرج في صحة الحديث لأنه اضطراب مرجوح ، ولأنه لو سلمنا بالاضطراب فذلك في طريق ابن أبي ليلى ، وهناك طريق آخر من القاسم ابن مخيمرة أخرجه الطحاوي والبيهقي وإسناده صحيح موصل رجاله كلهم معروفون ثقات من رجال الصحيح ولا اضطراب فيه مع صحة إسناده فثبت الحديث ثبوتاً لا شك فيه .

انظر : مسند الإمام أحمد : ٣١٠/٤ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب مسنن روى أن لا ينتفع بإهاب الميتة ٦٧/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب اللباس - باب من قال لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب ١١٩٤/٢ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت ١٣٦/٣ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة ما يدبغ به جلود الميتة ١٧٥/٧ ، صحيح ابن حبان : كتاب الطهارة - باب جلود الميتة ٤١٠/٢ ، ٤١٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب فسي جلد الميتة ١٥/١ . المعجم الصغير للطبراني ٢٢٢/١ ،

نصب الراية ١٢٠/١ ، تلخيص الحبير ٤٧/١ ، ٤٨ ، نيل الأوطار ٧٨/١ ، ٧٩ ، شرح معاني الآثار ٤٦٨/١ ، علل الحديث ٥٢/١ ، الاعتبار ١١٦

١١٨ . إرواء الغليل ٧٧/١ .

(١) في س : (يظهر) .

فأما إذا كانت لازمة لوجود العين في ابتداء ظهورها فلا يظهر بالمعالجة كالعذرة (١) والدم ونجاسة الكلب لازمة لا طارئة .

ولأن الحياة (٢) أقوى في التطهير من الدبابة [لتطهيرها] (٣) جميع الحيوان حياً واختصاص الدبابة [بتطهير] (٤) جلدها منفرداً، فلما لستم [تؤثر] (٥) الحياة في تطهير الكلب بالدبابة أولى أن لا تؤثر (٦) في تطهير جلده .

فأما عموم قوله عليه السلام : [أيما إهاب دبح فقد طهر] (٧) فمخصوص بدليلنا (٨) .

فأما قياسهم على البغل والحمار فالمعنى فيه طهارته حياً، وكذلك الفبع .

فصل

وأما الحيوان الطاهر ففريان :

مأكول ، وغير مأكول .

فأما غير المأكول : كالبغل ، والحمار ، والسبع ، والذئب ، فيطهر جلده بالدبابة ولا يظهر بالذكاة . (٩)

(١) العذرة : الغائط ، وقيل : العذرة أملها فناء الدار، قال أبو حنيفة : وإنما سميت عذرات الناس بهذا ، لأنها كانت تلقى بالأنية ، فكني منها باسم الفناء ، كما كني بالغائط وهي الأرض المظلمة منها . انظر : - عذر - لسان العرب ٥٥٤/٤ .

(٢) في م (الجماء) .

(٣) في م س : (لتطهرها) .

(٤) في م س : (بتطهر) .

(٥) في م (يؤثر) ، وفي س غير منقوطة . (سوسر)

(٦) في م (لا يؤثر) ، وفي س غير منقوطة . (سوسر)

(٧) (أيما إهاب دبح فقد طهر) زيادة يقتضيها المعنى .

(٨) قوله على الله عليه وسلم " لا تشتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب " .

(٩) انظر : المذهب ١/١٨ ، فتح العزيز ١/٢٨٨ ، روضة الطالبين ١/٤١ ، المجموع ١/٢٤٥ ، رحمة

الأمة ٨ ، أسنى المطالب ١/١٧ .

وقال أبو حنيفة (١): يظهر جلده بالذكاة كما يظهر بالدباغة.

وقال أبو ثور (٢) إبراهيم بن [خالد] (٣): لا يظهر جلده بالدباغ كما لا يظهر بالذكاة (٤).

فأما أبو حنيفة فاستدل على طهارة جلده بالذكاة بقوله عليه السلام:
"دباغ الأديم (٥) ذكاته" (٦).

(١) انظر: بدائع المنافع ٨٦/١، تبیین الحقائق ٢٥/١، مجمع الأنهر ٣٢/١.

— وللمالكية في تطهير الذكاة لجلد مالا يوكل قولان .

انظر: الشرح الكبير ٤٥/١، مواهب الجليل ٨٨/١، ميسر الجليل ٣٢/١، التاج والاكلیل ٨٨/١.

— وعند الحنابلة: لا يظهر جلد غير المأكول بالذكاة .

انظر: المغني ٥٩/١، المقنع ١٢، الإنصاف ٦١/١، الإنصاف ٨٩/١.

(٢) إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور .

أحد الأئمة فقها وعلماً وورعاً وفلاً، صاحب الإمام الشافعي، وناقل الأقوال القديمة عنه، روى عن سفيان بن عيينة وابن علية والشافعي...

وروى عنه مسلم خارج الصحيح، وأبو داود وابن ماجه... وجماعة.

صنف الكتب وفرع على السنن وذب منها، جمع في تصنيفه بين الحديث والفقه، ولد سنة ١٧٠هـ وتوفي سنة ٢٤٠هـ .

انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٠/٢، تهذيب الكمال ٨٠/٢، تقريب التهذيب:

٣٥/١، تاريخ بغداد ٦٥/٦، شذرات الذهب ٩٣/٢، طبقات الشيرازي ١١٢، طبقات

ابن هداية الله ٢٢، طبقات السيكي ٢٢٧/١، الفهرست ٣٩٧، وفيات الأعيان ٢٦/١،

معجم المؤلفين ٢٨/١، الأعلام ٣٠/١.

(٣) في م' س: (إبراهيم بن بشر) وهو خطأ.

(٤) وهو مذهب الأوزاعي، وابن المبارك وإسحاق بن راهويه .

انظر: حلية العلماء ٩٣/١، المجموع ٢١٧/١، البناية ٣٦٤/١، المغني ٥٨/١.

(٥) الأديم: الجلد ما كان، وقيل الأحمر، وقيل هو المدبوغ .

انظر: — آدم — لسان العرب ٩/١٢ .

(٦) أخرجه أحمد والنسائي والدارقطني، والبيهقي واللفظ له من حديث الجون بن

قتادة من سلمة بن المحبق أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "دباغ الأديم

ذكاته" قال ابن حجر وإسناده صحيح، قال أحمد الجون لا أعرفه، وبهذا أعله

الأثرم، وقال قد عرفه غيره، عرفه علي بن المديني، وروى عن الجون الحسن

وقتادة، وصح ابن سعد وابن حزم وغير واحد أن له صحبه، وتعقب أبو بكر

ابن مغز ذلك على ابن حزم .

فأقام الذكاة مقام الدباجة ، وقد ثبت أن جلده بالدباجة يظهر فوجب أن يظهر بالذكاة .

قال : ولأنه حيوان يظهر جلده بالدباجة فوجب أن يظهر جلده بالذكاة كالماكول

قال : ولأن ماظهر جلد الماكول ظهر جلد غير الماكول كالذكاة .
ودليلنا هو :

أن تفويت الروح إذا لم يظهر غير الجلد لم يظهر الجلد كالرمي فسي المقدور عليه من الحيوان طرداً (٢) وفي غير المقدور عليه مكساً (٣) (٤) ولأنها ذكاة لا تبيح أكل لحمه فوجب أن [لا تفيد] (٥) طهارة جلده كذكاة (٦) المجوسي طرداً ، وكذكاة (٧) المسلم مكساً (٨)

وروى هذا الحديث الترمذي في مله الكبير، وقال : لا أمر لـجون بن قتادة غير هذا الحديث ولا أدري من هو .

انظر: مسند الإمام أحمد ٦/٥ ، سنن النسائي : كتاب الطرغ والعتيرة - جلود الميتة ١٧٤/٧ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٥/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب اشتراط الدباغ في طهارة جلد مالا يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ ، منبى الراية ١١٨/١ ، تلخيص الحبير ٤٩/١ ، التعليق المغني ٤٥/١ (١) لأن الذكاة تعمل عمل الدباجة في إزالة الرطوبة النجسة .

انظر: الدر المننقى ٣٢/١

(٢) الطرد: هو استمرار حكم العلة في جميع محالها .

انظر: روضة الناظر ١٧٢ ،

(٣) العكس: هو انتفاء الحكم بانتفاء العلة .

انظر: المستمعى ٣٤٥/٢ ،

(٤) أي أن كل حيوان مقدور على ذكاته إذا رمي بسهم فمات لا يحل لحمه ، فلا يظهر جلده وكل حيوان غير مقدور على ذكاته إذا رمي بسهم فمات يحل لحمه . فيظهر جلده .

(٥) في م: (لا يفيد) . وفي س غير منقوطة (مفيد) .

(٦) في م: (كزكاة) .

(٧) في م: (وكزكاة) .

(٨) أي أن ذكاة المجوسي إذا ذبح مأكولا لا تفيد حل لحمه فلا تفيد طهارة جلده . وذكاة المسلم تفيد حل اللحم فتفيد طهارة الجلد .

* أي دليل الشافعية على أن الحيوان لا يظهر جلده بالتذكية .

ولأن التطهير المستفاد بذكاة المأكول ينتفي من ذكاة غير المأكول
كتطهر اللحم.

وأما الخبر: فمعنى قوله عليه السلام " دباغ الأديم ذكاته " .

أي مطهره ، والذكاة (١) لا تطهر (٢) ، لأنها تنفي (٣) نجاسة (٤) نظراً
بالموت لا أنها تنفي (٥) نجاسة شأبه (٦) قبل الموت فجاء أن تكون الدباغة
مظهرة [ولم] (٨) يجوز أن تكون الذكاة مظهرة .

وأما قياسهم على المأكول فالمعنى في ذكاته أنها أباحت (١٠) أكل
لحمه فأفادت (١١) ظاهرة جلده ، وليس كذلك غير المأكول .

وأما قياسهم على الدباغة فالمعنى في الدباغة أنها موضوعة لنفي (١٢)
النجاسة الطارئة بالموت وليس كذلك الذكاة .

وأما أبو ثور فاستدل على أن ما لا يؤكل لحمه لا يظهر جلده بالدباغة
بقوله على الله عليه وسلم " دباغ الأديم ذكاته " (١٣) فلما لم تعمل الذكاة على
غير المأكول لم تعمل فيه الدباغة .
وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم " نهى عن افتراش جلود السباع " (١٤)

(١) تبدأ نسخة ج من قوله " والذكاة لا تطهره "

(٢) يعني في الحيوان غير المأكول .

(٣) في م' : (تبقي) .

(٤) في م' س' : (نجاسة) .

(٥) في م' : غير منقوطة (سعى) .

(٦) في ج' : (نجاسته ثانياً) .

(٧) في م' : غير منقوطة (فعل) .

(٨) في ج' : (لم) .

(٩) (قبل الموت فجاء أن تكون الدباغة مظهرة ، ولم يجوز أن تكون الذكاة مظهرة ،

وأما قياسهم) ساقطة من م' س' .

(١٠) في ج' : (إباحت) .

(١١) في ج' : (فأفاده) .

(١٢) في م' : (ليفي) .

(١٣) سبق تخريجه ص ٢٠١ .

(١٤) أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم عن سعيد بن أبي مرويه عن

قتادة عن أبي المليح بن أسامة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

فلو كانت تطهر بالدباغة لم ينه عن افتراشها. (١)

ولأنه حيوان لا يظهر جلده بالدكاة فوجب أن لا يظهر بالدباغة كالكلب
والخنزير، ولأن الدباغة أحد نوعي (٢) ما يظهر به الجلد فوجب أن ينتفي من
غير المأكول كالدكاة .

ودليلنا : عموم قوله عليه السلام (٣) : " أيما إهاب دبغ فقد طهر " (٤)

ولأنه حيوان ظاهر فجار أن يظهر جلده بالدباغة كالمأكول .

ولأن ما ينفي (٥) من المأكول تنجيس جلده نفى عن غير المأكول تنجيس

جلده كالحياة .

== نهى على جلود السباع وفي رواية للترمذي بزيادة " أن تفرش " .
قال الترمذي : ولا نعلم أحداً قال عن أبي المليح عن أبيه غير سعيد بسنن
أبي مروبة وصححه الحاكم .
ورواه الترمذي : عن يزيد بن الرشك عن أبي المليح عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه نهى عن جلود السباع وقال هذا أمح .
ورواه البيهقي عن شعبة عن يزيد الرشك عن أبي المليح عن أبيه قال : نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جلود السباع أن تفرش .
ورواه غيره عن شعبة عن يزيد بن أبي المليح مرسلًا دون ذكر أبيه ولم
يذكر البيهقي الأمح من المرسل والمسند ، ورواه أحمد بالإسناد المتصل
ورواه عبد الرزاق عن معمر عن يزيد الرشك عن أبي المليح بن أسامة قال
نهى رسول الله أن يفرش جلود السباع .
انظر : مسند الإمام أحمد ٧٤/٥ ، ٧٥ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة : باب
جلود السباع ٦٩/١ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في جلود النمرور
أو السباع ٦٩/٤ ، سنن الترمذي : أبواب اللباس - باب ما جاء في النهي
عن جلود السباع ١٥٢/٣ ، ١٥٣ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة - باب
الانتفاع بجلود السباع ١٤٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب اشتراط
الدباغ في طهارة جلد ما لا يؤكل لحمه وإن ذكي ٢١/١ ، جامع الأصول ١١٣/٧ ،
نصب الراية ١٢٢/١ .

(١) في ح : (فلو كان لطهر بالدباغة لم ينه عن افتراشه) .

(٢) (نوعي) ساقطة من م ح .

(٣) في ح : (صلى الله عليه وسلم) .

(٤) سبق تخريجه ص ١٩٥ .

(٥) في ح : (ما نفى) .

* أي دليل انشافية على أنه يطهر بالدبغ .

وأما الجواب عن الخبر فقد تقدم من الفرق بين الدباجة والذكاة
ما يوضح الجواب عنه .

وأما نهيه^(١) من افتراش جلود السباع فمحمول على ما قبل الدباجة^(٢)
أو على ما بعد الدباجة إذا كان الشعر باقياً ؛ لأن المقمود منها شعورها^(٣)
كالهودة والشعيرة .

وأما قياسية على الكلب والخنزير فالمعنى فيه نجاسته^(٤) في الحياة .

وأما قياسه^(٥) على الذكاة فالمعنى في الذكاة أنها^(٦) لا مدخل لها فسي
إزالة الأنجاس وللدباجة مدخل في إزالة الأنجاس .

(١) في م س : (وأما عنه وأما نهيه) .
(٢) في م ، ح (لأن المقمود منها شعورها) .
(٣) (لأن المقمود منها شعورها) ساقطة من ح .
(٤) في م : (نجاسة) .
(٥) في ح : (قياسهم) .
(٦) في ح (انه) .

بن مكيم (١) قال : كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر (٢)
« أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » (٣)

(٤)

ولأن مالم يظهر به اللحم لم يظهر به الجلد كالغسل ،

ولأن ملة التنجيس الموت (٥) ، فلم يجر أن يرتفع التنجيس مع بقاء
الموت ، لأن ارتفاع الحكم مع بقاء العلة محال .

ودليلنا : ما رواه الشافعي من مالك عن زيد بن أسلم (٦) عن ابن وعلسة

(١) في م' س (عليه السلام) ،

وهو عبدالله بن مكيم الجهني ، أبو معبد الكوفي ، روى عن أبي بكر وعمر
وحذيفة بن اليمان ومائشة ، ومنه زيد بن وهب وعبد الرحمن بن أبي ليلى
وجماعة ، قال الخطيب : كان ثقة ، وقد أدرك الجاهلية ، قال ابن حجر : قال
البخاري : أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف له سماع صحيح ، وقال
ابن حبان : أدرك زمنه ولم يسمع منه شيئاً ، وكذا قال أبو زرعة ، وقال ابن
منده وأبو نعيم أدركه ولم يره ، وكان إمام مسجد جهينة .

انظر : الإصابة ٣/٣٣٨ ، تهذيب التهذيب ٥/٣٢٤ ، الثقات ٣/٢٤٧ ، تاريخ الثقات
٢٦٨ ، طبقات ابن سعد ٦/١١٣ .

(٢) في م' س : (بشهرين) ، وفي رواية لأحمد بشهر أو شهرين . والتمحيص من صحيح ابن
حبان .

(٣) سبق تخريجه ص ١٩٨ ، واللفظ هنا لابن حبان .

(٤) في م' س : (مالم يظهر) .

(٥) في م' س : (ولعله التنجيس بالموت) .

(٦) أبو أسامة زيد بن أسلم العدوي ، مولى عمر بن الخطاب ، من أهل الفقة والعلم ،
كان عالماً بالتفسير ، روى عن أبيه ومائشة والأعرج وغيرهم ومنه مالك ومعمّر
والسفيانان .. وطائفة ، وثقه أحمد وأبو زرعة وابن سعد والنسائي وخلصق
توفي سنة ١٣٦ هـ .

انظر : إسناف المبطأ ١٠ ، التاريخ الكبير ٣/٣٨٧ ، تذكرة الحفاظ ١/١٣٢ ، الثقات
٤/٢٤٦ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١/٣٤٩ ، شجرة النور الزكية ٤٨ ، طبقات المفسرين

١/١٧٦ .

المصري (١) من ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "أيما إهاب دبغ فقد طهر" (٢).

والتطهير (٣) إنما يكون فيما لحقه التنجيس ، فعان بمثابة قوله صلى الله عليه وسلم (٤) أيما إهاب نجس بالموت طهر بالدباغة .

وروى الشافعي عن سفيان (٥) بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله

(١) عبد الرحمن بن وعلة المصري ، تابعي ثقة ، روى عن ابن عباس وابن عمر وروى عنه زيد بن أسلم ، والقعاء بن حكيم ، له في الكتب حديثان .
انظر: إسناف المبطلين ١٩ ، التاريخ الكبير ٢٥٩/٥ ، تهذيب التهذيب ٢٩٣/٦ ، تاريخ ابن معين ٣٦١/٢ ، الثقات ١٠٥/٥ ، الجرح والتعديل ٢٩٦/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١٥٧/٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٩٥ ، وهذا اللفظ رواية الشافعي عن سفيان عن زيد بن أسلم .
أما متن هذا السند فهو " إذا أدبغ الإهاب فقد طهر " .

انظر: ترتيب مسند الشافعي ٢٦/١ .

(٣) (أيما إهاب دبغ فقد طهر ، والتطهير) ساقطة من م' س .

(٤) (صلى الله عليه وسلم) ساقطة من م' .

(٥) أبو محمد سفيان بن عيينة بن ميعون الهلالي ، محدث الحرم المكي ، كان حافظاً ثقة ، روى عن عمرو بن دينار وصالح بن كيسان وخلق ، وروى عنه الأعمش وابن جريج وشعبة و..... وغيرهم ، حج سبعين سنة ، سكن مكة وتوفي بهـ ، قال الشافعي : لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز .

ولد سنة ١٠٧ هـ وتوفي سنة ١٩٨ هـ .

انظر: تذكرة الحفاظ ٢٦٢/١ ، تهذيب التهذيب ١١٧/٤ ، التاريخ الصغير ٢٨٣/٢ ، تاريخ بغداد ١٧٤/٩ ، الجرح والتعديل ٢٢٢/١ ، حلية الأولياء ٢٧٠/٧ ، سير أعلام النبلاء ٤٥٤/٨ ، ملة المفوة ٢٣١/٢ ، طبقات ابن سعد ٤٩٧/٥ ، الفهرست ٣١٦ ، الكواكب النيرات ٤٢ ، المعارف ٥٠٦ ، النجوم الزاهرة ١٥٨/٢ ، وفيات الأعيان ٣٩١/٢ .

ابن عبد الله (١) من ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بشاة لمولا (٢)

ميمونة (٣) ميتة فقال صلى الله عليه وسلم: "ما على أهل هذه
لو أخذوا إهابها فذبغوه فانتفعوا به"، فقالوا يا رسول الله آليست ميتة ؟
فقال (٤) إنمسا حرم (٥) أكله (٦) (٧)

(١) أبو عبد الله : عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، ممن
أعلام التابعين وأحد الفقهاء السبعة، ومؤدب عمر بن عبد العزيز، لقي
خلفاً كثيراً من الصحابة وقد ذهب بصره، مات بالمدينة سنة ٩٨هـ ويقال ٩٧هـ.
انظر: تهذيب التهذيب ٢٣/٧، تذكرة الحفاظ ٧٨/١، شذرات الذهب ١١٤/١، صفة
الصفوة ١٠٢/٢، نكت الهميان ١٩٧.

(٢) في س م: (لمولا)

قال في بدل المجهود: قال الحافظ لم أقف على اسمها. انظر بدل المجهود ٤/١٧.
(٣) ميمونة بنت الحارث الهلالية زوج النبي صلى الله عليه وسلم، وأخت أم الفضل
زوجة العباس، وخالة خالد بن الوليد، وخالة ابن عباس.
روي لها سبعة أحاديث في الصحيحين، وانفرد لها البخاري بحديث ومسلم
بخمسة، وجميع ما روت ثلاثة عشر حديثاً.

توفيت سنة ٥١هـ ويقال ٤٩هـ، ويقال سنة ٦٣هـ، ماتت ودفنت بسرف وهو الموقع
الذي بنى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب مكة المكرمة.
انظر: أسد الغابة ٢٧٢/٦، الاستيعاب ٣٩١/٤، الإصابة ٣٩٧/٤، تهذيب التهذيب
٤٥٣/١٢، سير أعلام النبلاء ٢٣٨/٢-٢٤٥، سمط النجوم العوالي ٣٩٤/١، شذرات
الذهب ١٢/١، ٥٨، طبقات ابن سعد ١٣٢/٨، طبقات خليفة ٣٣٨، العسير ٨/١،
المعارف ١٣٧.

(٤) في ح (قال)

(٥) روي على وجهين:

أحدهما : بفتح الحاء وفم الراء (حَرَم).
والشاني: بفم الحاء وكسر الراء المشددة (حَرَم).
انظر: بدل المجهود ٤/١٧.

(٦) في م (حرم من الميتة أكلها) وهو لفظ الطبري وما اثبتة عليه أكثر الروايات
الشافعي والبخاري وأبو داود....

(٧) أخرجه الشافعي واللفظ له، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه
والدارقطني والبيهقي والطبري.

انظر: ترتيب مسند الشافعي ٢١/١، مسند الإمام أحمد ٢٦٢/١، ٣٣٠.

صحيح البخاري: كتاب الزكاة - باب الصدقة على موالى أزواج النبي صلى الله

عليه وسلم ١٥٨/٢، كتاب الذبائح والعيد - باب جلود الميتة ١٢٤/٧، صحيح =

وهذا (١) نص .

وروى الشافعي عن مالك عن [يزيد] (٢) بن عبد الله بن مسعود
قسيط (٣) عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان (٤) عن أمه (٥) عن .

= مسلم : كتاب الحيض - باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ٢٧٦/١ ، سنن أبي
داود : كتاب اللباس - باب في أهب الميتة ٦٥/٤ ، سنن ابن ماجه : كتاب
اللباس - باب لبس الجلود إذا دبغت ١١٩٣/٢ ، سنن الدارقطني : كتاب
الطهارة - باب الدباغ ٤٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب طهارة
جلد الميتة بالدبغ ١٥/١ ، تهذيب الآثار ٨٠٣/٢ .

(١) في ح (فهذا) .

(٢) في م ، س ، ح (زيد) وهو خطأ .

(٣) يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي ، كان فقيهاً ثقة ، وكان ممن يستعان به
في الأعمال لأمانته وفقهه ، روى عن سفيان الثوري ، وروى عنه محمد بن أبي
بكر المقدمي ، مستقيم الحديث ، قال النسائي ثقة ، وقال ابن عدي مشهور عندهم
وهو صالح الروايات ، مات بالمدينة سنة ١٢٢ هـ .

انظر : إسناف المبطأ ٣٠ ، التاريخ الكبير ٣٤٤/٨ ، تاريخ خليفة ٣٥٤ ، تهذيب
التهذيب ٣٤٢/١١ ، الشقات ٢٧٤/٩ ، الجرح والتعديل ٢٧٣/٩ ، خلاصة تهذيب التهذيب
١٧٣/٣ ، شذرات الذهب ١٦٠/١ ، الكامل لابن مدي ٢٧١٣/٧ ، لسان الميراث ٢٩٠/٦ .

(٤) أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان القرشي العامري ، من التابعين .
روى عن زيد بن ثابت ، وجابر ، وابن عباس ، وغيرهم ، وروى عنه أخوه
سليمان والزهري ويحيى بن سعيد . وخلق ، وثقه كثيرون منهم أبو حاتم
وابن سعد وأبو زرعة والنسائي .

انظر : إسناف المبطأ ٢٥ ، التاريخ الكبير ١٤٥/١ ، الجرح والتعديل ٣١٢/٧
الكشاف ٥٩/٣ ، مشاهير علماء الأمصار ٧٨ تهذيب التهذيب ٣١٠/٩ ،

الشقات ٣٦٩/٥ ، ذكر أسماء التابعين ٣١٦/١ .

(٥) قال في بدل المجهود : قال المنذري : لم تنسب أمه ولم تسم .

انظر : بدل المجهود ٦/١٧ .

ماثشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا بغت. (١)

ولأنه حيوان طاهر فجاز أن يظهر جلده بعد فوات (٢) روحه كالمذكي (٣) ولأنه جلد نجس بعد طهارة (٤) فجاز أن تطرا (٥) عليه الطهارة كالذي نجس بدم أو غيره.

فأما (٦) الجواب من استدلاله بحديث عبد الله بن حكيم (٧) فممن وجهين:

(١) أخرجه مالك والشافعي - واللفظ لهما - وعبد الرزاق وأحمد والدارمي وأبو داود وابن ماجة والنسائي وابن حبان والبيهقي .
قال الزيلعي : وأصل الحديث الأثرم : بأن أم محمد غير معروفة ، ولا يعرف لمحمد عنها غير هذا الحديث ، وسئل أحمد عن هذا الحديث فقال : ومن هي أمه ؟ كأنه أنكره من أجل أمه . وفي هامش نصب الراية : ذكر ابن حبان أم محمد في الثقات ، وقال النووي : حديث حسن .
انظر : الموطأ : كتاب العيد - باب ما جاء في جلود الميتة ٤٩٨/٢ .
ترتيب مسند الشافعي ٢٧/١ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة - بـباب جلود الميتة إذا دبغت ٦٤/١ ، مسند الإمام أحمد ١٠٤/٦ ، ١٥٣ ، سنن الدارمي كتاب الأقاحي : باب الاستمتاع بجلود الميتة ٨٦/٢ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في أهب الميتة ٦٦/٤ ، سنن ابن ماجة : كتاب اللباس - باب لبس جلود الميتة إذا دبغت ١١٩٤/٢ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعنبرية - الرخصة في الاستمتاع بجلود الميتة إذا دبغت ١٢٦/٧ ، صحيح ابن حبان : باب الأوعية - ذكر الخبر الدال على إباحة الانتفاع بجلود الميتة ٤١٦/٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب طهارة جلد الميتة بالديغ ١٧/١ ، نصب الراية ١١٧/١ ، المجموع ٢١٨/١ .

(٢) في م، س : (وفاة) .

(٣) في م، س : (كالمذكا) ، وفي ح (كالذكاة) .

(٤) في ح : (بعد الطهارة) .

(٥) في م : (يطرا) ، وفي س غير منقوطة (مطرا) .

(٦) في م، س : (وأما) .

(٧) في م (علم) .

أحدهما: أنه مع فعه مرسل ؛ لأن علي بن المديني ^(١) قال : مات رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعبد الله بن حكيم ^(٢) سنة ^(٢) ، وقد كسان يرويه مرة من مشيخة ^(٤) قومه بأرض جهينة ^(٥) .

والثاني : أنه مستعمل على ما قبل الدباغة ؛ لأن اسم الإهاب يتناول الجلد قبل دباغه ^(٦) ، وينتقل عنه الاسم بعد دباغه ^(٧) .

- (١) ابن المديني : علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني البهري أبو الحسن ، محدث ، مؤرخ ، كان حافظ عصره ، له نحو مائتي معنف وكان أعلم من الإمام أحمد باختلاف الحديث .
- سمع أباه ، وحماد بن زيد وابن مينة ، وروى عنه الذهلي والبخاري وأبو داود ٥٠٠٠ وجماعة من كتبه : الأسامي والكنى ، الطبقات ، قبائل العرب ، اختلاف الحديث ، مذاهب المحدثين ، ولد بالبصرة ، ومسنات بسامراء ، توفي سنة ٢٢٤ هـ ، ويقال سنة ٢٢٥ هـ .
- انظر: تذكرة الحفاظ ٤٢٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٤٩/٧ ، تاريخ بغداد ٤٥٨/١١ ، طبقات الحنابلة ٢٢٥/١ ، طبقات الشيرازي ١١٤ ، مفتاح السعادة ١٦٩/٢ ، ميزان الاعتدال ١٣٨/٣ .
- (٢) في م (عليه) .
- (٣) قال الحافظ ابن حجر: وأعرب الماوردي فزعم أنه نقل من علي بن المديني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مات ولعبد الله بن حكيم سنة ، وقال صاحب الإمام : تفهيف من فعه ليس من قبل الرجال ، فإنهم كلهم ثقات ، وإنما ينبغي أن يحمل الضعف على الاضطراب كما نقل عن الإمام أحمد .
- انظر: تلخيص الحبير ٤٧/١ ، نيل الأوطار ٧٨/١ .
- (٤) في م : (شيخه) .
- (٥) في ح (من مشيخة قومه بأرض جهينة) ، في م (س) (قومه ناس من جهينة) .
- (٦) (دباغه) ساقطه من ح .
- (٧) فإنه يسمى بعد الدباغة شناً وقرية ، وهذا منقول عن النضر بن شميل والجوهري ، وهذا القول هو الطريق لنفي التفاديين الحديثيين المتعارضين انظر: الاعتبار ١١٨ ، تلخيص الحبير ٤٨/١ .

قال منترة (١) :

قَطَعْتُ (٢) بِالرَّمْحِ الْأَمَّ (٣) إِهَابَهُ (٤) لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا (٥) يَمَحَرَّمُ (٦)

وأما الآية : فمخمومة

وأما قياسه على اللحم فهو قياس يدفع (٧) النص فاطر حناه ، على أن المعنى في اللحم أنه لما لم يكن للدباغة (٨) فيه تأثير لم يظهر بهما والجلد لما أثرت فيه الدباغة ظهر بها .

وأما قياسه على الغسل فكذا (٩) الجواب عنه ، لأن الغسل لا يؤثّر في الجلد كتأثير الدباغة .

(١) منترة بن شداد بن عمرو بن معاوية بن قراد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ومن شعراء الطبقة الأولى من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة سرى إليه السواد منها ، عاش طويلاً ، وقتله الأسد الرهيب أو جبار بن عمرو الطائي نحو سنة ٢٢٢ ق . هـ .

انظر : الأغاني ٢٣٧/٨ ، خزنة الأدب ٦٢/١ ، الشعر والشعراء ٢٥٧/١٦ ، طبقات فحول الشعراء ١٥٢/١ ، الأعلام ٩١/٥ .

(٢) في ح : (قطعت) ، وفي الديوان وشرح المعلقات وجمهرة أشعار العرب (فشكت) . والشك : الانتظام ، وفي الديوان تحقيق المولوي (كمت) .

(٣) في الديوان بتحقيق المولوي (بالرمح الطويل) .

(٤) في الديوان النسخة المحققة والأخرى ، وشرح المعلقات ، وجمهرة أشعار العرب "ثيابه" وفي هامش ديوان منترة المحقق ذكر رواية عن أبي عبيدة (فشكت بالرمح الطويل مفاقه) .

(٥) في م ، س : (الفتى) .

(٦) انظر البيت : ديوان منترة ٢٠٦ ، ديوان منترة تحقيق المولوي ٢١٠ ، شرح المعلقات السبع ١١٩ ، جمهرة أشعار العرب ١٦٧ .

ومعنى البيت : قطعت برمحي الملب ثيابه ، أي طعنة أنفذت الرمح في جسمه وثيابه كلها وقوله : ليس الكريم على القنا يحرم : أي ليس القتل عليه بحرام ، ولا هو إن قُتل معيب وإنما يريد أن الكريم لا يرضى أن يموت حتف أنفه بل يقتحم الحروب حتى يقتل فلا يحرم على الرماح .

انظر : المراجع السابقة .

(٧) في م ، س : (يرفع) .

(٨) في م : (الدباغة) .

(٩) في م س (فكذي) .

وأما قوله : إن الموت علة التنجيس فعنه ^(١) جوابان :

أحدهما : أن علة تنجيسه الموت ، وفقد الدباجة .

والثاني : أن الموت علة في تنجيس ^(٢) غير متأبد ، وفقد الدباجة علة في التنجيس المتأبد . ^(٣)

فصل (٤)

فإذا ثبت أن جلد الميتة يظهر بالدباجة ، فإنه يظهر بها ظاهرًا وباطنًا ^(٥) ويجوز استعماله في الذائب واليابس ويجوز ^(٦) العلاة عليه ، وفيه وقال مالك : يظهر ^(٧) ظاهره ^(٨) دون باطنه ، وجاز ^(٩) استعماله في اليابس دون الذائب وجازت ^(١٠) العلاة عليه ، ولم يجز الصلاة ^(١١) فيه ^(١٢) .

(١) في ح ، س (ففيه) .

(٢) في م ، س (تنجيسه) .

(٣) في ح (المباعد) .

(٤) (فعل) ساقطة من م ، س .

(٥) هذا أحد القولين للشافعية ، ومقابلته أن جلد الميتة يظهر بالدباجة ظاهره دون باطنه وعلى هذا تجوز العلاة عليه لا فيه .

ويقتد بالظاهر عند أصحاب هذا القول : ما ظهر من وجهه ، والباطن : ما بطن وهو ما يشق فيظهر ، والمراد بالظاهر والباطن عند أصحاب القول الثاني الذين يقولون بظاهرة الجلد ظاهرًا وباطنًا إذا دبغ ، الظاهر : ملاقاه الدبساغ ، والباطن ما لم يلاقه من أحد الوجهين أو ما بينهما .

انظر : مغني المحتاج ٨٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٢٢/١ ، حاشية عميرة ٧٣/١ ، فتح الوهاب ٢٠/١ ، حاشية الجمل ١٨١/١ ، بجير في شرح المنهاج ١٠٣/١ ، حاشية الشبرايملي ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٦) (ويجوز) ساقطة من م ، س .

(٧) في ح (قد ظهر) .

(٨) في م : (ظاهره) .

(٩) في م (وحار) .

(١٠) في م (وحارت) .

(١١) (العلاة) ساقطة من م .

(١٢) لم أجد فيما اطلعت عليه من كتب المالكية أن جلد الميتة يظهر ظاهره دون باطنه والظاهر : من مذهب مالك : أن الدباغ لا يظهر جلد الميتة ، ولا يجوز بيعه ولا يعلى عليه ولا فيه ، ولا يؤثر دبغه طهارة في ظاهره ولا باطنه ، ولكن يباح الانتفاع به في الأشياء اليابسة ، والماء : لأن له قوة يدفع عن نفسه ، ويجوز أن يجلس عليه ، ويلبس في غير العلاة .

استدلالاً بأن الدباجة تؤثر فيما لاقته ، وهي (١) تلاتي (٢) ظاهر (٣) الجلد دون باطنه فوجب أن يظهر بها ظاهر الجلد دون باطنه .

ودليلنا :

قوله صلى الله عليه وسلم (٤) "أيما إهاب دبغ فقد طهر" . (٥)
فكان صلى الله عليه وسلم في طهارة الظاهر والباطن .

وروي عن سودة (٦) أنها قالت : " ماتت لنا شاة فدبغنا (٧) إهابها فجعلناه قربة كنا ننبد (٨) فيها الماء إلى أن صارت

= وفي قول ابن وهب : أن جلد الميتة يظهره الدبغ طهارة كاملة يجوز بهما بيعه والملا به ، وفي قول لسحنون وابن عبد الحكم أن الميتة تطهر مطلقاً بالدبغة ولو من خنزير .

انظر: البيان والتحصيل ١٠٠/١ - ١٠١ ، التمهيد ١٥٧/٤ ، ١٧٥ ، المنتقى ١٣٤/٣ - ١٣٥ ، مواهب الجليل ١٠١/١ ، حاشية الخريشي ٨٩/١ - ٩٠ ، حاشية العدوي على الخريشي ٨٩/١ ، التاج والإكليل ١٠١/١ ، حاشية الدسوقي ٥٠/١ .

(١) في مءس : (وهو) .

(٢) (تلاتي) ساقطة من مءس .

(٣) في مءس (ظاهر) .

(٤) في مءس (عليه السلام) .

(٥) سبق تخريجه ، ص ١٩٥ .

(٦) سودة بنت زمعة بنت قيس بن عبد شمس بن لؤي من قريش ، أم المؤمنين تزوجها الرسول صلى الله عليه وسلم بعد وفاة خديجة ، خرج لها أبو داود ، والنسائي وذكرها بعضهم في المتفق عليه ، توفيت بالمدينة سنة ٥٥هـ ، ويقال سنة ٥٤هـ .

انظر: الإصابة ٣٣٠/٤ ، أسد الغابة ١٥٧/٦ ، الاستيعاب ٣١٧/٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٨/٢ ، تهذيب التهذيب ٤٢٦/١٢ ، الرياض المستطابة ٣١٦ ، سير أعلام النبلاء ٢٦٥/٢ ، شذرات الذهب ٣٤/١ ، ٦٠ ، مجمع الزوائد ٢٤٦/٩ ، المعارف ١٣٣ ، ٤٤٢ ، ٢٨٤ .

(٧) في مءس (ودبغنا) .

(٨) ننبد فيها : أي نجعل فيها النبيذ ، والنبيذ ما يعمل من الأشربة من التمر والزبيب والعسل والحنطة والشعير وغير ذلك .

انظر: - ننبد - لسان العرب ٥١١/٣ .

شناً (١) (٢)

ومالك لا يجوز الانتباز فيها ، وإنما يجوز استعمالها (٣) في الماء ؛

لأن منده أن الماء لا ينجس ما لم يتغير .

ولأن ما ظهر به ظاهر (٤) الجلد ظهر به باطنه (٥) كالذكاة .

ولأن كل موضع من الجلد ظهر بالذكاة ظهر بالدبابة [كالظاهر] (٦)

وأما استدلاله بأنها تؤثر فيما لاقته فخطأ (٧) ؛ لأن (٨) تأثيرها في

نشف الرطوبة الباطنة والسهوكة (٩) الداخلة كتأثيرها في الظاهر (١٠) فيها (١١) .

(١) الشن : جمع أشنان ، والشن : الخلق من كل آنية صنعت من جلد وهي أشسد تبريداً للماء من الجدد .

انظر : شن - الصحاح ٢١٤٦/٥ ، الفائق ٢٦٥/٢ ، النهاية ٥٠٦/٢ ، لسان العرب ٢٤١/١٣ .

(٢) رواه البخاري بلفظ " ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، ثم مارلنا ننبد فيه حتى صارت شناً " .

وروي مثله أحمد والنسائي والطحاوي والبيهقي والطبري .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الأيمان - باب إن حلف أن لا يشرب نهيداً فشرب
ؤلاء ١٧٤/٨ ، مسند الإمام أحمد ٤٢٩/٦ ، سنن النسائي : كتاب الفروع والعتيرة -
باب جلود الميتة ١٧٣/٧ ، شرح معاني الآثار : كتاب العلالة - باب دبغ الميتة
هل يطهرها أم لا ٤٧٠/١ ، السمعاني الكبير : كتاب الطهارة - باب طهارة
باطنه بالدبغ كطهارة ظاهره ١٧/١ ، تهذيب الآثار ٨٠١/٢ .

(٣) في ح (استعمالهما) .

(٤) في م ، س (ظاهر) .

(٥) في ح (باطن الجلد) .

(٦) في ح ، س (كالظاهر) وساقطة من م .

(٧) (فخطأ) ساقطة من ح .

(٨) في ح (هو أن تأثيرها) .

(٩) في ح (والسهولة) .

والسهوكة : قبح رائحة اللحم إذا خُنِرَ .

انظر : سهك - لسان العرب ٤٤٥/١٠ .

(١٠) في ح (في الظاهر) .

(١١) (فيها) ساقطة من م .

فصل (١)

فإذا ثبت طهارة ظاهره (٢) وباطنه بالدبابة فهو قبل الدبابة بمنسوع
من الاستعمال في الذائبات (٣).

وقال الزهري : هو قبل الدبابة وبعدها (٤) على سوا في جوار استعماله
في الذائبات واليابسات (٥).

استدللا : برواية الحارث بن عبد الرحمن (٦) عن محمد بن عبد الرحمن
ابن ثوبان عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم (٧) أن عناقا (٨)
كانت عندهم فأخبروه أنها ماتت فقال (٩) : ألا أخذتسم إهابها فاستمتعتم (٩)

(١) (فعل) ساقطة من مءس .

(٢) في ح : (ظاهره) .

(٣) في م : (في الذائب) .

(٤) في ح : (وبعد الدبابة) .

(٥) انظر : حلية العلماء ٩٤/١ ، المجموع ٩٤/١ ، رحمة الأمة ٨ .

وقال ابن عبد البر : روى هذا القول ابن شهاب والليث بن سعد ، وهو مشهور
عنها على أنه قد روي عنهما خلافا ، والأشهر عنهما ما ذكرنا .

انظر : التمهيد ١٥٤/٤ .

(٦) في مءس : (الحارث بن) .

وهو الحارث بن عبد الرحمن القرشي العامري ، أبو عبد الرحمن المدني ، خال
ابن أبي ذئب ، روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وسالم بن
عبد الله بن عمر ، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ومحمد بن مسلم بن شهاب
الزهري ، روى عنه ابن أخته محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب .
قال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابن معين : مشهور ، وذكره ابن حبان
في الثقات ، مات سنة ١٢٩ هـ .

انظر : تهذيب الكمال ٢٥٥/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٥١/١ ، تقريب التهذيب
١٤٢/١ ، التاريخ الكبير ٢٧٢/٢ ، تاريخ الدارمي عن يحيى ٨٨ ، الثقات ١٣٤/٤ ،
طبقات خليفة ٢٦٣ .

(٧) في مءس : (عن عائشة عن النبي عليه السلام) .

(٨) العناق : الأنثى من المعز إذا أتت عليها سنة .

انظر : - عنق - لسان العرب ٢٧٥/١٠ .

(٩) في م : (قال) .

(١٠) في ح : (فانتفعتم) .

بسمه (١).

- فأباح الانتفاع به من غير أن يذكر (٢) دباغ .
ودليلنا قوله على الله عليه وسلم (٣) : "أيما إهاب دباغ فقد طهر" (٤)
فدل (٥) على أن قبل الدباغة (٦) لم يظهر الإهاب . (٧)
ولأن ما أوجب تنجيس اللحم أوجب تنجيس الجلد كنجاسة الكلب ،
ولأن فقد الحياة يوجب (٨) تساوي الحكم في الجلد واللحم كالحيوات
والجراد في التطهير، والكلب والخنزير في التنجيس .
وأما (٩) الخبر فمحمول على ما بعد الدباغة بما بينه (١٠) في تفسيره
من الأخبار ، أو على (١١) الانتفاع به في الياسات .

-
- (١) لم أجده بهذا السند والمتن .
ولكن روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن سنان
عنه عن ابن عباس قال : مر رسول الله على الله عليه وسلم على شاة لمسولة
لميمونة فقال : "أفلا استمتعتم بإهابها" .
ورواه أبو داود والنسائي .
انظر: معنف عبد الرزاق : كتاب الطهارة : باب جلود الميتة ١/١٢٢ .
انظر: سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في أهله الميتة ٤/٦٦ .
سنن النسائي : كتاب الفرع والعنبرة - جلود الميتة ٧/١٧٢ .
(٢) في ح : (من غير دباغ) .
(٣) في م : (عليه السلام) .
(٤) سبق تخريجه ص ١٩٥ .
(٥) (فدل) ساقطة من م .
(٦) في م : (قبل دباغه) .
(٧) (الإهاب) ساقطة من م .
(٨) في ح : (توجب) .
(٩) في ح : (فأما) .
(١٠) في ح : (بما بينه) .
(١١) في م : (وعلى) .

فصل (١)

فإذا تقرر أن جلد الميتة نجس ، وأنه بعد الدباجة طاهر^(٢) انتقل الكلام فيه إلى ما تكون به الدباجة ، فقد جاء الخبر^(٣) بالنص^(٤) على الشث^(٥) والقرظ^(٦) فاختلف الفقهاء فيه .

(١) (فعل) ساقطة من م، س .

(٢) في م، س : (ظاهر) .

(٣) (الخبر) ساقطة من ح .

(٤) في ح : (لقد جاء النص) .

قال النووي : " وأعلم أنه ليس للشب ولا الشث ذكر في حديث الدباجة ، وإنما هو من كلام الإمام الشافعي رحمه الله فإنه قال : والدباجة بما كانت العرب تدبغ به وهو الشث والقرظ ، هذا هو الموأب ، وقد قال صاحب الحاوي وغيره جاء في الحديث النص على الشث والقرظ كذا نقله الشيخ أبو حامد عن الأصحاب ، فإنه قال في تعليقه : الذي وردت به السنة ثم ذكر حديث ميمونة وقال هذا هو الذي أمره مروياً . قال وأصحابنا يروون يطهره الشث والقرظ وهذا ليس بشيء " .

انظر : المجموع ٢٢٣/١ .

(٥) في م، س : (الشث) .

والشث : شجر طيب الريح ، من الطعم يدبغ به ، وينبت في جبال الغور وشهامة نجد .

ويذكر بعض الفقهاء أن الدبغ يكون بالشب - بالباء الموحدة - وهو من الجواهر التي أنبتتها الله في الأرض يدبغ به شبه الزاج .

انظر : - شث - الصحاح ٢٨٥/١ ، الفائق ٢٢٢/٢ ، النهاية ٤٤٤/٢ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٥١٨/١ ، لسان العرب ١٥٩/٢ .

(٦) في ح (القرظ) .

والقرظ : ورق السلم يدبغ به .

وفي المصباح : القرظ حب معروف يخرج في غلف كالعدس من شجر العضاة ، وبعضهم يقول (القرظ) ورق السلم يدبغ به الأديم وهو تسامح ، فإن الورق لا يدبغ به ، وإنما يدبغ بالحب ، وبعضهم يقول (القرظ) شجر وهو تسامح أيضا فإنهم يقولون (حنيت القرظ) والشجر لا يجنى وإنما يجنى ثمره .

انظر : - قرظ - الصحاح ١١٧٧/٣ ، الفائق ١٧٣/٣ ، المصباح المنير ١٥٧/٢ .

فذهب أهل الظاهر^(١) إلى أن حكم الدباجة مقصور^(٢) عليه، وأنها لا تنعج^(٣) إلا به ؛ لأن الدباجة رخصة فافتى أن يكون حكمها^(٤) موقوفاً^(٥) على النص^(٦) .
وقال أبو حنيفة^(٧) : المعنى في الشئ^(٨) والقرط^(٩) أنه منشأ مجففه
فكل^(١٠) شيء كان فيه تنشيف الجلد وتجفيفه جازت به الدباجة حتى بالشمس والنار
وذهب^(١١) الشافعي رحمه الله أن المعنى في الشئ^(١٢) والقرط^(١٣) أنه يحدث في

- (١) والمذكور في المحلي أنه بأي شيء دبغ ظهر .
" وتطهير جلد الميتة أي ميتة كانت - ولو أنها جلد خنزير أو كلب -
أو سبع أو غير ذلك - فإنه بالدباغ - بأي شيء دبغ - ظاهرة
انظر: المحلي ١١٨/١ .
(٢) في م : (مقعود) .
(٣) في م ، س : (وأنه لا يعج) .
(٤) (حكمها) مكررة في ح .
(٥) في م ، س : (موقوف) .
(٦) حكى الرافعي وجهاً من بعض الشافعية : أن الدباغ يختص بالشب والقرط كما
يختص تطهير ولوغ الكلب بالتراب .
ورد النووي على هذا الوجه : أن الفرق بينه وبين ولوغ الكلب أن الدباغ
إحالة فعمل بما تجعل به الإحالة ، والولوغ إزالة نجاسة دخلها التعبد
فاختص بالتراب كالتيتم .
انظر: فتح العزيز ٢٩٢/١ ، المجموع ٢٢٤/١ .
(٧) الدباغ عند الحنفية على فربين : حقيقي ، وحكمي .
فالحقيقي : أن يدبغ بشيء له قيمة كالقرط ، والعص ، والشب ، وقشور الرمان
ونحوها .
والحكمي : أن يدبغ بالشمس والتتريب ، والإلقاء في الريح .
والنوعان مستويان في سائر الأحكام إلا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه
الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجساً ، وبعد الدباغ الحكمي في روايتان .
انظر: بدائع العنايع ٨٦/١ ، مجمع الأنهر ٣٢/١ ، البحر الرائق ١٠٥/١ ، حاشية
الشلبي ٢٦/١ .
وذكر الرافعي وجهاً يوافق قول أبي حنيفة ، قال النووي : إنه وجه شاذ .
انظر: فتح العزيز ٢٩٣/١ ، المجموع ٢٢٤/١ .
(٨) في م ، س : (الشئ) .
(٩) في س : (والقرط) .
(١٠) في م : (بكل) .
(١١) في ح : (ومذهب) .
(١٢) في م : (في الشئ) .
(١٣) في ح : (والقرط) .

الجلد أربعة أوصاف (١) :

- أحدها : تنشيف ففوله الظاهرة (٢) ، ورطوبته الباطنة .
والثاني : تطيب (٣) ريحه وإزالة ماطر (٤) عليه من سهوكة وشتن .
والثالث : نقل اسمه من الإهاب إلى الأديم والسبت (٥) والدارش (٦) .
والرابع : بقاءه (٧) على هذه الأحوال بعد الاستعمال .
فكل شيء أثر في الجلد هذه (٨) الأوصاف من الجفت (٩) وتشور الرمسان والعفص (١٠) جازت به الدباغة ، لأنه في معنى الشث والقرظ (١١) .

(١) قال الشافعي في الأم : " والدباغ بكل ما دبغت به العرب من قرظ وشب ، وما عمل عمله مما يمكن فيه الإهاب حتى ينشف ففوله ، ويطيبه ، ويمنعه الفساد إذا أصابه " .

انظر : الأم ٩/١ .

— ووافق الحنابلة الشافعية في أن الدباغ لا يحمل إلا بما ينشف الرطوبة .
وينقي الخبث ، ولا يحمل بتشميس ولا تتريب .

انظر : كشاف القناع ٥٦/١ ، الروض المربع ١٥/١ .

(٢) في م، س : (الظاهرة) .

(٣) في م، س : (تطيب) .

(٤) في م، س : (ماطر) .

(٥) السبت : بالكسر كل جلد مدبوغ ، وقيل هو المدبوغ بالقرظ خاصة ، وخمسهم بعضهم به جلود البقر مدبوعة كانت أو غير مدبوعة .

انظر : — سبت — لسان العرب ٣٦/٢ .

(٦) الدارش : جلد معروف ، وفي اللسان : جلد أسود .

انظر : — درش — المحاج ١٠٦/٣ ، لسان العرب ٣٠١/٦ .

(٧) في م، س : (بقاءه) .

(٨) في ج، س : (من هذه) .

(٩) في م، س : (الفص) .

(١٠) العفص : معروف يقع على الشجر وعلى الثمر ، قال ابن بري : العفص ليس من نبات أرض العرب ، وهو يدبغ به .

انظر : — عفص — لسان العرب ٥٤/٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٦/٣ ، المعجم المحاج المنير ٦٨/٢ .

(١١) انظر : المجموع ٢٢٤/١ ، مغني المحتاج ٨٣/١ ، نهاية المحتاج ٢٣٣/١ ، شرح المحطبي على المنهاج ٧٣/١ .

وهذا صحيح من وجهين :

أحدهما : أنه لما أثر الشث والقرظ هذه الأوصاف الأربعه (١) لم يكن اعتبار (٢) بعضها في الدباجة (٣) بأولى من بعض نمار جميعها معتمداً ، ولم يكن حكمها على الشث والقرظ مقموراً (٤) ، لأنها في غيرهما (٥) موجودة (٦) .

والثاني : أن الدباجة (٧) مرفاً في العرب (٨) ، ولم [تكن] (٩) فليس عرفهم مقمورة (١٠) على [الشث] (١١) والقرظ ، كما قال أهل الظاهر ، لاختلاف عاداتهم في البلاد ، ولا اقتصروا فيها (١٢) على مجرد التخفيف (١٣) بالشمس كما قال أبو حنيفة .

نمار كلا (١٤) المذهبين مدفوعاً (١٥) بعرف الكافة ، ومعهود الجميع ، فثبت (١٦) بهذين (١٧) جواز الدباجة بما سوى الشث (١٨) والقرظ إذا (١٩) حدث في الجلد ما ومفنا من الأوصاف الأربعة .

(١) (من الحصى وتشور الرمان والعفص ، جازت به الدباجة ، لأنه في معنى الشث والقرظ وهذا صحيح من وجهين أحدهما : أنه لما أثر الشث والقرظ هــسـهـه الأوصاف الأربعة) ساقطة من ح .

(٢) في م ، س : (اعتباراً) .

(٣) في م ، س : (بالدباجة) .

(٤) في م ، س : (مقمور) .

(٥) في ح : (لأنهما في غيرهما) ، في م ، س (لأنها في غيرها) .

(٦) في م : (موجود) .

(٧) في ح : (أن للدباجة) .

(٨) في ح : (العرب) .

(٩) في م ، س ، ح : (يكن) .

(١٠) في م ، س : (مقموراً) .

(١١) في م ، س ، ح : (الشث) .

(١٢) (فيها) ساقطة من ح .

(١٣) في ح : (التخفيف) .

(١٤) في س : (كلى) .

(١٥) في ح : (فعمار على المذهبين) ، في م ، س : (مدفوعان) .

(١٦) في م : (فثبت) .

(١٧) في م : (بهذا) .

(١٨) في م : (الشث) .

(١٩) في ح : (إذا أخذت) .

واختلف (١) أمحايينا هل يكون استعمال الماء شرط فيها على وجهين :
أحدهما : ليس استعمال الماء (٢) شرطاً فيها (٣) ، ويجري الاقتمار فيها على
مذرورات الدباجة من (٤) الأشياء المنشفة ، فإذا دبغ الجلد ظهر وجاز استعماله
من غير غسل . (٥)

لقوله على الله عليه وسلم (٦) : " أو ليس في الشث والقرظ (٧) ما يذهب
رجسه ونجسه " (٨) .

(١) الخلاف مبني على أن الدباغ هل هو إحالة فلا يشترط ، أو إزالة فيشترط ،
ومحج الشرييني الأول .

انظر : مغني المحتاج ٨٢/١ ، حاشية الجمل ١٨٢/١ ، نهاية المطلب ١٣ ١ .

(٢) (الماء) ساقطة من ح .

(٣) (فيها) ساقطة من ح .

(٤) (من) ساقطة من ح .

(٥) هذا قول أبي العباس بن القاسم .

انظر : حلية العلماء ٩٤/١ ، المجموع ٢٢٦/١ .

(٦) في م ، س : (عليه السلام) .

(٧) في ح : (والقرظ) .

(٨) لم أقف على هذا الحديث ، وذكر ابن حجر حديث " أليس في الشث والقرظ

والماء ما يطهره " ونقل من النووي أن الحديث بهذا اللفظ لا أمل له .

وقال النووي في المجموع : ليس للشث ذكر في الحديث وإنما هو من كلام
الشافعي .

وقال ابن حجر : نص الشيخ أبو حامد في التعليقة على أن زيادة الشث في

الحديث ليس بشيء ، فكان ينبغي للإمام الجويني والماوردي ومن تبعهم

أن يقلدوه في ذلك وأغرب ابن الأثير فقال في النهاية " أليس في الشث والقرظ
ما يطهرها " .

والحديث بدون ذكر الشث " أليس في الماء والقرظ ما يطهرها " .

رواه البيهقي والدارقطني بهذا اللفظ .

وروى البيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في جلد الميتة قال

إن دبغه قد ذهب بخبثه أو رجسه أو نجسه " .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٢/١ ، السنن الكبرى :

كتاب الطهارة - باب وقوع الدباغ بالقرظ أو ما يقوم مقامه ٢٠/١ ، باب طهارة

جلد الميتة بالدبغ ١٧/١ ، تلخيص الحبير ٤٨/١ ، ٤٩ ، المجموع ٢٢٣/١ ، النهاية

فجعل مجرد [الشث] (١) والقرط مذهباً لرجسه (٢) ونجسه (٣).

ولأن كل شيء يظهر بانقلابه فليس لطهارته إلا وجه واحد يظهر بسبه كالخمر إذا انقلبت خلاً.

والوجه الثاني : أن استعمال الماء في الدبابة شرط في صحتها لرواية (٤) ميمونة قالت : مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحمار فقال النبي صلى الله عليه وسلم " لو أخذتم إهابها " فقالوا إنها ميتة ، فقال : " يظهرها (٥) المساء والقرط (٦) (٧) فأحال تطهيره على الماء والقرط (٨) .

ولأن جلد الميتة أغلظ (٩) تنجيساً ، والماء أقوى تطهيراً ، فكان استعماله فيه أخص .

فعلى هذا في كيفية (١٠) استعمال الماء وجهان :

(١) في س م ح : (الشث) .

(٢) في س : (لرجسه) .

(٣) في ح : (ونجسه) .

(٤) في ح : (برواية) .

(٥) في م س : (يظهر) في ح (يظهره) .

(٦) في ح : (والقرط) .

(٧) أخرج الحديث الإمام أحمد ، وأبو داود والنسائي والطحاوي وابن حبان والبيهقي ، وصحه ابن السكن والحاكم .

انظر: مسند الإمام أحمد ٢/٣٣٤ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - باب في أهب الميتة ٤/٦٧ ، سنن النسائي : كتاب الفرع والعتيرة - ما يدبغ به جلود الميتة ٧/١٧٤ ، شرح معاني الآثار : كتاب الملا - باب دبغ الميتة هل يظهرها أم لا ١/٤٧١ ، صحيح ابن حبان : باب الأومية - البيان بأن الانتفاع بجلود الميتة بعد دبغ جائر ٢/٤١٨ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب وقوع الدبغ بالقرط أو ما يقوم مقامه ١/١٩ ، جامع الأمول ٧/١٠٩ ، تلخيص الحبير ١/٤٩ .

(٨) في م س : (والقرض) .

(٩) في ص : (أغلظ) .

(١٠) في م : (في كيفيته) .

أحدهما: أنه يستعمل في أثناء^(١) الدباجة ليلين الجلد بالماء فيعمل
عمل الشت^(٢) والقرظ إلى جميع أجزاء الجلد فيكون أبلخ في تنشيطه
وتطهيرها^(٣) فيمير^(٤) دباجة الجلد وتطهيره بهما^(٥) جميعاً معاً^(٦) (٧).

والوجه الثاني: أنه يستعمل الماء بعد الدباجة ليختص الشك^(٨)
والقرظ بدباجة ويختص الماء بتطهيره^(٩) فيمير بعد الدباجة وقبل الغسل
كالشوب النجس يظهر بالغسل (١٠) (١١).

(١) في م': (إثناء).

(٢) في م': (الشت).

(٣) في ح (وتطيبها).

(٤) في م' س': (فيمر).

(٥) في م' س': (بهما).

(٦) (معاً) ساقطه من ح.

(٧) في استعمال الماء في أثناء الدباجة وجهان: أحدهما أنه لا يفتقر إليه ،
انظر: الوسيط ٣٥١/١ ، المجموع ٢٢٦/١ ، روضة الطالبين ٤٢/١ ، شرح المحلى

على المنهاج ٧٣/١ .

(٨) في م' : (الشت).

(٩) في م' : (بتطهير).

(١٠) في س': (صهر بالغسل).

(١١) في استعمال الماء بعد الدباجة وجهان مشهوران :

أحدهما: لا يفتقر إلى غسله بالماء ، وهو قول أبي العباس بن القاسم .

والثاني: لا يظهر حتى يغسل بالماء بعد الدباجة ، وهو قول أبي إسحاق .

قال النووي: واختلف المصنفون في أحدهما فالأكثر على أن الأصح وجوب

الغسل ، ومن صحه الفوراني وإمام الحرمين والغزالي وابن السبغ

والمتولي والرويانى والرافعي وآخرون ، وقال البغوي الأصح لا يفتقر .

انظر: المذهب ١٧/١ ، حلية العلماء ٩٤/١ ، الوجيز ١١/١ ، البحر ٢٥ أ ،

تنمية الإبانة ل ٢٤ أ ، المجموع ٢٢٦/١ .

فصل

وأما (١) الدباجة بما كان نجساً من الشئ والقرظ ففيه (٢) وجهان:

أحدهما (٣): لا يجوز .

وهذا على الوجه الذي يجعل طهارة الجلد مختصة بالشئ (٤) والقرظ دون الماء؛ لأن النجاسة لا ترتفع (٥) بالنجاسة إذا ما لا يرفع (٦) نجاسة نفسه فأولى أن لا يرفع نجاسة غيره .

والوجه الثاني (٧): أن الدباجة بها جائزة .

وهذا على الوجه الذي يجعل طهارة الجلد مختصة بالماء؛ لأن تأشير الشئ (٨) والقرظ في الجلد وإن كان نجساً كتأثيره وهو [ظاهر] (٩) (١٠) ، فإنه يميز (١١) بالملاقاة نجساً ، فعلى هذا إذا ادّعى به لم يظهر إلا بعد غسله .

(١) في ح: (فأما) .

(٢) في م، س: (فيه) .

(٣) انظر: فتح العزيز ٢٩٢/١، روضة الطالبين ٤١/١، المجموع ٢٢٥/١ .

(٤) في م: (بالشئ) .

(٥) في ح: (لا ترتفع) .

(٦) في ح: (وما لا يرفع) .

(٧) انظر: فتح العزيز ٢٩٢/١، المجموع ٢٢٥/١، مغني المحتاج ٨٢/١، نهاية

المحتاج ٢٢٣/١، فتح الوهاب ٢٠/١، كفاية الأخيار ٩/١، إمامة الطالبين

٨٩/١، حاشية الكمثرى ٢٤/١ .

(٨) في م، س: (الشئ) .

(٩) في م، ح، س: (ظاهر) .

(١٠) لأن الغرض تطيب الجلد وإزالة الفغول ، وهذا حاصل بالنجس كالظاهر وهذا

الوجه هو الصحيح عند الشافعية وبه قطع ابن المباغ والبغوي .

انظر: المجموع ٢٢٥/١، كفاية الأخيار ٩/١ .

(١١) في م، س: (يهر) .

فصل

والدبابة لا تفتقر إلى فعل فاعل لأن ما طريقه إزالة النجاسة لا يلتزم إلى فعل فاعل (١) كالسيل إذا مر بنجاسة فأزالها طهر محلها، ولذلك لم تفتقر (٢) إزالتها إلى نية بخلاف الحدث (٣).

! فعلى هذا لو أظارت الريح جلد ميتة وألقته (٤) في المدبغة فاندبغ صار طاهر (٥).

فأما إن أخذ رجل جلد ميتة لغيره (٦) فدبغه، فقد اختلف أصحابنا هل يكون ملكا لربه أو لدابغه على ثلاثة مذاهب (٧):

أحدها: يكون (٨) ملكا لربه دون دابغه كالخمر المنقلبة (٩) خلا في يده. أخذها (١٠) يكون ملكا لربه دون من صار خلا في يده.

والوجه الثاني: يكون ملكاً لدابغه (١١) دون ربه كالمحيي (١٢) أرض (١٣) موات

(١) (فاعل) ساقطة من مءس.

(٢) في ح (وكذلك لا تفتقر).

(٣) انظر: المجموع ٢٢٥/١، مغني المحتاج ٨٢/١، نهاية المحتاج ٢٣٢/١، أسنسي المطالب ١٧/١، حاشية الجمل ١٨١/١.

وذكر النووي أن السيل إذا مر بنجاسة فأزالها طهر محلها بلا خلاف.

قال الأذري: إن قوله بلا خلاف فيه نظر، لأن هناك وجهاً واحداً يشترط النية.

انظر: هامش الأذري ٢٢٥/١.

(٤) في ح (فألقته).

(٥) في س، م: (طاهر).

(٦) في م، س: (بغيره).

(٧) صح النووي الوجه الثالث.

انظر: البحر ل ٢٥ ب، المهذب ٢٨١/١، المجموع ٢٢٥/١، شرح المحلي على المنهاج ٢٨/٣.

(٨) في ح: (أن يكون).

(٩) في م، س: (المنقلب).

(١٠) في م، س: (أحده).

(١١) في م، س: (لدبغه).

(١٢) في ح: (كمحيي).

(١٣) في م، س: (أرض).

بعد إجارة غيره تكون (١) ملكاً لمن أحيها دون من أجارها. (٢)
 والوجه الثالث : أنه إن (٣) كان رب الجلد قد رفع يده عنه فأخذه الدابغ فدبغه كان ملكاً لدابغه دون ربه .
 وإن كانت يده عليه فعصيه (٤) إياه كان ملكاً لربه دون دابغه ،
 وإنما كان كذلك ؛ لأن جلد الميتة لا يوصف بشبوت الملك عليه ، وإنما يوصف
 بشبوت (٥) اليد عليه ، فإذا رفع يده زالت مفة استحقيقه .

فصل (٦)

فإذا ثبت ما وصفنا من طهارة جلد الميتة بالدباغة تعلق الكلام بفعلين :
 أحدهما : بيان حكمه قبل الدباغة .
 والثاني : بيان حكمه بعد الدباغة .
 فأما قبل الدباغة : فيجوز استعماله في اليابسات دون الذائبات ، ويجوز
 هبته ، ولا يجوز بيعه ولا رهنه (٧) .
 وقال أبو حنيفة (٨) : يجوز بيعه ورهنه :

(١) في م' : (يكون) .

(٢) في ج : (أجارها) .

(٣) (إن) ساقطة من م' ، س .

(٤) في م' : (فعصيه) .

(٥) (بشبوت) ساقطة من م' .

(٦) (فعل) ساقطة من م' ، س .

(٧) قال النووي : " استعمال جلد الميتة قبل الدباغ جائز في اليابس دون الرطب صرح به الماوردي وغيره ونقله الروياني من أصحاب " وقال : قول الشيخ أبي حامد والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان لا يجوز استعماله قبل الدباغ فمرادهم استعماله في الرطبات أو في اللبس لا في اليابس " .

انظر : البحر ٢٥ ب ، المجموع ٢٢٨/١ .

(٨) ذكر ابن نجيم : أن النووي قال : أن أبا حنيفة يقول بجواز بيع جلد الميتة قبل الدباغ ورهنه ، وقال : وهو سهو منه ، فإن مذهب أبي حنيفة عدم جواز بيع جلود الميتة قبل الدباغ ولا تمليكها ، ذكره أيضا العيني في البناية .

استدلالاً بأن ما أمكن تطهيره بعد نجاسته (١) جاز بيعه كالشوب النجس .

ودليلنا عموم قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ " (٢)

ولأن الأعيان النجسة لا يجوز بيعها كالعذرة .

وأما (٢) الشوب فهو طاهر العين (٤) ، وإنما جاورته النجاسة (٥) فجاز بيعه ؛ لأن العقد عليه (٦) يتناول ميتاً (٧) طاهرة ، وإن جاورتها نجاسة ، وكذلك (٨) الجلد الطاهر إذا جاورته نجاسة .

فصل

فأما بعد الدباجة ففي جواز بيعه ورهنه قولان :

أحدهما : وهو قوله في القديم (٩) : لا يجوز بيعه ، وبه قال مالك . (١٠)

لعموم قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ " . (١١)

انظر : البحر الرائق ١١٢/١ ، البناية ٣٦٦/١ .

- ومذهب مالك : أن الجلد قبل الدباج لا يجوز بيعه ولا شراؤه ، وقال ابن عبد البر من ابن عبد الحكم إنه قال : من اشترى جلد ميتة فدبجه وقطعه نعالاً فلا يبيعه حتى يبين ، فهذا يدل على أن مذهبه جواز بيع جلد الميتة قبل الدباج .

انظر : التمهيد ١٥٦/٤ ، ١٦٢ .

- ومذهب الإمام أحمد : أن جلد الميتة قبل الدبج لا ينتفع به قولاً واحداً .

انظر : كشف القناع ٥٤/١ .

(١) في ح (بعد النجاسة) .

(٢) سورة المائدة آية (٣) .

(٣) في ح (فأما) .

(٤) (العين) ساقطة من ح .

(٥) في ح (نجاسة) .

(٦) (عليه) ساقطة من م .

(٧) في م (ميتة) .

(٨) في ح (فكذلك) .

(٩) انظر : البحر ل ٢٥ ب ، حلية العلماء ٩٥/١ ، المهذب ١٧/١ ، الوسيط ٢٥٢/١ ،

المجموع ٢٩/١ ، كفاية النبيه ل ٨٧ ب .

(١٠) انظر : التمهيد ١٧٥/٤ ، المنتقى ١٣٥/٣ ، شرح الخرخشي ٩٠/١ ، التاج والإكليل ١٠١/١ .

- وللحنابلة على القول بأنه لا يظهر بالدبج يحرم بيعه .

انظر : كشف القناع ٥٥/١ .

(١١) سورة المائدة آية ٣ .

ولأن إباحة الانتفاع بالميتة لا تقتضي [جواز] بيعها كالمفطر إلى أكلها
ولأن تأثير الدبابة، إنما هو التطهير^(٢)، وليس التطهير علة في جواز البيع كأم الولد^(٣)
والقول الثاني : وهو قوله في الجديد^(٤)، وبه قال أبو حنيفة^(٥) أن
بيعه جائز .

لأنه جلد طاهر فجاز بيعه كالمذكى^(٦)،
ولأن حدوث النجاسة إذا منع من جواز^(٧) البيع كان رفعها^(٨) مؤذناً
بجواز البيع كنجاسة الخمر إذا ارتفعت بانقلابها خلاً،
ولأن دبابة الجلد قد أعادته إلى حكم الحياة، فلما كان بيعه في الحياة
جائزاً^(٩) اقتضى أن يكون بعد الدبابة جائزاً .

فأما الآية فمخومة. (١٠)

وأما المفطر إلى أكل الميتة فإنما استباحها لمعنى فيه لا في الميتة
واستباحة الجلد^(١١) لمعنى في الجلد^(١٢) لا في المستبيح .

-
- (١) في م، ح : (حوار) ، في س (حوار) .
(٢) في ح : (إنما هو تطهير) .
(٣) معناه : أن الجلد وإن حكمنا بطهارته لا يجوز بيعه ، لأن الطهارة ليست علة
في جواز البيع كأم الولد ، فإنه لا يجوز بيعها مع كونها طاهرة .
(٤) وهذا القول صححه الروياني والشاشي والنووي .
انظر: البحر ٢٥ ب ، حلية العلماء ٩٥/١ ، المهذب ١٧/١ ، التنبيه ١٧ ، المجموع
٢٢٩/١ ، كفاية الأخيار ٨ ، التحرير ١٤ .
- وللحنابلة على القول بأنه يظهر بالدبابة : يجوز بيعه وإجارته والانتفاع به .
انظر: المغني ٥٨/١ ، كشف القناع ٥٥/١ .
- وعلى قول ابن وهب من المالكية إن جلد الميتة يظهر بالدبابة : يباح بيعه
ويملى عليه .
انظر: التاج والإكلیل ١٠١/١ .
(٥) انظر: البحر الرائق ١١٢/١ ، البناء ٣٦٦/١ .
(٦) في م ، ح ، س : (كالمذكى) .
(٧) في م : (حوار) .
(٨) (رفعها) ساقطة من م س .
(٩) في ح : (جائز) .
(١٠) خص منها الجلد إذا دبغ بقوله صلى الله عليه وسلم "أيما إهاب دبغ فقد طهر" .
(١١) (١٢) في ح : (الجلد) .

وأما أم الولد فالمنع من بيعها لحرمتها ، فلم تكن طهارتها علة (١) فهي جواز بيعها وجلد الميتة لم يجوز (٢) بيعه لنجاسته ، فكانت (٣) طهارته علة (٤) فهي جواز بيعه .

فمما لـ (٥)

في إذا ثبت توجه (٦) القولين في البيع والرهن تعلق بهما فرمان (٧) :

أحدهما : جواز أكله إن كان من جلد مأكول .
فإن قلنا إن بيعه لا يجوز لم يجوز أكله ؛ لأن تحريم بيعه لبقائه (٨) حكم موته وإن قلنا بجواز بيعه ، كان في جواز أكله وجهان : (٩)

أحدهما : يجوز ؛

لأن إباحته البيع لارتفاع حكم الموت .

والوجه الثاني : لا يجوز

(١) في م ، س : (علما) .

(٢) (يجز) ساقطة من ح .

(٣) في م (وكانت) .

(٤) في م (علما) .

(٥) (فعل) ساقطة من م ، س .

(٦) في م ، س : (توجيه) .

(٧) في ح : (نوعان) .

(٨) في ح : (كبقا) .

(٩) وذكر الشيرازي والشاشي والرافعي والرويانى وآخرون الخلاف قولين لا وجهين :

فالقول بالجواز هو قوله في الجديد .

وقد صحته طائفة منهم القفال ، والفوارانى ، والرويانى

والقول : بعد م الجواز هو قوله في القديم .

وهو أصحهما عند الجمهور ، وقد ذكر النووي أنه من المسائل التي يفتى بها على القديم .

انظر : البحر للآراء ، المذهب ١/١٧ ، حلية العلماء ١٠/٩٥ ، فتح العزيز ١/٢٩٨ ، روضة الطالبين

١/٤٢ ، نهاية المحتاج ١/٢٣٤ ، أسنى المطالب ١/١٨ .

للنص علي تحريم أكله ، لقوله ^(١) «لما أتى الله عليه وسلم ^(٢) » إنما حرم ^(٣) أكلها ^(٤)

والفرع الثاني : في ^(٥) جواز إجارته ^(٦) .

فإن قلنا بجواز بيعه جازت إجارته ^(٧)

وإن قلنا ببطلان بيعه ^(٨) ففي جواز إجارته وجهان كالكلب المعلم ^(٩) .

(١) في م ، س : (يقوله) .

(٢) في م ، س : (عليه السلام) .

(٣) (من الميتة) ساقطة من ح .

(٤) سبق تخريجه ص ٢٠٩ .

(٥) (في) ساقطة من ح .

(٦) في م : (أجارته) .

(٧) في م : (أجارته) .

(٨) في ح : (معه) .

(٩) وقد صحح النووي الوجه القائل بالمنع ، وكذا في استئجار الكلب المعلم .

وقال الروياني : في إجارته وجهان وقيل : تجوز إجارته وهبته والومية به قولاً واحداً وإنما القولان في بيعه ورهنه .

انظر: البحرل ٢٦ أ ، روضة الطالبين ٤٣/١ ، المجموع ٢٢٩/١ ، مغني

المحتاج ٢٢٥/٢ ، شرح المحلي على المنتهـاج ، ٦٩/٣ .

٢ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يظهر بالدباغ إلا الإهاب وحده ، ولو كان العوف ، والشعر ، والريش لا يموت بموت ذات (٢) الروح ، أو كان يظهر بالدباغ لكان (٣) ذلك في قرن (٤) الميتة وسنها [وجاز] (٥) في عظمها ؛ لأنه قبل الدباغ وبعده سواء (٦)

اعلم أن الطاهر (٧) من مذهب الشافعي ، والمعول عليه من قوله أن العوف والشعر ، والريش ، والوبر ، ضربان : طاهر ، ونجس فالطاهر ضربان : أحدهما : ما أخذ من المأكول اللحم في حياته . والثاني : ما أخذ منه بعد (٨) ذكاته . والنحس ضربان :

أحدهما : ما أخذ من غير المأكول في حياته (٩) (١٠) والثاني : ما أخذ من كل (١١) ميت فإنه (١٢) ذو روح إذا فقد ما نجس (١٣) بالموت وكذلك (١٤) في العظم والقرن والسن والظفر روح (١٥) ينجس بالموت .

(١) في ح : (رضي الله عنه) .

(٢) في المختصر : (ذوات) .

(٣) في المختصر : (كان) .

(٤) في م ، س : (قرب) .

(٥) في ح : (وجاز) في م ، س : (وجازت) .

(٦) انظر : مختصر المزني ١ .

(٧) في ح : (الطاهر) .

(٨) في س (بعده) .

(٩) (في حياته) ساقطة من م ، س .

(١٠) والثاني (ساقطة من م ، س) .

(١١) (كل) ساقطة من م ، س .

(١٢) في م ، س (وإنه) .

(١٣) في م (إذا فقد ما نجس) .

(١٤) في ح (وكذا) .

(١٥) (روح) ساقطة من م .

هذا المروى من الشافعي رحمه (١) الله في كتبه ، والذي نقله عنه جمهور أصحابه أبو إبراهيم المزني ، والربيع بن سليمان المرادي (٢) ، وأبو يعقوب البويطي (٣) وحرمة (٤) (٥) وأصحاب القديم (٦) (٧) .

(١) (رحمه الله) ساقطة من م .

(٢) أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي . صاحب الشافعي ، وراوي كتبه ، وأول من أملى الحديث بجامع ابن طولون . روى عنه ابن ماجه ، والنسائي ، وأبو داود . وغيرهم ، ولد سنة ١٧٤ هـ ، وتوفي بمصر سنة ٢٧٠ هـ .
انظر: تذكرة الحفاظ ٥٨٦/٢ ، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٣ ، الجرح والتعديل ٤٦٤/٣ ، الرسالة المستطرفة ١٤ ، سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٢ ، شذرات الذهب ١٥٩/٢ ، طبقات الشيرازي ١٠٩ ، طبقات السبكي ٢٥٩/١ ، طبقات الأسنوي ٣٩/١ ، طبقات الحفاظ ٢٥٦ ، طبقات ابن هداية الله ٢٤ ، العبر ٣٩٠/١ ، المنتظم ٧٧/٥ ، النجوم الزاهرة ٤٨/٣ ، وفيات الأعيان ٢٩١/٢ .

(٣) يوسف بن يحيى أبو يعقوب القرشي البويطي نسبة إلى بويط إحدى قرى صعيد مصر ، الإمام الجليل ، العابد ، الزاهد ، صاحب الشافعي وخليفته ، قال الشافعي في حقه : " ليس أحد من أصحابي أعلم منه " كان ممن ابتلي أيام المعنونة بالقول بخلق القرآن ، وحمل مقيداً بالأغلال من مصر إلى بغداد ، فأمره الواثق فامتنع ، وحبس إلى أن توفي سنة ٢٣٢ هـ ويقال ٢٣١ هـ .

من مؤلفاته : كتاب الغرائف ، مختصر في الفروع ، النزهة الزهية .
انظر: إجماع الأعلام ٥٨ ، تاريخ بغداد ٩٩/١٤ ، شذرات الذهب ٧١/٢ ، طبقات السبكي ٢٧٥/١ ، طبقات الأسنوي ٢٠/١ ، طبقات الشيرازي ١٠٩ ، العبر ٣٢٣/١ ، الفهرست ٢٩٨ ، كشف الظنون ١٦٢٥/٢ ، اللباب ١٨٩/١ ، مفتاح السعادة ١٧٣/٢ ، معجم البلدان ٥١٢/١ ، النجوم الزاهرة ٢٦٠/٢ ، وفيات الأعيان ١٦١/٧ ، هدية العارفين ٥٤٩/٢ .
(٤) (جمهور أصحابه أبو إبراهيم المزني ، والربيع بن سليمان المرادي ، وأبو يعقوب البويطي ، وحرمة) ساقطة من م ، س .

(٥) أبو حفص حرمة بن يحيى بن عبد الله بن حرمة بن عمر التجيبي . صاحب الإمام الشافعي ، كان حافظاً للحديث ، صنف المبسوط والمختصر ، ولد سنة ١٦٦ هـ وتوفي سنة ٢٤٣ هـ .

انظر: البداية والنهاية ٣٤٥/١٠ ، تهذيب الكمال ٥٤٨/٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٥٥/١ ، طبقات السبكي ٢٥٧/١ ، طبقات الأسنوي ٢٨/١ ، طبقات الشيرازي ١١٠ ، الفهرست ٢٩٨ ، العبر ٣٤٦/١ .
(٦) القديم ماقالة الشافعي في العراق ، أو قبل انتقاله إلى مصر وأشهر رواته : أحمد ابن حنبل والزعفراني والكرابيبي وأبو ثور والجديد ما قاله بمصر ، وأشهر رواته البويطي ، والمزني ، والربيع المرادي ، والربيع الجيزي ، وحرمة ، ويونس بن عبد الأعلى .
انظر: نهاية المحتاج ٤٣/١ ، الإملان بالتوبيخ ٩٩ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٥٤/١ .
(٧) انظر: الأم ٩/١ ، المذهب ١٨/١ ، المجموع ٢٣١/١ .

وحكى أبو العباس بن سريج من أبي القاسم الأنماطي (١)، من أبي (٢) إبراهيم
المزني ، أن الشافعي رجح من تنجيس الشعر ، وحكى إبراهيم (٣) البلدي عن
المزني أن الشافعي رجح من تنجيس شعر (٤) ابن آدم (٥) .

(١) عثمان بن سعيد بن بشار أبو القاسم الأحوال الأنماطي ، وقيل عبدالله بن أحمد
بن بشار البغدادي الأنماطي ، منسوب إلى الأنماط وهي البسط التي تفرش وتسير
ذلك من آلة الفرش .
كان فقيهاً ورعاً ، أخذ العلم من المزني والربيع ، وأخذ عنه أبو العباس
ابن سريج ، كان أبو القاسم السبفي نشاط الناس لكتبه الشافعي .
مات ببغداد سنة ٢٨٨هـ .

انظر: تاريخ بغداد ٢٩٢/١١ ، شذرات الذهب ١٩٨/٢ ، طبقات ابن أبي شبة ٢٥/١ ،
طبقات السبكي ٥٢/٢ ، طبقات ابن هداية الله ٢٢ ، العبر ٤١٥/١ ، وفيات الأعيان
٢٤١/٣ .

(٢) (أبي) ساقطة من م' .

(٣) إبراهيم بن محمد البلدي ، أبو محمد ، والبلدي بفتح الباء واللام منسوب إلى
بلد وهي قرية شرقي الفرات .

ذكره العبادي في الطبقة الثانية الذين أدركوا المزني وغيره ، ونقل عن المزني
أن الشافعي رجح من تنجيس شعر الآدمي .

قال السبكي : والرجل معروف الاسم بين المتقدمين ، لا ينبغي إنكاره ، فسير
أن ترجمته مزية لم أجدها إلى الآن كما في النفس .

انظر: طبقات العبادي ١٤ ، طبقات ابن أبي شبة ٢٧/١ ، طبقات السبكي الكبرى ٢٦/٢
تهذيب الأسماء واللغات ١٠٥/١ .

(٤) (وحكى إبراهيم البلدي عن المزني أن الشافعي رجح من تنجيس شعر) ساقطة من ح .

(٥) في ح (ابني آدم) .

(٦) حكاه النووي عن الماوردي قال : وحكى ابن سريج من أبي القاسم الأنماطي عن
المزني عن الشافعي أنه رجح من تنجيس الشعر ، وحكى إبراهيم البلدي عن المزني
عن الشافعي أنه رجح من تنجيس شعر الآدمي .

انظر: المجموع ٢٣١/١ ، ٢٣٢ .

وحكى الربيع^(١) بن سليمان [الجيزي]^(٢) من الشافعي أن الشعر تابع للجلد [ينجس]^(٣) بنجاسته ويظهر بظهارته .

واختلف أمحابتنا في هذه الحكايات الثلاث التي [ثدت]^(٤) من الجمهور^(٥) وخالفت المسطور، فكان بعضهم يجعلها قولاً شافعي في الشعر أنه طاهر لا ينجس بالموت ، ولا تحله روح^(٦) .

وامتنع^(٧) جمهورهم من تخريجها قولاً للشافعي لمخالفتها^(٨) نمسوس كتبه ، وماتوا تزييه النقل^(٩) الصحيح عن أمحابه ، وأنه قد يحتمل ذلك منه حكاية عن^(١٠) غيره .

وأما^(١١) شعر بني آدم فخرجوه على قولين^(١٢) :

(١) الربيع بن سليمان الأزدي مولاهم المصري الجيزي الأعرج ، أبو محمد سمع من أبي وهب والشافعي ، روى عنه أبو داود ، والنسائي ، والطحاوي... وآخرون كان رجلاً فقيهاً صالحاً ، قليل الرواية عن الشافعي ، قال السبكي وابن هداية الله : ولا ذكر لنقله في كتب المذهب إلا في موقعين أحدهما في الشهادات روى عن الشافعي كراهة القرآن باللحان .
والثاني : أن الشعر يظهر بالدباغ تبعاً للجلد . توفي بالجيزة سنة ٢٥٦هـ ، وقيل سنة ٢٥٧هـ .

انظر: تهذيب الكمال ٨٦/٩ ، تهذيب التهذيب ٢٤٥/٣ ، الأنساب ٤١١/٣ ، الجرح والتعديل ٤٦٤/٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٩١/١٢ ، ذخرات الذهب ١٥٩/٢ ، طبقات السبكي ٢٥٩/١ ، طبقات ابن هداية الله ٢٥ ، الباب ٢٢٣/١ .

(٢) في ح (الحبري) ، في م س (الجرى) .

(٣) في م ، س : (تنجس) ، في ح غير منقوطة (سجس) .

(٤) في م ، ح ، س (ثدت) .

(٥) في ح (الحكايات الثلاث التي هي ثدت على المجهود) .

(٦) انظر: الوجيز ١١/١ ، الوسيط ٣٥٤/١ ، فتح العزيز ٢٩٩/١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ وقال في الروضة : والأظهر أنها تنجس بالموت .

(٧) في ح : (فامتنع) .

(٨) في م ، س : (بمخالفتها) .

(٩) في ح : (وما تواتره النقل) .

(١٠) في م ، س : (غيره) .

(١١) في ح : (فأما) .

(١٢) وحكاية الراعي قولان أو وجهان ،

انظر: الوجيز ١١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ .

أحدهما (١): وهو الأشهر منه أنه نجس بعد انفصاله ، وإن علي عن يسيره
لأنه شعر من غير مأكول .

والثاني (٢): وهو محكي عنه في الجديد أنه ظاهر ؛ لأن ابن آدم لمَّا
اختص بالطهارة ميتاً ، اختص شعره بالطهارة منفصلاً .

وكان أبو جعفر الترمذي (٣) من أصحابنا يزعم أن شعر النبي صلى الله عليه
عليه وسلم (٤) وحده ظاهر ، وشعر غيره من الناس نجس . (٥)

(١) وقد صح هذا القول أكثر العراقيين ، منهم الماوردي فقوله "وهو الأشهر منه
دلالة على ترجيحه لهذا القول .

انظر: المجموع ٢٣٢/١ .

(٢) وهذا القول صححه جمهور الخراسانيين .

قال النووي: " وهذا هو الصحيح ؛ لأنه قد صح عن الشافعي رجوعه عن تنجيس شعر
الآدمي فهو مذهبه ومساواه ليس بمذهب له " .

انظر: حلية العلماء ٩٦/١ ، الوسيط ٣٥٥/١ ، الوجيز ١١/١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ ،
المجموع ٢٣٢/١ .

(٣) في م : (الرمدي) .

وهو محمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر الترمذي .

سكن بغداد ، كان من كبار علماء الحنفية ، فأتى إلى الحج ، فرأى ما يقتضي
انتقاله إلى مذهب الشافعي ، تفقه على الربيع وغيره من أصحاب الشافعي كان
ورعاً زاهداً ، لم يكن للشافعية في وقته رأس ولا أودع منه .

ولد سنة ٢٠٠ هـ وقيل سنة ٢٠١ هـ وتوفي سنة ٢٩٥ هـ .

انظر: البداية والنهاية ١١/١٠٧ ، تاريخ بغداد ٣٦٥/١ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٥٤٥ ،
شذرات الذهب ٢/٢٢٠ ، طبقات السبكي ١/٢٨٨ ، طبقات الشيرازي ١١٥ ، طبقات ابن
هداية الله ٣٧ ، العبر ١/٤٣٠ ، لسان الميزان ٥/٤٦ ، المنتظم ٦/٨٠ ، وفيــــــــــــــــات
الأعيان ٤/١٩٥ ، الوافي بالوفيات ٢/٧٠ .

(٤) في م ، س (عليه السلام) .

(٥) على القول بأن شعر آدمي نجس ففي شعره صلى الله عليه وسلم وجهان:

أحدهما: قول أبي جعفر .

والثاني: قول الماوردي وسيأتي .

انظر: حلية العلماء ٩٧/١ .

لأن النبي صلى الله عليه وسلم (١) حين خلق شعره (٢) بمنى (٣) قسمه بين أصحابه (٤)، ولو كان نجساً لمنعهم منه، وليس بمنكر اختص النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الفخيلة.

قيل له: وإن كان هذا دليلاً على طهارة شعره فقد حجه أبو طيبة (٥) وشرب من (٦) دمه بحفرته (٧).

(١) في م، س: (عليه السلام).

(٢) في ح: (رأسه).

(٣) في ح: (بمنى).

(٤) أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والبيهقي.

من أنس بن مالك قال: لما رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمرة ونحصر نسكه، وحلق ناول الحائق شقه الأيمن فحلقه، ثم دعا أبا طلحة الأنصاري فأعطاه إياه، ثم ناوله الشق الأيسر فقال: "أحلق"، فحلقه فأعطاه أبا طلحة فقال "أقسمه بين الناس" اللفظ لمسلم.

انظر: صحيح البخاري: كتاب الوضوء - باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ٥٤/١، صحيح مسلم: كتاب الحج - باب بيان أن السنة يوم النحر أن يرمي ثم ينحر ثم يحلق ٩٤٧/٢، سنن أبي داود: كتاب المناسك - باب الحلق والتقصير ٢٠٣/٢، سنن الترمذي: كتاب الحج - باب ما جاء بأي جانب الرأس يبدأ في الحلق ١٩٧/١، السنن الكبرى: كتاب الطهارة - باب في شعر النبي صلى الله عليه وسلم ٢٥/١، جامع الأصول ٢٨٩/٣، ٢٩١.

(٥) أبو طيبة الحجام مولى الأنصار من بني حارثة، وقيل من بني بياضة، يقال اسمه دينار، قال ابن حجر: "ولا يصح هذا فقد ذكر الحاكم أن ديناراً الحجام آخر تابعي"، ويقال اسمه ميسرة، حجم النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: الاستيعاب ١١٨/٤، الإصابه ١١٤/٤، الكنى للدولابي ٤٠/١.

(٦) (من) ساقطة من ح.

(٧) قال ابن حجر: حديث أن أبا طيبة الحجام شرب دم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه وفي رواية: أنه قال له بعد ما شرب الدم: "لا تعد، الدم حرام كله".

قال: أما الرواية الأولى فلم أر فيها ذكراً لأبي طيبة، بل الظاهر أن صاحبها غيره، لأن أبا طيبة مولى بني بياضة من الأنصار، والذي وقع لي فيه أنسه مدر من مولى لبعض قريش ولا يصح أيضاً، فروى ابن حبان في الغناء من حديث نافع أبي هريرة عن عطاء عن ابن عباس قال: حجم النبي صلى الله عليه وسلم غلام لبعض قريش، فلما فرغ من حجامته، أخذ الدم فذهب به من وراء الحائط،

أقول (١) إن دمه طاهر ؟ فركب الباب (٢)

وقال : أقول بطهارته (٣) ؛ لأنه لا يجوز أن يقر أحداً على منكر ، وقد أقر أنها طيبة على شربه .

قيل : فقد روي أن امرأة شربت بوله فقال لها (٤) : " إداً لا يوجهك بطنك " (٥) أفنقول بطهارة بوله ؟ .

== فنظر يميناً وشمالاً ، فلما لم ير أحداً تحصي دمه حتى فرغ ، ثم أقبل فنظر النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه فقال : ويحك ما صنعت بالدم ؟ " قلت : غيبته من وراء الحائط ، قال : " أين غيبته ؟ " قلت : يارسول الله نفست على دمك أن أهريقه في الأرض ، فهو في بطني قال : " اذهب فقصد أحزمت نفسك من النار " .

ونافع قال ابن حبان : روى عن عطاء نسخة موقوفة ، وذكر منها هذا الحديث وقال يحيى بن معين كذاب ، وأما الرواية الثانية فلم أر فيها ذكراً لأبي طيبة أيضاً ، بل ورد في حق أبي هند ، رواه أبو نعيم في معرفة الصحابة من حديث سالم أبي هند الحجام ، قال : حجت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغت شربته ، فقلت : يارسول الله شربته ، فقال : " ويحك ياسالم أما علمت أن الدم حرام لا تعد " وفي إسناده أبو الحجاج ، وفيه مقال . وقال في حسن الأثر : حديث أبي طيبة أنه شرب دم رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال ابن العلاح : لم أجده ما يثبت به ، وقال النووي : ضعيف ، وقال الرافعي : قال له النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك " لا تعد الدم كله حرام " ، قال في الأصل : وهذا غريب أيضا ويروى بسند محتمل . انظر : تلخيص الحبير ٣٠/١ ، حسن الأثر ه .

(١) في م ، س : (أفتقول) .

(٢) أي أجرى الباب كله على قاعدة واحدة فقال بطهارة دمه كما كان يقول بطهارة شعره .

(٣) في ح : (بطهارة دمه) .

(٤) (لها) ساقطة من م .

(٥) أخرج الحاكم في مستدركه ، والدارقطني والطبراني وأبو نعيم من حديث أبي مالك النخعي عن الأسود بن قيس عن نبيح العنزي عن أم أيمن رضي الله عنها قالت : قام النبي صلى الله عليه وسلم من الليل إلى فخارة من جانب البيت فبال فيها ، فقامت من الليل وأنا عطشى فشربت مافي الفخارة ، وأنا لا أشعر ، فلما أصبح النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : يا أم أيمن قومسي إلى تلك الفخارة ، فأهريق مافيها " قلت قد والله شربت ما فيها ، قالت : فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال : " أما أنسك "

قال : لا ؛ لأن البول منقلب من الطعام والشراب ، وليس كذلك الشعر والدم
لأنهما من أصل (١) الخلقة .

قيل له : قد بطل دليلك على طهارة دمه بإقراره (٢) أبي طيبة على شربه (٣)
وهذا قول مدخول ورسول الله صلى الله عليه وسلم كسائر أمته (٤) فيما كان منهم
ظاهراً ونجساً ، وما فعله من قسمة (٥) شعره بين أصحابه ، فقد ألقى شعره مـراراً
ولم يقسمه (٦) ، ولا خربه أحداً (٧) ، وإنما فعل ذلك مرة بمعنى وقعد به أحد أمرين :

إما ليومل (٨) إليهم من بركته .

وإما لتمييز من خعه فيصير ذلك لهم شرفاً وفخراً .

(١٠) وقد أنكر على أبي طيبة شربه (٩) دمه ونهاه عن مثله وقال : " حرم الله جسك على النار "

= لا تتجعين بطنك أبداً .

قال الهيثمي وابن حجر : أبو مالك ضعيف .

وأخرج الطبراني عن ابن جريج قال : حدثني حكيمة بنت أميمة بنت رقيقة عن أمها أنها
قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يبول في قدح عيدان ثم يرفع تحت سريسه ،
فبال فيه ثم جاء فأراد أن يذا القدح ليس فيه شيء ، فقال لامرأة يقال لها بركة
كانت تخدم أم حبيبة جاءت بها من أرض الحبشة " أين البول الذي كان في القدح
قالت : شربته ، فقال : " لقد احتظرت من النار بحظار " .

قال محقق الطبراني : رواه أبو داود والنسائي ، وابن حبان ، والبيهقي ،
والبغوي في شرح السنة والحاكم ، وصححه ، ووافقه الذهبي ، وحسنه ابن حجر
والنووي وغيرهما لأن له شاهداً عند النسائي بسند صحيح ، وكلهم يرووه مختصراً ،
وحكيمة بنت أميمة لا تعرف ، ومع هذا صححه من تقدم .

انظر : المستدرک : كتاب معرفة الصحابة - ذكر أم أيمن ٦٣/٤ ، المعجم الكبير
للطبراني ٨٩/٢٥ ، ١٨٩/٢٤ ، مجمع الزوائد ٢٧١/٨ ، تلخيص الحبير ٣١/١ ، الخصائص
الكبرى ٧١/١ ، حسن الأثر .

(١) في م : (من أظلي) ، في س : (أظله) .

(٢) في س (بأقراره) .

(٣) في م (على شرايه) وكذا في س ولكن عليها إشارة تدل على حذفها .

(٤) قال النووي : المذهب الصحيح القطع بظهاره شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وحكاية الروياني عن أبي جعفر الترمذي وجماعة ، وصححه القاضي حسين وآخرون ، وكذا
حكاية الشاشي عن أبي جعفر .

انظر : البحر ٢٧ ، حلية العلماء ٩٧/١٥ ، المجموع ٢٣٣/١ ، روضة الطالبين ٤٣/١ .

(٥) في م ، س : (من قسم) .

(٦) في م (ولم يقسم) .

(٧) في م ، س : (أحد) .

(٨) في م ، س : (لتومل) .

(٩) في ح (شرب) .

(١٠) لم أجده بهذا اللفظ . انظر تخريج الحديث ، ص ٢٢٨

فصل (١)

فإذا تقرر ما ومفنا فالمذهب نجاسة الشعر بالموت لحلول^(٢) الروح فيسه
ومن أصحابنا من قال : أقول فيه حياة ، ولا أقول فيه روح ، وهذا اختلاف
عبارة يتفق المعنى فيه .

وقال أبو حنيفة^(٣) : الشعر والعظم ليس بذى روح ولا ينجس^(٤) بالموت .

وقال مالك^(٥) : الشعر ليس بذى روح ولا ينجس بالموت^(٦) وفي
العظم روح ، فينجس^(٧) بالموت .

واستدلوا على ذلك من وجهين :

أحدهما : أن لا روح فيه .

الثاني : أنه لا ينجس بالموت .

(١) (فعل) ساقطة من م ، س .

(٢) في م : (وَحْلُول) .

(٣) انظر : المبسوط ٢٠٢/١ ، بدائع المنافع ٨٦/١ ، النقاية ١٢٩/١ ، فتح باب العناية
١٢٩/١ ، مجمع الأنهر ٣٢/١ ، ٣٣ ، البناء ٣٧٧/١ .

(٤) في م : (ولا نجس) .

(٥) الشعر عند المالكية ظاهر بشرط جزه ، ولو بعد النتف ، ويستحب غسله إن جز
من ميتة ، وأوجب ابن حبيب غسله .

أما العظم فقد اختلف فيه ، فالمشهور أنه نجس ، وقال ابن وهب طاهر .

انظر : مواهب الجليل ١٠٣/١ ، المنتقى ١٣٦-١٣٧ ، شرح الخرش ٨٣/١ .

— وذهب عمر بن عبدالعزيز ، والحسن البصري ، وأحمد في أحد القولين في الشعر ،
وإسحاق ، والمزني وابن المنذر إلى أن الشعور والعوف والوبر
والريش طاهرة ، والعظم والقرن والسن والظلف والظفر نجسة .

انظر : التنقيح المشبح ٣٥/١ ، المسائل الفقهية ٦٥ ، الإلماع ٦١/١ ، الكافي ٢٠/١
كشاف القناع ٥٦-٥٧ ، المغني ٦٠/١ ، المجموع ٢٣٦/١ ، البناء ٣٧٧/١ .

(٦) (ولا ينجس بالموت) ساقطة من م ، وقوله (قال مالك : الشعر ليس بذى روح ولا
ينجس بالموت) موزوع عليها في س : ما يشير إلى حذفها .

(٧) في م ، س : (تنجس) .

فأما دليلهم على أن لا روح فيه فمن ثلاثة ، أوجه :

أحدهما : أن الألم من سمات (١) الروح ، فلما كان وجوده دليلاً على شهود الحياة ، كان انتفاؤه دليلاً على عدم الحياة (٢) ، وليس في الشعر والعظم ألم فلم يكن فيه (٣) حياة .

والثاني : أن ما حلت به الحياة أسرع إليه الفساد بزوال الحياة كاللحم فلما كان العظم ، والشعر على حالة (٤) واحدة قبل الموت وبعده في انتفاء (٥) الفساد عنه دل على أن لا حياة فيه .

والثالث : أن ما حلت به الحياة ، فالشرع منع (٦) من أخذه منه في حال الحياة كالجلد ومالم تحل الحياة لم يمنع الشرع من أخذه منه في حال حياته (٧) كاللبن فلما جاز أخذ الشعر من الحيوان في حال الحياة (٨) دل (٩) على أن ليس فيه حياة .

وأما دليلهم على أنه لا ينجس بالموت فمن أربعة أوجه :

أحدهما : قوله تعالى : " وَمِنْ أَمْوَالِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَلًا وَمَتَلًا إِلَى جِوْنٍ " (١٠) فكان منها دليلان :

أحدهما : ما يقتضيه عموم لفظها من التسوية بين الحي والميت .
والثاني : أنه خطاب خرج على وجه الامتنان فلم يجر أن يحكم بتنجيس شيء منه ، لما فيه من إسقاط الامتنان .

(١) في ج (من موجبات) .

(٢) ح (الحيوة) .

(٣) في م ، س : (في حياة) .

(٤) في ح : (على حال) .

(٥) في ح : (على انتفاء) .

(٦) في م : (منع) .

(٧) في ح : (في حال الحياة) .

(٨) (في حال الحياة) ساقطة من م ، س .

(٩) في ح (فدل) .

(١٠) سورة النحل آية (٨٠) .

والثاني : حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال : " لا بأس بِمَسْكِ (٢) الميتة إذا دبغ وشعرها إذا غسل " . (٣)

فلما اقتضى هذا الحديث طهارة الشعر بعد الغسل ، والعين النجسة لا تطهر بالغسل دل على طهارة الشعر قبل الغسل .

والثالث : ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) سئل عن الفراء (٥) فقال : " أين الدباغ؟ " (٦) فدل على طهارة الشعر بالدباغ .

(١) في م' س : (عليه السلام) .

(٢) المَسْك : بالفتح وسكون السين الجلد .

انظر : - مسك - لسان العرب ٤٨٦/١٠ ، المعراج المنير ٢٢٨/٢ .

(٣) أخرجه البيهقي والدارقطني عن يوسف بن السفر عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال : سمعت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : " لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ولا بأس بعوفها وشعرها ، وقرونها إذا غسل بالماء " واقتصر الطبراني على قوله : " لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ " .
قال الهيثمي في مجمع الزوائد : فيه يوسف بن السفر ، وقد أجمعوا على تنقيحها .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب الدباغ ٤٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب المنع من الانتفاع بشعر الميتة ٢٤/١ ، المعجم الكبير للطبراني ٢٥٨/٢٣ ، مجمع الزوائد ٢١٨/١ .

(٤) في م' س : (عليه السلام) .

(٥) في ج (الطري) .

والفراء : جمع فروة وهو معروف الذي يلبس ، والفروة إذا لم يكن عليها وبر أو صوف لم تسم فروة .

انظر : - فراء - لسان العرب ١٥١/١٥ .

(٦) أخرجه الإمام أحمد والبيهقي عن ابن أبي ليلى عن ثابت البناني قال : كنت جالسا مع عبد الرحمن بن أبي ليلى فأتاه رجل ذو خفيرتين فقال : يا أبا عيسى حدثني ما سمعت من أبيك في الفراء ، قال : حدثني أبي بأنه كان جالسا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال : يا رسول الله أمني في الفراء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " فأين الدباغ؟ " قال ثابت : فلما ولى قلت من هذا ؟ قال سويد بن غفلة قال البيهقي : ورواه بعض الناس عن عبيد الله بن موسى بإسناده عن ثابت عن أنس وهو غلط ، فالإسناد الأول أولسسى =

والرابع (١) : أن الأعيان التي لا تنجس بانفعالها من الحيوان الحسي
لا تنجس باتعمالها بالحيوان الميت (٢) كالولد طرداً ، والأعضاء مَكْساً (٣)

فلما لم ينجس الشعر بأخذه حياً لم ينجس باتعماله ميتاً .

والدلالة عليهم من وجهين (٤) :

أحدهما : إثبات الحياة فيه .

والثاني : نجاسته بالموت . (٥)

فأما الدليل على ثبوت الحياة فثلاثة أشياء :

أحدها : قوله (٦) تعالى : " قَالَ (٧) مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٨) قُلْ يُحْيِيهَا
الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ " (٩) .

والإحياء إنما يكون بحياة تعود (١٠) بها إلى ما قبل الموت .

-
- = أن يكون محفوظاً ، وابن أبي ليلى هذا كثير الوهم .
انظر : مسند الإمام أحمد ٣٤٨/٤ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب المنع من
الانتفاع بشعر الميتة ٢٤/١ .
- (١) في م ، س (الرابع) بدون واو .
(٢) (الميت) ساقطة من م .
(٣) أي أن الولد تطرد فيه القاعدة ، فإنه لا ينجس بالانفعال ، فلا ينجس بالاتصال
والأعضاء على عكسها فإنها تنجس بالانفعال ، فتنجس بالاتعمال .
(٤) اعترض على الحنفية والمالكية من الوجهين اللذين استدلا بهما ، وفيه إثبات
لمذهب الشافعية أيضاً .
(٥) في م ، س : (نجاسة الموت) .
(٦) في ح (أحدها : وهو قوله تعالى) .
(٧) في م ، س (قل) .
(٨) قال الحواري : النِّمَّةُ بالكسر العظام البالية ، والجمع رَمَمٌ ورِمَامٌ نقول :
رَمَّ العظم يَرِمُّ بالكسر رِمَّةً أي بلي فهو رميم .
وقال ابن الأعرابي : يقال رمت عظامه وأرمت إذا بليت فهو رميم .
انظر : - رمم - الصحاح ١٩٣٧/٥ ، لسان العرب ٢٣٥/٢ ، تاج العروس ٣١٨/٨ .
(٩) سورة يس آية (٧٨) (٧٩) .
(١٠) في ح : (يعود بها) .

والثاني : أن النماء من سمات الحياة لحدوث النماء بوجودها وفقدانه
بزوالها فلما كان الشعر نامياً في حال الاتصال ، مفقود النماء^(١) بعد الانفصال
دل على ثبوت الحياة فيه .

والثالث : أن^(٢) ما اتعمل نامياً بذى حياة ، وجب أن تحله الحياة^(٣)
كاللحم طرداً واللبن مكساً^(٤) .

وأما الدليل على نجاسته بالموت فخمسة أشياء :

أحدها : قوله تعالى : " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ " .^(٥)

هذا تحريم تنجيس لعدم حرمة^(٦) ، والشعر من جملة الميتة ؛ لأنه ليسو
حظاً لا يمس ميتة يحنث^(٧) بيمسه^(٨) ، وليس إذا انفرد باسم بعد الانفصال مخرج^(٩)
من أن يكون من الجملة في الاتصال^(١٠) ، كاسم الانمان .

وإذا كان كذلك وجب أن يدخل في عموم التحريم .

والثاني : أنه شعر ثابت على محل نجس فوجب أن يكون نجساً كشعر الخنزير .

(١) في ج : (ومفقوداً بعد الانفصال) .

(٢) (أن) ساقطة من م .

(٣) (الحياة) ساقطة من م .

(٤) فاللحم تطرد فيه القمامة فقد اتعمل نامياً بذى حياة فتحله الحياة ، واللبن

عكسها فلم يتعمل نامياً بذى حياة فلا تحله الحياة .

وعلى هذا فالشعر مادام اتعمل نامياً في حال الحياة ، فلا بد من القول بأنه
تحله الحياة .

(٥) سورة المائدة آية (٣) .

(٦) التحريم قد يكون للتنجيس ، وقد يكون للحرمة والكرامة ، والميتة لا تكريماً

لها فيكون تحريمها في الآية لنجاستها .

(٧) الجَنَاسَةُ : الخُلْفُ في اليمين ، تقول : أَخَنَسْتُ الرجل في يمينه فُخَسْتُ أي لم يبرئها .

انظر : - حنث - المصاح ٢٨٠/١ .

(٨) أي الشعر .

(٩) في ج (مخرج) وفي م (مخرج) .

(١٠) في ج (في الانفصال) .

والثالث : أن (١) ما طرأ على الحيوان من [حظر] (٢) تعلق به وبالشعر كالإحرام (٣) .

والرابع : أن ما ورد (٤) التعمد بقطعه في حال نجس بالموت قياساً على موضع
الختان ، والتعمد بقطع (٥) الشعر يكون في حال الإحرام .

والخامس : أن ما وجب الأرض (٦) بقطعه لحقه حكم التنجيس كاللحم (٧) .

فأما الجواب عن قولهم : أن علة الحياة حدوث الألم .

فهو أن للحياة علتين : حدوث الألم في حال ، ووجود النماء (٨) في حال .

وكل واحد منهما علة للحياة (٩) ، ولا يجوز أن يكون فقد الألم مانعاً من شيسوت
الحياة لأمرين :

أحدهما : أنه قد يفقد الألم من لحم العقب (١٠) ، ولا يدل على عدم الحياة ،
فكذلك الشعر .

والثاني : أن الألم قد (١١) يختلف في المواضع المؤلمة على حسب كثرة الدم
فيه أو قربه من العصب ، ولا يدل ذلك على أن الحياة مختلفة فيه بحسب ألمه ،

(١) (أن) ساقطة من ح .

(٢) في ح : (خطر) وفي م ، س غير منقوطة (حظر) .

(٣) في ح : (كالإحرام) .

(٤) في ح : (ما طرأ التعمد) .

(٥) في م ، س : (في قطع) .

(٦) الأرض : هو اسم للعمال الواجب على ما دون النفس ، وقيل هي دية الجراحات
انظر : أنيس الفقهاء ٢٩٥ ، التعريفات ١٧ ، - أرض - المحاج ٣/٩٩٥ ، لسان العرب
٢٦٣/٦ .

(٧) فاللحم يجب الأرض بقطعه ، وكذا الشعر يجب الأرض بقطعه ، وما دام يجسب
الأرض بقطعه فيكون نجساً .

(٨) في ح : (ووجد) .

(٩) في ح : (علة الحياة) .

(١٠) في ح : (العصب) .

(١١) (قد) ساقطة من ح .

في حال عدمه .

وأما استدلالهم بأن امتناع الفساد عنه دليل على عدم الحياة فيه (١) فليس صحيحاً لأن إسراع الفساد إنما يكون لكثرة الرطوبة ، ألا ترى أن الجلد قبل دباغه (٢) يسرع إليه الفساد لرطوبته ، وبعد الدباغ ينتفي عنه الفساد لذهاب رطوبته ولا يدل على أن الجلد لا حياة فيه ، كذلك الشعر .

وأما استدلالهم بورود الشرع بإباحة أخذه في الحياة (٣) بخلاف اللحم ، فهو أن هذا لا يدل على وجود الحياة في اللحم وفقدتها في الشعر (٤) ، ولكن أخذ (٥) الشعر (٦) في حال الحياة لا يضر بالحيوان (٧) ، وربما نفعه فورد الشرع (٨) بإباحة أخذه (٩) لانتفاء الضرر عنه ، واللحم في أخذه منه إضرار فمنع الشرع من أخذه (١٠) منه .

وأما استدلالهم بقوله تعالى : "وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَسْتُكُمْ وَمَتَّعْتُ إِلَىٰ جِئِنَ" (١١) الآية (١٢) .

(١٢)
فالجواب عنها من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها عامة ومخومة (١٤) بما ذكرنا من (١٥) الدليل .

-
- (١) في م : (منه) .
 - (٢) في ح : (الدباغة) .
 - (٣) في ح : (الحياة) .
 - (٤) في م : (السعر) .
 - (٥) في ح : (ولكن لأن أخذ) .
 - (٦) في م : (أحد الشعر) .
 - (٧) في م : (بالحيوان) .
 - (٨) في م : (السرع) .
 - (٩) في م : (أحده) .
 - (١٠) في : (أحده) .
 - (١١) سورة النحل آية (٨٠)
 - (١٢) (الآية) ساقطة من ح .
 - (١٣) في م س : (عنه) .
 - (١٤) في ح : (أنها عامة مخومة) .
 - (١٥) في ح : (في الدليل) .

والثاني: أنها مجملة، لأنه أباحها إلى حين ، فقد (١) يحتمل ذلك إلى حين الموت .

والثالث: أنها تقتضي التبعية؛ لأنه قال : " وَمِنْ أَمْوَاجِهَا " فدل على أن منها ما لا يكون أشاءً، ومنها ما يكون أشاءً. (٢)

وأما (٣) استدلالهم بحديث أم سلمة، فراويه (٤) يوسف بن السفر (٥) (٦) ومن الأوزاعي من يحيى بن أبي كثير (٧) من أبي سلمة (٨) من أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٩) ويوسف بن السفر ضعيف ، ولو صح لكان الجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أن قوله : " لا بأس " لا يدل على الطهارة ، وإنما يقتضي إباحة (١٠)

الاستعمال .

(١) في ح: (ولد) .

(٢) في ح: (فدل على أن ما يكون منها أشاءً، ومنها ما لا يكون أشاءً) .

(٣) في ح: (لأما) .

(٤) في ح : (فرواه) .

(٥) يوسف بن السفر ، أبو الفيلس الدمشقي، كاتب الأوزاعي .

روى عن الأوزاعي ومالك ، وعنه تقي ، وهشام بن عمار، قال النسائي، ليس بشقة

وقال الدارقطني: متروك الحديث يكذب ، وقال ابن عدي : روى بواطيل، وقسال :

البيهقي : هو في عداد من يفخ الحديث ، وقال أبو زرعة وغيره متروك .

انظر: الإكمال ٢٩٩/٤ ، التاريخ الكبير ٣٨٧/٨ ، الجرح والتعديل ٢٢٨/٩ ، الكامل لابن

عدي ٢٦٢١/٧ ، لسان الميزان ٣٢٢/٦ ، ميزان الاعتدال ٤٦٦/٤ ، المجروحين ١٣٣/٣ ،

المشبه ٣٦١/١ .

(٦) (من) ساقطة من ح .

(٧) يحيى بن صالح ، وقيل يمار، وقيل نشيط ، وقيل دينار، الطائي بالولاء اليمامي

أبو نعر بن أبي كثير، عالم أهل اليمامة في عصره ، كان من موالي بني طيء

من أهل البصرة يقال أقام عشر سنين في المدينة يأخذ عن أعيان التابعين ،

وسكن اليمامة ، فاشتهر وعاب على بني أمية بعض أفاعيلهم ففرب وحبس ، وكان

من ثقات أهل الحديث رجحه بعضهم على الزهري، توفي سنة ١٢٩ هـ ويقال سنة ١٣٢ هـ .

انظر: تهذيب التهذيب ٢٦٨/١١ ، تقريب التهذيب ٢٥٦/٢ ، طبقات ابن سعد ٥٥٥/٥ ،

خلاصة تهذيب التهذيب ١٥٩/٣ ، الأعلام ١٥٠/٨ ، الفكر السامي ٤٠٧/١ .

(٨) في م (عن أبي سليم) في س (أبي مسلم) .

(٩) في م (عليه السلام) ، في س (عليه وسلم) .

(١٠) (إباحة) مكررة في ح .

والثاني : أنه شرط فيه الغسل ، فالتفتي أن يكون قبل الغسل (١) نجسًا والغسل (٢)
غير معتبر فلم يكن في ظاهره (٣) دليل .

وأما (٤) الجواب عن قوله حين سئل عن الفراء (٥) "أين الدباغ؟" يعني
لاستصلاح لبسها ، إذ لا يمكن (٦) لبسها قبل الدباغ .

وأما استدلالهم بالولد : فإنما لم ينجس بموت الأم لأمرين :

أحدهما : أنه منفصل عنها ، والشعر متصل بها .-

الثاني : أن الحياة لا تفارق الولد بموت الأم ، وتفارق الشعر (٧) بموت الأمل لوجود
النماء في الولد ، وفقد النماء في الشعر .

(١) (٢) في م : (العسل) .

(٣) في ج : (طاهره) .

(٤) في ج : (فاما) .

(٥) في ج : (الفري) .

(٦) في م : (لا يكون) .

(٧) في م : (السعر) .

فصل (١)

فإذا ثبت نجاسة الشعر بالموت فلا يظهر بالفسل ولا بالدباغ .

وقال الحسن البصري والليث بن سعد^(٢) والأوزاعي : الشعر^(٣) ينجس بالموت لكن^(٤) يظهر بالفسل^(٥) (٦).

لقوله على الله عليه وسلم^(٧) : " لا بأس بِمَشْك الميثة إذا دبغ وشعرها^(٨) إذا فسل " (٩).

وهذا الذي قالوه ليس بصحيح ، لأن الأعيان النجسة لا تظهر بالفسل كاللحم ، والروث . والخبر محمول على نفي البأس^(١٠) في إباحة الاستعمال لا^(١١) في حصول التطهير^(١٢).

(١) فعل (ساقطة من م ، س .

(٢) أبو الحارث الليث بن سعد الفهمي .

إمام أهل مصر في عصره حديثاً ، وفقهاً ، أصله من خراسان ، قال الشافعي : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ،

من مؤلفاته : التاريخ ، المسائل الفقهية ، اختلف في مولده فقيل سنة ٩٤ هـ . وقيل سنة ٩٣ هـ ، توفي بالقاهرة سنة ١٧٥ هـ .

انظر: ترتيب المدارك ١٧٣/٢ ، تاريخ ابن معين ٥٠١/٢ ، تاريخ بغداد ٢/١٣ ، الجرح والتعديل ، ١٧٩/٣ ، الجواهر المضية ٧٢٠/٢ ، صفة المفوة ٣٠٩/٤ ، صبح الأعشى ٣٩٩/٣ ، الفهرست ٢٨١ ، اللباب ٤٤٨/٢ ، مروج الذهب ٣٤٩/٣ ، المعارف ٥٠٥ ، مشاهير علماء الأمصار ١٩١ ، المختصر في علم رجال الأثر ١٥١ ، النجوم الزاهرة ٨٢/٢ ،

وفيات الأعيان ١٢٧/٤ .

(٣) في م ، س : (والشعر) .

(٤) في م ، س : (ولكن) .

(٥) في م : (بالفسل) .

(٦) انظر: حلية العلماء ٩٧/١ ، المجموع ٢٣٦/١ .

(٧) في م ، س : (عليه السلام) .

(٨) في ح : (وبشعرها) .

(٩) سبق تخريجه ص ٢٤٢ .

(١٠) في م ، س : (الناس) .

(١١) (لا) ساقطة من م ، س .

(١٢) في ح : (التطهر) .

فلو دبغ جلد الميتة بشعره لظهر (١) الجلد دون الشعر (٢) لتأثير الدباغة في الجلد دون الشعر ، ولا يستحب استعماله إلا بعد إمالة الشعر عنه ، فإن استعمله قبل إمالته في يابس جاز ، وإن استعمله في ذائب نظر :
فإن استعمله في باطنه الذي لا شعر عليه جاز .
وإن استعمله في ظاهره الذي عليه الشعر نجس إلا أن يكون قلتين من ماء فيكون طاهرًا .

(١) في ح : (طهر) .

(٢) هذا هو القول المشهور من الشافعي ، والذي نص عليه في الأم ، وروى الربيع ابن سليمان الجيزي عنه أنه يظهر ، لأنه شعر ثابت على جلد طاهر فكان كالجلد في الطهارة كشعر الحيوان في حال الحياة .
وصح هذا القول الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايني ، وقال النووي : صحه الروياني قلت : والذي وجدته في البحر أنه قال : " وروى الربيع بن سليمان الجيزي عن الشافعي أن الشعر تابع للجلد يظهر بطهارته وينجس بنجاسته ، فإذا دبغ الجلد طهر مع الشعر وهذا لا يمح " ولعله صحه في غير البحر .
انظر : الأم ٩/١ ، البحر ٢٦ ب ، المذهب ١٨/١ ، الوسيط ٢٥٥/١ ، فتح العزيز ٢٣٩/١ .

فصل

فلو باع جلد الميتة بعد دباغته وقبل إماطة^(١) الشعر منه

- وقيل بجواز بيع^(٢) جلد الميتة إذا دبغ^(٣) - فلة ثلاثة أحوال^(٤) :

أحدها : أن يبيع الجلد دون شعره^(٥) فبيعه جائز .

والثاني : أن يبيعه مع شعره فالبيع في الشعر باطل ، وفي الجلد على قولين مسن
تفريق المفقة .

والثالث : أن يبيعه مطلقاً .

لقد اختلف أصحابنا هل يقتضي إطلاقه دخول الشعر في البيع أم لا على

وجهين :

أحدهما : لا يقتضي دخوله في البيع ؛

لأنه غير متمود ، ولا يمح^(٦) فيه^(٧) البيع ، فلم يتوجه إليه العتس ،

فعلى هذا يكون بيع الجلد جائزاً .

والوجه الثاني : أنه داخل في البيع ، لاتماله بالمبيع ، فعلى هذا يكون البيع
في الشعر باطلاً

وهل يبطل في الجلد على قولين^(٨) من تفريق المفقة .

(١) في م' : (وقبل إماطته) .

(٢) في م' : (يجوز أن يبيع) ، في ح (يجوز بيع) .

(٣) في جواز بيع جلد الميتة قولان وقد تقدم .

(٤) حكى النووي هذه الأحوال من الماوردي وذكرها أيضا الروياني وابن الرقعة .

انظر : البحر ل ٢٨ ب ، كفاية النزيل ٨٨ ب ، المجموع ٢٤٠/١ .

(٥) في ح : (سعره) .

(٦) في ح : (فلا يمح) .

(٧) في م' : (في) .

(٨) في م' س : (على القولين) .

فصل (١)

فلو رأى شعراً فلم يعلم أظاهر هو أم نجس فهذا على ثلاثة أضرب :

أحدها : أن يعلم أنه من غير مأكول اللحم .

والثاني : أن يعلم أنه من مأكول اللحم .

والثالث : أن يشك هل هو من مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم .

فإن كان [من] ^(٢) غير مأكول اللحم فهو نجس إذ لا مدخل له في الطهارة

وإن كان من شعر مأكول اللحم فهو ظاهر اعتباراً بأمّله ، وأن الظاهر

أخذه في حياته .

وإن شك فيه ^(٤) فلم يعلم أمن شعر مأكول ، أو غير مأكول ففيه وجهان ^(٥)

(١) (فعل) ساقطة من م، س .

(٢) (من) زيادة يفتنيها المعنى .

(٣) في م : (وأن الظاهر) ، في س : (وأن الظاهر) وفيه ما يشير إلى حذف النقطة في (الظاهر) .

(٤) (فيه) ساقطة من م، س .

(٥) ذكرها الروياني ، وقال النووي بعد ذكره قول الماوردي : وأما قوله فيمسا إذا شك فوجهان فالمختار منهما الطهارة ، لأننا تيقنا طهارته في الحياة ، ولم يعارضها أصل ولا ظاهر ، فإنه لا يمكن دعوى كون الظاهر نجاسته ، وأما احتمال كونه شعر كلب أو خنزير فضعيف ؛ لأنه في غاية الندور .

وقال الشاشي من أصحابنا من حكى فيه وجهين وبناهما على أن حكم الأشياء هو في الأصل الحظر ، أو الإباحة ، وهذا بناء فاسد ، والحكم في ذلك أنه إذا كان ذلك في محل الشك فلا يجوز الانتفاع به وجهاً واحداً .

وقال الأذرمي : وما اختاره النووي في مسألة الماوردي فضعيف جداً .

والمواب ما قاله صاحب المستطهر فيهِ .

وذكر الروياني فيما لو علم أنه من شعر مأكول ولا يدري هل أخذ في حياته أو بعد موته فهو ظاهر ذكره بعض أصحابنا ويحتمل وجهاً آخر .

وعارضة النووي بأن هذا الاحتمال خطأ لأننا تيقنا طهارته ولم يعارضها أصل ولا ظاهر .

من اختلاف (١) أصحابنا في أصول الأشياء هل هي على الحظر أو على الإباحة

فإن قيل إن الأشياء في أصولها على الحظر كان هذا الشعر نجساً .

وإن قيل على الإباحة كان هذا الشعر طاهراً .

فصل

فأما حمل الميتة إذا انفعل بعد موتها حياً فهو طاهر، ولكن (٣) قد

نجس ظاهر جسمه بالبلل الخارج معه (٤) (٥) .

ولو كان قد انفعل عنها (٦) في حياتها كان في البلل الخارج (٧) معه، ومسح

البيفة من الطائر وجهان لأصحابنا .

أحدهما : نجس كالبول .

والثاني : طاهر كالمني .

وهكذا البلل الخارج من الفرج في حال المباشرة على هذين الوجهين . (٨)

ورد عليه الأذري : أن هذا القول فيه نظر ولا نسلم أننا تيقنا طهارته إذ يجوز أن يكون من حيوان نجس في الحياة ، وعلى تقدير أن يكون من حيوان طاهر فقد يقال الأمل عدم إبانته منه في حال الحياة فقله لم يعارضهما أمل ولا ظاهر ممنوع .

انظر : البحر ل ٢٨ ب ، حلية العلماء ٩٩/١٠ ، المجموع ٢٤٢/١ ، هامش الأذري ٢٤٢/١ .
(١) في ح : (فإن) .

(٢) في م : س : (لكن) بدون واو .

(٣) قال النووي : وأما إذا انفعل الولد حياً بعد موتها فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسل طاهره بلا خلاف .

واعترض عليه الأذري فقال : قوله يجب غسل طاهره بلا خلاف فيه نظر وينبغي أن يكون على الوجهين في حال الحياة ، فليت شعري ما الفرق ؟ ولعله أراد ولا يجب غسل طاهره بلا خلاف وسقط في الكتابة لفظة لا ، والله أعلم .

انظر : المجموع ٢٤٤/١ ، هامش الأذري ٢٤٤/١ .

(٤) من قوله (بالبلل الخارج معه ، ولو كان قد انفعل عنها ...) تبدأ نسخة ١ .

(٥) في ح : (منها) .

(٦) في م : (كان البلل الخارج) .

(٧) ومصحح الروياني أنه نجس قال وهو الطاهر .

وحكى النووي الوجهين من الماوردي والروياني .

انظر : البحر ل ٢٨ أ ، المجموع ٢٤٤/١ .

فصل (١)

فأما ما في (٢) جوف الطائر الميت من البيض فقد اختلف أصحابنا فيه (٣) على ثلاثة مذاهب (٤) :

أحدها : أنه نجس .

وبه قال مالك (٥) ؛ لأنه قبل الانفصال جزء (٦) منها .

والثاني : أنه طاهر .

وبه قال أبو حنيفة (٧) ؛ لتمييزه فيها (٨) ، فعار بالولد أشبه .

والثالث : أنه (٩) إن كان قوياً فهو طاهر مأكول ، وإن كان ضعيفاً رخواً (١٠) فهو نجس (١١) .

(١) (فعل) ساقطه من م' ، س .

(٢) في أ : (فأما من) .

(٣) في ح : (فقد اختلف فيه أصحابنا) .

(٤) نقلها النووي عن الماوردي والرويانى والشاشي .

انظر : البحر ٢٨ أ ، حلية العلماء ١٠٠/١ ، المجموع ٢٤٤/١ .

(٥) انظر : الشرح المغيرة ١٢/١ ، بلغة السالك ١٧/١ ، سراج السالك ٥٦/١ .

وحكى هذا القول الشاشي عن علي رضي الله عنه أنه قال : " لا يحل أكلها بحال "

انظر : حلية العلماء ١٠٠/١ .

(٦) في ح : (جز) ، وفي م (جز) .

(٧) هذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد لا يؤكل البيض إن كان مائعاً .

انظر : فتح باب العناية ١٢٩/١ ، تبیین الحقائق ٢٦/١ ، البحر الرائق ١١٢/١ .

(٨) في ح : (لتمييزه منها) .

(٩) (انه) ساقطه من أ ، م' ، س .

(١٠) في أ : (رخو) .

(١١) وبهذا الوجه قطع الشيرازي والجمهور .

انظر : المذهب ١٨/١ ، حلية العلماء ١٠٠/١ ، روضة الطالبين ١٧/١ ، المجموع ٢٤٤/١ .

- وبه قال الحنابلة .

انظر : الروض المربع ١٥/١ ، كشف القناع ٥٧/١ ، الكافي ٢١/١ .

وهو قول أبي الفياض^(١) وأبي الحسين^(٢) بن القطان من أصحابنا.

فلو وضعت هذه البيضة تحت طائر فماتت فرخاً، كان الفرخ طاهراً على المذاهب كلها.^(٣)

فصل

وأما^(٤) العظم والقرن والسن والظفر والظلف^(٥) والخف والحافر^(٦) فغريبان :
فرب أخذ من غير مأكول فهو نجس^(٧)، إذ لا أمل لطهارة أجزائه .

وفرب أخذ من مأكول اللحم .

فإن كان بعد الذكاة^(٨) فهو طاهر^(٩)؛ لأن الذكاة^(١٠) قد طهرت جميع أجزائه

(١) محمد بن الحسن بن المنتصر أبو الفياض البصري، صاحب القافي أبو حامد المروزي، درس بالبصرة، وعنه أخذ فقاؤها، أخذ منه الصيمري .
من تلاميذه: اللاحق بالجامع الذي صنفه شيخه وهو تتمه له .
توفي في حدود سنة ٣٨٥هـ .

انظر: طبقات ابن أبي شعبة ١/١٥٠، طبقات العبادي ٧٦، طبقات الشيرازي ١٢٧، معجم المؤلفين ٩/١٨٤ .

(٢) في م، س (وأبي الحسن) وهو خطأ .

وهو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسين المعروف بابن القطان، الفقيه الشافعي الأمولي، تفقه على ابن سريج، ومن بعده على أبي إسحاق المروزي وعنه أخذ كثير من العلماء، توفي سنة ٣٥٩هـ .

انظر: تاريخ بغداد ٤/٣٦٥، طبقات الشيرازي ١٢١، الورقة ١٥٥، وفيات الأعيان ٧٠/١، الفتح المبين ١/١٩٨ .

(٣) نقله النووي عن الماوردي .

انظر: المجموع ١/٢٤٤ .

(٤) في ج: (فأما) .

(٥) في أ، م، س (والظلف) .

(٦) قال في لسان العرب: قال ابن السكيت: يقال رجل الإنسان وقدمه، وحافر الفرس والبغل، وخف البعير والنعام، وظلف البقرة والشاة .

انظر: ظلف - لسان العرب ٩/٢٢٩-٢٣٠ .

(٧) انظر: المذهب ٢/١٨، المجموع ١/٢٤٥ .

(٨) في م: (الزكاة) .

(٩) انظر: المذهب ١/١٨، فتاوى ابن حجر ١/٢٦ .

(١٠) في م: (الزكاة) .

سوى (١) دمه ، وحكي عن بعض الشاذة (٢) أنه قال بطهارة دمه .

وهذا مدفوع بالنص والإجماع .

فأما المأخوذ منه بعد موته فنحن (٣) لما دللنا ، وكذا (٤) المأخوذ منه في حياته (٥)

لرواية أبي واقد الليثي (٦) عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (٧) قال :
" ما قطع من حي فهو ميت " (٨) .

(١) في م' ، س (سوا) .

(٢) في أ (الشرأة) ، في ج (السراه) .

(٣) للشافعية في العظام طريقان :

أحدهما : وهو الذي ذكره الماوردي أن عظام الميتة نجس قولاً واحداً .

الثاني : أنه كالشعر فيه قولان .

وقال النووي : المذهب منها عند الأصحاب القطع بالنجاسة .

انظر : المذهب ١١/١ ، حلية العلماء ٩٨/١٠ ، الوسيط ٢٥٤/١ ، الوجيز ١١/١ ، الفاية القصوى ٢٢٨/١ ،

المجموع ٢٤٢/١ ، روضة الطالبين ١٤٣/١ ، فتح الجواب ١٩/١ ، حاشية البيجوري ٤٠/١ ، حاشية الشرواني ٣٠٠/١

(٤) في س (فكذى) .

(٥) انظر : الوجيز ٦/١ ، فتح العزيز ١٧٠/١ .

(٦) الحارث بن عوف بن أسيد ، وقيل : عوف بن مالك ، وقيل الحارث بن مالك والأول

أصح ، وهو مشهور بكنيته .

أسلم قبل الفتح ، وقيل هو من مسلمة الفتح ، روى عنه سعيد بن المسيب ومبيد

الله بن عتبة بن مسعود ، وعروة بن الزبير وآخرون ، توفي سنة ٦٨ هـ ، ويقال

سنة ٦٥ هـ ، والأول أصح .

انظر : أسد الغابة ٤٠٩/١ ، الإصابة ٢٨٦/١ ، تجريد أسماء الصحابة ١٠٦/١ .

(٧) (إنه) ساقطة من أ ، م' ، س .

(٨) أخرجه أحمد ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي ، والحاكم .

عن زيد بن أسلم عن مطاء بن يسار عن أبي واقد قال : قال النبي صلى الله عليه

وسلم : " ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة " واللفظ لأبي داود ، وقال الحاكم :

هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ، وقال الترمذي : حديث حسن قريب

لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢١٨/٥ ، سنن الدارمي : كتاب الصيد - باب في الصيد يبين

منه العفو ٩٣/٢ ، سنن أبي داود : كتاب الصيد - باب في صيد قطع منه قطعة ١١١/٣

سنن الترمذي : أبواب الصيد - باب ما جاء ما قطع من الحي فهو ميت ٢٠/٣ ، المستدرک

كتاب الذبائح - ما قطع من البهيمة وهي حية ٢٢٩/٤ .

فإن قيل فهلا كان هذا (١) المأخوذ منه في حياته طاهراً كالشعر؟

قيل الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الشعر ظاهر (٢) بارز ، فصار كالتميز ، والعظم باطن كامن يجسري مجرى اللحم والشحم .

والثاني: أن الشعر يستخلف وفي أخذه منفعة فصار باللبن، أشبه (٣) والعظم لا يستخلف وفي أخذه مغرة بالأمعاء ، وإذا نجس العظم لا يظهر بالدباغة ولا بالغسل ولا بالطبخ . (٤) وحكي عن الليث أن العظم النجس إذا طبخ حتى خرج دهنه صار طاهراً (٥) (٦) ، وهذا (٧) خطأ ؛ لأن عظم الميت نجس الذات ، فلم يظهر بفراق ما جاوره (٨) من الدهن، ولا يجوز استعماله في شيء من الذائبات ، لكن (٩) يجوز في اليابسات ويجوز وقوده في النار تحت القدور والتنانير (١٠) (١١) .

واختلف أصحابنا في نجاسة دخانه ، ودخان سائر النجاسات الموقدة فليس وجهين: (١٢)

(١) (هذا) ساقطة من م' ، ح .

(٢) في م' ، ح (ظاهر) .

(٣) في ح : (وفي أخذه مغرة فصار بالأمعاء أشبه) .

(٤) ذكر الشافعي رضي الله عنه في الأم أن الدباغ والغسل لا يظهران العظم .
انظر : الأم ٩/١ .

(٥) انظر : حلية العلماء ٩٩/١ .

(٦) في ح (ظاهراً) .

(٧) في أ (لهذا) .

(٨) في م' : (ما جاوره) ، وفي ح : (ما جاوره) .

(٩) في م' : (لا كن) .

(١٠) التنوير: نوع من الكوانين ، وقال الجوهرى التنوير الذى يخبز فيه .
انظر: - تنوير - الصحاح ٦٠٢/٢ ، لسان العرب ٩٥/٤ .

(١١) انظر: روضة الطالبين ٤٤/١ .

(١٢) انظر: المذهب ٥٥/١ ، كفاية النبيه ل ٨٦ أ ، المجموع ٥٧٩/٢ .

أحدهما : أنه ظاهر؛

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباح الاستمباح بالزيت النجس مع علمه
بحال دخانه .

والوجه الثاني : أنه نجس؛

لأنه حادث عن مین نجسة ، والنار لا تظهر النجاسة .

فعلى هذا هل يعفى منه أم لا على (١) وجهين: (٢)

أحدهما : يعفى منه للحوق (٣) المشقة في التحرز (٤) منه ، واعتباراً بالعسر
المستعمل فيه .

والوجه الثاني : أنه لا يعفى منه ؛ لأن نجاسته (٥) نادرة فكان (٦) التحرز منها (٧)
ممكنًا، فعلى هذا لو عمل في تنوير مسجور وجب مسحه قبل الخبر (٨) فيه .

فإن مسحه بخرقه يابسة طهر، لأنها نجاسة يابسة زالت عنه بالمسح .

وإن مسحه بخرقه رطبة لم يظهر إلا بالغسل .

(١) في ح : (لعلى) .

(٢) حكى هذين الوجهين النووي نقلًا عن الماوردي ،

انظر: المجموع ٥٧٩/٢ .

(٣) في ح : (لخوف المشقة) .

(٤) في أ (في التجوز) .

(٥) في ح (لأن نجاستها) .

(٦) في ح (وكان) .

(٧) في أ (فكان التجوز منها) ، في م : (فكان التحرز منهما) .

(٨) في م (الخبر) .

٣ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا يدهن (٢) في عظم قيل ، واحتج بكراهية ابن (٣) عمر (٤) لذلك . (٥)

وهذا كما قال ، والغيل في الأمل طاهر الخلقة حياً .
وقال أبو حنيفة هو نجس ، لأنه سبع والسباع عنده نجسة . (٦)
والكلام معه يأتي ، وهو غير مأكول اللحم . (٧)

وقال مالك : (٨) هو مأكول ، والكلام معه يأتي
ثم (٩) من (١٠) الدليل عليه :

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، وفي ح (رضي الله عنه) .
(٢) قال الروياني : " ولا يدهن " قري بثلاث قراءات بتشديد الدال والهاء ، وبتشديد الدال وتخفيف الهاء ، وبتخفيف الدال وتشديد الهاء .
انظر : البحر ٢٩ أ .
(٣) في م ، س : (بن عمر) .
(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي صحابي جليل ، شهيد الخندق وما بعدها ، توفي سنة ٥٧٣ .
انظر : الإصابة ٢/٣٢٨ ، الاستيعاب ٢/٣٢٣ ، حلية الأولياء ١/٢٩٢ ، مغة المفردة ٥٦٣/١ ، وفيات الأعيان ٢٨/٣ .
(٥) (لذلك) زيادة من مختصر المزني .
(٦) في حاشية نسخة م ، س : (هذا عن أبي حنيفة غير ثابت بل هو قول محمد حاشية) قلت : وهذا صحيح فإن محمداً ألحق الغيل بالخنزير وقال بن جاسته .
والأصح عند الحنفية أنه كسائر الحيوانات عظمه طاهر .
انظر : المبسوط ١/٢٠٢ ، البحر الرائق ١/١٠٦ .
(٧) قال في الهداية : " والغيل ذوناب فيكره " قال العيني " المراد من الكراهة التحريم ، فأكله حرام " .
انظر : الهداية ٤/٦٨ ، البناية ٩/٦٩ .
(٨) المشهور من مذهب مالك أن الغيل مكروه الأكل ، وقيل بالجواز ، وقيل بالحرمه انظر : حاشية الخري ٣/٣١ ، قوانين الأحكام الشرعية ١٩٣ .
- والغيل عند الحنابلة محرم أكله .
انظر : شرح منتهى الإرادات ٣/٣٩٦ ، الروض المربع ٢/٣٥٦ .
(٩) (ثم) ساقطة من م ، س .
(١٠) في ح (هي) .

حديث أبي ثعلبة الخشني^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل [كل] (٢)
 ذي ناب من السباع ، وعن كل ذي مخلب من الطير . (٣) (٤)

(١) اختلف في اسمه فقليل جرثوم ، أو جرهم ، أو عمرو ، وكذا اختلف في اسم أبيه والخشني نسبة إلى قبيلة من قفاعة تدعى خشين ، من ففلاء الصحابة بايع بيعة الرضوان ، وشهد فتح خيبر ، وكان ذا جد واجتهاد في العبادة . توفي سنة ٧٥ هـ ، وقيل قبل ذلك بكثير .

انظر : أسد الغابة ٤٤/٥ ، الاستيعاب ٢٧/٤ ، الإصابة ٢٩/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٩/١٢ - ٥١ . خلاصة تهذيب التهذيب ٢٠٧/٣ ، الرياض المستطابة ٢٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٥٦٨/٢٦ ، شذرات الذهب ٨٢/١ ، الكاشف ٢٨١/٣ ، كنز العمال ٦١٥/١٣ ، العبر ٦٣/١ .

(٢) (كل) زيادة عند الستة في حديث أبي ثعلبة .

(٣) في أم ، س (الطيور) وما أثبتته موافق لرواية مسلم والأئمة الأربعة .

(٤) الشطر الأول من الحديث : أخرجه : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والبخاري ، ومسلم ، والدارمي ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن ماجه والنسائي . من أبي إدريس الخولاني من أبي ثعلبة الخشني .

انظر : الموطأ : كتاب الصيد - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع حرام ٤٩٦/٢ ، ترتيب مسند الشافعي ١٧٣/٢ ، مسند الإمام أحمد ١٩٤/٤ .

صحيح البخاري : كتاب الذبائح والصيد والتسمية على الصيد ١٢٤/٧ ، صحيح

مسلم : كتاب الصيد والذبائح - باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب

من الطير ١٥٣٣/٣ ، سنن أبي داود : كتاب الأطعمة - باب النهي عن أكـ

السباع ٣٥٥/٣ ، سنن الدارمي : كتاب الأضاحي - باب ما لا يؤكل من السباع ٨٥/٢

سنن ابن ماجه : كتاب الصيد - باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٠٧٧/٢ ، سنن

الترمذي : أبواب الصيد - باب في كراهية كل ذي ناب وذئ مخلب ١٩/٣ ، سنن

النسائي : كتاب الصيد - باب تحريم أكل السباع ٢٠١/٧ .

وما استدلل به الماوردي هو من رواية ابن عباس ، أخرجه مسلم وأبو داود ،

والدارمي وابن ماجه ، وأخرجه الترمذي من حديث جابر وقال : حديث جابر

حديث حسن غريب .

ولفظ مسلم : " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من

السباع وعن كل ذي مخلب من الطير "

انظر : صحيح مسلم : كتاب الصيد والذبائح - باب تحريم أكل كل ذي ناب

من السباع وكل ذي مخلب من الطير ١٥٣٤/٣ ،

سنن الدارمي : كتاب الأضاحي - باب ما لا يؤكل من السباع ٨٥/٢ ،

سنن أبي داود : كتاب الأطعمة - باب النهي عن أكل السباع ٣٥٥/٣ ،

سنن ابن ماجه : كتاب الصيد - باب أكل كل ذي ناب من السباع ١٠٧٧/٢ .

والفيل من أعظمها ناباً ، وبيعه إن كان^(١) منتفعاً به جائز ، وإن كان غير منتفع به باطل ؛ لأنه من أكل المال بالباطل .

فأما إذا مات أو ذكي فالحكم فيهما على سواء^(٢) ، وكلـه نجس^(٣) لا يظهر شيء منه إلا جلده بالدباغة .

وحكي عن طائفة أن جلده لا يظهر بالدباغة لشئته وأن الدباغة لا تصل إلى داخله^(٤) وهذا خطأ لما فيه من دفع العيان^(٥) من وصول الدباغة إليه ، وتأثيرها^(٦) فيه مع العموم المشتمل عليه .

فأما^(٧) عظمه ونابيه الذي هو العاج فنجس لا يظهر بحال .^(٨) وقال أبو حنيفة^(٩) : هو طاهر سواء مات أو ذكي ، بناءً على أصله في أن العظم لا تحلـه الحياة .

وقال مالك^(١٠) : إن ذكي كان عظمه^(١١) طاهراً ، لأنه مأكول عنده ، وإن مات كان نجساً ، لأن العظم تحلـه الحياة عنده .

(١) (كان) ساقطة من م' ، س .

(٢) في م' ، س : (فالحكم فيهما ورعهم سوى) .

(٣) في ج (كله) بدون واو .

(٤) في م' ، س : (إلى باطنه) .

(٥) دفع العيان : أي تكذيب الواقع المشاهد .

(٦) في أم' ، س : (فتأثيرها) .

(٧) في ج (وأما) .

(٨) كنجاسة غيره من العظام .

انظر : المجموع ٢٤٣/١ .

(٩) انظر : فتح باب العناية ١٢٩/١ - ١٣٠ ، مجمع الأنهر ٣٣/١ .

(١٠) المذكي وأجزاءه من كبد وعظم وغيرها طاهر عند المالكية إلا محرم الأكل فإن ذكاته لا تنفع فيه ، فعلى القول الذي يجيز أكل لحم الفيل يكون طاهراً وعلى القول الذي يحرمه يكون نجساً .

وقال ابن عبد البر : " وممن كره العاج وسائر عظام الميتة ، ولم يرخص في بيعها ولا الانتفاع بها طاووس وعمر بن عبد العزيز ومالك " .

انظر : شرح الخري ٨٣/١ ، التمهيد ٥٢/٩ .

(١١) في ج (لحمه) .

وكلا^(١) المذهبيين فاسد ، وما مهدنا من الأصول كاف .

فإذا ثبت أنه نجس فلا يظهر بحال

وقال إبراهيم النخعي^(٢) : طهارة العاج خرطه ، فإذا خرط صار طاهراً^(٣)

واستدل بأنه كان^(٤) في جهاز فاطمة^(٥) عليها السلام سواران من عاج^(٦) .

وهذا غلط ؛ لأن جملة^(٧) العين نجسة ، والعين^(٨) النجسة لا تظهر بذهاب بعضها ،

وليس في الخرط أكثر من ذهاب^(٩) بعض الجملة وبقاء بعضها .

وما روي أنه كان في جهاز فاطمة عليها السلام^(١٠) سواران من عاج^(١١) فـ

(١) في ح (وكلي)

(٢) في س (النخعي) وفي م' غير منقوطة (السحى) .

(٣) انظر : حلية العلماء ٩٩/١ .

(٤) (كان) ساقطة من م' ، س .

(٥) فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم وهي أصغر بناته ، وأحب الناس إليه

زوجها من علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهي أم الحسن والحسين ، توفيت

بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بستة أشهر وقيل بثلاثة أشهر .

انظر : أسد الغابة ٢٢٠/٦ ، الجوهرة ٦١/١ ، سمط النجوم العوالي ٤٢٤/١ .

(٦) روى أحمد وأبو داود عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " يا ثوبان اشتر لفاطمة قلادة من

عصب وسوارين من عاج " .

وهذا جزء من حديث طويل ، وليس فيه أنه كان في جهاز فاطمة .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٧٥/٥ ، سنن أبي داود : كتاب الترجل - بسباب

ما جاء في الانتفاع بالعاج ٨٧/٤ .

(٧) في م' (حمله) .

(٨) في ح (فالعين) .

(٩) بعضها وليس في الخرط أكثر من ذهاب (ساقطة من م' ، س .

في ح : (في إذهاب) .

(١٠) (عليها السلام) ساقطة من أ .

(١١) (سواران من عاج) ساقطة من ح .

- قيل أنه كان من ذبل وهو عظم (١) سمكة في البحر ، سمي عاجاً لبياضه .
- فأما استدلال الشافعي بكراهة ابن (٢) عمر فهي كراهة تحريم (٣) : لأن [عبد الله] (٤) بن دينار (٥) روى عنه (٦) أنه كرهه لأنه ميتة . (٧)
- وإنما خص الشافعي عظم الغيل بالذكر ، وإن كان داخلاً في عموم ما بينه من أعظم (٨) مالا يؤكل لحمه للخلاف فيه ، وكثرة الاستعمال له .
- فعلى هذا لو اتخذ (٩) رجل إناء من عاج واستعمله في الذائبات صار نجساً إلا أن يكون قلتيْن من ماء .

-
- (١) في ١ (وقيل من ذبل عظم سمكة) ، وفي ح : (وقيل من ذبل عظم سمك) والذبل : ظهر السلحفاة ، وقيل الذبل عظام دابة من دواب البحر تتخذ النساء منه أسورة .
- انظر : ذبل - لسان العرب ٢٥٦/١ .
- (٢) في م ، ح ، س (بن عمر) .
- (٣) قال النووي : " والسلف يطلقون الكراهة ويريدون بها التحريم " .
- انظر : المجموع ٢٣٨/١ .
- (٤) في م ، ح ، س : (عمر بن دينار) في ١ : (عمرو بن دينار) وهو خطأ .
- (٥) عبد الله بن دينار ، مولى ابن عمر ، أبو عبد الرحمن المدني ، ثقة كثير الحديث ، من متقني أهل المدينة وقراهم .
- مات سنة ١٢٧ هـ .
- انظر : تقريب التهذيب ٤١٣/١ ، الجمع بين رجال الصحيحين ٢٥٠/١ ، تاريخ ابن شاهين ١٨٣ ، تاريخ الثقات ٢٥٤ ، ذكر أسماء التابعين ١٨٩/١ ، مشاهير علماء الأمصار ٧٩ .
- (٦) (عنه) ساقطة من م ، س .
- (٧) قال في الأم : روى عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يكره أن يدهن في مدهن من عظام الغيل لأنه ميتة .
- انظر : الأم ٩/١ .
- (٨) في م ، س : (عظم) .
- (٩) في أم ، س : (لو أخذ) .

- ولو استعمله (١) في يابس كرهناه ، وإن كان جائزاً .
ولو اتخذ مشطاً من عاج لتفريح (٢) شعره كرهناه .
وإن (٣) استعمله ، وكان المشط أو (٤) الشعر ندياً فقد (٥) نجس ، ووجب غسل
شعره ، وإن كان يابساً جاز . (٦)

-
- (١) في م ، س : (وإن استعمله) .
(٢) في م ، س : (ولو اتخذ مشطاً من عاج ثم شرح به شعره) .
(٣) في ح : (فإن) .
(٤) في ح : (وكان المشط والشعر) .
(٥) (فقد) ساقطة من ح .
(٦) قال الروياني : ولو اتخذ من العاج مشطاً لايحوز أن يمشط به ، إذا كان
أحدهما رطباً ، فإن كان المشط والشعر يابسين قال في البويطي : يكره
الانتفاع بالميتة في شيء تمسه يده ، وإن كانت يابسة فلا تنجسه .
انظر : البحر ل ٢٩ ١ .

٤ - مسأله

قال الشافعي رحمه الله (١): فأما جلد كل ذكي يؤكل لحمه ، فلا بأس بالوفوء فيه وإن لم يدبغ (٢).

وهذا صحيح : كل مأكول اللحم إذا ذكي فجلده طاهر ، واستعماله قبل الدباغة في الذائب واليابس جائز ، وكذا (٣) الملاء عليه ، وفيه مالم ينجس بفرث (٤) ولادم ، وليس يدبغ لنجاسته ، ولكن لاستحكامه ، وبقائه وتنشيف (٥) فضوله التي تسرع في فساده ، ولأن تطيب النفس باستعماله لطيب رائحته .

-
- (١) في أ (رحمه الله) ساقطة ، وفي ح : (وفي الله عنه) .
(٢) انظر : مختصر المزني ١ .
(٣) في م ، س : (وكذلك) .
(٤) الفرث : السرجين مادام في الكرش .
انظر - فرث - لسان العرب ١٧٦/٢ ، مختار الصحاح ٤٩٥ .
(٥) في ح (ونشف) .

٥ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله : (١) ولا أكره من (٢) الآنية إلا الذهب والفضة
لقول النبي (٣) صلى الله عليه وسلم " الذي يشرب في آنية الفضة (٤) إنما (٥) يجر جر (٦)

(١) في ج : (رضي الله عنه) ، في أ (رحمه الله) ساقطة .

(٢) في ج : (ولا أكره في الآنية) .

المذهب الصحيح المشهور والذي قطع به جمهور الشافعية أن استعمال الإناء
من الذهب والفضة حرام ، وذكر الشيرازي ، والقاضي حسين ، والمتولي
والبغوي قولاً قديماً أنه يكره كراهة تنزيه لا تحريم . وقال البغوي والمتولي
والأصح أنه يحرم .

انظر : المذهب ١٨/١ ، تنمة الإبانة ل ٢٥ أ ، التهذيب ل ١٣ أ ، البحر ٢٩٩ ب
المجموع ٢٤٩/١ . نهاية المطلب ل ٢٠ أ .

(٣) في ج : (لقوله صلى الله عليه وسلم) في س : (لقول النبي عليه السلام) .

(٤) في ج : (في آنية الذهب والفضة) .

(٥) في ج : (وإنما) .

(٦) الجرجرة : الموت ، وقد اتفق العلماء من أهل الحديث واللغة والغريب وغيرهم
على كسر الجيم الثانية من يجر جر .

واختلفوا في راء النار ، فنقلوا فيها النصب والرفع ، والنصب هو الصحيح
المشهور الذي جزم به الأزهري وآخرون من المحققين .

قال ابن الأثير : قال الزمخشري يروى برفع النار ، والأكثر النصب ، قال
وهذا الكلام مجاز ، لأن نار جهنم على الحقيقة لا تجر جر في جوفة .

والجرجرة : موت البعير عند الفجر ، ولكنه جعل موت جرع الإنسان للماء في
هذه الأواني المخصوصة لوقوع النهي عنها ، واستحقاق العقاب على استعمالها
كجرجرة نار جهنم في بطنه من طريق المجاز ، هذا وجه رفع النار ، ويكون
قد ذكر يجر جر بالياء للفعل بينه وبين النار .

وأما على النصب فالشارب هو الفاعل والنار مفعوله ، وجر جر فلان الماء
إذا جرعه جرماً متواتراً له موت ، فالمعنى كأنما يجرع نار جهنم .

انظر - جر - الصحاح ٦١٢/٢ ، لسان العرب ١٣١/٤ ، الفائق ٢٠٢/١ ، النهاية

٢٥٥/١ ، صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٦٣٤/٣ .

في جوفه نار جهنم " (١)

وهذا كما قال : الأواني ضربان :

أحدهما : ماكان من جنس الأثمان .

والثاني : ماكان من غير جنس الأثمان .

فأما ماكان من جنس الأثمان فأواني الذهب والفضة . (٢)

(١) هذا الحديث صحيح ورد من حديث أم سلمة وعائشة وعبد الله بن عباس ،
وعبد الله بن عمرو وحديث أم سلمة أخرجه مالك عن نافع ، عن زيد بن عبد الله
ابن عمر بن الخطاب ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن
أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال : "الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في بطنه نار جهنم "

وأخرجه من هذا الطريق الشافعي والبخاري ومسلم .

وأخرجه الدارمي وأحمد وابن ماجه من طرق أخرى عن نافع به

وأخرجه مسلم من طريق علي بن مسهر عن عبيد الله عن نافع ... بلفظ
" إن الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب " وليس في حديث

أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا حديث ابن مسهر .

وأما حديث عائشة فأخرجه أحمد وابن ماجه من طريق سعد بن إبراهيم عن
نافع عن امرأة ابن عمر عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل
حديث أم سلمة .

وفي مصباح الزجاجة : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

أما حديث ابن عمر ، وابن عباس ، فراجعه في إرواء الغليل .

انظر : الموطأ : كتاب مكة النبي صلى الله عليه وسلم - باب النهي عن
الشراب في آنية الفضة والنفخ في الشراب ٩٢٤/٢ ترتيب مسند الشافعي ٢٧/١

صحيح البخاري : كتاب الأشربة - باب آنية الفضة ١٤٦/٧ .

صحيح مسلم : كتاب اللباس والزينة - باب تحريم استعمال أواني الذهب
والفضة على الرجال والنساء ١٦٣٤/٣ ، مسند الإمام أحمد ٣٠١/٦ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ،

٣٠٦ ، ٩٨ . سنن الدارمي : كتاب الأشربة - باب الأشربة -
باب الشرب في المفضي ١٢١/٢ - سنن

ابن ماجه : كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الفضة ١١٣٠/٢ ، مصباح

الزجاجة ٤٤/٤ ، إرواء الغليل ٦٩/١ - ٧٠ .

(٢) في أ، ح : (فأواني الفضة والذهب) .

واستعمالها حرام في الأكل والشرب وغيره من صنوف الاستعمال . (١) (٢)

وقال داود بن علي (٣) : إنما يحرم استعمالها في الشرب وحده دون الأكل وغيره (٤)
استدلالاً بحدسيات أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " الذي
يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم " (٥)
فلما خص الشرب بالذكر دل على اختصاصه بالتحريم .

-
- (١) (من صنوف الاستعمال) ساقطة من م ، ص .
(٢) أي لا يقتصر التحريم فقط على الأكل والشرب ، وإنما يشمل الوضوء ، والغسل
والبول في الإناء ، والأكل بملعقة الفضة والتجمر بمجرة فضة وغير
ذلك من صنوف الاستعمال .
ويستوي في ذلك الرجال والنساء ، ولكن يجوز للنساء التحلي بالذهب
والفضة تزينا .
انظر : فتح العزيز ٣٠٢/١ ، المجموع ٢٥٠/١ ، منهاج الطالبين ٣ ، منهج
الطلاب ٣ ، نهاية المحتاج ٨٩/١ ، شرح المحلى على المنهاج ٢٨/١ ،
المنهاج القويم ٣٢/١ .
والقول بالتحريم هو الصحيح المشهور في المذهب ، وبه قطع الجمهور .
والقول الثاني : وهو القول القديم أنه يكره كراهة تنزيه ولا يحرم ،
ومن أثبت هذا القول اعترف بضعفه في النقل والدليل .
انظر : المهذب ١٨/١ ، حلية العلماء ١٠١/١ ، الوسيط ٣٥٦/١ ، المجموع
٢٤٩/١ .
(٣) نقله عنه بعض الشافعية ، وذكر ابن حزم أنه لا يجوز الوضوء ولا الغسل
ولا الأكل من أواني الذهب والفضة ، ولعل داود قد رجع عن قوله ، ولذا لم
يذكره ابن حزم ، أو لعله اقتصر في المسألة على رأيه فقط .
انظر : الوسيط ٣٥٧/١ ، حلية العلماء ١٠١/١ ، المجموع ٢٤٩/١ ، رحمة الأمة
٦ ، نيل الأوطار ٨١/١ ، المحلى ٢١٨/١ .
(٤) (وقال داود بن علي : إنما يحرم استعمالها في الشرب وحده دون الأكل وغيره)
ساقطة من أصل س ، ومصححة في الحاشية .
(٥) (إنما يجرجر في جوفه نار جهنم) ساقطة من ح ، والحديث سبق تخريجه ص ٢٦٧ .

وبما روى مجاهد (١) من عبد الرحمن بن (٢) أبي ليلى أن حذيفة بن اليمان (٣) استسقى من دهقان (٤) بالمداثن (٥) ماء فسقاه في إناء من فقه فحذفه (٦) ثم اعتذر (٧) إلى القوم فقال : إني كنت نهيتهم أن يشربوا في إناء ، إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا خطيباً فقال : " لا تشربوا في أنية الذهب والفضة ولا تلبسوا الديباج (٨) ، والحرير ، فإنها لهم في الدنيا ولكم

-
- (١) في م' : (وبما روي عن مجاهد) .
 (٢) في ج : (عبد الرحمن ابن أبي ليلى) .
 (٣) حذيفة بن اليمان ، وهو حذيفة بن حسيل ويقال حمل ، أبو عبد الله العباسي ، حليف بني عبد الأشهل ، صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد أحداً هو وأبوه ، وقتل أبوه يومئذ ، قتله المسلمون خطأ كان أميراً على المدائن ، استعمله عمر .
 مات بعد قتل عثمان بأربعين يوماً ، سنة ٣٦ هـ ، ويقال سنة ٣٣ هـ .
 انظر : تهذيب الكمال ٤٩٥/٥ ، تاريخ ابن معين ١٠٤/٢ ، التاريخ الكبير ٩٥/٣ ، حلية الأولياء ٢٧٠/١-٢٨٣ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٢٠١/١ ، تهذيب التهذيب ٢١٩/٢ ، تهذيب ابن عساكر ٩٦/٤ ، سير أعلام النبلاء ٣١١/٢ ، طبقات خليفة ١٣٠٠، ٤٨ ، مشاهير علماء الأمصار ٤٣ ، طبقات ابن سعد ١٥/٦ ، ٣١٧/٧ ، الوافي بالوفيات ٢٢٧/١١ ، الاستيعاب ٢٧٦٨ ، أسد الغابة ٤٦٨/١ ، العبر ٢٧/١ ، الإصابة ٣١٦/١ ، ثمرات الذهب ٣٢/١ ، ٤٤٠ .
 (٤) الدهقان : بكسر الدال ، وضمها هو زعيم القوم وكبير القرية بالفارسية وتطلق أيضا على التاجر ، وعلى من له مال وعقار .
 انظر - دهق - لسان العرب ١٠٧/١٠ ، المصباح المنير ٢١٦/١ .
 (٥) المدائن : مدينة عظيمة على دجلة بينها وبين بغداد سبعة ، وقيل ستة فراسخ ، وكانت مسكن ملوك الفرس ، وبها إيوان كسرى المشهور ، وكان فتحها على يد سعد بن أبي وقاص في خلافة عمر رضي الله عنه .
 انظر معجم البلدان ٧٤/٥ ، عمدة القاري ٢٠١/١١ ، فتح الباري ٨٢/١٠ .
 (٦) في أ (فحذبه) .
 (٧) في ج (ثم ارتد) .
 (٨) الديباج ضرب من الثياب مشتق من الدبج وهو النقش والتزيين وهي الثياب المتخذة من الأبريسم .
 انظر : - دبج - لسان العرب ٢٦٢/٢ .

في الآخرة " (١).

ودليلنا رواية ابن سيرين (٢) عن أنس بن مالك "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة " (٣) وهذا نص .
لأنه نهى (٤) عن الأكل وداود يجيزه .

(١) أخرجه أحمد ، والبخاري ومسلم والدارمي وابن ماجه عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولفظ " لاتشربوا في آنية الذهب والفضة " للبخاري .

وأخرجه البخاري ومسلم وأبو داود ، والترمذي وأحمد عن طريق الحكم عن عبد الرحمن . وقال الترمذي حديث صحيح حسن .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢/٢٩٧ ، ٤٠٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٤٠٠ ، صحيح البخاري : كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الذهب ٧/١٤٦ ، صحيح مسلم : كتاب اللباس والزينة - باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ٣/١٦٣٧ ، سنن الدارمي : كتاب الأشربة -

باب الشرب في المفضي ٢/١٢١ ، سنن ابن ماجه كتاب الأشربة - باب الشرب في آنية الفضة ٢/١١٣٠ ، سنن أبي داود : كتاب الأشربة باب في الشرب في آنية الذهب والفضة ٣/٢٣٧ ، سنن الترمذي : أبواب الأشربة - باب ما جاء في كراهية الشرب في آنية الذهب والفضة ٣/١٩٩ .

(٢) أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري الأنسي البصري ، مولى أنس بن مالك ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، سمع أبا هريرة ، وابن عباس ، وابن عمر وجماعة روي عنه قتادة وأيوب وجماعة ، وكان فقيهاً عالماً أديباً مدوناً .

توفي سنة ١٢٠ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٩/٢٦٧ ، تهذيب التهذيب ٩/٢١٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٨٢ ، تاريخ بغداد ٥/٣٣١ ، حلية الأولياء ٢/٢٦٣ ، الزهد ٣٠٦ ، طبقات ابن سعد ٧/١٩٣ ، العبر ١/١٣٥ ، المعارف ٤٤٢ ، النجوم الزاهرة ١/٢٦٨ ، وفيات الأعيان ٤/١٨١ .

(٣) ذكره السيوطي في الجامع المغير وعزاه إلى النسائي عن أنس ، وكذا ذكره الألباني في صحيح الجامع المغير ، وقال صحيح .

انظر : الجامع المغير مع فيض القدير ٦/٣٠٣ ، صحيح الجامع المغير ٦/٥٠ .

(٤) في (أ) (نها) .

ولأن الشرب فيه أَمون استعمالاً من الاغتسال منه ، فلما كان الشرب محرماً
كان (١) ماسواً أولى بالتحريم :

ولأن (٢) تحريم الشرب (٣) فيه لأحد معنيين : (٤)

إما لعافيه (٥) من الخيلاء والكبر المقتضي (٦) إلى البغضاء والمقت .

وإما (٧) لما (٨) فيه من انكسار قلوب الفقراء المقتضي (٩) إلى التحاسد والتقاطع
ووجود كل واحد من المعنيين فيما سوى الشرب من الاستعمال (١٠) أكثر من
وجوده في الشرب ، فكان (١١) بالتحريم أحق .

وأما نهي عن الشرب ينه (١٢) به على غيره من الاستعمال كما نهى عن الفحشاء
ينهى به على الذم . (١٣)

وأما قوله " فإنما يجرجر في جوفه نار جهنم " .

فالجرجره التصويت .

قال الشاعر :

جَرَجَرُ لَمَّا مَقَّهَ الْكَلُوبُ (١٤)

يعني مَوَّت . (١٥)

(١) في م : (وكان ماسواً) .

(٢) في ح : (لأن) .

(٣) في م : (السرب) .

(٤) في م : (معتسر) .

(٥) في م ، س : (اما الماء فيه) وفي ح (اما فيه) .

(٦) في ح : (المقتضي) .

(٧) (وأما) ساقطة من م ، س .

(٨) (لما) ساقطة من ح .

(٩) في ح (المقتضي) .

(١٠) (الاستعمال) مكررة في ح .

(١١) في م : (وكان) .

(١٢) في أ : (تنبيه) ، وفي ح : (تنبيه على غيره) .

(١٣) في أ : (تنبيه به على المذهب) ، وفي ح : (لينبه على المذهب)

(١٤) لم أقف عليه .

(١٥) (جرجر لما عضه الكلوب ، يعني موت) ساقطة من م ، س .

وقال الآخر: (١)

وَهُوَ إِذَا جَزَجَ بَعْدَ [الْهَبِّ] (٢)

جَزَجَ فِي حَجْرَةٍ [كَالْحَبِّ] (٣) (٤)

وقوله: "نارجهنم" يعني (٥) سيصير يوم القيامة ناراً، فعبر عن الحال بالمال كما قال تعالى: (٦)

" إِنْ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا " (٨) (٩)

يعني أنه (١٠) يصير يوم القيامة ناراً. (١١)

(١) في ج: (وقال آخر).

هو الأغلب العجلي، وهو أحد المعمرين ممر في الجاهلية ممرًا طويلاً، وأدرك الإسلام فأسلم، وحسن إسلامه، وهاجر واستشهد في موقعة نهاوند سنة ١٩ هـ، وقيل سنة ٢٠ هـ.

أنظر: الأغاني ٢٩/٢١، خزائن الأدب " محققه " ٣٣٢/١، شخصيات كتاب الأغاني ١٠٧، ١٠٨، شعراء أمويون ١٢٥-١٤٥، الشعر والشعراء ٦١٧، طبقات الشعراء ١٥٢، المؤلف والمختلف ٢٢.

(٢) في م، أ، س: (العَب)، في ج (التعب) والصحيح ما ذكرناه. والهب: يقال هبت الركاب: أي قامت الإبل للسير، وهب البعير أي نشط، وهبّ الفعل من الإبل وغيرها يَهْبُّ هَبَابًا وَهَبًا وَاقْتَبَّ أَرَادَ التَّفَاد. انظر - هب - لسان العرب ٧٧٨/١.

(٣) في أ، م، س: (كالحب) والصحيح ما أشتناه. والحَبُّ: الحجرة الضخمة.

انظر - هب - لسان العرب ٢٩٥/١.

(٤) والبيت قاله الأغلب يصف فحلاً، وقال الصاغاني: ليس الرجز للأغلب وإنما هو لذكّين.

انظر: - جر - الصحاح ٦١٢/٢، لسان العرب ١٣١/٤، تاج العروس ٩٥/٣، التكملة والذيل والملة ٤٤٧/٢، معجم مقاييس اللغة ٤١٣/١، شعراء أمويون ١٥٠.

(٥) في م (وقوله نارجهنم، فالجرجرة يعني).

(٦) (تعالى) ساقطة من أ.

(٧) (إن) ساقطة من أ، م.

(٨) (وسيملون سعيراً) ساقطة من أ، م، س.

(٩) سورة النساء، آية (١٠).

(١٠) (أنه) ساقطة من أ، م.

(١١) قال السدي: إذا أكل الرجل مال اليتيم ظلماً يبعث يوم القيامة، ولهيب النار يخرج من فيه ومسامعه وأذنيه وعينه يعرف كل من رآه أنه أكل مال اليتيم.

انظر: تفسير الفخر الرازي ١٥١/٣.

فصل (١)

فإذا ثبت تحريم استعمالها فأكل فيها (٢) أو (٣) توفراً (٤) منها ، كان الطعام حلالاً والوضوء جائزاً ، وإنما يكون بالاستعمال (٥) عاصياً (٦) ، وإنما كان كذلك لأن النهي عنه لمعنى في الإناء ، لا لمعنى في الماء والطعام بخلاف الماء النجس الذي يختص النهي عنه لمعنى فيه لافي غيره .

والأصول مقررة (٧) على الفرق بين ورود النهي عن الشيء لمعنى فيه فيقتضي فساد المنهي عنه وبين وروده لمعنى في غيره ، فلا يقتضي فساد المنهي (٨) عنه كالنهي عن الصلاة في بقعة نجسة ، لما اختص لمعنى (٩) في البقعة بطلت . وفي الدار المغصوبة ، لما اختص لمعنى في (١٠) المالك لم تبطل (١١) .

(١) (فعل) ساقطة من م ، س .

(٢) في ح (فأكل منها) .

(٣) (أو) ساقطة من م .

(٤) في س : (وتوفى) .

(٥) في ح : (وإنما يكون باستعماله) .

(٦) وقد نص الإمام الشافعي على ذلك في الأم ، واتفق عليه الشافعية .

انظر : الأم ١٠/١ ، المذهب ١٨/١ ، المجموع ٢٥١/١ .

(٧) في أ، ح : (والأصول مقدرة) .

(٨) في م : (المناهي) .

(٩) في ح (بمعنى) .

(١٠) في ح : (بمعنى في صفة المالك) .

(١١) فالنهي عن الشيء لذاته أو لوصف ملازم له يقتضي فساد ، والنهي عنه لوصف خارج عنه لا يقتضي فساد عند الجمهور .

والنهي عن الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة لمعنى فيهما ، فيقتضي الفساد كالنهي عن الصلاة في بقعة نجسة ، وفي الأرض المغصوبة النهي لمعنى خارج وهو أن الغاصب وضع يده عليها ظلماً وعدواناً ، أما البقعة نفسها فلا مانع ولا عيب فيها ، وهي مسألة خلافية أصولاً ، وغرواً ، وفيها روايتان عن الإمام أحمد .

انظر : كشف الأسرار شرح النسفي على المنار ١٥٠/١ ، روضة الناظر ٢٤ .

والأولى لمن أراد أن يتوقى ^(١) المعصية ويأكل ^(٢) ما في أواني الذهب والفضة أن يخرج الطعام والشراب منها ^(٣)، ثم يأكله إن شاء ، ولا يعمى ^(٤) به .
كما حكى أن فرقد [السبخى] ^(٥)، والحن البصري حضرا وليمة بالبصرة ^(٦) فقدم إليهما طعاماً في إناء من فضة ، فقبض فرقد يده عن الأكل منه فأخذ الحسن الإناء وأكبه على الخوان ^(٧)، وقال كل الآن إن شئت ^(٨).

(١) في م' ، س : (يتوقى) .

(٢) في أ ، م' ، س : (يأكل) .

(٣) في ح ، (منهما) .

(٤) في أ : (ولا فلا يعمى) .

(٥) في ح : (السبخى) ، وفي أ (السبخي) ، وفي م' ، س غير منقوطة (السبحي) وهو فرقد بن يعقوب السبخي ، نسبة إلى السبخة مكان بالبصرة ، وقيل بالكوفة صالح ، زاهد ، روى عن أنس وجمع ، وروى عنه الحمادان ، وهمام . فعلموه ، لكن قال عثمان الدارمي عن يحيى ثقة ، كان فيه غفلة وردا فحفظ مات سنة ١٣١ هـ .

انظر : تاريخ ابن معين ٤٧٣/٢ ، تاريخ الدارمي ١٩٠ ، تهذيب التهذيب ٢٦٣/٨ تقريب التهذيب ١٠٨/٢ ، صفة المفضوة ٢٧١/٣ ، الكاشف ٢٢٦/٢ ، الكامل لابن عدي ٢٠٥٣/٦ ، ميزان الاعتدال ٣٤٥/٣ ، المجروحين ٢٠٤/١ .

(٦) البصرة : بالعراق ، والبصرة هي الحجارة الرخوة تفرب إلى البياض . وقال أبو بكر : سميت البصرة ؛ لأن أرضها التي بين العقيق وأعلى المريد حجارة رخوة .

انظر : معجم ما استعجم ٢٥٤/١ .

(٧) الخَوَانُ : والخَوَانُ : الذي يؤكل عليه .

انظر : - خون - لسان العرب ١٤٦/١٣ .

في أ (على الخبز) وفي حاشية أ (الخوان) ، وفي هامش ح (الخبز) .

(٨) انظر القصة : البحر ل ٣٠ أ .

في نسخة أ بعد قوله " إن شئت " في أسفل الصفحة : يتلوه في الذي تليه ، وأمسأ اتخاذ الأواني ، وفي الحاشية : كمل الجزء الأول والحمد لله كثيراً .

فأما (١) اتخاذ أواني الذهب والفضة (٢) للادخار والزينة دون الاستعمال
ففيه وجهان : (٣)

أحدهما : يجوز لاختصاص الاستعمال بالتحريم .
والثاني : لا يجوز (٤) ، لأن ادخالها (٥) دأع (٦) إلى استعمالها ، وما دعى (٧)
إلى الحرام كان حراماً ، كما مساك الخمر ، لما كان داعياً إلى تناولها (٨) كان
الإمساك حراماً .

(١) في نسخة أ قبل قوله فأما : بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على
سيدنا محمد وآله .

(٢) في م (اتخاذ أواني الفضة والذهب) .

(٣) حكى الماوردي الخلاص وجهين وكذا الشيرازي في المذهب والتنبيه والقاضي
أبو الطيب ، والفزالي وكثيرون .

وحكاة البغوثولين منهم الشيخ أبو حامد ، والشاشي والبندنجي والشيخ
نصر المقدسي ، وحكى في البحر الأمرين فقال : فيه قولان وقيل وجهان .
انظر : المذهب ١٨/١ ، التنبيه ١١/١ ، الوجيز ١١/١ ، فتح العزيز ٣٠٢/١
حلية العلماء ١٠١/١ ، روضة الطالبين ٤٤/١ ، المجموع ٢٥٢/١ ، منهاج
الطالبين ٣ ، كفاية النبيه ل ٢٠ ب . المطلب العالي ل ١٥٩ أ ، التهذيب
ل ١٣ أ .

(٤) وهو الصحيح من المذهب ، وقطع به بعضهم .

انظر : البحر ل ٣٠ أ ، الغاية القموى ٢٠١/١ ، فتح العزيز ٣٠٢/١ .
مختصر بافضل ٣٣/١ .

(٥) في ح : (لأن اتخاذها) .

(٦) في م ، ح ، س (دأعي) .

(٧) في أ ، م ، س : (دأع) .

(٨) في ح : (إلى تناولها) .

فصل

وأما ضرب الشاني من الأواني فهو (١) ماسوى أواني (٢) الذهب والفضة
فضربان :

أحدهما : مالم يكن فاخراً ولا ثميناً كالمفر (٣) والنحاس (٤) ، والرصاص (٥)
والخشب والحجر ، فاستعمالها جائز إذا كانت طاهرة . (٦)
وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم توفى (٧) في تور (٨) من مفر (٩) (١٠) .

- (١) في ج : (وهو) .
(٢) في أ : (الأواني) .
(٣) المفر : النحاس الجيد ، قيل سمي بذلك لأنه يشبه الذهب ويسمي أيضاً
(الشبه) .
انظر : - مفر - لسان العرب ٤٦١/٤ .
(٤) النحاس : قرب من المفر ، والآنية شديد الحمرة .
انظر - نحس - لسان العرب ٢٢٢/٦ .
(٥) الرصاص والرصاص : معروف من المعدنيات .
انظر : - رصص - لسان العرب ٤١/٧ .
(٦) انظر : الأم ١٠/١ ، البحر ل ٣٠ ب ، نهاية المحتاج ٨٨/١ .
(٧) في م : (وقد روي عن النبي عليه السلام أنه توفى) .
(٨) التور : إناء معروف تذكره العرب تشرب فيه وهو إناء من مفر أو حجارة
كالإجانة وقد يتوفى فيه .
وقال ابن حجر : البتور شبه الطست ، وقيل هو الطست .
انظر : - تور - الصحاح ٦٠٢/٢ ، لسان العرب ٩٦/٤ ، فتح الباري ٢٦٢/١ .
(٩) في أ : (توفى في مفر) .
(١٠) أخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجة والبيهقي عن عمرو بن يحيى عن
أبيه عن عبد الله بن زيد قال : جاءنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأخرجنا له ماء في تور من مفر فتوفى " اللفظ لأبي داود .
وزاد البخاري والبيهقي " فتوفى فغسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ،
ومسح برأسه فأقبل به وأدير وغسل رجليه .
انظر : صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب الغسل والوضوء في المخفض
والقدح .. ٦١/١ . سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب
الطهارة - باب الوضوء في آنية المفسر ٢٥/١ .
سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب الوضوء بالمفر ١٥٩/١ ،
السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهر في سائر الأواني من الحجارة
والزجاج والمفر ٣٠/١ .

والضرب الثاني : أن يكون فاخراً شميناً فذلك ضربان :
أحدهما : أن تكون كثرة^(١) ثمنه لحسن صنعة لالنفاسة^(٢) جوهرة كاواني الزجاج
المحكم ، والبلور^(٣) المخروط لاستعمالها خلال^(٤) : لأن مافيه من المنعشة
الحسنة^(٥) ليس بمحرم ، وهو قبل الصنعة ليس بمحرم^(٦) .
والضرب الثاني : أن [تكون] كثرة ثمنه لنفاضة جوهرة كالعقيق^(٨) والفيروز
والياقوت والزبرجد^(٩) ففيها قولان : (١٠)

-
- (١) في ح (أن يكون كثيرة ثمنه) .
(٢) في أ ، م ، س : (ولنفاضة) .
(٣) البلور : حجر معروف ، وأحسنه ما يجلب من جزائر الزنج .
وفيه لغتان : كسر الباء مع فتح اللام مثل سنور ، وفتح الباء مع ضم اللام
وهي مشددة فيهما مثل تنور .
انظر: - بلر - المصباح المنير ٦٧/١
(٤) يجري جمهور الشافعية في البلور قولين ، لأنهم يعتبرونه من الجواهر النفيسة
وخالطهم الماوردي فقطع بجوازه .
انظر : التهذيب ل ١٣ أ ، البحر ل ٢٠ ب ، روضة الطالبين ٤٤/١ ، المجموع
٢٥٣/١ ، نهاية المحتاج ٩٢/١ .
(٥) (الحسنة) ساقطة من م ، س .
(٦) في ح (غير محرم) .
(٧) في س : (يكون) ، في أ ، م ، ح غير منقوطة (يكون) .
(٨) العقيق : خرز أحمر يتخذ منه الفصوص ، الواحدة عقيقة .
انظر - عقق - لسان العرب ٢٦٠/١٠ .
(٩) الزبرجد : هو الزمرد .
انظر - زبد - لسان العرب ١٩٤/٣ ، تهذيب اللغة ٢٦٠/١١ .
(١٠) أثبت الجمهور الخلاف قولين ، وأثبتت طائفة منهم القاضي حسين والصيمري
والغزالي والبيضاوي الخلاف وجهين .
انظر : التهذيب ل ١٣ أ ، الوسيط ٣٥٨/١ ، الغاية القصوى ١٧٤/١ ، ٢٠١ ،
المطلب العالي ل ١٦٠ ب ، تتمة الإبانة ل ٢٥ ب . نهاية المطلب ل ٢٠ أ .
وهذان القولان بناء على أن تحريم إنشاء الذهب ، والغضة لعينهما أولمعنى
فيهما ذكره البغوي في التهذيب .

أحدهما (١) : أن (٢) استعمالها حرام ؛ لأن المباهاة (٣) بها أعظم ، والمفاخرة في استعمالها (٤) أكثر .

والقول الثاني (٥) : أن استعمالها خلال لاختصاص خواص الناس بمعرفتها وجهل أكثر العوام بها ، والذهب والفضة يعرف قدرهما الخاصة والعامة .

ويتفرع على هذين القولين استعمال (٦) الألوان المتخذة من الطيب الرفيع (٧) كالعود المرتفع (٨) ، والكافور (٩) ، المصاعد (١٠) ، والمعجون من المسك (١١) والعنبر . (١٢)

-
- (١) في أ : (أحدها) .
 (٢) (أن) ساقطة من ح .
 (٣) في ح : (المباهاة) .
 (٤) في م : (في استعمالها) .
 (٥) وهو الصحيح من المذهب .
 انظر : التهذيب ل ١٣ ١ ، التنبيه ١١ ، روضة الطالبين ٤٤/١ ، المجموع ٢٥٢/١ . كفاية الأخيار ١٠/١ ، منهاج الطالبين ٣ .
 (٦) (استعمال) ساقطة من م ، س .
 (٧) أي الذي قيمته مرتفعة .
 (٨) (كالعود المرتفع) ساقطة من أ ، وفي م ، س (كالكافور المرتفع) .
 (٩) في أ (كالكافور) .
 الكافور : أخلط تجمع من الطيب تركب من كافور الطلع .
 وقال الليث : الكافور نبات له نور أبيض كنور الأقحوان .
 انظر : - كفر - لسان العرب ١٤٩/٥ .
 (١٠) (المصاعد) ساقطة من ح .
 (١١) المسك : ضرب من الطيب ، وكانت العرب تسميه المشموم .
 انظر : - مسك - مختار الصحاح ٦٢٥ .
 (١٢) العنبر : من الطيب معروف ، وإنما سمي بذلك لأنه يتخذ من جلد سمكة بحرية . يقال لها العنبر .
 انظر - عنبر - الصحاح ٧٥٩/٢ ، لسان العرب ٦١٠/٤ .

فيخرج (١) على وجهين (٢) :

- أحدهما : يحرم استعمالها لحمول (٣) المباهاة والمفاخرة بها .
- والثاني : لا يحرم استعمالهما لانصراف عوام الناس عنها (٥)
- فأما غير المرتفع كالمنديل والمسك فاستعمالهما (٤) جائز .

-
- (١) في م ، س : (فتخرج) ، وفي ح غير منقوطة (فخرج) .
- (٢) ذكر الشاشي أن بعض الأصحاب فرع على هذه الأواني المتخذة من الجواهر الثمينة الأواني المتخذة من الطيب كالعود المرتفع والكافور المصاعد والعنبر ، قال وفي جوازه قولان .
- ونقل ابن الرفعة عن الماوردي حكاية الوجهين ، وذكره الروياني وجهين مخرجين
- انظر : البحر ل ٣٠ ب ، كفاية النبيه ل ٢١ أ ، حلية العلماء ١٠٢/١ .
- (٣) في أ ، م ، ح : (بحصول) .
- (٤) في م ، ح : (لاستعمالها) .
- (٥) قال الروياني : " وفي غير المرتفع من المسك والمنديل وجه واحد يجوز استعماله " .
- انظر : البحر ل ٣٠ ب .

٦ - مسائل

قال الشافعي رحمه الله (١) : وأكره المغيب (٢) بالففة لئلا يكون شارباً على ففة (٣) ، وهذا صحيح (٤) .

اعلم أن المغيب بالففة ضربان :

أحدهما : أن يكون التضييب في جميع الإناء .

والثاني : أن يكون في بعضه .

فإن كان التضييب في جميع الإناء حتى قد غطى (٥) جميعه وفشي (٦) سائرره فاستعماله حرام كالمصمت (٧) من أواني الفضة والذهب . (٨)

(١) في أساقطة ، وفي ح (وفي الله عنه) .

(٢) المغيب : هو الذي عمل فيه ففة ، قال الجوهري : هي حديدة عريضة يغيب بها الباب ، قال البعلبي : يريد - والله أعلم - أنها في الأمل كذلك ثم تستعمل من غير الحديد ، وفي غير الباب .

انظر : فبب - الصحاح ١/١٦٨ ، لسان العرب ١/٥٤٩ ، المطلع ٩ ،

في المختصر : (وأكره مغيب) .

(٣) انظر : مختصر المزني ١ .

(٤) (وهذا صحيح) ساقطة من أ ، ح .

(٥) في أ ، ح ، س (قد غطا) .

(٦) في أ ، ح ، س (وفشا) .

(٧) في ح (كالمصمت) .

والمصمت : الذي لا جوف له ، ويقصد به هنا المصنوع كله من الذهب والفضة .

انظر : - صمت - لسان العرب ١/٢٥٧ .

(٨) انظر : مغني المحتاج ١/٣٠ ، الحواشي المدنية ١/٣٣ ، كفاية النبيه ١٢٢ .

وقال أبو حنيفة (١) : استعماله جائز :

لأنه إناء جاررته ففة أو ذهب فجان (٢) استعماله كما لو أخذ إناء بكفه وفيها خاتم .

قال : ولأن الففة تابعة للإناء فأشبه الثوب المطرز ، وما كان سداه (٣) من حرير ، ولحمته (٤) قطن .

ودليلنا : رواية عبد الله (٥) بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "من شرب من إناء ذهب أو ففة ، أو إناء فيه شيء من ذلك ، فإنما يجرجر في بطنه (٦) نار جهنم" (٧) . وهذا نص .

(١) أجاز أبو حنيفة استعمال المغيب ، ولكن على المستعمل أن يتقي موقع الففة وكره أبو يوسف ذلك ، ولمحمد قول يروى مع أبي حنيفة ، وقول مع أبي يوسف أما المموه فقد أجاز استعماله أبو حنيفة ، وكره استعماله أبو يوسف ومحمد .

انظر : الهداية ٧٩/٤ ، البنائية ١٨٨/٩ ، شرح العناية ٨/١٠ ، حاشية سعد الله ٨/١٠ ، نتائج الأفكار ٧/١٠ ، درر الحكام ٢١١/١ ، تبیین الحقائق ١١/٦ .
وعند المالكية في الإناء المغشى والمموه والمغيب وذي الحلقة قولان ، ففي المغشى والمموه القولان بالجواز والمنع ، والمغيب فيه القولان بالمنع والكراهة انظر : مختصر خليل ١٢ ، شرح الخرشي ١٠١/١ ، الفواكه الدواني ٤١٧/٢ .
- وللحنابلة في الضبة الكبيرة قولان :

أحدهما : يحرم استعمالها على الصحيح من المذهب وعليه جمهورهم .

والثاني : لا يحرم ، وهو اختيار ابن عقيل .

وفي المموه قولان : أحدهما أنه كالعمت ، والثاني لا .

انظر : الإنصاف ٨٢/١ ، المغني ٦٥/١ ، المبدع ٦٧/١ .

(٢) في ح (لم يحرم استعماله) .

(٣) السدي : خلاف اللحمة ، وهو ما يعد طولاً في النسيج .

انظر : سدي - المصباح المنير ٢٩١/١ .

(٤) لحمة الثوب : بالفتح ما ينسج عرضاً والضم لفة .

انظر : لحم - المصباح المنير ٢١٣/٢ .

(٥) في م (عبد الله) .

(٦) في ح (في جوفه) والصحيح ما أثبتناه .

(٧) أخرجه الدارقطني والبيهقي واللفظ لهما من طريق يحيى بن محمد الجاري عن

زكريا بن إبراهيم بن عبد الله بن مطيع عن عبد الله بن عمر ، وزاد البيهقي

في رواية له عن جده عن ابن عمر ، وقال : أظنه وهماء ، وقال الدارقطني في

الطريق الأول : إسناده حسن ، وقال الحاكم في علوم الحديث : واللفظة "أو إناء" =

ولأن غشاء الإناء من الذهب والفضة هو إناء من ذهب أو فضة جاوره غيره ،
وأواني الذهب والفضة لا يحل (١) استعمالها لمجاورة (٢) غيرها .

ولأن أواني الذهب والفضة إنما حرم (٣) استعمالها: إما لما فيها من
المباهاة والمفاخرة ، وإما لما فيها من انكسار قلوب الفقراء ، وإما لما فيها
من السرف .

وكل هذه المعاني موجودة في المفهوب كوجودها في المعصية (٤) ، فوجب أن يكون
محرمًا كتحريم المعصية .

وأما قوله : إنه إناء جاورته فضة أو ذهب ، فليس بمحج ، وإنما هو
إناء من (٥) فضة ، أو ذهب (٦) جاوره غيره على أنهما لو استويا لكان تغليب
الحظر أولى .

وأما قوله : إن الفضة تابعة فصار (٧) كالشوب المنسوح من حرير وغيره فغير
مسلم ؛ لأنه ليس لأحد أن يجعل الفضة تابعة لغيرها في الإباحة إلا ولغيره أن يجعل
غير الفضة تابعة للفضة في التحريم .

فيه شيء من ذلك لم نكتبها إلا بهذا الإسناد ، ويحيى بن محمد راوي تلك الزيادة
قال البخاري يتكلمون فيه ، وقال ابن عدي : هذا حديث منكر ، كذا في الميزان
وفي الكاشف : ليس بالقوي ، وفي الميزان أيضا : رواية يحيى بن زكريا بن
إبراهيم وليس بالمشهور ، قال ابن القطان : هذا الحديث لا يصح ، زكريا وأبوه
لا يعرف لهما حال .

انظر : سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب أواني الذهب والفضة ٤٠/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - باب النهي عن الإناء المفض ٢٩/١ ، ميزان الاعتدال
٤٠٦/٤ ، التعليق المغني ٤١/١ ، الجوهر النقي ٢٩/١ ، معرفة علوم الحديث ١٣١ ، إرواء الغليل ٧٠/١

(١) في أ : (لا يجوز) .

(٢) في م ، س : (للمجاورة) ، في أ : (بمجاورة) .

(٣) في ج : (إنما يحرم) .

(٤) (كوجودها في المعصية) ساقطة من م ، س ، وفي ح (لوجودها) .

(٥) (من) مكررة في س .

(٦) في ج : (إناء من ذهب أو فضة) .

(٧) في م ، س : (لصارت) .

ثم الفرق بين الثوب المنسوج من الحرير وغيره ، وبين (١) الإناء من الفضة أن الحرير مباح لجنس من الناس وهو النماء ، فجاز أن يعطى من يسيّره مع غيره وأواني الذهب والفضة (٢) لم يأت الشرع بإباحته لأحد ، فلم يعف عنه مع غيره .

فصل

وإن كان التفتيب في بعض الإناء دون جميعه ففريان:

أحدهما (٣) : أن يكون بالفضة .

والثاني : أن يكون بالذهب .

فإن كان بالذهب فاستعماله حرام (٤) ؛ لأن في (٥) الذهب مباحة وسرفاً .

وإن كان بالفضة فعلى أربعة أقرب (٦) :

(١) في ح : (ومن) .

(٢) في ح : (وأواني الفضة والذهب) .

(٣) في أ : (أحدها) .

(٤) المصنف بالذهب فيه طريقان :

الأول : القطع بالتحريم سواء كثرت الفضة ، أو قلت لحاجة أو لزينة .

وبهذا قطع الشيرازي ، والماوردي ، وأبو العباس الجرجاني . . . وغيرهم من العراقيين

والطريق الثاني : أنه كالمصنف بالفضة وهو قول الخراسانيين .

وصح النووي الطريق الأول .

انظر : المذهب ١/١٩ ، فتح العزيز ١/٣٠٦ ، ٣٠٨ ، روضة الطالبين ١/٤٦ ، المجموع ١/٢٥٦ ،

منهاج الطالبين ٣ ، التحرير ل ٦ أ .

(٥) (في) ساقطة من م ، س .

(٦) للشافعية في المصنف بالفضة أربعة أوجه :

أحدها : ما ذكره الماوردي .

والثاني : إن كان في موضع الاستعمال كموضع فم الشارب حرم ، وإلا فلا وهو قول

أبي إسحاق المروزي .

والثالث : يكره ولا يحرم بحال ، وهو قول أبي علي الطبري .

والرابع : يحرم بكل حال ، وهو قول الشيخ أبي محمد .

قال النووي : والأصح من هذه الأوجه الأول .

ومن صححه قال : ويحمل نص الشافعي عليه .

انظر : المذهب ١/١٩ ، التنبيه ١١ ، المجموع ١/٢٥٨ ، روضة الطالبين ١/٤٥ .

التحرير ل ٦ أ .

أحدها : أن يكون كثيراً^(١) لغير حاجة^(٢) ، فاستعماله حرام ، لما فيه من المباحة .

والغرب الثاني^(٣) : أن يكون كثيراً لحاجة فإن كان في أماليه وموقع الشرب منه كان استعماله حراماً^(٤) .

قال الشافعي : لئلا يكون^(٥) يكون شارباً على ففة .

والغرب الثالث : أن يكون يسيراً لحاجة^(٦) فاستعماله جائز .

لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له قمعة^(٧) فيها حلقتان^(٨)

(١) حد الكثرة والقلّة : الكثير ما يستوعب جزء من الإناء كأسفه أو جانباً من جوانبه أو تكون مرقه أو شفته أو غيرهما من الأجزاء كله ففة ، والتليل ما دون ذلك .

واستبعد إمام الحرمين هذا ، وقال : لعل الوجه أن يقال ما يلعب على البعد للناظر فهو كثير ، وما لا يلعب فهو قليل ، وقال الرافعي : ولو بحث باحث من حد البعد فلا يجد مرجعاً فيه إلا العرف والعادة ، وإذا كان كذلك فلـرجعنا في الفرق بين المغير والكبير إلى العرف والعادة ، وطرحنا الواسطة لما كان به بأس ، وقد فعل بعض الأصحاب ذلك ، وقال المرجع في الفرق بين المغير والكبير إلى العرف والعادة .

انظر: فتح العزيز ٣٠٨/١ ، المطلب العالي ل ١٦٦ ب ، فتح الباري ٨٨/١٠ .

(٢) معنى الحاجة : غرض يتعلق بالتغيب سوى الزينة كإصلاح موضع الكسر ونحوه ولا يتجاوز به موضع الكسر إلا بقدر ما يستمسك به ، ولا يشترط العجز من التغيب بنحاس وحديد وغيرهما .

انظر: الوسيط ٣٥٩/١ ، فتح العزيز ٣٠٨/١ ، روضة الطالبين ٤٥/١ ، المجموع ٢٥٨/١ .
(٣) (أن يكون كثيراً لغير حاجة فاستعماله حرام لما فيه من المباحة ، والغرب الثاني ساقطة من ح .

(٤) في أ ، م : (حرام) .

حكاه ابن الرفعة عن الماوردي ، وقال : قال بعض المرازمة الكثير للحاجة فيه وجهان . وقال في التتمة : الكثير للحاجة فيه وجهان . أحدهما : لا يكره للحاجة .

الثاني : لا يباح لأجل الكثرة .

انظر: تتمة الإبانة ل ٢٦ ب ، كفاية النزيل ١٢٢ .

(٥) في أ ، م ، س : (لأن لا يكون) .

(٦) (الحاجة) ساقطة من م ، س .

(٧) القمعة : الإناء الفخم ، تشعب من سبعة إلى عشرة .

انظر: - قمح - لسان العرب ٢٧٤/٨ ، فقه اللغة ٢٦٤ .

(٨) في م ، س : (فيها حلقتين) .

من لفة (١) .

وكان له سيف (٢) تبعية (٣) قائمته (٤) لفة (٥) .

(١) والمروي أن قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت فيه سلسلة من لفة .
أخرج البخاري عن عاصم الأحول قال : رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس
ابن مالك وكان قد انمعد فسلله بفغة قال وهو قدح جيد عريض من نضار، قال :
قال أنس : لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا القدح أكثر من
كذا وكذا ، قال : وقال ابن سيرين إنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس
أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو ففة فقال له أبو طلحة ، لا تغيرن شيئاً
منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه .

قال ابن حجر : " وحكى البيهقي عن موسى بن هارون أو غيره أن الذي جعل
السلسلة هو أنس لأن لفظة فجعلت مكان الشعب سلسلة ، وجزم بذلك ابن العلاح ،
قلت ، وفيه نظر لأن في البخاري عن عاصم قال : وقال ابن سيرين إنه كان فيه
حلقة من حديد ... " فهذا يدل على أنه لم يغير فيه شيئاً .

انظر : صحيح البخاري : كتاب الأشربة - باب الشرب من قدح النبي صلى الله عليه
وسلم ١٤٧/٧ ، فتح الباري ٨٧/١٠ ، تلخيص الحبير ٥٢/١ .

(٢) في م ، س : (وكان لسيفه) .

(٣) القبيعة : التي على رأس قائم السيف ، وهي التي يدخل القوائم فيها ، وربما
اتخذت من لفة على رأس السكين ، وقيل : هي ما تحت شارب السيف مما يكون
فوق الغمد فيجيء مع قائم السيف ، والشاربان : أنفان طويلان أسفل القوائم
أحدهما من هذا الجانب ، والآخر من هذا الجانب ، وقيل : قبيعة السيف رأسه
الذي فيه ينتهي اليد إليه ، وقيل قبيعته ما كان على طرف مقبضه من لفة
أو حديد .

انظر : قبع - لسان العرب ٢٥٩/٨ ، شرح السيوطي على سنن النسائي ١١٩/٨ .

(٤) في م ، ح ، س : (قائمة) .

(٥) رواه أصحاب السنن من حديث جرير بن حازم عن قتادة عن أنس ، ومن طريق هشام
عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن مرسل .

قال أبو داود : أقوى هذه الأحاديث حديث سعيد بن أبي الحسن والباقية فعاف .
وقال الدارمي : زعم الناس أنه هو المحفوظ .

وأخرجه الترمذي ، والنسائي من حديث همام عن قتادة عن أنس ، وله طريق لمسير
هذه رواها النسائي من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف وله رواية قال :
" كانت قبيعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من لفة " وإسناده صحيح ، ونسبي
الترمذي من حديث طالب بن حجير عن هود بن عبد الله بن سعد عن جده هو مزيعة
قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وعلى سيفه ذهب ولفة ، فقال
طالب فسألت عن اللفة فقال : " كانت قبيعة سيفه لفة " قال الترمذي : هذا
حديث غريب .

- وأهدى في بدنه عام حجه جمل لأبي جهل^(١) في أنفه برة^(٢) من فضة^(٣) .
والضرب الرابع : أن يكون يسيراً لغير حاجة فاستعماله ليس بحرام^(٤) .
وفي كراهة^(٥) استعماله وجهان : (٦)

- = انظر: سنن الدارمي : كتاب السير - باب في قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢/٢٢١، سنن أبي داود : كتاب الجهاد - باب في السيوف يحل ٣/٣٠ ، ٣١ ، سنن الترمذي : أبواب الجهاد : باب ما جاء في السيوف وحليتها ٣/١١٨ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - حلية السيف ٨/٨١٩ ، تلخيص الحبير ١/٥٢ .
(١) عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي ، أشد الناس عداوة للنبي صلى الله عليه وسلم في صدر الإسلام ، وأحد سادات قريش وأبطالها ودهاتها فسي الجاهلية ، كان يقال له أبو الحكم فدماه المسلمون أبا جهل ، قتل في ولعة بدر .
انظر: السيرة النبوية لابن هشام ٢/٧١٠ ، عيون الأخبار ١/٢٣٠ ، الأعلام ٥/٨٧ .
(٢) البرة : الحلقة في أنف البعير ، وقال الأصمعي : تجعل في أحد جانبي المنخرين . انظر: البرج النهاية ١/١٢٢ ، الفائق ١/٩٣ ، لسان العرب ١٤/٧١ .
(٣) أخرجه ابن ماجة وأحمد عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة بدنه فيها جمل أحمر لأبي جهل في أنفه برة من فضة واللفظ لأحمد ، ورواه أبو داود عن ابن إسحاق قال : قال عبد الله يعني ابن أبي نجيع حدثني مجاهد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى عام الحديبية في هدايا رسول الله صلى الله عليه وسلم جملاً كان لأبي جهل في رأسه برة من فضة ، قال ابن منهل برة من ذهب ، زاد النفليلي يغيظ بذلك المشركين . قال المنذري : في إسناده محمد بن إسحاق .
انظر: مسند الإمام أحمد ١/٢٢٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، سنن ابن ماجة : كتاب المناسك باب الهدى من الإناث والذكور ٢/١٠٣٥ ، سنن أبي داود : كتاب المناسك - بسباب في الهدى ٢/١٤٥ ، مختصر سنن أبي داود ٢/٢٨٨ .
(٤) وفي وجه حكاة الخراسانيون أنه يحرم .
انظر: المجموع ١/٢٥٨ ، كفاية النبيه ل ١٢٢ .
(٥) في ج : (وفي كراهية) .
(٦) حكاة ابن الرقعة عن الماوردي .
انظر: كفاية النبيه ل ٢٢ أ .

أحدهما: غير مكروه كالشوب المطرز بالحريز. (١)

والثاني: مكروه بخلاف الطراز، لأن الحريز أخف لإباحته لجنس من الناس، فكان حكمه أخف (٢) من الفضة التي لم تستبح (٣) أوانيها لجنس.

(١) (بالحريز) ساقطة من ح.

(٢) (من الناس) فكان حكمه أخف من (ساقطة من أ، ح).

(٣) في م، ح، س (لم تستبيح).

٧ - مسألة

قال الشافعي رحمه الله (١) : ولا بأس بالوضوء من ماء مشرك (٢) ، وبفضل [وضوئه] (٣) ما لم تعلم (٤) نجاسته (٥) . توغلاً عمر رضي الله عنه (٦) من ماء فسى [جرة] (٧) نصرانية (٨) .

وهذا كما قال : المشركون على أمل الطهارة في أبدانهم وثيابهم وأوانيهم وهو قول الفقهاء . (٩)

-
- (١) (رحمه الله) ساقطة من أ ، وفي ح (رضي الله عنه) .
(٢) الجمهور على أن المشرك من اتخذ مع الله إلهاً آخر، وعلى أن أهل الكتاب ليسوا بمشركين ومن العلماء من أطلق عليهم اسم الإثراك لقوله تعالى: " إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ " أي يكفر به ، والمراد بالمشرك هنا الكفار، سواء كانوا أهل الكتاب أو غيرهم .
انظر: البحر المحيط ٢٧/٥ ، المجموع ٢٦٥/١ ، المغني ١٦٨/١ .
(٣) في أ، م، س : (وضوء) .
(٤) في أ، م، س والمختصر: (يعلم) .
(٥) في أ: (نجاسة) .
(٦) (رضي الله عنه) ساقطة من أ .
(٧) في أ، م، س، ج: (جر) .
قال النووي : ذكر في المذهب وغيره جر، ورواه الشافعي في الأم جرة نصرانية بالهاء وهو الصحيح .
والجر : آنية من خزف الواحدة جرة ، والجمع جَرٌّ وجَرَارٌ .
وقال ابن فارس : الجر : سلاخة عرقوب البعير يجعل ذلك وماء .
انظر: حلية الفقهاء ٣٨ ، - جر - لسان العرب ١٣١/٤ .
(٨) رواه الشافعي والبيهقي عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب توغساً من ماء نصرانية في جرة نصرانية .
انظر: الأم ٨/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب التطهر في أواني المشركين إذا لم يعلم نجاسة ٣٢/١ .
(٩) انظر: المبسوط ٩٧/١ ، كفاية النبيه ل ٢١ أ .

وحكي من أحمد (١)، وإسحاق (٢)، وداود (٣): أنهم أنجاس يحرم استعمال ما لا قوه بأجسادهم استدلالاً بقوله تعالى (٥): "إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَشِيدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَابِهِمْ هَذَا" (٦) فنص على نجاستهم.

ودليلنا قوله تعالى "[الْيَوْمَ] (٧) أَحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ" (٨).

ومعلوم أن طعامهم مصنوع بأيديهم (٩) ومياهم، وفي أوانيهم فيدل على طهارة ذلك كله.

(١) المشركون عند الحنابلة فربان :

أ - أهل الكتاب ، وهؤلاء يباح أكل طعامهم وشرابهم ، والأكل في أوانيهم مالم يتحقق من نجاستها ، وفي كراهة استعمال أوانيهم روايتان ، وفي قول المنع من استعمالها مطلقاً ، وأما شياهم مما لم يستعملوه ، أو فلا منها كالعمامة ، والثوب الفوقاني فهو ظاهر لا بأس بلبسه ومالاتقسي موراتهم كالسراويل فقال أحمد : أحب إلي أن يعيد من على فيه فيحمل على وجهين :

أحدهما : وجوب الإعادة ، والثاني : لا يجب .

ب - غير أهل الكتاب وهم المجوس ، وعبدة الأوثان ونحوهم ففيه قولان : أحدهما : المنع في الأواني والشيا من لا تباح ذبيحته ، ولا يؤكل ممن طعامهم إلا الفاكهة .

والثاني : أن حكمهم حكم أهل الكتاب ، وشياهم وأوانيهم طاهرة مباحة الاستعمال مالم يتيقن نجاستها وأما بدن الكافر فظاهر عند جماعة كثيابه وكذا طعامه وماؤه .

انظر : الفروع ١/١٠٠ ، ١٠١ ، المحرر ١/٧ ، المبدع ١/٦٩ ، المفني ١/٦٨ ، ٦٩ ، الإنصاف ١/٨٥ ، ٨٦ .

(٢) أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المعروف بابن راهويه عالم خراسان في عصره ، أخذ عنه أحمد ، والبخاري ، ومسلم ، وغيرهم ، ولد سنة ١٦١ ، وقيل ١٦٦ هـ وتوفي سنة ٢٣٨ هـ .

انظر : تاريخ بغداد ٦/٣٤٥ ، الجرح والتعديل ٢/٢٠٩ ، سير أعلام النبلاء ١١/٣٥٨ ، صفوة الصفوة ٤/١١٦ ، طبقات الحنابلة ١/١٠٩ ، الوافي بالوفيات ٨/٢٨٦ .

(٣) انظر : المجموع ١/٢٦٤ ، البحر ١/٣١ ب .

(٤) تبع ابن حزم داود في ذلك وقال : إن كل ما كان من الكفار نجس .

وحكي ابن كثير نجاسة بدن الكافر من بعض الظاهرية .

انظر : المحلى ١/١٢٩ ، تفسير ابن كثير ٣/٢٨٢ .

(٥) (تعالى) ساقطة من أ .

(٦) سورة التوبة آية (٢٨) .

(٧) في آء، ح، س : (قل) وهو خطأ ، لأن الآية التي فيها قل تمامها : "قُلْ أَحِلُّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ" وليست مرادة هنا ، ولا شاهد فيها .

(٨) سورة المائدة آية (٥) .

(٩) في آء، ح : (بأيديهم) .

- وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم " شرب ماء من (١) مزادة (٢) وثنية (٣) .
- وروي أن (٤) عمر رضى الله عنه توفاً من ماء في [جرة] (٥) نمرانية (٦) .
- ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٧) قد كان يأذن للمشركين في دخول مسجده

- (١) في ح (شرب من ماء) .
- (٢) المرادة : التي يحمل فيها الماء وهي ما فثم بجلد ثالث بين الجلدين ليتسع ، سميت بذلك لمكان الزيادة .
- انظر : - زيد - لسان العرب ١٩٩/٣ .
- (٣) روي من حديث طويل أخرجه البخاري ومسلم والبيهقي وأحمد والدارقطني وليس في الحديث تعريض بأنه شرب من مزادة المشرك وإنما يفهم من رواية الدارقطني : " ودعا رسول الله صلى الله عليه وسلم برناً فأفرغ فيه من أفواه المزداتيين أو السطحيحتين ثم تمضمض ثم أماده " أنه استعمله وأنها طاهرة ، وفي رواية للبيهقي " فمضمض في الماء فأماه في أفواه المزداتيين أو السطحيحتين " ، وفي رواية مسلم : " فشربنا ونحن أربعون رجلاً عطاش حتى رويناً " .
- يفهم من هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم من ضمن الأربعين الذين شربوا .
- قال النووي : وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم توفاً منه مراً لكن الظاهر أنه صلى الله عليه وسلم توفاً منه ، لأن الماء كان كثيراً ، وإن لم يكن توفاً فقد أعطى الجنب ما يغتسل به وبهذا يحمل المقمود وهو طهارة إناء المشرك .
- انظر : صحيح البخاري : كتاب التيمم - باب المعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه من الماء ٩٣/١ ، صحيح مسلم : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب قضاء الصلاة الطائفة واستحباب تعجيل قضائها ٣١٢/١ ، مسند الإمام أحمد ٤/٤٣٤ ، ٤٣٥ ، سنن الدارقطني : باب الوضوء والتيمم من آنية المشركين ١/٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة : باب التطهر في أواني المشركين إذا لم يعلم نجاسة ٣٢/١ ، باب غسل الجنب وضوء الحدث إذا وجد الماء بعد التيمم ٢١٨/١ .
- (٤) في ح (وروي عن عمر) .
- (٥) في أ (توفاً وحز نمرانية) ، وفي م ، ن : (توفاً من جر نمرانية) ، في ح (في جر) .
- (٦) سبق تخريجه ص ٢٨٩ .
- (٧) (وسلم) ساقطة من أ .

وربط شمامة بن أشال (١) حين أمره على سارية (٢) في المسجد (٣)، ولو كان نجساً (٤)، لكان أولى الأمور به تطهير مسجده منه :

ولأن الاعتقاد لا يؤثر في تنجيس الأعيان ، ولو كان سوء معتقدهم (٥) ينجس ما كان طاهراً لكان حسن معتقدها يظهر ما كان نجساً .

فأما قوله تعالى (٦) : " إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ " (٧) ففيه تأويلان : (٨)

(١) في أ: (بن اياد) وفي م: س: (احاد) .

وشمامة بن أشال - بضم الهمزة وتخفيف الشاء المثلثة - بن النعمان بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن يربوع الحنفي اليمامي، سيد أهل اليمامة، أسره رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أطلقه فأسلم وحسن إسلامه، ولم يرتد مسع من ارتد من أهل اليمامة ولا خرج من الطاعة قط .

انظر: الاستيعاب ٢٠٥/١، الإصابة ٢٠٤/١، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٠/١، الجرح والتعديل ٤٦٥/١، الأعلام ١٠٠/٢ . أسد الغابة ٢٩٤/١، تجريد أسماء الصحابة ٦٩٨

(٢) السارية: الأسطوانة من حجر أو آجر والجمع السواري .

انظر: - سري - الصحاح ٢٣٧٦/٦، تاج العروس ١٠١٢٣/١٠ .

(٣) أخرجه البخاري عن سعيد بن أبي سعيد أنه سمع أبا هريرة يقول: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خيلاً قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال لسه شمامة بن أشال فربطوه بسارية من سواري المسجد .

انظر: صحيح البخاري : كتاب الصلاة - باب دخول المشرك المسجد ١٢٧/١ .

(٤) في أ: (ولو كانوا نجاساً)، وفي ج: (ولو كانوا أنجاساً) .

(٥) في أ، م، س: (ولو كان بسوء معتقده) .

(٦) (تعالى) : ساقطه من أ .

(٧) سورة التوبة آية ٢٨ .

(٨) ذكر الماوردي في تفسيره النكت والعيون أربعة أقاويل :

الأول والثاني : مذكوره في الحاوي .

والثالث : أنه لما كان علينا أن نتجنبهم كما نتجنب الأنجاس ، ونمنعهم من مساجدنا كما نمنعها من الأنجاس ، فعاروا بالاجتناب في حكم الأنجاس ، وهذا قول كثير من أهل العلم .

والرابع : أن النجس هنا بمعنى الأخيائ لما فيهم من خبث الظاهر بالكفر، وخبث الباطن بالعداوة، قاله مقاتل .

انظر: النكت والعيون ١٢٦/٢، الجامع لأحكام القرآن ١٠٣/٨، أحكام القرآن لألكيا الهراسي ١٨٥/٢، تفسير الطبري ١٠٦، ١٠٥/١٠، النهر الماد لأبي حيان

٢٧/٥، البحر المحيط ٢٧/٥، أحكام القرآن لابن العربي ٩١٣/١ .

أحدهما: أنهم أنجاس الأبدان كنجاسة الكلب والخنزير.

وهذا قول عمر بن عبد العزيز ، وقال الحسن البصري كذلك ، وأوجب الوضوء على كل من صافحهم .

والثاني : وهو قول الجمهور أنه ساهم أنجاساً^(١)؛ لأنهم لا يفتسلون من الجنايسة فصاروا لما وجب عليهم من^(٢) الغسل كنجاسة التي يجب^(٣) غسلها لا أنهم فسسي أبدانهم أنجاس .

فصل (٤)

في إذا ثبت طهارة^(٤) المشركين فهم على ثلاثة أضرب :

فرب منهم يرون اجتناب الأنجاس كاليهود والنصارى ، فاستعمال^(٥) مياهم والملا في ثيابهم جائزة .^(٦)

وفرب منهم لا يرون اجتنابها ، ولا يعتقدون العبادة في استعمالها كالدهرية^(٨) ، والزنادقة^(٩) ، فيجوز استعمال مياهمهم ، والملا في ثيابهم لأن الأمل فيها الطهارة ،

(١) في م' : (أنه ساهم نجساً) .

(٢) (من) ساقطة من أءمءس .

(٣) في أ : (التي تجب) ، وفي ح غير منقوطة (تجب) .

(٤) (فعل) ساقطة من م' ، س .

(٥) في ج : (نجهاراً) .

(٦) في أ ، م' ، س : (واستعمال) .

(٧) قال النووي : يكره استعمال أواني أهل الكتاب وثيابهم .

انظر : المجموع ٢٦٣/١ .

(٨) تطلق الدهرية على الذين أنكروا الاعتقاد في الله ، وأنكروا خلق العالم ولم يسلّموا بما جاءت به الأديان الحقّة ، وقالوا بقدم الدهر وأن المادة لا تفنى ، وأن كل ما حدث

في العالم إنما يرد إلى فعل القوانين الطبيعية ، وقولهم بقدم الدهر ، هو أبرز أقوالهم بل هو المحور الذي يدور عليه مذهبهم ويميزهم عن غيرهم .
انظر : دائرة المعارف الإسلامية ٢٣٧/٩ .

(٩) يرى ابن خنيس الحنبلي المتوفى سنة ٢٥٣هـ ، أن الزنادقة خمس فرق .

أ - الذين ينكرون الخلق والخالق ، وذلك بردهم العالم إلى خليط غير ثابت .

ب - المانوية أصحاب " ماني " .

ج - المزدكية وهم الشنوية أصحاب " مزدك " .

د - العبدكية : وهم زهاد لا يأكلون الحيوان .

هـ - المعظلة : وهم ينكرون الخالق المدبر ويرغمون أن الناس بمنزلة النبات .

ونكرها (١) خوفاً من حلول النجاسة .

والغرب الثالث : أن لا يجتنبوها ، ويرون العبادة في استعمالها كالبراهمة (٢)
من الهند وطائفة من المجوس (٣) يرون استعمال الأيوال قريبة ، فاستعمال مياههم
جائز وإن كان مكروهاً . (٤)

= ويرى الإمام أحمد بن حنبل أن الجهمية والمعتزلة الذين يقولون أن القرآن
مخلوق هم الزنادقة .

انظر : مقدمة الرد على الجهمية والزنادقة ٥١ .

(١) في أ : (ويكرها) .

(٢) البراهمة أو الهندوس : منسوبون إلى الديانة الهندوسية أو البرهمية وهي
دين الغالبية في الهند ، وليس لها مؤسس يمكن الرجوع إليه كمصدر
لتعاليمها وأحكامها ، وهذه الديانة تجمع بين الوثنية الساذجة والآراء
الفلسفية ، والزهد الصادق ، تجد كل هذا ممزوجاً بعفه ببعض حتى يتعمد
الإمام بالدين كله جملة واحدة ، وهم يقدسون البقر ويحرمون أكل اللحم بتاتا .
انظر : ذيل الملل والنحل ٩ ، ١٢ .

(٣) المجوس : وهم من لهم شبهة كتاب ، فإن المحف التي أنزلت على إبراهيم
عليه السلام قد رفعت إلى السماء لأحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقود
المهد والذمام معهم ، وينحى بهم نحو اليهود والنصارى ، إذ هم من أهل
الكتاب ، ولكن لا يجوز مناكرتهم ، ولا أكل ذبائحهم ، فإن الكتاب قد رفع
عنهم وهم يعظمون النار لمعان فيها منها أنها جوهر شريف علوي ، ومنها :
أنها ما أحرقت الخليل إبراهيم ، ومنها ظنهم أن التعظيم لها ينجيهم من
المعاد من عذاب النار .

انظر : الملل والنحل ٢٥٥/١ .

(٤) الحكم في الأضراب الثلاثة بجواز استعمالها مع الكراهة ، إذا لم يتيقن الطهارة
فإن تيقن طهارتها فلا يكره .

وفي الغرب الثالث وجه آخر : أنه لا يصح استعمال مياههم ، لأنهم يتدينون
باستعمال النجاسة ، كما يتدين المسلمون بالماء الطاهر ، فالظاهر من أوانيهم
وشيابهم النجاسة .

انظر : المذهب ٢٠/١ ، حلية العلماء ١٠٣/١ ، ١٠٤ ، التهذيب ل ١٩ ب ، المجموع

٢٦٤/١ ، مغني المحتاج ٣١/١ ، كفاية النبيه ل ٢١ ب .

وأما العلة في ثيابهم فتجوز (١) فيما لم يلبسوه (٢) كثيراً كالיום أو بعفه .

وأما (٣) ما كثر لباسهم لها حتى طال زمانهم (٤) فيها ففي جواز العلة فيها وجهان (٥) :

أحدهما : (٦) وهو قول (٧) أبي إسحاق العروزي .

لا تجوز (٨) العلة فيها ، ومن ملئ فيها فعليه الإمادة ؛ لأن الغالب فيها (٩) حلول النجاسة فيها (١٠) ، كالمسلم الذي لا يخلو حال لباسه (١١) إذا طال عليه من حلول الماء فيه ، لأنه يستعمله عبادة فلم ينفك منه .

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة :

أن العلة فيها جائزة وإن كرهت ؛ لأن الأمل فيها الطهارة فلم يجزأ بحكم بتنجيسها (١٢) بالشك ،

وأشد ما يكره من ثياب من لا يجتنب الانجاس المياري (١٣) والسراويلات (١٤) .

فأما أواني المشركين فمن كان منهم لا يرى (١٥) أكل لحم (١٦) الخنزير جاز استعمال أوانيهم .

(١) في م : (فيجوز) ، وفي ح س غير منقوطة (فمجوز) .

(٢) في ح : (فيما لا يلبس) .

(٣) في ح : (فأما) .

(٤) في ح : (زمانه) .

(٥) انظر : كفاية النبيه ل ٢١ أ .

(٦) في أ : (أحدها) .

(٧) (قول) ساقطة من م .

(٨) في م : (لا يجوز) وفي ح ، س غير منقوطة (لا يحوز) .

(٩) في ح : (منها) .

(١٠) (فيها) ساقطة من م ، ح .

(١١) في س م : (لا يخلوا لباسه) .

(١٢) في م ، س : (بنجاستها) .

(١٣) في م : (المياري) .

(١٤) انظر : التهذيب ل ١٩ ب ، كفاية النبيه ل ٢١ ب ، البحر ل ٣١ ب .

(١٥) في أ : (لا يرى) .

(١٦) (لحم) : ساقطة من أ .

ومن كان منهم (١) يرى أكله ففي جوار استعمالها (٢) إذا طال استعمالهم لها
وجهان (٣) :

أحدهما : وهو قول أبي إسحاق .

لا يجوز ، لأن الظاهر نجاستها .

وقد روى أبو قلابة (٤) عن أبي ثعلبة الخشني قال : سألت رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت : إنا بأرض أهل الكتاب ، وإنا نحتاج (٥) إلى آيتهم فقال :
" فارحموها (٦) بالماء ثم اطحوا فيها " . (٧)

(١) منهم) ساقطة من م' ، س .

(٢) في ح : (استعماله) .

(٣) انظر : كفاية النبيه ل ٢١ ب ، البحر ل ٣٢ أ .

(٤) أبو قلابة : عبد الله بن زيد الجرمي ، من تابعي أهل البصرة ، كان من كبار
الأئمة والفقهاء ، عالم بالقضاء والأحكام ، ناسك ، أرادوه على القضاء فهرب
إلى الشام ومات بها ، كان رجل حديث من الثقات ، قال الذهبي أبو قلابة ثقة
فاضل ، كثير الإرسال ، مات سنة ١٠٤ هـ ، وقيل ١٠٧ هـ ، وقيل ١٠٨ هـ .

انظر : البداية والنهاية ٢٣١/٩ ، تقريب التهذيب ٤١٧/١ ، تهذيب ابن مسكّر
٤٢٩/٧ ، الجرح والتعديل ٥٧/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٥٨/٢ ، سير أعلام النبلاء
٤٦٨/٤ ، شذرات الذهب ١٣٦/١ ، طبقات ابن سعد ١٨٢/٧ ، طبقات الشيرازي ٨٩ ، المعبر
١٢٧/١ ، النجوم الزاهرة ٢٥٤/١ ، الأعلام ٢١٩/٤ .

(٥) في أ : (وأنا محتاج) .

(٦) في ح : (فارحموها) ، وفي أ : (فارحموها) .

والرَّحَضُ : الغسل ، رخص يده ، والإناء ، والثوب وغيرها يَرُخَصُها ، وَيَرُخَضُها رخصاً
غسلها .

انظر : - رخص - لسان العرب ١٥٣/٧ .

(٧) أخرجه أبو داود الطيالسي وعبد الرزاق وأحمد عن أبي قلابة عن أبي ثعلبة
الخشني ، وأخرجه أحمد والترمذي عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي عن أبي
ثعلبة الخشني أنه قال : يارسول الله إنا بأرض أهل كتاب أفنطخ في قدورهم
ونشرب في آيتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لم تجدوا غيرها
فارحموها بالماء واطحوا فيها " وهذا اللفظ لأحمد .

قال الألباني : رجاله ثقات ، لكن أصله الترمذي بالانقطاع فقال : وأبو قلابة
لم يسمع من أبي ثعلبة ثم ومله هو وأحمد عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرحبي
عن أبي ثعلبة الخشني به ، وهذا سند صحيح على شرط مسلم ، وإن كان أبو قلابة =

والوجه الثاني : وهو قول أبي علي بن أبي هريزة (١)
أن استعمالها جائز ، وإن كرهت اعتباراً بالأمل في طهارتها وإسقاطها بحكم
الشك في نجاستها غير مستحب (٢) والله أعلم .

= قد نسب إلى التذليل لكن الظاهر أنه إنما يدل على من المحابة .
انظر: مسند أبي داود الطيالسي ٣٤ ، مصنف عبد الرزاق : كتاب أهل الكتاب - آنية
المجوس ١٠٨/٦ ، مسند الإمام أحمد ١٩٣/٤ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، سنن الترمذي : أبواب
الأطعمة - باب ما جاء في الأكل في آنية الكفار ١٦٥/٣ ، إرواء الغليل ٧٥/١ .
(١) (هريزة) ساقطة من ح .
(٢) (غير مستحب) ساقطة من أ ، ح .

باب السور



باب السواك (١)

قال الشافعي رحمه الله (٢) : وأحب السواك للصلوات (٣) ، وعند كل حال
تغير (٤) فيه الفم للاستيقاظ من النوم ، والأزم ، [وكل ما] (٥) يغير الفم ؛
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لولا (٦) أن أشق على أمتي لأمرتهم
بالسواك عند كل صلاة " . (٧)

-
- (١) السواك في اللغة : بكسر السين يطلق على الفعل وعلى العود الذي يستاك
به ، وهو مذكر ، وفي قول أنه يؤنث وهو ضعيف ويجمع على سوك .
واختلف في مأخذه فتيل : مأخوذ من ساك أي ذلك ، وقيل مأخوذ من تساوكت
الإبل إذا اضطربت أعناقها من الهزال ، أراد أنها تتمايل من ضعفها ،
وقيل سمى بذلك لأن الرجل يردده في فمه ويحركه . والصحيح أنها من ساك
إذا ذلك .
انظر : حلية الفقهاء ٣٩ . - سوك - الصحاح ١٥٩٣/٤ ، لسان العرب ٤٤٦/١٠
مختار الصحاح ٣١٢/١ .
والسواك في اصطلاح الفقهاء : استعمال عود أو نحوه في الأسنان لإذهاب
التغير ونحوه .
انظر : المجموع ٢٧٠/١ ، الإقناع ٣٠/١ ، نيل الأوطار ١٢٥/١ .
(٢) في م ، ح : (وفي الله منه) ، وفي أ ساقطة .
(٣) في م ، أ (للملا) .
(٤) في م ، ح (يتغير) .
* قال الروياني : نقل المزني " وكل ما يغير الفم ، وفي نسخة كل ما يغير
الفم . ولفظ الشافعي وأكل ما يغير الفم ، فمحذوف الأكل بكل وهذا موهوم ،
أنه إذا تغير فمه عند الصوم بالخلاف يستاك وهذا ليس بمذهب وفيما قاله
الشافعي احتراز من هذا " .
انظر : البحر ٣٣ أ .
(٥) في أ ، م ، م ، ح ، س (كلما) .
(٦) في م (لو أشق) .
(٧) أخرجه مالك والشافعي ، والبخاري ، ومسلم ، والنسائي وابن حبان من حديث
أبي الزناد عن الأعرج ، واللفظ لمسلم ، وأخرجه البخاري بلفظ : " لولا
أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة " .
انظر : الموطأ : كتاب الطهارة - باب ما جاء في السواك ١٦٧ ترتيب مسند
الشافعي ٣٠/١ ، صحيح البخاري : كتاب الجمعة - باب السواك يوم الجمعة ٥/٢
صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب السواك ٢٢٠/١ ، سنن النسائي : كتاب
الطهارة - الرخصة في السواك بالعشي للصائم ١٢/١ ، صحيح ابن حبان : كتاب
الطهارة - ذكر إرادة المصطفى أمته بالمواظبة على السواك ٢٨٨/٢ .
وروي الحديث بطرق أخرى ذكرها الزيلعي .
انظر : نصب الراية ٩/١ .

قال الشافعي : ولو كان واجباً لأمرهم [به] ^(١) ثم أولم يشق . ^(٢)

وهذا صحيح ، السواك مندنا سنة مستحبة ، وفضيلة حسنة .

لما رواه الشافعي من سفيان ^(٣) عن محمد بن إسحاق ^(٤) عن ابن ^(٥) أبي عتيق ^(٦) عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " السواك مطهرة ^(٧) للفم ، مرضاة ^(٨) للرب " . ^(٩)

(١) (به) زيادة من المختصر يقتضيها المعنى .

(٢) انظر : مختصر المزني ٢ .

(٣) سفيان بن عيينة .

(٤) أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبلي ، صاحب المغازي ، ومن أقدم مؤرخي العرب ، روى عن أبيه والزهري ومكحول ... وخلق ، وروى عنه شعبة وشريك والسفيانان ... وعدة ،

من مؤلفاته : السيرة النبوية ، وكتاب الخلفاء ، قال أحمد حسن الحديث وهو أول من دون العلم بالمدينة وذلك قبل مالك .

ولد سنة ٨٠ هـ ، وتوفي سنة ١٥١ هـ ، وقيل ١٥٠ هـ ، وقيل ١٥٢ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٤٠/١ ، تذكرة الحفاظ ١٧٢/١ ، سير أعلام النبلاء ٣٣/٧ ، طبقات خليفة ٢٧١ ، طبقات الحفاظ ٨٢ ، العبر ١٦٥/١ ، مشاهير علماء الأمصار ١٣٩ ، ميزان الاعتدال ٤٦٨/٣ ، مقدمة عيون الأثر ١٧-٢/١ ، وفيات الأعيان ٢٧٦/٤ .

(٥) في م' ، س (من أبي عتيق) .

(٦) عبد الله بن محمد بن أبي بكر المديقي التيمي المدني ، أخو القاسم ، روى عن عائشة في قصة بناء الكعبة ومنه سالم بن عبد الله بن عمر ونافع مولى ابن عمر .

انظر : تهذيب التهذيب ٧/٦ ، تقريب التهذيب ٤٤٧/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٣١٧/٣ .

(٧) المطهرة بفتح الميم وكسرهما لغتان ذكرهما ابن السكيت وآخرون ، وهي كل إناء يتطهر به شبه السواك بها لأنه ينظف الفم ، والطهارة النظافة . انظر : المجموع ٢٦٨/١ .

(٨) ويكون السواك سببا لرضا الله تعالى من حيث أن الإتيان بالمندوب موجب للثواب ومن جهة أنه مقدمة للملاحة وهي مناجاة الرب ، ولا شك أن طيب الرائحة يحبه صاحب المناجاة .

انظر : حاشية السيوطي على سنن النسائي ١١/١ .

(٩) رواه الشافعي وأحمد والحميدي والبيهقي من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي عتيق عن عائشة . والحديث صحيح إذ علقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم : وتعليقات البخاري إذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة .

وروي (١) " مثرأة للمال منماة للعدد (٢) " (٣)

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " طهروا أفواهكم بالسواك فإنها مسالك القرآن " (٤)

وروي أن الناس استبطأوا الوحي فقال النبي صلى الله عليه وسلم " وكيف

== ورواه ابن خزيمة عن ابن جريج عن عثمان بن أبي سليمان عن عبيد بن عمير عن عائشة .

قال النووي : حديث صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه .
انظر : ترتيب مسند الشافعي ٣٠/١ ، الأم ٢٣/١ ، مسند الحميدي ٨٧/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٧/٦ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب فغل السواك ٣٤/١ ، الترغيب والترهيب ١٦٥/١ ،

صحيح ابن خزيمة : كتاب الطهارة - باب فغل السواك وتطهير الفم به ٧٠/١ .
وللحديث طرق أخرى .

انظر : تلخيص الحبير ٦٠/١ ، إرواء الغليل ١٠٥/١ .

(١) في م : (ويروي) .

(٢) في م ، م ، س ، ح : (للولد) .

(٣) لم أقف عليه ، وذكره الروياني بلفظ " مثرأة للمال مطردة للشيطان " .

انظر : البحر ٣٣ ١ .

(٤) لم أره بهذا اللفظ ، روى الهيثمي في كشف الاستار عن أبي عبد الرحمن عن علي أنه أمر بالسواك وقال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " إن العبد إذا تسوك ثم قام يملي قام الملك خلفه فيسمع لقراءته فيدثومنه أو كلمة نحوها حتى يقع فاه على فيه فما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك فطهروا أفواهكم للقرآن " .

قال البزار : " لأنعلمه عن علي بأحسن من هذا الإسناد ، وقد رواه بعضهم عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي موقوفاً " وقد رواه البيهقي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ، قال الهيثمي : رواه البزار ورجاله ثقات وروي ابن ماجه عن علي قال : " إن أفواهكم طرق للقرآن فطيبوها بالسواك " .

وفي زوائد ابن ماجه : إسناده ضعيف .

انظر : كشف الاستار : كتاب الصلاة - باب السواك ٢٤٢/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة ٢٨/١ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب السواك ١٠٦/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الصلاة - باب ماجاء في السواك ٩٩/٢ . كنز العمال ٤٦٣/٩ ، مصباح الزجاجة ٤٣/١ .

لا يبطيء وأنتم لاتسوكون أفواهكم ولاتقلمون (١) أظفاركم ولاتنقون (٢) براجمكم (٣) « (٤)

وروى ابن (٥) الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " عشر من الفطرة (٦) قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، والمضمضة ، والاستنشاق ، وقص الأظفار وغسل البراجم ، ونتف الإبط ، وحلق العانة ،

(١) القلم : قطع الظفر .

انظر : قلم - لسان العرب ٤٩١/١٢ .

(٢) في م ، س : (ولاتنقون براجمكم) .

(٣) البراجم : جمع البرجمة - بالضم - ، وهي عقد الأصابع التي تظهر عند ضم الكف والمعنى تنظيف المواضع التي يجتمع فيها الوسخ .

انظر : معالم السنن ٣١/١ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٦٣/١ ، - برجم - الصحاح ١٨٧٠/٥ ، لسان العرب ٤٦/١٢ .

(٤) لم أره بهذا اللفظ ، ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قيل له : يارسول الله لقد أبطأ عليك خبر جبريل ، قال : " ولم لا يبطيء عني وأنتم حولي لاتستنون ، ولاتقلمون أظفاركم ، ولاتقمون شواربكم ، ولاتنقون رواجبكم " .

وقال : رواه أحمد والطبراني ، وفيه أبو كعب مولى ابن عباس ، قال أبو حاتم لا يعرف إلا في هذا الحديث ، ورواه الطبراني ورجاله ثقات .

وروى ابن أبي شيبة عن وكيع قال : حدثنا الأعمش قال : سمعت مجاهداً قال : استبطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل فقال : " وكيف نأتيكم وأنتم لاتقمون أظفاركم ولاتنقون براجمكم ولاتستاكون " .

انظر : مجمع الزوائد : كتاب اللباس - باب في تقليم الأظفار ١٦٧/٥ ، مسند الإمام أحمد ٢٤٣/١ ، مصنف ابن أبي شيبة : كتاب الطهارات - ما ذكر في السواك ١٧١/١ .

(٥) (ابن) ساقطة من م ، س .

(٦) في أ (عشر من الفطر) .

والفطرة : اختلف العلماء في المراد بها ههنا :

قال الخطابي فسر أكثر العلماء الفطرة في الحديث بالسنة ، وتأويله أن هذه الخصال من سنن الأنبياء ، وأول من أمر بها إبراهيم صلوات الله عليه .

وقيل : هي الدين ، وقيل أصل الفطرة : الخلقة المبتدأة ، وقيل فيردلك انظر : معالم السنن ٣١/١ ، طرح التثريب ٧٢/١ ، نيل الأوطار ١٢٦/١ ، النهاية

٤٥٧/٣ ، - فطر - لسان العرب ٥٦/٥ ، ٥٨ .

وانتقاص (١) الماء " (٢) يعني الاستنجاء (٣)

(٤) فصل

في إذا ثبت بما (٥) ذكرنا أن السواك مأمور به فهو سنة ليس بواجب .

وقال داود بن علي : السواك واجب لكن لا يقدح تركه في صحة الصلاة .

وقال إسحاق بن راهويه : السواك واجب ، فإن تركه عامداً بطلت صلاته وإن تركه ناسياً لم تبطل . (٦)

(١) في أ ، س ، م : (وانتقاض) .

(٢) رواه مسلم وأحمد وابن ماجه وأبو داود والدارقطني والبيهقي وفي أكثر الروايات لا يوجد ذكر المضمضة .

وفي صحيح مسلم : قال زكريا قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة زاد قتيبة : قال وكيع : انتقاض الماء يعني الاستنجاء .

انظر : صحيح مسلم : كتاب الطهارة - باب خصال الفطرة ٢٢٣/١ ، مسند الإمام أحمد ١٣٧/٦ ، سنن ابن ماجه : كتاب الطهارة وسننها - باب الفطرة ١٠٧/١ ، سنن الدارقطني : كتاب الطهارة - باب السنن التي في الرأس والجسد ٩٥/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ٣٦/١ المحرر : كتاب الطهارة - باب السواك ٩٥/١ .

(٣) قال البغوي : وانتقاض الماء هو الاستنجاء بالماء ، وقيل معناه : انتقاض البول بالماء ، وهو أن يغسل ذكره فإنه إذا غسل الذكر ارتد البول ولم ينزل ، فإن لم يغسل نزل منه شيء ، وقيل هو الانتفاح .

انظر : شرح السنة ٣٩٩/١ .

(٤) (فصل) ساقطة من م ، س .

(٥) في م ، ح (بما) ساقطة .

(٦) حكى كثير من العلماء الإجماع على أن السواك سنة وليس بواجب ، حكى الشيخ أبو حامد وأكثر الشافعية ومنهم الماوردي أن داود أوجبه ولم يبطل الصلاة بتركه ، حكى أبو العباس القرطبي عن داود وجوبه ، حكى أيضاً عن إسحاق وجوبه ، وأنه إن تركه عامداً بطلت صلاته .

قال النووي : النقل عن إسحاق غير معروف ولا يصح عنه ، وقال القاضى أبو الطيب والعبدري غلط الشيخ أبو حامد في حكايته وجوبه عن داود بل مذهب داود أنه سنة ، وقال النووي : ولو صح إيجابه عن داود لم تفسر مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثرون .

واستدلا (١) جميعا على وجوبه بما روي أن قوما دخلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فرأى في أسنانهم مفرة فقال : مالي أراكم تدخلون عليّ قلحاً استاكوا " (٢).

== قال الشوكاني : وعدم الاعتداد بخلاف داود مع علمه وورعه من التعصبات التي لامستند لها إلا مجرد الهوى والعصبية .
انظر : حلية العلماء ١٠٥/١ ، المجموع ٢٧١/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١٤٢/٣ ، طرح التثريب ٦٣/١ ، المغني ٧٨/١ ، عون المعبود ٧٠/١ ، نيل الأوطار ١٢٦/١ .

(١) في م (واستدل) .
(٢) روى أحمد بن حنبل من جعفر بن تمام عن أبيه قال : أتوا النبي صلى الله عليه وسلم أو أتى فقال " مالي أراكم تأتون قلحاً استاكوا لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك كما فرضت عليهم الوضوء " .
ورواه البيهقي من جعفر بن تمام عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : تدخلون عليّ قلحاً استاكوا " .
قال البخاري في تاريخه : وقال الثوري عن منصور عن أبي علي الميقل عن تمام بن عباس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال جرير : عن منصور عن أبي علي عن جعفر بن تمام بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه .
قال البيهقي : ورواه أبو القاسم البغوي عن إسحاق بن اسماعيل الطالقاني عن جرير بإسناده عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن سريج ابن يونس عن عمر بن عبد الرحمن بإسناده عن أبيه عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال : وهو حديث مختلف في إسناده .
وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد عن العباس بن عبد المطلب وعزاه إلى البزار والطبراني في الكبير وأبو يعلى ، قال : وفيه أبو علي الميقل قال ابن السكن وغيره مجهول .

ورواه البزار من جعفر بن تمام عن أبيه عن جده العباس قال : كانوا يدخلون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يستاكوا فقال : " تدخلون عليّ قلحاً استاكوا " . قال البزار : لا نعلم بهذا اللفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا عن العباس بهذا الإسناد وروى تمام عن أبيه حديثاً آخر .
انظر : مسند الإمام أحمد ٢١٤/١ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ٣٦/١ ، كشف الاستار : كتاب الصلاة باب السواك ٢٤٣/١ ، مجمع الزوائد ٢٢١/١ ، ٩٧/٢ ، ٩٨ ، التاريخ الكبير ١٥٧/٢ ، المقصد العلي ٢٠٨ .

وهذا أمر يقتضي الوجوب . (١)

والقلح في الأسنان هو المفرقة . (٢)

وروى سفيان عن أبي الحويرث (٤) عن نافع بن جبير (٥) عن النبي صلى الله عليه وسلم . (٦) أنه قال : « ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت

(١) في ج : (للوجوب) .

(٢) في م ، س : (والقلح في الأسنان مفرقة) .

(٣) انظر : قلح - النهاية ٩٩/٤ ، الصباح المنير ١٧٢/٢ .

(٤) أبو الحويرث : عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقي المدني ، روى عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، وهنظلة بن قيس الزرقسي ، وابن عباس ونافع بن جبير بن مطعم ، وعنه السفينان وشعبة ، ... وآخرون . اختلف في توثيقه : قال بشر بن عمر عن مالك ليس بثقة ، واختلف القول فيه من ابن معين ففي رواية الدوري قال : ليس يفتح بحديثه ، وفي رواية الدارمي قال ثقة ، وقال النسائي : ليس بثقة .

توفي سنة ١٢٨ هـ ، ويقال سنة ١٣٠ هـ ، ويقال سنة ١٣٢ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٣٥٠/٥ ، تاريخ ابن معين ٣٥٨/٢ ، تاريخ الدارمي عن ابن معين ١٦٩ ، تهذيب التهذيب ٢٧٢/٦ ، الجرح والتعديل ٢٨٤/٥ ، الضعفاء للعقيلي ٣٤٤/٢ ، الكامل لابن عدي ١٦١٧/٤ ، مشاهير علماء الأمصار ١٣١ .

(٥) في م ، س : (عن نافع عن ابن جبير) والمصحح ما أثبتناه .

وهو نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي ، أبو محمد تابعي روى عن أبيه والعباس بن عبد المطلب ، والزبير بن العوام ، وعلي ابن أبي طالب ... وآخرين وعنه : عروة بن الزبير وسعيد بن إبراهيم والزهري ... وغيرهم .

اتفقوا على توثيقه .

مات سنة ٩٩ هـ . في آخر خلافة سليمان بن عبد الملك .

انظر : التاريخ الكبير ٨٢/٨ ، تاريخ الثقات ٢٤٦ ، تهذيب التهذيب ٤٠٥/١٠ ، طبقات ابن سعد ٢٠٥/٥ .

(٦) في م ، س : (عن النبي عليه السلام) .

أن يدردي " (١)

أي تتناثر (٢) أسناني (٣) فأصير أدرد من كثرة السواك .

ومنه (٤) قول الشاعر :

أَخَذَتْ بِالْجُمَّةِ (٥) رَأْسًا أَزْمَرًا (٦)

وَبِالْثَنَائِيَا الْوَاضِحَاتِ السُّدْرُودَا (٧) (٨)

(١) ذكره الخطابي بلفظ : " لزمت السواك حتى خشيت أن يدردي " قال : حدثنا محمد بن المكي ، نا المصنف ، ثنا سعيد بن منصور ، ثنا سفيان عيينة ، أبي الحويرث سمع شافع بن جبير يرفعه .

وروى نحوه الطبراني في المعجم الكبير عن سهل بن سعد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمرني جبريل بالسواك حتى ظننت أني سأزدد " قال الهيثمي ورجاله موثقون وفي بعضهم خلاف ، وروى البزار عن أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمرني بالسواك حتى خشيت أن أدرد ، أو حتى خشيت على لثتي وأسناني " .

قال الهيثمي : فيه عمران بن خالد وهو ضعيف ، وذكر المنذري عن عائشة بمثل لفظ الخطابي ، وقال رواه رواية الصحيح .

انظر : المعجم الكبير للطبراني ٢/٢٠٥ ، كشف الاستار : كتاب الصلاة - باب السواك ١/٢٤٣ . مجمع الزوائد : كتاب الصلاة - باب ما جاء في السواك ٢/٩٩ ، الترفيع والترهيب ١/١٦٧ ، غريب الحديث للخطابي ١/١٠٣ .

(٢) في أ ، ح (يتناثر) .

(٣) الدرد : ذهاب الأسنان .

انظر - درد - لسان العرب ٤/٣٢٣ ، تاج العروس ٢/٢٤٦ .

(٤) في م ، س (ومن قول الشاعر) ، وفي أ (وقال الشاعر) .

(٥) في م ، ح (بالجمّة)

الجمّة : بالفم مجتمع شعر الرأس ، وهي أكثر من الوفرة ، وقيل الجمّة من شعر الرأس ماسقط على المنكبين .

انظر : - جم - الصحاح ٥/١٨٩٠ ، لسان العرب ١٢/١٠٧ .

(٦) في م (ارموا)

أزمرأ : زهر الشعر والريش : أي قل وتفرق وقل ، وامرأة زمرأ أي قليلة الشعر .

انظر : - زمر - لسان العرب ٤/٣٢٣ ، تاج العروس ٣/٢٢٧ .

(٧) في أ ، س ، م : (الدردرا) ، في ح (الدردرا) .

(٨) لم أقف عليه .

والدليل على أنه ليس بواجب :

مارواه الشافعي عن سفيان (١) عن أبي الزناد (٢) عن الأعرج (٣) —
أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) قال : " لولا أن أشق
على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء والسواك (٦) منذ كل صلاة " (٧)

(١) سفيان بن عيينة .

انظر : تعليق الكاندهلوي على بذل المجهود ١١٣/١ .

(٢) (أبي الزناد) ساقطة من م ، ح ، وفي س ، م (سفيان بن أبي الزناد)

أبو الزناد : عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، مولاهم المدني ، يكنى
أبا عبد الرحمن ، روى عن أنس وابن عمر ، وعمر بن أبي سلمة ، ويروي عنه
موسى بن عقبه ، وعبيد الله بن عمر ومالك والليث والسفيانان ... وخلق
وثقه أحمد وابن معين وآخرون .

قال البخاري : أصح الأسانيد أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، وكان
سفيان يسميه أمير المؤمنين في الحديث . مات فجأة سنة ١٣٠ هـ ، وقيل
سنة ١٣١ هـ .

انظر : التاريخ الكبير ٨٣/٥ ، تهذيب ابن عساكر ٢٧٩/٧ ، الجرح والتعديل
٤٩/٥ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٥٣/٣ ، خلاصة القول المفهم ٢٨٣/١ ، شذرات الذهب
١٨٢/١ ، طبقات خليفة ٢٥٩ ، الكاشف ٧٥/٢ ، منهاج اليقين ٣٨٠ ، ميزان
الاعتدال ٤١٨/٢ ، ٤٢٠ .

(٣) أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المعروف بالأعرج ، من التابعين ، أدرك
أبو هريرة ، وأخذ عنه ، كان خبيراً بأنساب العرب ، وهو أول من برز في
القرآن والسنة ، اتفقوا على توثيقه ، توفي بالإسكندرية سنة ١١٧ هـ ، وقيل
سنة ١١٠ هـ .

انظر : بغية الوعاة ٩١/٢ ، تذكرة الحفاظ ٩٧/١ ، تهذيب الأسماء واللغات
٣٠٥/١ ، خلاصة تهذيب التهذيب ١٥٩/٢ ، سير أعلام النبلاء ٦٩/٥ ، شذرات
الذهب ١٥٣/١ ، طبقات ابن سعد ٢٨٣/٥ ، طبقات خليفة ٤٥ ، طبقات القسراء
لابن الجزري ٣٨١/١ ، اللباب ٧٥/١ ، منهاج اليقين ٤٩١ ، النجوم الزاهرة
٢٧٦/١ ، نزهة الألباء ٢٤ .

(٤) في م : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال) .

(٥) (أن) ساقطة من م ، ح .

(٦) في س ، م (وبالسواك) .

(٧) انظر : ترتيب مسند الشافعي ٣٠/١ ، سنن الدارمي : كتاب الطهارة - باب في السواك
١٧٤/١ ، سنن أبي داود - كتاب الطهارة - باب السواك ١٢/١ ، صحيح ابن خزيمة
٧٢/١ ، مسند أبي حنيفة : كتاب الطهارة - بيان الترغيب في السواك ١٩١/١ ، السنن
الكبرى : كتاب الطهارة - باب الدليل على أن السواك سنة ليس بواجب ٣٥/١ .

وفيه دليلان :

أحدهما : ما ذكره الشافعي أنه لو كان واجبا لأمرهم به شق أو لم يشق (١)
والثاني : أن قوله لأمرتهم به دليل على أنه لم يأمرهم به .

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٢) أنه قال : "ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت أن يفرقة" (٣)
فدل على أنه لم يفرقه . (٤)

وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) أنه قال (٦) : " كُتِبَ عَلَيَّ (٧) الوتر

(١) انظر : الأم ٢٣/١ .

(٢) في م (عن النبي عليه السلام) ، في س (عن النبي عليه) .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ ، روى نحوه ابن ماجة عن أبي أمامة عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : ما جاءني جبريل إلا أوصاني بالسواك حتى لقد خشيت أن يفرض عليّ وعلى أمتي " قال في مصباح الزجاجة : هذا إسناد ضعيف .

وروى الإمام أحمد عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمرت بالسواك حتى خشيت أن يوحى إليّ فيه " قال الهيثمي فسي جمع الزوائد : رجاله ثقات .

ورواه أحمد والطبراني عن واثلة بن الأسقع قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمرت بالسواك حتى خشيت أن يكتب عليّ فيه " .
قال الهيثمي : فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ثقة مدلس ، وقد عنعنه .
وأخرجه أبو يعلى في مسنده ، وأحمد من طريق يزيد بن هارون عن شريك وإسناده ضعيف ويحتاج إلى متابعة .

انظر : مسند الإمام أحمد ٢٢٧/١ ، ٣٠٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٧ ، ٤٩٠/٣ ،

سنن ابن ماجة : كتاب الطهارة وسننها - باب السواك ١٠٦/١ ، مصباح الزجاجة ٤٣/١ ، مجمع الزوائد : كتاب الصلاة - باب ماجاء في السواك ٩٨/٢ ، المقصد العلي ٢١١ .

(٤) في م ، س : (لم يفرض) .

(٥) في م ، س : (عن النبي عليه السلام) .

(٦) (أنه قال) ساقطة من م .

(٧) في س ، م : (كتب الوتر علي) .

ولم يكتب عليكم ، وَكُتِبَ عَلَيَّ الْأُضْحِيَّةُ ولم تكتب عليكم (١) ، وَكُتِبَ عَلَيَّ السَّوَاكُ (٢)
ولم يكتب عليكم " (٣)
وهذا نفي .

فأما (٤) الجواب عن (٥) استدلالهم بقوله عليه السلام (٦) : " استاكوا " فهو
أنه أمرهم (٧) به لإزالة القلح ، وإزالته (٨) ليس بواجب ، فكذلك (٩) السَّوَاك
له (١٠) ليس بواجب .

وأما الخبر الآخر فقد بينه في قوله (١١) : " حتى خشيت أن يفرفره " .

(١) (وكتب علي الأضحية ولم تكتب عليكم) ساقطة من أ ، وفي م ، س : (وكتب
الأضحية علي ولم يكتب عليكم) .

(٢) في م ، س : (وكتب السواك علي) .

(٣) لم أجد الحديث بهذا اللفظ ، روى بعضاً منه الطبراني في الأوسط من عائشة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " ثلاثة هن علي فرائض ولكم سنة

الوتر ، والسواك ، وقيام الليل " ذكره السيوطي في الخصائص الكبرى .

وأما قوله " وكتب علي الأضحية ولم تكتب عليكم " .

فرواه أحمد والبيهقي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
" كتب علي النحر ولم يكتب عليكم " .

انظر : مسند الإمام أحمد ٣١٧/١ ، السنن الكبرى : كتاب الفحايا - باب
الأضحية سنة ٢٦٤/٩ ، الخصائص الكبرى ٢٢٩/٢ .

(٤) في م ، س (وأما) .

(٥) في م (بمن) .

(٦) (عليه السلام) ساقطة من أ ، م ، ج .

(٧) في ج ، م : (أنه أمر بذلك) ، في س م : (أنه أمر به) .

(٨) في م ، س : (وإزالة القلح) .

(٩) في م ، س (وكذلك) وفي ج : (فكذا) .

(١٠) (له) ساقطة من م .

(١١) (في قوله) ساقطة من أ ، م ، س .

فصل (١)

فإذا ثبت أنه ليس بواجب فهو مستحب في خمسة أحوال : (٢)

أحدها : عند القيام من النوم (٣).

لرواية أبي وائل (٤) عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان إذا قام من الليل (٥) يشوي (٦) فاه بالسواك = (٧)

(١) (فصل) ساقطة من م' ، س .

(٢) السواك مستحب في كل الأحوال لغير المائم ، ويتأكد استحبابه في الأحوال

الخمس التي ذكرها الماوردي .

انظر : الوسيط ٣٧٢/١ ، المجموع ٢٧٢/١ ، طرح التثريب ٦٦/١ ، كفاية الأخيار

١١/١ ، الأنوار ٣٧/١ ، عمدة السالك ٢١/١ .

(٣) لافرق بين النوم ليلاً أو نهاراً في استحباب السواك ، لأن النوم مقتضٍ لتغير

الغم ، لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة والسواك ينظفه .

انظر : فيض الإله المالك ٢١/١ ، نيل الأوطار ١٣٠/١ ، شرح عمدة الأحكام ٦٧/١

عون المعبود ٨٤/١ .

(٤) أبو وائل : شقيق بن سلمة ، الإمام الكبير ، شيخ الكوفة ، مخضرم ، أدرك

النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه ، روى عن علي وعبد الله

ابن مسعود ، وأبي موسى وحذيفة ... وغيرهم .

ومن التابعين : مسروق ، والأجدع ، وسلمان بن ربيعة ... وغيرهم ، حدث

عنه عمرو بن مرة ، وحبيب بن أبي ثابت وآخرون ، مات في زمن الحجاج سنة ٨٢ هـ .

انظر : أسد الغابة ٢٧٦/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٢٤٧/١ ، تاريخ بغداد

٢٦٨/٩ ، تهذيب التهذيب ٣٦١/٤ ، تهذيب ابن عساكر ٣٣٦/٦ ، تذكرة الحفاظ

٥٦/١ ، حلية الأولياء ١٠١/٤ ، الثقات ٣٥٤/٤ ، خلاصة تهذيب التهذيب ٤٥٢/١ .

سير أعلام النبلاء ١٦١/٤ ، طبقات ابن سعد ٩٦/٦ ، ١٨٠ ، طبقات خليفة ١٥٥ ،

طبقات الحفاظ ٢٦ ، الكنى للبخاري ٣٧٦/٨ ، المعارف ٤٤٩ ، وفيات الأعيان

٤٧٦/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٠١/١ .

(٥) في م ، ح (من النوم) .

(٦) الشوي : الغسل والتنظيف ، شام الشيء شوماً : غسله .

قال ابن الأعراب : الشوي : الدلك - وهو المراد هنا - ، والموص : الغسل .

انظر : شوي - لسان العرب ٥٠/٧ ، غريب الحديث لابن الجوزي ٥٦٧/١ .

(٧) رواه البخاري ومسلم - واللفظ لهما - وابن أبي شبة ، وأحمد ، وأبو داود

وأبو عوانة والنسائي ، وابن حبان والبيهقي .

انظر : مصنف ابن أبي شبة : كتاب الطهارة - مذكر في السواك ١٦٩/١ ،

مسند أحمد ٤٠٢، ٣٩٧/٥ ، صحيح البخاري : كتاب الوضوء - باب السواك ٧٠/١ ،

كتاب الجمعة - باب السواك يوم الجمعة ٥/٢ ، صحيح مسلم : كتاب الطهارة ==

قال (١) أبو عبيد (٢) : الشوي الغسل ، والموص مثله (٣) .
وأنشد لامريء القيس (٤)

بِأَيْبَى (٥) مُلْتَفٍّ (٦) الْغَدَايِرِ وَارِدٍ
وَذِي أَشْرٍ يَشُومُهُ (٧) وَيَمُومُ (٨)

= باب السواك ٢٢١/١ سنن أبي داود : كتاب الطهارة : باب السواك لمن قام
من الليل ١٥/١ سنن النسائي : كتاب الطهارة - باب السواك إذا قام من
الليل ٨/١ مسند أبي عوانة : كتاب الطهارة - صفة السواك وأنه للسان
والظم ١٩٢/١ صحيح ابن حبان : كتاب الطهارة ، ذكر ما يستحب للمرء إذا
تعار من الليل أن يبدأ بالسواك ٢٩١/٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة
باب تأكيد السواك عند الاستيقاظ من النوم ٣٨/١ .

(١) في م' ، س : (وقال) .
(٢) أبو عبيد : القاسم بن سلام الهروي من كبار علماء الحديث ، والفقيه ،
والأدب من أهل هراة ، رحل إلى بغداد ، ومصر والحجاز .
من مؤلفاته : الغريب المصنف ، والأموال ، والأمثال ، والمقصود والممدود
وفضائل القرآن .
ولد سنة ١٥٧ هـ ، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤ هـ ، وقيل غير ذلك .
انظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٣ ، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٧ ، الرسالة المستطرفة
٣٥ ، طبقات الحنابلة ١/٢٥٩ ، طبقات السبكي ١/٢٧٠ ، المزهر ٢/٤١١ ، نزهة
الألباء ١٠٩ .

(٣) انظر : غريب الحديث لأبي عبيد تحقيق محمد محمد شرف ١/٣٢٩ .

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، من بني أكل المرار ، أشهر شعراء
العرب على الإطلاق يمانى الأصل ، مولده بنجد أو بمخلاف السكامك باليمن ، اشتهر
بلقبه ، واختلف المؤرخون في اسمه فقيل جندج ، وقيل مليكة ، وقيل عسدي
وكان أبوه ملك أسد وغطفان ، وأمه أخت المهلهل الشاعر .
انظر : الأغاني ٩/٧٧ ، تهذيب ابن عساكر ٣/١٠٧ ، جمهرة أشعار العرب ٣٨ .
خزانة الأدب ١/١٦٠ ، ٣/٦٠٩ ، الشعر والشعراء ١/١١١ ، الأعلام ٢/١١ .

(٥) في م' : (بايقر) .

(٦) في م' ، ح (ملتف) .

(٧) في م' (شومه) .

(٨) البيت في ديوان امرئ القيس :

يَأْسُودُ مُلْتَفٍّ الْغَدَايِرِ وَارِدٍ . . . وَذِي أَشْرٍ تَشُومُهُ وَتَشُومُ .

والمراد بأسود : في شعر فاحم ، والغدائر : خصل الشعر الملتفة البمدلة .
الوارد : الشعر الطويل المسترسل ، وذو أشر : أي شعر محزر الأسنان .
تشومه : تجلوه ، وتشوم : تدلكه بالمسواك .

انظر : شرح ديوان امرئ القيس لحسن السندريبي ١٢٢ .

- والحال (١) الثانية : عند الوضوء للملاة . (٢)
لرواية سعد بن هشام (٣) عن عائشة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
يوضع له وضوءه وسواكه " . (٤)
والحال (٥) الثالثة : (٦) عند القيام إلى الملاة . (٧)

-
- (١) في م ، س (والحالة) .
(٢) قال النووي : السواك عند الوضوء متفق عليه عند أصحابنا ، ومن صرح به
صاحب الحاوي ، والشامل ، وإمام الحرمين والغزالي والرويانى ، وصاحب
البيان وآخرون
ولا يخالف هذا اختلاف الأصحاب في أن السواك هل هو من سنن الوضوء أم لا .
انظر : المجموع ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ .
(٣) سعد بن هشام بن عامر الأنصاري ، ابن عم أنس بن مالك .
روى عن أبيه ، وعائشة ، وعنه زرارة بن أوفى والحن وحديد بن هلال . ثقة
استشهد بمكران بلدة في الهند .
انظر : التاريخ الكبير ٦٦/٤ ، تهذيب التهذيب ٤٨٣/٣ ، تقريب التهذيب ٢٨٩/١
الشقات ٢٩٤/٤ ، الكاشف ٢٨٠/١ .
(٤) أخرجه أبو داود ، وذكره ابن الأثير في جامع الأصول .
قال المنذري : في إسناده بهز بن حكيم بن معاوية ، وفيه مقال .
انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب السواك لمن قام من الليل
١٥/١ ، جامع الأصول ١٧٧/٧ . مختصر سنن أبي داود
٤٤/١ .
(٥) في س ، ح ، م : (والحالة) .
(٦) في س ، ح ، م : (الثانية) .
(٧) ويتأكد عند القيام إلى الملاة سواء كانت ملاة الفرض أو النفل ، وسواء صلى
بظهارة ماء أو تيمم أو بغير ظهارة كمن لم يجد ماء ولا تراباً صلى على
حسب حاله .
انظر : المجموع ٢٧٢/١ ، فيض الإله المالك ٢١/١ ، كفاية الأخيار ١١/١ ، الإقناع
٣١/١ .

لرواية عبد الله (١) بن حنظلة بن أبي عامر (٢) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر (٣) بالوضوء لكل صلاة طاهراً (٤) وغير طاهر ، فلما شق ذلك عليه أمر بالسواك لكل صلاة = (٥)

والحال (٦) الرابعة : عند قراءة القرآن .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٧) " طهروا أفواهكم بالسواك فإنها مسالك القرآن " (٨)
والحال (٩) الخامسة : عند تغيير الفم

(١) في م ، ح (عبيد الله) .

(٢) في أ ، م ، س : (بن عامر) .

وهو عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر ، أبو عبد الرحمن الأنصاري ، الأوسي المدني ، وأبوه حنظلة غسيل الملائكة ، من صفار الصحابة ، قال إبراهيم الحربي : ليس له صحبة ، حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن عمر ، وعبد الله بن سلام وكعب الأحبار ، روى عنه عبد الله بن يزيد الخطمي وأسماة بنت زيد بن الخطاب ، وعبد الله بن أبي مليكة وغيرهم ، توفي يوم الحرة سنة ٦٣ هـ .

انظر : الاستيعاب ٢/٢٧٧ ، الإصابة ٢/٢٩١ ، أسد الغابة ٣/١١٤ ، التاريخ الكبير ٥/٦٨ ، تهذيب التهذيب ٥/١٩٣ ، الجرح والتعديل ٥/٢٩ ، خلاصة تذهيب التهذيب ٢/٥١ ، سير أعلام النبلاء ٣/٣٢١ ، شذرات الذهب ١/٧١ ، طبقات خليفة ٢٣٦ .

(٣) في أ : (أمرنا) .

(٤) في أ : (طاهر وغير طاهر) ، في س ، م : (طاهرا كان أو غير طاهر) .

(٥) أخرجه أبو داود ، وابن خزيمة ، والبيهقي ، واللفظ لأبي داود .

قال المنذري : في إسناد محمد بن إسحاق بن يسار ، وقد اختلف الأئمة في الاحتجاج بحديثه .

انظر : سنن أبي داود : كتاب الطهارة - باب السواك ١/١٢ ، ١٣ ، صحيح ابن خزيمة : كتاب الوضوء - باب الأمر بالسواك عند كل صلاة ١/٧٢ ، السنن الكبرى : كتاب الطهارة - باب تأكيد السواك عند القيام إلى الصلاة ١/٣٧ .

٣٨ ، مختصر سنن أبي داود ١/٤٠ .

(٦) في م ، ح ، س : (والحالة) .

(٧) (وسلم) ساقطة من أ ، وفي م ، س : (عليه السلام) .

(٨) سبق تخريجه ص ٣٠٠ .

(٩) في ح ، س : (والحالة) .

لقوله صلى الله عليه وسلم (١) " السواك مطهرة للفم ، مرضاة للرب " (٢)
والفم قد يتغير في أربعة أحوال :
• إما عند كثرة الكلام .
• وإما لطول (٣) السكوت .
• وإما لشدة (٤) الجوع .
• وإما لأكل ما يغير (٥) الفم من الأشياء المريحة (٦)
قال الشافعي (٧) : والاستيقاظ من النوم والأزم (٨)
وفي الأزم تأويلان (٩) :
أحدهما : أنه الجوع .

ومنه ما روي أن عمر (١٠) بن الخطاب رضي الله عنه سأل الحارث بن كلدة (١١) (١٢)

(١) (طهروا أفواهكم بالسواك فإنها مسالك القرآن ، والحال الخامسة : منسند
تغير الفم لقوله صلى الله عليه وسلم) ساقطة من م ، وفي س (عليه السلام) .

(٢) سبق تفريجه ص ٢٩٩ .

(٣) في م (بطول) .

(٤) في م (بشدة) .

(٥) في م (ما يغير) .

(٦) المريحة : أي التي لها رائحة قوية كالشوم ونحوه .

(٧) انظر : الأم ٢٣/١ .

(٨) الأزم : الإمساك عن الطعام والشراب ، والأزم الحمية ومنه الأزمة من المجاعة
والإمساك من الطعام ، وفي اللسان الأزم الممت ، وهي كما ذكر تأويلها
الماوردي .

انظر : -أزم - الفائق ٤٢/١ ، النهاية ٤٦/١ ، لسان العرب ١٢: ١٨ ، المصباح
المنير ١٧/١ .

(٩) ذكر هذين التأويلين النووي .

انظر : المجموع ٢٧٠/١ .

(١٠) ذكر ابن جطل أن السائل هو معاوية .

انظر طبقات الأطباء والحكماء ٥٤ .

(١١) في م (بركلدة)

(١٢) الحارث بن كلدة الثقفي ، طبيب العرب في عصره ، وأحد الحكماء المشهورين
من أهل الطائف ، رحل إلى بلاد فارس رحلتين فأخذ الطب عن أهلها .

مولده قبل الإسلام ، وبقي أيام الرسول صلى الله عليه وسلم وأيام أبي بكر
وعمر ، وعثمان ، وعلي ، ومعاوية . اختلفوا في إسلامه ، وكان النبي صلى الله
عليه وسلم يأمر من به علة أن يأتيه فيتطبب عنده . له كلام في الحكمة ،
وكتاب محاور في الطب بينه وبين كسرى أنوشروان ، توفي سنة ٥٠ هـ .

انظر : طبقات الأطباء والحكماء ٥٤ ، المؤتلف والمختلف ٢ ، الأعلام ١٥٧/٢ .

وكان طبيب العرب (١) فقال : ما الداء (٢) فقال : الأكل ، فقال : وما الدواء (٣)
فقال (٤) : الأزْم (٥) يعني الجوع والاحتشاء .
وقال كعب بن زهير : (٦)

الْمُطْعِمُونَ إِذَا مَا أَزْمَةُ أَزْمَسَتْ (٧) وَالطَّيْبُونَ شِيَابًا كُلَّمَا عَرَقُوا (٨)

والثاني : أنه السكوت وهو في اللغة الإمساك .
فتارة يعبر (٩) به عن الجوع ، لأنه إمساك (١٠) من الأكل ، وتارة يعبر به عن
السكوت ، لأنه إمساك من الكلام .

- (١) في م (العرو) .
(٢) في م ، س : (ما الداء) .
(٣) في أ ، ح : (ما الداء) بدون واو .
(٤) في س : (قال) .
(٥) انظر القصة : الفائق ٤٢/١ ، النهاية ٤٦/١ ، لسان العرب ١٢/١٨ ، المصباح
المنير ١٧/١ ، غريب الحديث للخطابي ١٩٤/١ .
(٦) كعب بن زهير بن أبي سلمة المازني ، شاعر عالي الطبقة من أهل نجد .
اشتهر في الجاهلية ، ولما ظهر الإسلام هجا النبي صلى الله عليه وسلم
وأقام يشبب بنساء المسلمين فأهدر النبي صلى الله عليه وسلم دمه ، فجاءه
كعب مستأمنا وقد أسلم ، وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها : بانئت
سعاد فقلبي اليوم متبول ، فعفا عنه النبي صلى الله عليه وسلم وخلع
عليه بردته .
انظر : جمهرة أشعار العرب ٢٨٢ ، خزائن الأدب ١٢٠١١/٤ ، سمط اللآلي ٤٢١ ،
السيرة النبوية لابن هشام ١٠٩/٤ ، الشعر والشعراء ١٦٠ ، طبقات فحول الشعراء
٩٩/١ ، الأعلام ٢٢٦/٥ .
(٧) في ح (أرمت) .
(٨) قاله كعب بن زهير يمدح قوما .
انظر : عيون الأخبار ٣٠٤/١ .
(٩) في م : (يقربه) .
(١٠) (فتارة يعبر به عن الجوع لأنه إمساك) ساقطة من م ، ح ، ومشبته فسي
حاشية ح .

فصل (١)

فإذا تقرر ما وصفنا فقد قال الخليل بن أحمد: السواك مأخوذ من الاضطراب والتحريك من (٢) قولهم تساوكت الإبل إذا اضطربت أعناقها من الهزال وأنشد قول الشاعر: (٣)

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو (٤) مَا أَرَى بِجِيَادِنَا
تَسَاوُكَ هَزَلَى مُخَنَّنٍ قَلِيلٍ (٥)

والكلام في السواك يشتمل على فعلين :

أحدهما : في (٦) صفة السواك . (٧) .

- (١) (فعل) ساقطة من م س .
- (٢) في ح : (قولهم) .
- (٣) الشاعر : عبید الله بن الحر الجعفي كذا في الصحاح ، واللسان ، وقال في التكملة والذيل والعلة وجمهرة اللغة : القائل عبدة بن هلال اليشكري .
- عبید الله بن الحر الجعفي ، من بني سعد العنيزة ، قائد مـمن الشجعان الأبطال ، كان من خيار قومه شرفاً وصلاً وفلاً ، وكان من أصحاب عثمان بن عفان ، مات سنة ٦٨ هـ .
- انظر : تاريخ الطبري ١٢٨/٦ ، تاريخ ابن خلدون ١٤٨/٣ ، خزنة الأدب ٢٩٦/١ ، الكامل ٣٩٢/٣ ، الأعلام ١٩٢/٤ .
- عبدة بن هلال اليشكري من رؤساء الأزارقة وشعرائهم وخطبائهم ، قتل سنة ٥٧٧ هـ .
- انظر : البيان والتبيين ١/٥٥ ، ٢٤٧ ، تاريخ الطبري ٦/٣٠٨ ، الكامل ٤/٦٨ ، الأعلام ٤/١٩٩ .
- (٤) في س : (اشكوا) .
- (٥) انظر البيت : تهذيب اللغة ١٠/٣١٧ ، لسان العرب ١٠/٤٤٦ ، جمهرة اللغة ٣/١٩ ، تاج العروس ٧/١٤٧ ، الصحاح ٤/١٥٩٣ ، تاريخ الطبري ٦/٣١١ ، التكملة والذيل والعلة ٥/٢١١ .
- (٦) (في) ساقطة من أ م ح .
- (٧) وحصول سنة الاستيـاك يجعل بأي كيفية كانت ولكن الأفضل اتباع ما ذكر .
- انظر : فيض الإله المالك ١/٢٢ .

والثاني : ما يستحب به السواك .

فأما صفة السواك :

فيستحب (١) أن يستاك عرساً (٢) في ظاهر الأسنان وباطنها ، ويمر السواك على أطراف أسنانه ، وكراسي أضراسه (٣) [ليجلو] (٤) جميعها من المفرة والتغير (٥) ويمره على سقف حلقه إمراراً خفيفاً ليزيل (٦) الخلف عنه ، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم (٧) يشوي فاه بالسواك .

(١) في أ ، م ، ح : (فيجب) والمحيح ما ذكرناه ، لأنه موافق لما حكاه النووي عن الماوردي .

انظر : المجموع ٢٨١/١ .

(٢) قال النووي : " هذا هو المذهب المحيح الذي قطع به الأصحاب في الطريقتين إلا إمام الحرمين والغزالي فإنهما قالا : يستاك عرساً وطولاً ، فإن اقتصر على أحدهما فعرفاً .

هذا الذي قاله شاذ مردود مخالف للنقل والدليل " .

انظر : الوسيط ٣٧٨/١ ، فتح العزيز ٣٧١/١ ، المجموع ٢٨١/١ ، مغني المحتاج ٥٥/١ ، قليوبي ٥٥/١ .

وجعل المراد عرس الأسنان وهو عرس الوجه أو عرس الفم وهو في طول الوجه وذكر المتولي الأول وكذا أبو الطيب الطبري .

انظر : تنمة الإبانة ل ٣٥ أ ، المطلب العالي ل ٢٤١ ب ، كفاية النبيه ل ٢٧ أ .

(٣) كراسي أسنانه : أي أصول أسنانه .

انظر : الحاشية المسماة بالكثرة على الأنوار ٣٧/١ ، حاشية الحجاج إبراهيم على الأنوار ٣٧/١ .

(٤) في ح - م (لينحكوا) ، في أ ، م ، س : (ليجلوا) .

(٥) في أ (التعبير) ، في س (والتغير) .

(٦) في م ، س : (ليزول) .

(٧) في س : (عليه السلام) .

ويكره أن يستاك طولاً من أطراف أسنانه إلى عُمُورِهِ (١) لما فيه من إدماء اللثة (٢)
وإفساد (٣) العُمُور . (٤)

وكذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم " استاكوا عِرضاً ، وادهنوا عِجْلاً (٥)
واكتحلوا وترّاً " (٦)
وإنما اختار (٧) أن يدهن عِجْلاً ولا يدهن في كل يوم لما فيه من دنس (٨) الثوب

- (١) في م : (عُمُورَة) ، في م' ، س (عُمُورَة) والصحيح ما أثبتناه .
والعُمُور : بضم العين منابت الأسنان ، واللحم الذي بين مفارستها الواحدة
عمرة وقيل : كل مستطيل بين سنين قمر .
انظر - عمر - لسان العرب ٦٠٦/٤ .
- (٢) (اللثة) ساقطة من م .
- (٣) في م' ، س (وفساد) .
- (٤) في م' ، س (العمود) ، في م (العُمُور) .
- (٥) عِجْلاً : بالكسر أي يوماً بعد يوم .
انظر - فب - المصباح المنير ٩٤/٢ .
- (٦) هذا الحديث ضعيف فير معروف وقد نقل السخاوي وغيره عن ابن الملاح أنه قال:
بحثت عنه فلم أجد له أملاً ولا ذكراً في كتب الحديث ، قال : وقد عقد البيهقي
باباً في الاستياك عِرضاً ، ولم يذكر فيه حديثاً يحتج به .
- قال الأذرمي : ينبغي أن يحتج في المسألة بحديث : كان الرسول صلى الله
عليه وسلم إذا قام من الليل يشوف فاه بالسواك وهو في المحيحين ، فإِن
الصحيح في معناه أنه الاستياك عِرضاً .
- انظر : المجموع وهامش الأذرمي ٢٨٠/١ ، السنن الكبرى ٤٠/١ ، المقاصد
الحسنة ٥٢ ، كشف الخفاء ١٣٣/١ ، تمييز الطيب من الخبيث ٢٦ ، تدريب
الراوي ١٧٥/٢ .
- (٧) في م' ، س (اختاره) .
- (٨) (في) ساقطة من م .
- (٩) في م' : (دون) .

وتنهيس (١) الشعر .

وكذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كثرة الإرفاء . (٢)

قال أبو عبيد (٣) : هو كثرة التدهن (٤) ، وإنما يراد الدهن لتحسين البشرة وإذهاب البؤس .

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : "أذهبوا ببؤس عنكم والبسوا تظهر نعمة الله عليكم ، وأحسنوا إلى ممالئكم فإنه أكبت لعدوكم ، وأدفع لنقمة الله عنكم (٥) " (٦)

(١) في م ، مَس (تنميس) .

وفي هامش غريب الحديث للهروي : نقلا عن المغيث : اشتبهت أعضادنا أي هزلت والمنهوس ، المنهوك المهزول ، والمجهود السيء الحال .
قلت : وقد يراد به هنا أن كثرة التدهن تضعف الشعر وتسيء حاله .
انظر : غريب الحديث للهروي ٢/٢٥٥ .

(٢) أخرج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي عن عبيد الله بن بريدة أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقال له عبيد قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن كثير من الإرفاء ، قال محقق جامع الأصول وهو حديث حسن .

انظر : مسند الإمام أحمد ٦/٢٢ ، سنن أبي داود : كتاب الترجل ٤/٧٥ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - باب الترجل ٨/١٨٥ ، جامع الأصول ٤/٧٥٢ .

(٣) في م (أبو عبيده) .

(٤) في م ، س : (التدهين) .

انظر معنى الإرفاء : - رفه - غريب الحديث لأبي عبيد (ط دار الكتب)
١/٢٦٦ () ، النهاية ١/٢٤٧ ، لسان العرب ١٣/٤٩٢ .

(٥) (وأدفع لنقمة الله عنكم) ساقطة من أ ، م ، ح .

(٦) لم أجده بهذا اللفظ .

أخرج البزار بمعناه عن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الدهن يذهب البؤس ، والكسوة تظهر الغنى ، والإحسان إلى الخادم يكبت العدو " .

قال البزار : لأنعلمه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بهذا الإسناد ، ولاروى هذا الصحابي إلا هذا ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه البزار وفيه سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الرقي وهو ضعيف .

وذكر الهيثمي عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
الكسوة تظهر الغنى ، والدهن يذهب البؤس ، والإحسان إلى المملوك يكبت

(١) وأما ما يستحب أن يستاك به فهو الأراك . (٢)
 لرواية أبي [خيرة] (٣) " أن رسول الله (٤) صلى الله عليه وسلم كان يستاك
 بالأراك ، فإن (٥) تعذر الأراك عليه (٦) استاك بعراجين (٧) النخل ، فإن تعذر عليه
 استاك بما وجد " (٨) (٩)

== الله به العدو .

رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد السلام بن عبد القدوس الكلاعي وهو ضعيف
 جداً .

انظر : كشف الأستار : كتاب الزينة - باب إظهار النعم ٣/٢٦٩ ، مجمـع
 الزوائد : كتاب اللباس - باب إظهار النعم واللباس الحسن ٥/١٢٢ .
 (١) في م ، س : (فأما) .

(٢) الأراك : شجر معروف ، وهو شجر السواك ، تتخذ منه المساويك من الفروع
 والعروق وأجوده عند الناس العروق وهي تكون واسعة ، وقيل : هو شجر
 معروف له حمل كحمل عناقيد العنب اسمه الكبث ، وإذا نضج يسمى المَرْد ،
 قال ابن شميل : الأراك شجرة طويلة خضراء ناعمة كثيرة الورق والأغصان
 خوارة العود ، تنبت بالغور وتتخذ منها المساويك .
 انظر - أراك - لسان العرب ١٠/٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٣) في أ ، م ، ح ، س : (وجرة) وهو خطأ والصحيح ما أثبتته .
 وهو أبو خيرة الصباحي كان في وفد عبد القيس له حبة ، قال ابن ماكولا .
 أبو خيرة الصباحي يروي عن النبي حديثاً .
 انظر : الإصابة ٤/٥٥ ، التاريخ الكبير ٨/٢٨ ، طبقات ابن سعد ٧/٨٧ - ٨٨ ،
 طبقات خليفة ٦٠ ، الإكمال ٥/١٦١ .

(٤) في ح : (أن النبي) .

(٥) في م (فإذا) .

(٦) (عليه) ساقطة من م ، س .

(٧) العرجون : العذق عامة ، وقيل هو العذق إذا يبس واعوج ، وقيل هو أصل
 العذق الذي يعوج وتقطع منه الشماريخ فيبقى على النخل يابساً .

انظر : - مرجن - الصحاح ٦/٢١٦٤ ، لسان العرب ١٣/٢٨٤ .

(٨) في م ، م ، ح ، س (بما وجدته) وما أثبتته موافق للفظ الذي حكاه ابن حجر
 في تلخيص الحبير عن الماوردي .

(٩) لم أجده بهذا اللفظ وذكر ، نحوه البخاري في الكنى ، ورواه الطبراني في
 المعجم الكبير عن أبي خيرة الصباحي قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس ، فزودنا الأراك نستاك به ، فقلنا
 يارسول الله عندنا الجريد ، ولكننا نقبل كرامتك ومعيتك ، فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : " اللهم اغفر لعبد القيس إذ أساءوا طائعين غير ==

ونختار^(١) أن يكون العود الذي يستاك به ندياً ، ولا يكون يابساً فيجرح ، ولا رطباً فلا ينقي^(٢) (٣)

فلولف على أصبعه خرقة خشنة وأمرها على أسنانه^(٤) حتى أزال^(٥) الصفرة والخلوف^(٦) فقد أتى بسنة السواك . (٧)

نص عليه الشافعي لأنه يقوم مقام العود في الإنقاء .
فأما جلاء^(٨) أسنانه بالحديد وبردها^(٩) بالمبرد فمكروه لأمرين :

== مكرهين ، إذا قعد قومي لم يسلموا إلا خزايًا مورتورين " .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : إسناده حسن .
قال ابن حجر : قال ابن الملاح : وجدت بخط أبي مسعود الدمشقي الحافظ من أبي الحسن الدار قطني ، فذكر حديثاً يعني من المؤلف والمختلف بإسناده إلى أبي خيرة الصباحي أنه كان في الوفد ، وفد عبد القيس الذين أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر لنا بأراك ، وقال : استاكوا بهذا .
قال ابن الملاح : وهذا الحديث مستند قول صاحب الإيضاح والتنبيه حيث استحبوه ، قال : ولم أجد في كتب الحديث فيه سوى هذا الحديث .
قال ابن حجر : وقد استدلل به صاحب الحاوي من حديث أبي خيرة بلفظ آخر وهو : كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك بالأراك ، فإن تعذر عليه استسكاك بعراجين النخل ، فإن تعذر استساكهما وجد . وهذا بهذا السياق لم أره .
انظر : الكنى للبخاري ٢٨ ، المعجم الكبير للطبراني ٣٦٩/٢٢ ، مجمع الزوائد ١٠٠/٢ ، تلخيص الحبير ٧١/١ .

(١) في م (وأختار) في س ، ح ، م : (سhtar) .

(٢) في س (سنقى) .

(٣) انظر : المذهب ٢١/١ ، المجموع ٢٨٢/١ ، فيض الإله المالك ٢٢/١ ، الإقناع ٣١/١ .

(٤) (وأمرها على أسنانه) ساقطة من م ، ح .

(٥) في م ، س (زال) .

(٦) في م ، ح (والقلح) .

(٧) لاختلاف في ذلك في المذهب .

انظر : تنمة الإبانة ل ٣٤ ب ، كفاية النبيه ل ٢٧ أ ، التهذيب ل ٢٠ أ ، كفاية

الأخبار ١١/١ ، الإقناع ٣١/١ .

(٨) في م (حلال) ، في س (خلال) .

وجلاء أسنانه : أى تببيض أسنانه ومقلها .

انظر : - جلاء - لسان العرب ١٤/١٥٢ .

(٩) في أ ، م ، س ، ح (وأبردها) .

والبرد : النحت .

انظر : - برد - لسان العرب ٣/٨٧ .

أحدهما : أنه يذيب الأسنان ويغني إلى تكسيرها . (١)
والثاني : أنها تخشن فتراكب (٢) المفرة ، والخوف فيها .
ولذلك (٣) لعن النبي (٤) صلى الله عليه وسلم الواشرة والمستوشرة (٥) (٦)
وهي التي تبرد (٧) أسنانها بالمبرد .

-
- (١) في م' ، س (انكسارها) .
(٢) في م' (فتراكب) .
(٣) في آ (وكذلك) .
(٤) في س ، م' : (رسول الله)
(٥) (ولذلك لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواشرة والمستوشرة) ساقطة من م ، ح .
والواشرة : المرأة التي تحدد أسنانها وترقق أطرافها .
والمستوشرة : التي تأمر من يفعل بها ذلك .
والوشر : تحديد الأسنان ، وترقيق أطرافها تفعله المرأة الكبيرة تتشبه بالشواب .
وقال ابن الأثير : الواشرة الصانعة لذلك ، والمؤشرة المفعول بها ذلك .
انظر : - وشر - الفائق ٢٦/٤ ، النهاية ١٨٨/٥ ، لسان العرب ٢٨٤/٥ .
شرح السيوطي على النسائي ١٤٣/٨ ، حاشية السندي على النسائي ١٤٣/٨ ، جامع الأصول ٧٨٣/٤ .
(٦) لم أجده بهذا اللفظ .
ذكره الزمخشري وابن الأثير وابن منظور بلفظ : " لعن الله الواشـــــرة والمؤشرة " .
وذكره الديلمي عن معاوية : " لعن الله الواشرة والموشرة " .
ورواه أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي ربحان : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوشر .
ورواه أحمد في حديث طويل لابن مسعود : نهى عن النامصة والواشرة .
وقال ابن حجر : رواه أحمد من حديث عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يلعن الواشمة ، والمؤشمة ، والواشرة والمؤشرة " .
انظر : مسند أحمد ٤١٥/١ ، ١٣٤/٤ ، سنن أبي داود : كتاب اللباس - بـــــــــاب من كرهه ٤٨/٤ ، سنن النسائي : كتاب الزينة - باب الشف ١٤٣/٨ ، باب تحريم الوشر ٤٩/٨ ، مسند الفردوس ٤٦٦/٣ ، تلخيص الحبير ٢٧٦/١ ، الفائق ٢٦/٤ ، النهاية ١٨٨/٥ ، لسان العرب ٢٨٤/٥ .
(٧) في م ، ح : (وكذلك الذي) .

فأما (١) الصائم فلا بأس (٢) أن يستاك غدوة ، ويكره له أن يستاك عشيا (٣)

على ما ذكره في كتاب الصيام .

لقوله صلى الله عليه وسلم (٤) : " لَخُلُوفٌ (٥) فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ " (٦)

(١) في م ، ح : (وأما) .

(٢) في م ، س : (فلا يأمن) .

(٣) عشيا : أي بعد الزوال .

والكراهة هنا كراهة تنزيه ، لا كراهة تحريم .

لأن السواك للصائم بعد الزوال يزيل الخلوف الذي هذه صفته وفضيلته ، وإن كان السواك فيه فضل أيضا ، لأن فضيلة الخلوف أعظم ، وقالوا : كما أن دم الشهيد مشهود له بالطيب ويترك له غسل الشهيد ، مع أن غسل الميت واجب ، فإذا ترك الواجب للمحافظة على بقاء الدم المشهود له بالطيب فترك السواك الذي ليس واجبا للمحافظة على بقاء الخلوف المشهود له بذلك أولى . والله أعلم .

انظر : الأم ١٠١/٢ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٣٠/٨ ، فتح العريـ ٣٦٧/١ ، الإقناع ٣١/١ .

(٤) في ح (لقول النبي صلى الله عليه وسلم) ، في م ، س : (عليه السلام) .

(٥) في أ ، ح ، م (و لخلوف)

والخلوف : بضم الخاء واللام ، تغير رائحة الفم .

انظر : - خلف - الصحاح ١٣٥٦/٤ ، لسان العرب ٩٢/٩ ، المصباح المنير ١٩١/١ ، القاموس المحيط ١٤٢/٣ .

(٦) رواه مالك وأحمد والبخاري ومسلم وابن ماجه والترمذي . من طرق متعددة .

انظر : الموطأ : كتاب الصيام - باب جامع الصيام ٣١٠/١ ، مسند الإمام أحمد ٤٤٦/١ ، ٤٤٧/٢ ، ٢٥٧/٢ ، ٢٦٦ ، ٢٨١ ، ٣١٢ ، ٣٩٥ ، ٤١٤ ، ٤٤٣ ، ٤٥٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ .

صحيح البخاري : كتاب الصوم - باب فضل الصوم ٣١/٣ ، صحيح مسلم : كتاب الصيام - باب فضل الصيام ٨٠٦/٢ ، سنن ابن ماجه : كتاب الصيام - باب ما جاء في فضل الصيام ٥٢٥/١ ، سنن الترمذي : أبواب الصوم - باب ما جاء في فضل الصوم ١٣٢/٢ ، سنن النسائي : كتاب الصوم - باب فضل الصيام ١٦٠/٤ ، ١٦٢ ، المحرر : كتاب الطهارة - باب السواك ٩٥/١ ، تلخيص الحبير ٦١/١ .

فإن استاك عشيًا لم يفسد صومه (١) وإن (٢) أساء . والله أعلم .

(١) نص الإمام الشافعي على الكراهة في الأم فقال : " ولا أكره السواك بالعود الرطب

واليابس وغيره بكرة ، وأكرهه بالعشي لما أحب من خلوف فم الصائم " .

أنظر : الأم ١٠١/٢ .

وحكى الترمذي في جامعه في كتاب الصيام عن الشافعي رحمه الله أنه لم يكر

بالسواك للصائم بأساً أول النهار وآخره .

قال النووي : وهذا النقل غريب وإن كان قوياً من حيث الدليل وبه قال المزني

وأكثر العلماء وهو المختار .

والمشهور الكراهة ، وسواء فيه صوم الغرض والنفل .

قال الأذري : ونقل الرافعي في شرحه الصغير عن بعض الأصحاب تخصيص الكراهة

بصوم الغرض .

قال النووي : وتبقى الكراهة حتى تغرب الشمس وقال الشيخ أبو حامد حتى يفطر .

أنظر : سنن الترمذي ١١٥/٢ ، المجموع ٢٦٧/١ ، حاشية الأذري ٢٧٦/١ .

(٢) في م ، ح ، (إن) .